



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلـــوم الاســلامية

قسم العلوم الانسـانية

شـــــعبة التـــاريخ

التجارة والتجار في المغرب الاسلامي القرن 07-10هـــ/13-15م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط

إعداد الطالب:

محمد بن ســاعو

إشراف الأستاذ الدكتور:

مسعـــود مزهــــــودي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رشيد باقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
مسعود مزهودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
مسعود شباحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1434-1435هـ/2013-2014م


بسم الله الرحمن الرحيم



إلى والدي الكريمين: أمي التي عانت من أجلي،

وأبي الذي كان رفيقي وعلمني الإصرار.

حفظهما الله لي.

إلى شريكة حياتي زوجتي التي صبرت معي وكانت خير سند لي.

إلى إخوتي وأخواتي: ساعد، اليمين، عزالدين، زهية، الربيع، عبد النور، وفاء، عبد الماجد، وكل أفراد عائلتي الكريمة، لدعمهم لي.

إلى الدكتور الفاضل المشرف على هذا العمل: مسعود مزهودي.

إلى كل أساتذتي، إلى كل من علّمني حرفا.

إلى الدّكاترة الأفاضل: الطاهر بونابي، شعبان بوصبع، البشير ربوح، محمد الصادق بلام، وإلى روح الدكتور عبد الحميد بن ساعو الذي ظل يشجعني تغمده الله برحمته.

إلى كل زملائي في مختلف المراحل الدراسية خاصة الليسانس والماجستير.

إلى جميع أصدقائي وأخص بالذكر الأستاذ عبد الباسط شرفي

إلى زملائي في إغيل ازوفاغن، وقصر الأبطال.

محمد

مقدمة

تعتبر التجارة إحدى القطاعات الرئيسية، والنشاطات الهامة الممارسة في مختلف الدول والأقاليم وعبر مختلف الحقب الزمنية، والتجارة هي المرآة العاكسة للإنتاج الزراعي والصناعي في إقليم ما، وتعد من بين العوامل الأساسية التي تساهم في تحديد نوعية العلاقات بين مختلف الدول.

وكانت التجارة في المغرب الإسلامي من الأنشطة الرائجة خاصة وأن الكثير من العوامل ساعدت على ذلك وفي مقدّمتها الموقع الاستراتيجي للمنطقة، إذ تعتبر همزة وصل بين بلاد السودان الغربي من جهة والممالك والدول الأوربية من جهة ثانية، بالإضافة إلى ارتباطها ببلاد الشرق الإسلامي عن طريق رحلات الحج خاصة، وهو ما جعل بلاد المغرب ترتبط بعلاقات تجارية مع هذه الأمم والدول.

ومن الفترات التي شهدت ازدهارا في الحياة التجارية عبر تاريخ المغرب الإسلامي فترة الموحدين، حين تظافرت جملة من العوامل وسادت عدّة ظروف أدّت ببلوغ النشاط التجاري أوج ازدهاره، خاصة وأن الموحدين تمكنوا من توحيد بلاد المغرب وبسطوا سيطرتهم على مختلف أقاليمه، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة والأوضاع السياسية، فإنه مع بداية أفول الدولة الموحدية يظهر جليا تأثر النشاط التجاري وتأثير ذلك على العلاقات التجارية مع الجنوب والشمال.

أما المرحلة اللاحقة (مرحلة ما بعد الموحدين) فقد شهدت في الجانب السياسي ظهور ثلاث دويلات على أرض المغرب الإسلامي، اقتسمت النطاق الجغرافي الموحدي، وهي:

- الدولة الحفصية: 625-981هـ/1228-1573م، أسّسها الحفصيون، بزعامة أبي زكريا بن أبي محمّد بن أبي حفص، وعاصمتها تونس.
- الدولة الزيانية: 633-962هـ/1236-1514م، أسّسها بنو عبد الواد، بقيادة يغمراسن بن زيان، وعاصمتها تلمسان.
- الدولة المرينية: 668-896هـ/1269-1465م، أقامها بنو مرين، بزعامة أبي يحي بن عبد الحق، وعاصمتها فاس.

وما يميز علاقة هذه الدويلات فيما بينها في غالب الأحيان تلك الصراعات والتجاذبات التي كثيرا ما تنشب بينها، حيث كانت كل دويلة تحاول التوسّع على حساب الأخرى ورغم بعض الفترات التي شهدت علاقات ودّية بين هذه الدول، لكنها لا تدوم طويلا، فسرعان ما تتحول هذه الدول إلى الصراع وما يشدّ الانتباه أنه ورغم العلاقات العدائية بين دويلات المغرب إلا أن المبادلات التجارية بينها عرفت نشاطا ورواجا كبيرين لا يعكس الاضطراب السياسي والعسكري بين هذه الدويلات، ومن هنا تنطلق إشكالية بحثنا.

ويمكن التطرق إلى الإشكاليات التي يتناولها موضوع التجارة والتجار في مغرب ما بعد الموحدين (المغرب الإسلامي بين القرنين07-09هـ/13-15م) على النحو التالي:

- ما هي العوامل التي أثّرت في النشاط التجاري ببلاد المغرب بين القرنين07-09هـ/13-15م؟.

– بماذا يفسر ازدهار التجارة والعلاقات التجارية بين دول المغرب الإسلامي عكس الصراع السياسي والعسكري القائم بينها في الكثير من الفترات؟.

– كيف أصبح التنافس التجاري عامل صراع بين الحفصيين والزيانيين والمرينيين، وإلى أي مدى ساهمت التجارة في إذكاء النزاع القائم بين هذه الدول؟.

– كيف كانت حقيقة الوضع النقدي ببلاد المغرب الإسلامي؟.

– إلى أي مدى ساهم انعدام الأمن في الطرقات وانتشار ظاهرة اللصوصية في انحصار الطرق الآمنة، هذا على مستوى الطرق البرية أما على مستوى المسالك البحرية فكيف أثّرت القرصنة البحرية على المبادلات التجارية المتوسّطية؟، وما تأثير كل ذلك على التجارة عموما؟.

– ما هو واقع العلاقات التجارية بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي والممالك الأوربية والمشرق الإسلامي، وهل كانت هذه العلاقات مؤطّرة ومنظّمة؟، وكيف تبرز التحولات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط كإحدى مظاهر انقلاب موازين القوى بين الشرق والغرب؟.

– بماذا نفسر زيادة نشاط المدن الايطالية في تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط مقابل اضمحلال واختفاء الدور المغربي خلال هذه المرحلة؟.

– كيف أثّرت حركة الكشوفات الجغرافية التي بدأت تزدهر منذ نهاية القرن التاسع هجري/الخامس عشر ميلادي على تجارة الذهب والعبيد، خاصة مع بداية سيطرة البرتغاليين على السواحل الأطلسية؟.

– إلى أي مدى استطاعت منظومة الفقه المالكي أن تنهض بالجانب القضائي في قضايا المعاملات التجارية بالمغرب الإسلامي؟.

– كيف كانت علاقة التجار بالسلطة وما سر احتكار هذه الأخيرة لتجارة بعض المواد ووضع القيود على تصديرها؟.

– كيف كانت وضعية التجار كشريحة في التراتب الاجتماعي ببلاد المغرب، وهل كان التاجر منساقا في معاملاته التجارية وراء الصراع السياسي والعسكري القائم بين دويلات المغرب آنذاك؟.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن جانب هام من جوانب تاريخ المغرب الإسلامي في الفترة التي تلت سقوط الموحدين، وهي التجارة، ذلك أن جل الدراسات التاريخية التي اهتمت بتاريخ المغرب في العصر الوسيط ركّزت أكثر على الجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي وتحديدا التجارة فإنها لم تدرس بالشكل المطلوب والكافي نظرا لعدم خوض العديد من الباحثين لهذه الدراسات، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها قلة المصادر التي تتناول الجانب الاقتصادي، ما أدى إلى غياب نظرة واضحة عن هذا القطاع الهام وتأثيراته في مختلف القطاعات الأخرى خاصة وأن قطاع التجارة أثّر وتأثّر بسياسة الدولة، ناهيك عن الجوانب الثقافية والاجتماعية، فأصبحت المكتبة التاريخية المغاربية بحاجة إلى دراسات تاريخية اقتصادية في فترة ما بعد الموحدين.

وجاء اختياري لهذا الموضوع من أجل الكشف عن بعض القضايا المتعلّقة بالتجارة المغاربية خلال القرون الأخيرة من العصور الوسطى، مع التطرق إلى شريحة اجتماعية ذات دور كبير في المجتمع المغربي الوسيط، وهي التجار بمختلف أصنافهم، كالتفاتة لدراسة العامة وأدوارهم في التاريخ الإنساني بعيدا عن سير الملوك والسلاطين.

فالهدف من هذه الدراسة يكمن في البحث والتقصي في الجانب التجاري لبلاد المغرب، وتأثير التجارة على مختلف النواحي الحياتية في المجتمع المغربي وعلاقته مع جيرانه في الفترة الممتدة تقريبا من منتصف القرن07 هـ إلى القرن09 هـ ، القرن13 م إلى القرن15 م، وذلك ضمن الصراع الحضاري والسياسي بين عوالم الشرق والغرب.

الدراسات السابقة:

إلى وقت ليس ببعيد لم يكن اهتمام المؤرخين والباحثين منصبّا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث غلب على دراساتهم الاهتمام بالجانب السياسي، وإهمال غيره من الجوانب، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المصادر التي تتناول هذه الجوانب، ذلك أن جل مصادر المغرب في العصر الوسيط تركز على الجانب السياسي والعسكري وما يرتبط بهما، في حين تغفل التطرق للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتجارية على وجه الخصوص، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يحجمون عن تناول مثل هذه المواضيع.

غير أنه بدأ يظهر مؤخرا اهتمام الباحثين بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لأهميتها خاصة مع إدراكهم أنه لا يمكن تناول جانب من التاريخ بمنأى عن غيره من الجوانب، وذلك بسبب التأثير المتبادل بين مختلف المجالات، وموضوع التجارة في المغرب الإسلامي من المواضيع التي بدأ الاهتمام بها ودراستها يأخذ حيزا في دراسات وإسهامات المؤرخين والباحثين.

ورغم ظهور دراسات تتعلّق بالموضوع إلا أن جلّها لا تفرد التجارة بدراسة مستقلة، فهي إما أن تدرسها في إطار الاقتصاد عموما وهو ما يقلّص من مساحة وجهد البحث الخاص بها، وإن درست في موضوع مستقل فإنها تتناول تجارة كل دويلة من دويلات المغرب الإسلامي على حدة، دون التعرض لها كنشاط يزاول في مختلف هذه الدويلات التي تشترك في العديد من المعطيات والخصائص، وترتبط ثقافيا، اجتماعيا، وكانت ترتبط قبل ذلك سياسيا تحت سلطة الموحّدين، خاصة وأن التجارة ساهمت في صناعة الأحداث ببلاد المغرب وتوجيه العلاقات بين دويلاته.

ومن أهم الدراسات في هذا الجانب:

الدراسة التي أعدّتها الباحثة نجاة باشا، بعنوان: **التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع الى القرن الثامن للهجرة**.

دراسة الحبيب الجنحاني التي تناولت **الحياة الاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع الهحريين**.

كتاب الدكتور عزالدين عمرو موسى: **النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري(06هـ/12م)**، والذي خصّص فيه فصلا كاملا للتجارة خلال هذه الفترة.

الدراسة التي قامت بها الباحثة بان علي محمد البياتي، والموسومة بـ "**النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن03-05هـ/09-11م**"، وهي رسالة ماجستير بجامعة بغداد.

ورغم أهمية الدراسات المذكورة إلا أنها تناولت التجارة خلال فترة زمنية سابقة لما تناولناه، وهو ما لا يمكّن من إبراز بعض المتغيرات التي حدثت في المغرب الإسلامي قبل وبعد القرن 08هـ /14م، خصوصا إذا علمنا دور وأهمية التجارة في توجيه الأحداث السياسية خلال هذه الفترة...الخ، كما أن كتاب فاطمة بلهواري والذي يحمل عنوان: **التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط**، ورغم أن الكتاب يبدوا من خلال عنوانه للوهلة الأولى أنه يتناول التجارة في المغرب الإسلامي طيلة العصر الوسيط، لكنه في الحقيقة يقتصر فقط على القرون الأولى التي تلت الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، على خلاف مؤلف الأستاذ علي حامد خليفة الطيف بعنوان: **المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين**، فرغم أن الكتاب تناول جزءا هاما من الفترة قيد الدراسة، إلا أن الحيز الجغرافي الذي تناولته الدراسة يبقى محدودا، فهو يتناول المراكز التجارية الليبية في علاقتها مع ممالك السودان الأوسط، ولا يتطرّق إلى باقي مناطق بلاد المغرب.

وإضافة هذه الدراسات هناك مجموعة من الباحثين والمؤرخين الذين تناولوا بعض جوانب موضوع التجارة في مقالات، كتلك التي تتمحور حول النقود، العلاقات التجارية الخارجية...

وبنظرة عامة حول هذه الدراسات نلاحظ أن غالبيتها لم تتناول الموضوع بصفة مستقلة وأن بعضها بعيدة زمنيا عن الموضوع قيد الدراسة –فأغلب الدراسات التاريخية حول التجارة انصبّت حول تجارة ما قبل القرن السابع الهجري، لتوفر المصادر الإسلامية في هذه الفترة–، أو أن هذه الدراسات تختص بجزء من بلاد المغرب دون دراسته كوحدة اقتصادية، إضافة إلى أن التجارة وإن تم التّطرق إليها في بعض الدراسات فإنها لم تدرس في إطار العلاقات السياسية، خاصة مع التحولات التي طرأت على حوض البحر الأبيض المتوسط، وأغلب الدراسات لم تحاول إبراز العوامل التي أثرت في النشاط التجاري، كما أنها أغفلت الحديث عن التجار ودورهم في اقتصاد بلاد المغرب، ومكانتهم في المجتمع.

أما الدراسة موضوع البحث فهي تستهدف استقراء التحول الذي حدث في التجارة بعد سقوط الموحدين خاصة، ثم آثار سقوط الأندلس (الإمارات الأندلسية قبل غرناطة) وتأثيره على التجارة ، وفقدان المسلمين هيمنتهم على البحر الأبيض المتوسط.

أهم مصادر البحث ومراجعه(عرض وتحليل)

أ- المصادر:

1- كتب النوازل والفقه والحسبة:

تعتبر النوازل من المصادر الأساسية في دراسة مثل هذا النوع من المواضيع، وذلك لما تحمله بين طيّاتها من إشارات بالغة الأهمية للنشاط التجاري، حيث تناولت الفتاوى حكم وأوجه التعاملات التجارية، ورغم تركيزها على النظرة الفقهية الشرعية إلا أن مواضيعها تعتبر مادة خاما يمكن استغلالها في استنباط معلومات نادرة لا يمكن العثور عليها في المصادر الأخرى، ويأتي في مقدّمة النوازل التي استفدنا منها:

- أبو العباس أحمد بن يحي التلمساني الونشريسي (ت914هـ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، إخراج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط،1401هـ/1981م، وتكمن أهمية هذا المصدر أن صاحبه عاصر فترة الدراسة، حيث أنه توفي في سنة914هـ/1508م، إضافة إلى أنه جمع فيه فتاوى العديد من الفقهاء والصالحين لفترات سابقة له من مختلف ربوع بلاد الغرب الإسلامي وأفادنا المعيار في العديد من الجوانب التي تخص هذه الدراسة.

- أبو القاسم البرزلي التونسي(ت841هـ/1438م): **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام** (**فتاوى البرزلي**)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م، من بين المصادر الفقهية التي أفادتنا في بعض جوانب الموضوع، خاصة وأن البرزلي هو فقيه ومفتي تونس، وكانت وفاته سنة841هـ/1438م وهنا تكمن أهمية وقيمة المعلومات المستقاة منه.

- أبي عبد الله المازري(ت536هـ-1141م): **فتاوى المازري**، تحقيق: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994م، رغم أن هذه الفتاوى تعود للقرن06هـ/12م، إلا أنها قيّمة لما أورده فيها الفقيه التونسي من معلومات حول النشاط التجاري.

- ابن الحاج العبدري الفاسي(ت737هـ/1336م): **المدخل**، خاصة في جزئه الرابع للطبعة المستغلّة، كان من بين أهم المصادر الفقهية التي اعتمدتها، فهو غني بالإشارات إلى التجار والمخالفات التي يرتكبها بعضهم.

- أبي عبد الله التلمساني العقباني: **كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تحقيق: علي الشنوفي، حيث يعتبر من أهم مؤلفات الحسبة في هذه الفترة، وسمحت لنا مادته المصدرية من استسقاء معلومات هامة عن طرق التعامل التجاري خاصة في الأسواق المغربية، وما كان يقوم به التجار من مخالفات وحيل وأوجه الغش في السلع والنقود.

- أحمد سعيد المجيلدي(ت1094هـ/1682م): **كتاب التيسير في أحكام التسعير**، تقديم وتحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م، رغم أن هذا المؤلّف عاش في القرن11هـ/17م، إلا أنه

أفادنا في قضية الأسعار والتسعير، حيث أنه ساق لنا الكثير من الفتاوى والآراء الفقهية في حكم التّسعير وفيما يسعّر وفيما لا يسعّر.

وإلى جانب ذلك كانت رسائل الحسبة التي حقّقها ليفي بروفنسال من بين مصادر بحثي، والتي على الرغم من أنّها تختص بالأندلس إلا أن تشابه المعطيات بين بلاد المغرب والأندلس جعلنا نستفيد مما جاء فيها من أوجه التعامل التجاري التي انتشرت آنذاك، كرسالة ابن عبدون (من أهل القرن6هـ/12م): **"رسالة في القضاء والحسبة"**، ورسالة بن عبد الرؤوف: **الرسالة**، تحقيق: ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 1955م.

بالإضافة إلى ما ذكرته من مصادر في النوازل والحسبة، هناك مصدر آخر لا يمكن الاستغناء عنه نظرا لأهميّته، وهو لصاحبه يحيى بن عمر الأندلسي(ت289هـ/901م): **أحكام السوق**، تحقيق: محمود علي مكي، مكتبة الثقافة الدينية، ط01، القاهرة، مصر، 1424هـ/2004م، الذي يعتبر من المصادر القيّمة التي كتبت في مجال الأسواق، ورغم اقتصاره على القضايا الفقهية الخاصة بالأسواق، إلا أنه ثري بالمادة العلمية التي تمكّننا من إعطاء تصور عن طبيعة وتنظيم الأسواق المغربية ونشاط التجار بها.

2- كتب الجغرافيا والرحلات:

كتب الرحلات والجغرافيا من أهم مصادر دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، نظرا لما فيها من معلومات قيّمة، إذ كان الرحالة يسجّلون خلال جولاتهم ما يشاهدونه ويشدّ انتباههم في مختلف المناطق والأقاليم التي يمرّون بها، ولحسن الحظ أن هذه الفترة شهدت العديد من الرحلات التي قام بها خاصة رحّالة الغرب الإسلامي، وجابوا من خلالها عدّة مناطق أهمها بلاد المغرب والمناطق المجاورة لها تأتي في مقدّمتها بلاد السودان الغربي، كما أن كتب الجغرافيا فيها مادة معرفية هامة عن مختلف المراكز والطرق التجارية.

ومن كتب الرحلات والجغرافيا ما يعود إلى مرحلة سابقة للقرن السابع هجري، الثالث عشر ميلادي، رغم ذلك فهي تشكل إحدى المصادر التي لا يمكن الاستغناء عنها في مثل هذه الدراسات، ومنها:

- أبو القاسم ابن حوقل(ت367هـ/977م): **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1872م، بما أنه جال الكثير من المناطق في بلاد المغرب والأندلس وبلاد السودان تاجرا، فقد ساق لنا معلومات قيّمة عن الطرق والمراكز التجارية المنتشرة في بلاد المغرب، والعلاقات التجارية الخارجية لبلاد المغرب خاصة مع بلاد السودان الغربي.

- الشريف الإدريسي(ت560هـ/1165م): **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، قسم المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مطبعة بريل، ليدن، 1863م، تناول الطرق والأنشطة التجارية في إطار تعريفه بمدن ومناطق بلاد المغرب وشرح وضعيتها ومواردها ومؤهلاتها الاقتصادية.

- ابن جبير الأندلسي الشاطبي(ت614هـ/1217م): **الرحلة**، دار صادر، بيروت، د ت، وهي رحلة حج من وإلى غرناطة، انطلقت في شوال578هـ/03شباط1182م، وانتهت في22محرم581هـ/25نيسان1185م، وبما

أن هذه الرحلة كانت في جزئها الأكبر رحلة بحرية، فقد ساعدتنا في استخلاص بعض المعلومات الخاصة بهذا الجانب من الموضوع من حيث دور البحرية في التجارة وسيطرة الجنويين وغيرهم من الإيطاليين على النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أما الرّحلات التي عاصر أصحابها فترة الدراسة، فمنهم:

- أبي عبد الله العبدري بن سعود(توفي700هـ/1300م): **رحلة العبدري**، تحقيق: علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، دمشق، 1426هـ/2005م، وهي رحلة حج انطلقت من المغرب الأقصى نحو بلاد الحجاز، وجرت بين 688-691هـ/1289-1292م، ورغم الطابع الأدبي الذي يغلب على نص الرحلة إلا أنها اشتملت على معلومات هامة حيث وصف فيها العديد من المراكز التجارية ببلاد المغرب.

- أبو محمد عبد الله التجاني(ت717هـ/1317م): **الرحلة**، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، 1981م، والتجاني من مواليد تونس دوّن في كتابه رحلته من القطر التونسي إلى طرابلس أوائل القرن08هـ، وما يميّز نص هذه الرّحلة أن صاحبها عند تطرّقه للحديث عن منطقة أو مدينة فإنه يرجع إلى تاريخها حتى قبل دخول الإسلام ثم فتحها وأهم الأحداث التي توالت عليها وصولا إلى مشاهداته وملاحظاته، ويغلب على هذا التّأليف الشعر مع ذلك فهو يحتوي معلومات هامة عن نظام سير القوافل والطرق التجارية.

- شهاب الدين بن فضل الله العمري(ت749هـ/1348م): **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج04، تحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2001م، وقد أفادتنا هذه الرحلة من خلال ما قدّمته لنا من معطيات اقتصادية وجغرافية هامة عن أهم المراكز التجارية المغربية كفاس وتلمسان، بجاية، تونس.

- ابن بطوطة(ت779هـ/1377م): **رحلة ابن بطوطة**، دار صادر، بيروت، لبنان 1412هـ/1992م، وهي رحلة انطلقت في 02رجب725هـ، وبما أنها شملت مناطق كثيرة من بلاد المغرب وبلاد السودان وبلاد المشرق، فإنّ فيها إشارات كثيرة تخص موضوعنا، خاصة وأن ابن بطوطة لا يكاد يغفل أي ملاحظة إلا ودوّنها، إضافة إلى مقارنته لما يشاهده بهذه البلدان بما هو موجود في بلاد المغرب، إذ نجده يقارن بين أسعار السلع ببلاد المغرب وبلاد المشرق، ويتحدّث عن صفات بعض التجار ونظام القوافل والعلاقات التجارية مع بلاد السودان خاصة، ووضعية التجار المغاربة هناك.

- بن الصباح المدجن(من أهل القرن 8هـ وأوائل القرن9هـ/14-15م): **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار رحلة المدجن الحاج عبد الله بن الصباح، النصف الثاني من القرن الثامن الهجري**، تحقيق: محمد بنشريفة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط01، الرباط، 2008م، وهي رحلة حج انطلقت من الأندلس مرورا ببلاد المغرب وزار صاحبها عدة مناطق في بلاد الشرق، وبما أنها رحلة حج قافلية فإننا استنتجنا من خلالها بعض مظاهر تنظيم القوافل، ومعلومات هامة أخرى تفيد بعض فصول الرسالة.

- الحسن الوزان (ليون الإفريقي)، (كان حيا سنة957هـ/1550م): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي، و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1983م، يعتبر ليون الافريقي من أشهر الرحالة المغاربة، ويحتوي مؤلفه على معلومات قيّمة عن النشاط التجاري ببلاد المغرب، والعلاقات التجارية مع بلاد السودان، وما يزيد من أهمية وقيمة هذا المصدر أن صاحبه عاش لفترة في أوروبا، حيث كثيرا ما نجده يقارن أوضاع التجارة المغاربية وتقنياتها بما هو موجود بأوروبا.

- مارمول كربخال(كان حيا سنة979هـ/1571م): **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي وآخرون، أقام كربخال بالمغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر ميلادي، فبعد مشاركته في حملة شارلكان على تونس سنة942هـ/1535م بقي في المغرب الأقصى لمدة اثنتين وعشرين سنة، وهو ما مكّنه من التّجول في هذه المنطقة وتسجيل ملاحظاته التي أفادتنا في العديد من جوانب بحثنا، خاصة ما تعلّق منها بالدكاكين التي تتوفّر عليها مدينة فاس.

3- كتب التاريخ والحوليات:

- أبي الحسن علي بن يوسف الحكيم (ت787هـ/1358م): **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، كان مؤلف هذا الكتاب أمينا لدار السكة بفاس على عهد السلطان يوسف(ح685-706هـ/1286-1306م)، وهو ما يجعل كتابه ذا قيمة كبيرة، حيث أفادنا في الحديث عن النقود المغربية والنظام الذي تسير عليه دور السّك.

- أبو الحسن ابن أبي زرع الفاسي (كان حيا سنة726هـ/1326م): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م، الذي تتبّع تاريخ مدينة فاس منذ إقامتها من طرف الأدارسة وأشار إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة بها، والكتاب يحوي معلومات قيّمة عن الأسعار في هذه المدينة خلال عهد بني مرين والعوامل المؤثرة فيها.

- كتاب: **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، لابن أبي زرع كذلك، دار المنصور، الرباط، 1392هـ/1972م، أفاد الموضوع في الأسواق، خاصة تلك الأخطار التي كانت تتعرض لها بالإضافة إلى المجاعات والكوارث التي كانت تؤثّر في الأسعار.

- محمد ابن مرزوق التلمساني(ت781هـ/1379م): **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، أفادنا في موضوع الجباية خاصة تلك الاصلاحات التي أحدثها بعض سلاطين بني مرين على غرار السلطان أبي الحسن المريني الذي يدور الكتاب حول سيرته، ورغم أن الكتاب يصنّف ضمن كتب المناقب، إلا أنه تخطى السيرة المنقبية لأبي الحسن نحو طرح قضايا أخرى.

- عبد الرحمن ابن خلدون الحضرمي(ت808هـ/1405م): **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، ط1، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م، فبالإضافة إلى ما يتناوله ابن خلدون عن

الجانب السياسي لدويلات بلاد المغرب التي عاصرها، خاصة فترات الصراع التي كان لها تأثير في التجارة، فإنه يشير إلى الكثير من القضايا المتعلّقة بالنشاط الاقتصادي في هذه الدول، خاصة ما تعلّق منها بالتجارة، وبالعودة إلى مقدّمة ابن خلدون فقد استفدنا منها في وضع وتصور مفاهيم للكثير من الخطط المتعلّقة بالتجارة كالحسبة، السّكة، إضافة إلى تحليلاته الهامة خاصة ما تعلّق منها بأسباب ارتفاع وانخفاض الأسعار، وتأثير ذلك على حركية الأسواق والفعل التجاري بصفة عامة، وتأثير السلطة في التجارة، كما أنه قدّم لنا تصوّرات هامة عن التاجر باعتباره رقما مهما في معادلة التجارة، وما يجب أن يتمتّع به من صفات تستوجبها هذه المهنة.

كما اعتمدنا على كتاب ماس لاتريmas latrie :

traités de paix et de commerce et documents divers conçerant les relations des chrétiens avec les arabes de l'afrique septentrionale au moyen âge.

والذي جمع فيه المعاهدات والاتفاقيات بين دول المغرب وممالك ودول أوروبا، خاصة ما تعلق بالعلاقات التجارية بين الطرفين.

ب- المراجع:

من أهم المراجع التي اعتمدناها في الموضوع، نذكر:

- روبار برونشفيك: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن13الى نهاية القرن15م**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988م، وهي دراسة جادّة ومميّزة اعتمد فيها على مصادر ودراسات قيّمة مدعّمة بتحليلات وتعليقات، وأفادنا في الكثير من جوانب الموضوع كوضعية التجارة في الدولة الحفصية والعلاقات التجارية خاصة مع أوروبا.

- فاطمة بلهواري: **التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط**، منشورات الزمن، الرباط، 2010، أفادتنا هذه الدراسة في الكثير من جوانب الموضوع، رغم أنّها لم تدرس الفترة التي تناولناها.

- محمد زنيبر: **المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الرباط ، 1420هـ/1999م، أفادتنا هذه الدراسة في عدّة جوانب من الموضوع كالمراكز التجارية ببلاد المغرب.

- محمد فتحة: **النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 06إلى09هـ/12إلى15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م، يتناول الكتاب رأي الفقهاء المغاربة في الكثير من القضايا المتعلّقة بالتجارة بما فيها التعاملات المالية.

- عبد العزيز فيلالي: **تلمسان في العهد الزياني**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2002م، يعتبر هذا الكتاب مرجعا هاما في التاريخ الزياني، وتاريخ تلمسان في هذا العهد، خاصة وأنه جَرَد فيه بعض المنشآت التجارية في المدينة، كالفنادق والدكاكين.

- كمال السيد أبو مصطفى: **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، يدرس هذا الكتاب بعض الجوانب التي وردت في المعيار المعرّب الذي كان من أهم مصادر دراستنا، وقد يسّر علينا هذا المرجع فهم واستيعاب بعض القضايا الواردة في كتاب الونشريسي، خاصة ما تعلّق منها بالجانب الاقتصادي.

- علي حامد خليفة الطيف: **المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط01، طرابلس، ليبيا، 2003م، هذا المرجع يعدّ من الدراسات الجادّة في موضوع التجارة، وقد أفادنا كثيرا فيما تعلّق بوضع التجارة في المنطقة الشرقية لبلاد المغرب والتي كثيرا ما تغفل الدراسات الحديث عنها.

- رأفت محمد النبراوي: **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، مكتبة زهراء الشرق، ط01، القاهرة، 2000م، باعتبار المرجع كان مساحة لاستعراض أهم النقود الإسلامية بالدراسة بما فيها نقود الزيانيين، الحفصيين، والمرينيين، فقد أفادنا في الكشف عن أشكال وخصائص نقود بلاد المغرب.

- أوليفيا ريمي كونستبل: **التجارة والتجار في الأندلس**، ترجمة: فيصل عبد الله، دار العبيكان، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2002م، أفادنا هذا المرجع في التعرّف على وضعية التجارة في البحر الأبيض المتوسّط والعلاقات التجارية التي ربطت الأندلس ببلاد المغرب الإسلامي.

ومن أجل التطرق لمختلف القضايا المتعلّقة بموضوع التجارة والتجار في بلاد المغرب الإسلامي بين القرنين07-09هـ/13-15م، قسّمت هذا البحث إلى خمسة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تناولت في الفصل التمهيدي المؤثرات العامة لتجارة المغرب الإسلامي بين القرنين 07-09هـ/13-15م، حيث قمت بعرض أوضاع تجارة بلاد المغرب نهاية العهد الموحّدي، والعوامل المؤثرة في النشاط التجاري، مثل الأوضاع السياسية، الإنتاج الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى مسألة أمن الطرق وتأثيرها في النشاط التجاري، كما عالجت نقطة أساسية تتمثّل في علاقة السلطة بالتجارة.

وخصّصت الفصل الأول للنظم التجارية، حيث تعرّضنا بالدراسة إلى التعاملات التجارية السائدة آنذاك وآلياتها وأدواتها من سكة ونظام مصرفي ومكاييل وموازين، مع الاشارة إلى الغش الذي كثيرا ما كانت تتعرّض له النقود والمكاييل، كما تناولنا الشركات والوكالات التجارية، وحاولت تتبع حركة الأسعار سواء في فترات الرّخاء أو فترات الغلاء، مستعرضا أهم العوامل التي تؤثّر فيها، وأشرنا إلى نظام المكوس والجبايات سواء ما تعلق بالتجارة

الداخلية أو الخارجية والمصالح المكلّفة باستخلاصها، مع بيان موقف الفقهاء من مسألة الجبايات، ونبّهت إلى ظاهرة التهرب الجبائي التي استفحلت خلال هذه الفترة، وبما أن القوافل ساهمت بقسط كبير في النشاط التجاري ببلاد المغرب فقد شرحنا النظام الذي كانت تسير وفقه، وختمنا هذا الفصل بشرح نظام الحسبة لما له من أهمية في تنظيم العملية التجارية.

وتضمّن الفصل الثاني الطرق والمراكز والمنشآت التجارية في بلاد المغرب، حيث ميّزت فيه بين الطرق التجارية البحرية والبرّية، هذه الأخيرة التي تنقسم بدورها إلى طرق رئيسية وأخرى فرعية، كما أشرت إلى وسائل النقل البرّية والبحرية التي تستعمل في هذه الطرق دون إغفال المشاكل والعراقيل التي تعرفها من قرصنة ولصوصية، أما المراكز التجارية فقد قسّمتها هي الأخرى إلى مراكز برّيّة ومراكز بحرية، وما يرتبط بها من موانئ ودور صناعة السفن.

وبيّنا في الجزء الأخير من هذا الفصل أهم المنشآت التجارية، وهي الأسواق، الدكاكين والحوانيت، القيساريات والفنادق، مع الاشارة إلى أهم خصائصها.

الفصل الثالث يتمحور حول العلاقات التجارية الخارجية لبلاد المغرب، مع بلاد السودان خاصة الغربي منه، ومع أوربا (الجمهوريات الإيطالية، أراغون، فرنسا) متطرقا إلى المعاهدات التجارية، والعلاقات مع الأندلس وبلاد المشرق الإسلامي.

كما أشرت إلى السلع الصادرة والواردة من وإلى بلاد المغرب، وبما أن الذهب والعبيد يعتبران من السلع الواردة والصادرة في نفس الوقت فقد ارتأيت أن أصنّفهما تحت مسمّى "السّلع العابرة".

وجاء الفصل الرابع والأخير ليتناول التجار باعتبارهم حلقة أساسية في العملية التجارية، حيث صنّفتهم حسب نشاطاتهم وقيمة استثماراتهم إلى صغار وكبار التجار، والعاملين في التجارة كالسماسرة والدّلالين والبرّاحين والحمّالين، وإلى جانب هؤلاء التجار المحلّيين تطرّقت إلى التجار أهل الذمة الذين مارسوا نشاطهم التجاري ببلاد المغرب من يهود ومسيحيين، كما لم أغفل التجار المغاربة في الخارج، حيث أشرت إليهم في نفس الفصل، فمنهم من كان في بلاد السودان، ومنهم من كان في الشرق الإسلامي وحتى في أوروبا والأندلس.

وتناولت أيضا مكانة التجار في المجتمع المغربي وعلاقتهم بالسلطة من جهة وبالتجار من أهل الذمة من جهة ثانية، وحاولت من خلال ما توفّر لي من مصادر ومراجع حاولت أن أبحث في صفات تجار بلاد المغرب وبعض الحيل التي كانوا يتّبعونها في معاملاتهم التجارية.

وللإلمام بعناصر الموضوع المذكورة اتبعت المنهج الوصفي مع التحليل والنقد، حيث عملت على استنباط المعلومات التاريخية من مضانّها(مصادرها)، بالاعتماد على التوثيق والتحليل، غير أن غياب المادة التاريخية حول بعض عناصر الموضوع في المصادر اضطرني إلى الاستعانة بما ورد في المراجع من تحليلات واستنتاجات، كما وظفت المنهج الاحصائي في بعض جوانب الدراسة بما أن الموضوع المدروس اقتصادي.

وخلال مختلف مراحل بحثي واجهتني بعض الصعوبات أهمها قلة المصادر المتخصّصة في الموضوع، وهو ما ألزمني بالبحث في مختلف المصادر، لاستخلاص بعض الإشارات التي لها علاقة بالموضوع، إضافة إلى أن محاولتي لصياغة الموضوع دون اعتبار للكيانات السياسية التي كانت تقتسم الفضاء الجغرافي المغربي آنذاك صعّبت من عملية التركيب التاريخي، زد على ذلك غياب الدراسات الجادّة حول موضوع التجار، مما خلق أمامي بعض العراقيل في الإلمام بمختلف الجوانب المتعلّقة بهذه الفئة ومكانتها في مجتمع بلاد المغرب.

ولم يكن من السّهل تجاوز هذه الصعوبات في إنجاز مثل هذا العمل لولا المساعدات التي قدّمها لي المحيطون بي، لهذا أتقدّم بشكري الجزيل إلى الدّكتور مسعود مزهودي المشرف على هذه الدراسة لإسهاماته الفعّالة وتشجيعه المستمر لي حتى يرى هذا العمل النور، دون أن أنسى الدكتور الطاهر بونابي الذي ساهم معي في الموضوع منذ أن كان مجرد فكرة، وزوّدني بمصادر ومراجع ونصائح هامة، والدكتور لخضر بولطيف الذي أسدى لي نصائح جمّة، كما أشكر صديقي الأستاذ عبد الباسط شرقي –جامعة ابن طفيل بالمملكة المغربية– على تعاونه الكبير معي، حيث أفادني بدراسات هامة حول الموضوع أجريت في المغرب الأقصى، ولا أنسى شكر زملائي في الدّفعة على مساعداتهم لي وعلى رأسهم الأستاذ علي عشي، وأشكر أيضا الأستاذ الصالح بن سالم وكل من ساعدني ووقف إلى جانبي، وفي مقدّمتهم عائلتي الكريمة.

الفصل التمهيدي:
المؤثرات العامة لتجارة المغرب الإسلامي بين القرنين 07-10هـ/13-15م

الفصل التمهيدي:

المؤثرات العامة لتجارة المغرب الإسلامي

بين القرنين 7-10هـ/13-15م

1* التجارة في بلاد المغرب الاسلامي أواخر العهد الموحدي.

2* العوامل المؤثرة في النشاط التجاري ببلاد المغرب:

أ- الإنتاج الزراعي والصناعي.

ب- الأوضاع السياسية.

ت- أمن الطرق.

ث- عوامل أخرى (الجباية والكشوفات الجغرافية...)

3* السلطة والتجارة.

عرّف ابن خلدون التجارة بقوله: "هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء"، ويحصل التاجر على الربح بتخزين السلعة وتحيّن فرصة غلاء الأسعار فيبيعها، أو يقوم بنقلها إلى بلد آخر تقل فيه هذه السلعة فيزيد ربحه، لذلك يعرف بعض الشيوخ التجارة بـ: "اشتراء الرخيص وبيع الغالي"[1].

ولتجارة المغرب الاسلامي جملة من الخصائص تميّزت بها في الفترة الممتدة من القرن07هـ/13م إلى القرن09هـ/15م بناء على جملة من الأوضاع السائدة والتي ساهمت في التأثير في النشاط التجاري، ناهيك عن العلاقة بين السلطة والتجارة، وقبل التطرق إلى هذين العنصرين من الضروري إلقاء نظرة عامة عن واقع التجارة أواخر أيام الدولة الموحدية.

1) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، ط01، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م، ص494.

1- التجارة في بلاد المغرب الاسلامي أواخر العهد الموحدي:

شجّعت الدولة الموحدية خلال فترة قوتها التجارة خاصة الداخلية منها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات-المباشرة وغير المباشرة- أهمّها:

1* إشاعة الأمن، حيث عمل الموحدون على بسط الأمن في ربوع الدولة لتأمين التجارة وعاقبوا كل من يقوم بقطع الطرق والاعتداء على التجار.

2* قطع بعض المغارم والمكوس خاصة تلك التي فرضها المرابطون في أواخر دولتهم.

3* الاهتمام ببناء الأسواق وتجديدها عند تعرضها للحرائق والخراب.

4* تهيئة الطرق وبناء الجسور[1].

5* العمل على تطوير القطاعين الفلاحي والصناعي، مما ينتج عنه تنوع المحاصيل الفلاحية والمنتجات الصناعية.

6* توسيع المجال الجغرافي الذي تسيطر عليه الدولة الموحّدية، حيث سيطر الموحّدون على المنطقة الممتدة من طرابلس الغرب إلى السوس الأقصى، زيادة على الأندلس[2].

7* تشييد الفنادق لإقامة التجار الغرباء ومحلات تخزين السلع[3].

8* سك النقود الجديدة

كل هذه العوامل كان لها أثر كبير في نمو وازدهار المعاملات التجارية في مختلف أرجاء الدولة الموحّدية[4]، خلال الكثير من فتراتها على غرار فترة حكم السلطان أبي يعقوب (ت580هـ) "ولم تزل أيام أبي يعقوب هذا أعيادا وأعراسا ومواسم، كثرة خصب، وانتشار أمن، ودور أرزاق، واتساع معايش، لم ير أهل المغرب قط مثلها"[5]، وما يدلّ على ذلك ازدهار الأسواق، وانتعاش الطرق والمراكز التجارية، ورخص الأسعار[6].

1) عز الدين عمرو موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، ط02، بيروت، لبنان، 2003م، ص270-272.

2) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني، القاهرة، مصر، 1414هـ/1994م، ص194.

3) محمد ناصح: بعض عوامل التطور التجاري في المغرب خلال القرن6هـ/12م، مجلة أمل، تصدرها جمعية أمل، السنة الثانية، الدار البيضاء، ع06، 1995م، ص06-10.

4) جمال أحمد طه: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحّدين، 448هـ-1056م إلى 668هـ-1269م، دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء، الإسكندرية، د ت، ص222.

5) المراكشي: المصدر السابق، ص215.

6) علي بن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينيّة، دار المنصور، الرباط، 1392هـ/1972م، ص72-73.

ورغم أن العلاقات السياسية المضطربة بين الموحدين والكثير من الدول كالممالك النصرانية الإسبانية[1] والفاطميين ثم الأيوبيين في بعض الفترات أثّرت على التبادلات التجارية بينهم[2]، لكنها عرفت في فترات أخرى نشاطا كبيرا من خلال الموانئ التجارية مع أوربا والأندلس والمشرق الإسلامي، والقوافل التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء[3]، وبذلك لعبت الدولة الموحّدية دورا كبيرا في التجارة العالمية[4]، لكن في أواخر عهدها اضطرب الأمن وسادت الفوضى مما أدّى إلى انهيار الاقتصاد الموحّدي، حيث تضرر الإنتاج الزراعي ونقصت موارد الجباية[5].

وقد كان القطاع التجاري من أكثر القطاعات تضررا من الكوارث الطبيعية[6] التي كانت بلاد المغرب الاسلامي عرضة لها، والتي ينتج عنها ظهور المجاعات[7] وبسببها تتفشى عملية احتكار السلع للمغالاة في ثمنها نظرا للحاجة الماسّة لها، كما شهدت الدولة الموحدية في أواخر عهدها انتشار ظاهرة قطع الطرق، نظرا لخروج الناس عن طاعة الدولة[8]، وتأثير القبائل الهلالية على النشاط الزراعي والتجاري [9]، حيث عرفت المبادلات التجارية تراجعا كبيرا وانحصرت الأنشطة الاقتصادية في المدن وضواحيها[10] كما أن السّكة الموحدية شهدت في بعض الفترات ظهور النقود المغشوشة والناقصة[11].

كل هذه الأوضاع والعوامل أثرت سلبا على التجارة الموحدية، وساهمت في تراجع نشاطها ومردودها في آخر أيام الدول

---

1) المراكشي: المصدر السابق، ص263.

2) عزالدين عمرو موسى: المرجع السابق، ص274.

3) حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحّدين، مكتبة الخانجي، ، ط01، مصر ، 1980م، ص278-290.

4) فاروق عثمان أباظة: أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصّالح على مصر وعالم البحر المتوسّط أثناء القرن السادس عشر، دار المعارف، القاهرة، ط02، د ت، ص22-23.

5) عزالدين أحمد عمرو موسى: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط01، 1403ه/1983م، ص114.

6) الحسين بولقطيب: جوائح وأوبئة عهد الموحّدين، منشورات الزمن، الرباط، 2002، ص28.

7) نفسه، ص45-46.

8) علي بن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1392ه/1972م، ص288.

9) هشام أبو رميلة: علاقات الموحدين بالممالك النّصرانية والدول الإسلامية في الأندلس، دار الفرقان، ط01، عمان، الأردن، 1404ه/ 1984م، ص377.

10) محمد ناصح: المرجع السابق، ص07-08.

11) محمد حجي: نظرات في النوازل الفقهية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط01، 1420ه/1999م، ص143.

2- العوامل المؤثرة في النشاط التجاري ببلاد المغرب:

عرفت بلاد المغرب خلال الفترة الممتدة بين القرنين07و09هـ/13و15م–في الكثير من الأوقات– حيوية في المبادلات التجارية وذلك رغم تدهور الأوضاع السياسية، حيث شهدت المنطقة اضطرابات وحروب كثيرة بعد سقوط الدولة الموحدية، وقد ازدهرت الزراعة وكثر الإنتاج وتنوعت الصناعات والحرف ونشطت التجارة الداخلية بين أقاليم المغرب ومع أوروبا وبلاد السودان. وهو ما ينطبق على الدولة الزيانية[1] التي تحولت عاصمتها تلمسان[2] إلى مركز تجاري كبير[3]، كما عرفت الدولة المرينية[4] رقي تجارتها بفعل الأمن الذي تحقق لها خاصة بعد ضم فاس لمملكتها سنة 646هـ/1248م[5]، حيث نشطت بها تجارة المرور الخارجية التي كانت مصدر أرباح التجار المرينيين[6]، غير أن التجارة المرينية ضعفت خلال الفترة الأخيرة للدولة بسبب ضعف السلطة والأخطار الخارجية والحروب الداخلية والأوبئة[7].

وقد تحكّم في النشاط التجاري خلال هذه الفترة عدّة عوامل، لخّصناها كما يلي:

---

1) مصطفى علوي: الأحوال الاقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافيين المغاربة ما بين القرنين07و09هـ/13و15م، دورية كان التاريخية، ع 14، ديسمبر2011، ص 87-90.

2) يصف ابن حوقل تلمسان بأنها مدينة أزلية؛ أبي القاسم بن حوقل: المسالك والممالك، مطبعة بريل، 1872م، ص63؛ "وهي مدينة مسورة في سفح جبل شجره الجوز" أبو عبيد الله البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، د ت، ص76؛ وتلمسان عبارة عن مدينتين في مدينة واحدة يفصلهما سور؛ الشريف الادريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، قسم المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مطبعة بريل، 1863م، ص80، وتنطق تلمسان بكسر التاء واللام وسكون الميم وفتح السين المهملة وألف ونون؛ عماد الدين أبو الفدا: تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، ص136، ووقع اختلاف بين المؤرخين حول هوية مؤسس مدينة تلمسان؛ أنظر: مختار حساني: الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2011م، ج04، ص03، لكن من الواضح أن تأسيسها كان منذ زمن سالف، لما فيها من آثار تدل على ذلك؛ أنظر: محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط02، بيروت، لبنان، 1984م، ص135.

3) حسين مؤنس: ابن بطوطة ورحلاته تحقيق ودراسة وتحليل، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص32.

4) أسست هذه الدولة على يد قبيلة بني مرين الزناتية، وكان وطنهم بين تلمسان وتاهرت من شرقها؛ أنظر: لسان الدين بن الخطيب: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفورتي، مطبعة التقدم الإسلامية، ط01، تونس، د ت، ص139؛ وحسب ابن ابي زرع: "فبنو مرين أعلى قبائل زناتة حسبا، وأشرفها نسبا، وأغزرها كرما..."؛ أنظر: الأنيس، ص278، ويضم بنو مرين عدة قبائل منها: بنو عسكر، بنو وطاس، بنو اتكاسن، بنو يابان، بنو اتنالفا، بنو بزنت، وبنو برلمان، ومن أتباعهم الحسم وبنو فودو؛ أنظر: ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج04، تحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص108-109، والقبائل المرينية من ولد الأمير ماخوخ الزناتي، الذي كان أميرا على زناتة بزاب إفريقية والزاب الأسفل، إسماعيل بن الأحمر: روضة النسرين في دولة بني مرين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط03، الرباط، 1423هـ/2003م، ص19.

5) ابن ابي زرع: الأنيس، ص293-294.

6) محمد عيسى الحريري: تاريخ المغرب والأندلس في العصر المريني(610هـ/1213م-869هـ/1465م)، دار القلم، ط01، الكويت، 1405هـ/1985م، ص294.

7) عطا محمد علي شحاته: اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطّاسيين، دار الكلمة ودار الشفيق، ط01، دمشق، سوريا، 1999م، ص159.

أ- الإنتاج الزراعي والصناعي: ترتبط التجارة في بلاد المغرب ارتباطا وثيقا بالإنتاج[1]، فالقطاعان الزراعي والصناعي هما الممولان الأساسيان للتجارة ببلاد المغرب.

1- الإنتاج الزراعي:

اشتهرت بلاد المغرب بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية وتنوعت من الشمال إلى الجنوب، حيث اشتهر شمال البلاد بإنتاج الفواكه والكروم[2] والزيتون[3] والحبوب بمختلف أنواعها[4]، حيث انتشرت في العديد من المناطق كتلمسان[5]، أما في جنوب البلاد فقد انتشرت زراعة النخيل[6]، في عدة مناطق كسهل مجردة بتونس وسهل دكالة بالمغرب الأقصى.

وسادت تربية الحيوانات في بلاد المغرب كالإبل في الصحراء، والخيول في السهول والهضاب، والبغال في المناطق الجبلية[7]، وإلى جانب ذلك انتشرت تربية الدجاج والحمام والنحل والأرانب، وشهد نشاط تربية المواشي قفزة كبيرة بعد الغزوة الهلالية نظرا لتراجع استقرار السكان وتغير الطابع الزراعي حيث سادت تربية الغنم والإبل[8].

وقد تأثر الإنتاج الزراعي بدوره بعدة عوامل ساهمت في إضعافه والتقليل من موارده في بعض الفترات كالجراد والجفاف الذي كان يصيب بلاد المغرب من حين لآخر[9]، وسوء الأحوال الجوية كتساقط الأمطار والثلوج بمستويات وكميات كبيرة[10]، مما يؤدي إلى السيول الجارفة والإضرار بالمزروعات[11].

---

1) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن06إلى09هـ/12إلى15م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م، ص236.

2) الإدريسي: المصدر السابق، ص79.

3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص47؛ أبو الحسن علي القلصادي: رحلة القلصادي، دراسة وتحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص123-124.

4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص53.

5) Atallah dhina : les états de l'occident musulman aux 13,14 et 15 siècles institutions, gouvernementales et administratives, office des publications universitaires, alger, p332-337.

6) الشريف الإدريسي: المصدر السابق، ص60؛ سميت بعض مناطق إفريقية بجزائر التمر، لكثرة تمرها وغزارة نخلها، والتمر فيها عشرة أنواع؛ أنظر: أبو عبد الله الزهري: كتاب الجغرافية، وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د ت، ص107.

7) بوزياني الدراجي: نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص213.

8) روبار برنشفيك: تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن13م إلى نهاية القرن15م، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1988م، ج02، ص233-235.

9) أبو العباس الناصري: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ج03، ص89.

10) بن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص412.

11) الناصري: المرجع السابق، ج03، ص179.

وتعتبر الكوارث الطبيعية من أهم أسباب انتشار المجاعات والأوبئة في بلاد المغرب، كمجاعات617هـ/1220م[1]،679هـ/1280م[2]، 693هـ/1293م[3]، 698هـ/1293م[4]، 723هـ/1323م[5]، 724هـ/1323م[6]، 734هـ/1333م[7]، والطاعون الذي مسَّ تونس عام749هـ/1348م[8]، والذي يعتبر من أخطر الطواعين التي اجتاحت بلاد المغرب الاسلامي، وطاعون سنة776هـ/1374م[9]، وطاعون 764هـ/1363م[10].

وكانت الحركة التجارية تعرف ركودا كبيرا عند ظهور الأوبئة كالطاعون، لأن أهالي المناطق غير الموبوءة كانوا يمنعون أهالي المناطق الموبوءة من الدخول إلى بلادهم، كما كانت مغادرة السكان للمناطق المتضررة من الوباء تؤثر على التوازن السكاني ومردودية القطاعات الإنتاجية[11].

وتذكر المصادر مجموعة من المؤشرات على دور العرب في التأثير على الإنتاج الفلاحي وطبيعته ومراكز الانتاج، فالعبدري يشير إلى الخراب الذي عرفته طرابلس فيقول: "واستولى عليها من عربان البر ونصارى البحر النفاق والكفر، وتفرقت عنها الفضائل تفرق الحجيج يوم النفر، لا ترى بها شجرا ولا ثمرا..."[12]، ويشير قبل ذلك الإدريسي إلى دور العرب في تدمير منطقة بيلفان الواقعة قرب قفصة، إذ يقول: "...وهي الآن خراب أفسدتها العرب واستولت على منافعها وعلى جميع أرضها"[13]، كما أن وصول العرب الهلالية إلى المغرب الأقصى أدى إلى تدمير بعض المنشآت الزراعية بها[14].

---

1) ابن أبي زرع: الذخيرة، ص54.

2) ابن أبي زرع: الأنيس، ص405.

3) ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص384؛ والناصري: المرجع السابق، ج03، ص90.

4) خالد بلعربي: المجاعات والأوبئة بتلمسان في العهد الزياني، دورية كان التاريخية، العدد الرابع، يونيو،2009م، ص25.

5) ابن أبي زرع: الأنيس، ص413.

6) نفسه، ص401.

7) نفسه، ص413.

8) عبد الرحمن ابن خلدون: رحلة ابن خلدون، عرض وتعليق: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، ط01، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص59؛ ويصف ابن خلدون هذا الطاعون ب"الطاعون الجارف"، أنظر: المصدر نفسه، ص65.

9) يحي بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2011م، ج02، ص298.

10) خالد بلعربي: المرجع السابق، ص25.

11) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص51-52.

12) أبي عبد الله العبدري: رحلة العبدري، تحقيق: علي ابراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، دمشق، 1426هـ/2005م، ص184-185.

13) الإدريسي: المصدر السابق، ص105.

14) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص65؛ ويتحدث جواتياين عن الخراب الذي خلفته الغزوة الهلالية على مختلف الأصعدة؛ لتفاصيل أكثر أنظر: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، ترجمة وتحقيق: عطية القوصي، وكالة المطبوعات، ط01، الكويت، 1980م، ص228.

وبما أن زراعة القمح أقرب للبدو من البستنة (غرس الأشجار)، حيث أن الدورة الزراعية للقمح سريعة عكس الأشجار التي تستدعي الاستقرار الدائم، وهو ما يفسر تراجع إنتاج الزيتون وزراعة أشجاره(1)، فتقلصت المساحة المزروعة(2)، كما ساهمت أعمال قطع الطرق في هجران الناس لمزارعهم وتخلّيهم عما تنتجه بساتينهم، وهو ما ساهم في ارتفاع التكاليف الخاصة بالأعمال الزراعية(3)، وحمّل الكثير من المؤرخين العرب الهلالية مسؤولية تراجع الاقتصاد المغربي خاصة في جانبه الزراعي(4)، غير أن بعض المؤرخين ينفون ذلك عن العرب ويرون أن الكتابات التي تلفّق هذه الأفعال لهم مبنية على طرح استعماري، فمنهم من أرجع وضعية المغرب في هذه الفترة إلى سوء تسيير الحكام لأمور الدولة، وإهمال شؤون الرعية والصراعات بين الحكام(5)، لذا يدعون إلى دراسة هذا الجانب من تاريخ المغرب بموضوعية لأن الوضعية التي عرفتها البلاد كانت نتيجة لتراكمات عديدة(6).

وبالعودة إلى المصادر التاريخية فإنه لا يمكن إنكار ما خلّفته الغزوة الهلالية على اقتصاد بلاد المغرب عموما، وعلى التجارة بشكل خاص، غير أنه لا يمكن أن ننسب هذا التراجع الاقتصادي إلى العرب فحسب، إنما تضافرت عدّة أسباب لتخلق ذلك الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد بلاد المغرب آنذاك، واستمرت تأثيراته إلى القرون الموالية.

2- *الإنتاج الصناعي:*

وبخصوص الإنتاج الصناعي فقد عرفت بلاد المغرب عدة صناعات حرفية، كانت تستجيب لمتطلبات الحياة اليومية من طعام ولباس وفراش وزينة للنساء والرجال والبيوت وأدوات الكتابة(7)، ومن الصناعات التي انتشرت

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص227.

2) جورج مارسيه: بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة: محمود عبد الصمد هيكل، دار المعارف، الإسكندرية، 1991م، ص242.

3) أبو عبد الله المازري: فتاوى المازري، تحقيق: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994م، ص360.

4) يتبنى هذا الرأي كل من الباحثين الفرنسيين أرنست مرسيي Ernest Mercier، والجنرال دوبايلي، وجورج مارسي Gorges Marçais، واميل فليكس غويتي Emile Félisc Gautier، ولويس هلفن Louis Halphen، وشارل أندري جوليان، وألفرد بل Alfred Bel ، وليسيان غولفان Lucien Golvin، وروجي لوتورنو Roger Letourneau، وغاستون وايت Gaston wiet، أما الألمان فمنهم: نوفيل باربور Nevill Barbour، وكارل بروكلمان Carl Broclaman، إضافة إلى المؤرخ الفرنسي ذوا الأصول التونسية الهادي روجي إدريس، والمؤرخ سمير أمين، ومراجع عقيلة الغناي، وأحمد بن عامر، ومحمد الهادي العامري، ومحمود إسماعيل، وحسن إبراهيم حسن، وعبد العزيز سالم، وصالح بعيزق، للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: علاوة عمارة: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص12-25.

5) علاوة عمارة: المرجع نفسه، ص28.

6) عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط02، الدار البيضاء، المغرب، 2000م، ص223-224؛ ومصطفى أبو ضيف: القبائل العربية في المغرب في عصري الموحّدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص328-329.

7) محمد حجي: المرجع السابق، ص134.

آنذاك الصناعة النسيجية [1]، فرغم منافسة النسيج المستورد للمحلي إلا أن هذه الصناعة عرفت انتشارا هائلا، وكانت تنتج الأقمشة، الأغطية والزرابي[2]، ومما ساعد في ازدهارها وانتشارها في تونس وفاس وتلمسان وغيرها وفرة الأصواف وإتباع الأساليب المستخدمة في الإسكندرية في عملية الحياكة، وقد كانت تلمسان مركزا لإنتاج الأقمشة في العصور الوسطى[3]، كما انتشرت صناعة الحرير خاصة بعد توسع تربية دودة القز وغراسة أشجار التوت.

وإلى جانب ذلك عرفت بلاد المغرب صناعة الجلود والأحذية والسروج[4]، وصناعة رق الغزال المخصص للكتابة بفاس [5]، إضافة إلى صناعة الأسلحة[6].

ومما ساهم في انتشار هذه الصناعات توفر بلاد المغرب على المواد الأولية كالمعادن ومنها الفضة والحديد والنحاس والرصاص والرخام والكحل[7]، والزنك[8]، والكبريت، والتوتيا [9]، إلى جانب اليد العاملة خاصة الأندلسيين الذين انتقلوا إلى بلاد المغرب إثر سقوط الاندلس، فساهموا في إثراء وتنويع الانتاج الحرفي ببلاد المغرب.

وقد تأثر الإنتاج الصناعي في بلاد المغرب سلبا بخطر الحرائق التي كانت تأتي على الأسواق والمدن بأكملها[10]، وتتلف المواد الأولية والمصنوعات.

ب- الأوضاع السياسية:

يتأثر النشاط التجاري بالأوضاع السياسية، فمتى توفر الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي ازدهرت التجارة، ومتى انتشرت الفوضى والاضطرابات والتمردات تأثرت التجارة بذلك سلبا، وبما أن بلاد المغرب الإسلامي في الفترة الممتدة بين القرنين07و09هـ/13و15م عاشت فترات من السلم والهدوء وفترات من الحرب والاضطراب، فهل انعكس ذلك على النشاط التجاري بها؟.

---

1) كانت المنسوجات من أهم بضائع تجارة البحر الأبيض المتوسّط خلال العصور الوسطى، وقد صنّف قطاع النسيج من بين أفضل الصناعات المنتجة آنذاك؛ أنظر: أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة: فيصل عبد الله، دار العبيكان، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2002م، ص242-243.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص241.

3) Atallah dhina : op.cit, p353.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص243.

5) محمد حجي: المرجع السابق، ص147.

6) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص218.

7) القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، ص184.

8) عبد النبي بن محمد: مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال افريقية والأندلس، رسالة ماجيستر في الحضارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1398-1399هـ/1978-1979م، ص75، ينشأ معدن الكحل في بعض مناطق افريقيا في مناجم الرصاص، ويتم فصله عن الرصاص بواسطة الكبريت، ويتواجد بكثرة في التخوم بين نوميديا ومملكة فاس ومواقع أخرى؛ الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1983م، ج02، ص280.

9) تستعمل التوتيا في صبغ النحاس الأحمر ليصبح أصفرا؛ أنظر: عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص292-293.

10) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص62-63.

كانت العلاقات بين الدويلات الثلاث ذات تأثير بالغ على التجارة، وفي مقدمتها العلاقات الزيانية المرينية التي عرفت الكثير من الهزّات نتيجة سعي المرينيين للاستيلاء على الدولة الزيانية من خلال الحصارات التي كانت تفرض عليها، كحصار سنة 665هـ/1266م [1]، في عهد السلطانين يعقوب بن عبد الحق المريني (ح656-685هـ/1258-1286م) ويغمراسن بن زيان (ح633-681هـ/1236-1283م) [2]، واستمر التوتر في العلاقة بين الدولتين خاصة خلال سنوات689هـ/1290م، 695هـ/1295م، 696هـ/1296م، وكانت سنة 698هـ/1298م تاريخ بداية حصار طويل فرضه السلطان يوسف بن يعقوب (ح685-706هـ/1286-1306م) على مدينة تلمسان[3]، حيث أحاط بها من كل الجهات ومنع دخول الأقوات إليها وبعث السلطان يوسف ببعض جيوشه إلى المناطق المحيطة بتلمسان للاستيلاء عليها[4]، ودام هذا الحصار ثماني سنوات وثلاثة أشهر، حيث لم يرفع إلا في سنة 703هـ/1304م[5] بعد موت السلطان عثمان والسلطان يوسف بن يعقوب[6].

وخلّف هذا الحصار أضرارا اقتصادية وبشرية وخيمة على تلمسان حيث مات الآلاف من سكان المدينة وغلت الأسعار، فبيع ثمن صاع القمح بدينارين وربع الدينار، رغم ذلك صبر أهلها إلى أن انفض الحصار وعادت الأسعار إلى سابق عهدها[7]، ولم تتوقف مساعي بني مرين في السيطرة على بعض مناطق الدولة الزيانية في السنوات اللاحقة كسنة 753هـ/1352م[8].

ويمكن تصور حجم الخسائر التي تعرضت لها تجارة بلاد المغرب جراء تعطل الحياة التجارية بتلمسان خلال فترات الحصار، خاصة وأن تلمسان كانت مركزا تجاريا له مكانة خاصة في التجارة المغربية والصحراوية، ذلك أنها كانت ممرا مهما نحو بلاد السودان ومنها تنقل البضائع إلى الموانئ القريبة، ورغم بناء المرينيين لمدينة المنصورة بجانب تلمسان إلا أنها لم تتمكن من منافستها.

---

1) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج07، ص115.

2) ابن أبي زرع: الأنيس، ص310-311.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج07، ص126-127.

4) أبو العباس الناصري: المرجع السابق، ج03، ص79-80.

5) محمد الطمار: تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص197.

6) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج07، ص126.

7) يحي ابن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة فونطانا الشرقية، الجزائر، مج01، 1321هـ/1903م، ص125؛ يعبّر اسماعيل بن الأحمر عن الوضعية التي عاشها سكان تلمسان إثر هذا الحصار بقوله: "...حتى أكلوا الجيف والحشرات وجميع الحيوانات من الفيران والعقارب والحيات وغير ذلك"؛ أنظر: روضة النسرين في دولة بني مرين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط03، الرباط، 1423هـ/2003م، ص61، وإن سلّمنا بالشدة التي لحقت التلمسانيين جراء هذا الحصار، فإن كلام ابن الأحمر لا يخلوا من التهويل بسبب توجهه السياسي الموالي لبني مرين، حيث لا يفوّت مقاما إلا ويحاول إثبات تفوق بني مرين على بني عبد الواد.

8) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج07، ص161.

وقد تمكن الزيانيون في عهد يغمراسن من بسط نفوذهم على سجلماسة التي كانت تحت النفوذ المريني، وذلك سنة 662هـ عندما ثار سكانها على العامل علي بن عمر، لكن بعد تغلب يعقوب بن عبد الحق (ح656-685هـ/1258-1286م) على الموحّدين تمكّن من استرجاع سجلماسة سنة 673هـ/1274م [1].

ويرجع السبب الرئيس للتنافس المريني الزياني على سجلماسة، كونها محطة أساسية في التجارة مع بلاد السودان، حيث كانت قطبا تجاريا هاما لما يمرّ عبرها من سلع بالغة القيمة والأهمية، ولهذا أصبحت من أغنى مدن بلاد المغرب. ولم تقتصر أطماع المرينيين على الدولة الزيانية فحسب، بل امتدت إلى الدولة الحفصية، غير أن إقامة أبي عنان بها لم تدم سوى شهرين وتسعة أيام، وذلك سنة 758هـ/1357م[2].

كما أن بجاية التي تأرجحت تبعيتها بين الحفصيين والاستقلال الذاتي كانت مطمعا للمرينيين[3] والزيانيين[4] الذين كانوا في العديد من المرات يجهّزون الجيوش للاستحواذ عليها[5]، ويمكن ارجاع سبب التنافس على بجاية باعتبارها ميناء تجاريا هاما في شبكة موانئ البحر الأبيض المتوسط وهمزة وصل بين بلاد المغرب وأوروبا.

وكثيرا ما كانت تؤدي مثل هذه الأوضاع المضطربة إلى أزمات اقتصادية كتلك التي عرفتها قسنطينة سنة754هـ/1353م، جراء الحصار المريني الذي ضرب عليها[6].

غير أن هذه الصورة عن العلاقات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغطي على العلاقات الودية التي شهدتها هذه الدول في فترات عديدة، فكانت بين بعض سلاطينها علاقات مصاهرة[7] ومن ذلك الزواج الذي تم بين أبي سعيد عثمان ولي العهد الزياني (ح682-703هـ/1283-1303م) بابنة إسحاق الحفصي سنة681هـ/1282م[8] كما كان حكام الدويلات الثلاث يتبادلون الهدايا[9] والتهاني في مختلف المناسبات[10].

---

1) نفسه، ج07، ص114.

2) بن الشماع: الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص103-104.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص542.

4) نفسه، ج06، ص551.

5) عبد الرحمن ابن خلدون: الرحلة، ص92.

6) أبو العباس ابن قنفد القسنطيني: الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م، ص180.

7) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص497-498.

8) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص115-116.

9) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص458-459.

10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص236.

وبالإضافة إلى التوترات والنزاعات التي تنشب بين دويلات المغرب، كانت الأوضاع السياسية الداخلية لكل دولة تؤثر في نشاط التجارة، فكثيرا ما كانت بعض الأقاليم تخرج على وصاية دويلة من الدويلات بفعل التمردات، كخروج الزاب على طاعة الحفصيين مثلا[1].

كما أثّرت الصراعات في الأسرة الزيانية الحاكمة على التجارة لما ينجر عن ذلك من قطع للطرق[2]، وكذلك انتفاض السكان كانتفاضة افريقية[3] سنة 749هـ/جوان 1348م[4]، وكانت أغلب هذه الثورات نتيجة ضعف السلطة المركزية[5].

وتأثرت التجارة المرينية في النصف الثاني من القرن09هـ/ 15م نتيجة السياسة التي اتبعها الوزراء اليهود الذين سيطروا على السلطة في المغرب الأقصى[6]، زد على ذلك فإن التجارة المغربية تأثرت بالهجمات الأوربية المتكررة على بعض سواحلها كالمهدية في686هـ/1287م[7]، و792هـ/1398م[8]، وسلا سنة670هـ/1271م [9]، وجزيرة جربة في688هـ/1289م[10]، ومدينة طرابلس[11].

جـ- أمن الطرق:

كانت السمة المشتركة في تجارة بلاد المغرب الإسلامي في هذه الفترة هي انعدام الأمن–في الكثير من الأحيان–، فأجزاء كبيرة من المغرب كانت غير آمنة[12]، وانتشرت ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق في العديد من الطرق التجارية والمناطق كقصر الجم غربي القيروان[13]، وبعض مناطق الجريد، "وهي بلاد خوف وقطاع طرق

---

1) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص 453-454.

2) عبد الله المدجن: أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار رحلة المدجن الحاج عبد الله بن الصباح، تحقيق: محمد بنشريفة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط01، الرباط، المغرب، 2008م، ص96-97.

3) يقول عبد الواحد المراكشي: "فحد بلاد افريقية مما يلي المشرق، مدينة أنطابلس...، وحدّها مما يلي المغرب المدينة المعروفة بقسنطينة الهواء ومسافة ما بين أنطابلس وقسطنطينة المغرب قريبة من خمس وخمسين مرحلة، فهذا حدّ إفريقية طولا، وعرضها يختلف بحسب مزاحمة الصحراء العمارة ومباعدتها"؛ أنظر: المصدر السابق، ص283؛ ومن مدن إفريقية صفاقس، المهدية، سوسة، تونس، بنزرت، بونة...؛ أنظر: أبي عبد الله الزهري: المصدر السابق، ص107.

4) بن الشماع: المصدر السابق، ص97-98.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص136-137.

6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص181-182.

7) ابن القنفد: المصدر السابق، ص150.

8) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص578-579.

9) الوزان: المصدر السابق، ص208.

10) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص447.

11) نفسه، ج06، ص536.

12) Atallah dhina: op cit, p358.

13) العبدري: المصدر السابق، ص195-196.

ولصوص وسراق وخوارج غير مأمونة للغريب"[1]، ويضيف المدجن أن الطريق الرابط بين بلاد بني مرين وطرابلس كثير اللصوص، ويعبّر عن المدة التي يقضيها المسافر في هذه الطريق بقوله:

"كلها خلوات وخوف وعطش ورمال وفيافي منقطعة، يا سلّام سلِّم مسافرها من الحجاج والتجار"[2]، وبقيت منطقة طرابلس تعيش على وقع اللصوصية إلى زمن متأخر، حيث يذكر العياشي الذي قام برحلته بين1072-1074هـ/1661-1663م حدوث حالة سرقة للقافلة التي كان فيها[3].

ولا أدل على التأثير السلبي لحالة اللاأمن على التجارة من حديث الوزان عن جبل دادس في إقليم تادلا: "والتجار لا يقصدون هذا البلد لأن أهله يعيشون في بطالة، ولا يمارسون أية صناعة، وينهبون المسافرين"[4]، وبهذا فإن الأقاليم والمناطق غير الآمنة تشهد انحسارا وتراجعا في نشاطها التجاري.

كما أثرت هذه الوضعية على الطرق التجارية فتحول بعضها كطريق سجلماسة الذي ضعف نشاطه[5]، بينما أصبح الكثير من الحجاج يسلكون الطريق البحري بدل البري[6]، وقد أفتى الفقهاء بضرورة معاقبة قطاع الطرق والتصدي لهم[7]، والامتناع عن شراء ما يبيعونه من سلع منهوبة[8].

غير أن حالة غياب الأمن التي تحدثنا عنها ترتبط بالأوضاع السياسية المضطربة، وتشتد هذه الظاهرة أكثر في المناطق البعيدة عن مركز الدولة والمناطق التي تتحكم فيها القبائل العربية، لذا سعت دويلات المغرب إلى فرض النظام وبسط الأمن في ربوعها، فالسلطان يوسف المريني جهّز حملة للقضاء على الأعراب الذين يقطعون طريق سجلماسة سنة686هـ/1287م[9]، كما شهدت فترة حكم السلطان أبو تاشفين عبد الرحمان المريني(718-

---

1) المدجن: المصدر السابق، ص104.

2) نفسه، ص97.

3) عبد الله العياشي: الرحلة العياشية1661-1663م، تحقيق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط01، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ج01، ص117.

4) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص189.

5) الحسين عماري: العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب وصف إفريقيا، مجلة المؤرخ، تصدرها جمعية ليون الإفريقي، الدار البيضاء، ع07، مارس2010،ص43.

6) محمد الأمين البزاز: حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الإسلامي تأملات في رحلة ابن جبير، ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص38.

7) أبو العباس الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إخراج: جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط1401هـ/1981م، ج06، ص153-154، أبو زكرياء المازوني: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، نشر مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م، ج01، ص309-310.

8) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص68-72، ج06، ص142؛ أبو زكرياء المازوني: المصدر السابق، ج02، ص728، ج03، ص129-130.

9) ابن أبي زرع: الأنيس، ص378.

737هـ/1318-1337م)[1]، ويغمراسن بن زيان(633-681هـ/1235-1282م) انتشار الأمن فازدهرت التجارة[2].

وأقام بعض السلاطين مراكزا الحراسة، وتموين المسافرين والتجار، ومنحوا العاملين بها إقطاعات[3]، وهو ما يكون قد ساهم في عودة الأمن لبعض المناطق التي كانت تعرف بأنها بؤر للصوصية[4].

من خلال الاجراءات التي اتبعتها دويلات المغرب الاسلامي خلال فترة الدراسة، يتبيّن أن سعيها كان حثيثا لتوفير مناخ آمن يسمح للتجار بمزاولة أنشطتهم من خلال حركة تبادل السلع وتوزيعها، وذلك إدراكا من السلاطين لأهمية التجارة كعامل استقرار وازدهار.

ورغم أن مسؤولية القبائل الهلالية في انعدام الأمن بمناطق كثيرة ببلاد المغرب[5]، إلا أنها بالمقابل ساهمت في إحياء بعض الطرق التي كانت راكدة خلال العهد الموحّدي كالطريق التجاري الغربي مع بلاد السودان[6]، كما كان العرب المستقرين في الطريق بين طرابلس والإسكندرية من آل عدنان وحمير يكرمون المارة، حيث يثني عليهم المدجن بالقول: "وهم أقوام بادية يكرمون الضيف ويطعمون المسكين ويعطون الزاد للمسافرين من وطن إلى وطن"[7].

إن كرم القبائل العربية حقيقة لا يمكن انكارها، لكن يجب أن نشير أيضا للدور السلبي الذي قامت به بعض القبائل الهلالية من خلال قطع الطرق ونهب التجار والمارة.

وإن كان للعرب الهلالية دور سلبي ولو نسبيا في انحصار الطرق الآمنة، إلا أنهم ساهموا بطريقة غير مباشرة في ازدهار التجارة البحرية، وساهموا كذلك في تنشيط حركة الاتصال بين بلاد المغرب والسودان، فتنقلاتهم الدورية سهّلت تبادل المواد الغذائية[8].

---

1) ابن الخطيب: المصدر السابق، ص143.

2) Ernest mercier: histoire de l’afrique septentrionale (berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu’à la conquête française (1830), par tome second paris, ernest leroux, éditeur 28 rue bonaparte, 1868, Tome Seconde, p160.

3) محمد فتحة: المرجع السابق، ص307-308.

4) أبو محمد عبد الله التجاني: الرحلة، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس،1981م، ص209-210.

5) أحمد الطويلي: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة، تونس، د ت، ص15.

6) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص224، وبلاد السودان أرض واسعة، يحدّها شمالا بلاد البربر(بلاد المغرب)، شرقا الحبشة، وغربا البحر المحيط -المحيط الأطلسي-، تتميز بحرارتها الشديدة، غنية بالذهب، وتتواجد بها الفيلة والزرافات...؛ زكرياء القزويني: المصدر السابق، ص24.

7) المدجن: المصدر السابق، ص105؛ كثيرا ما يبرز المدجن ميلا كبيرا للقبائل الهلالية وينسب اليهم الصفات المثالية، دون ذكر المآخذ التي تذكرها عنهم المصادر.

8) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص328.

هـ- عوامل أخرى: (الجباية، الكشوفات الجغرافية...)

إلى جانب العوامل التي ذكرناها سالفا، والتي كان لها تأثير بالغ في النشاط التجاري ببلاد المغرب خلال الفترة قيد الدراسة، فإن هناك عوامل أخرى أثرت في النشاط التجاري، منها الضرائب والمكوس التي كانت تفرض على التجار من طرف السلط الحاكمة أو القبائل البعيدة عن سلطة الدولة، فكلما زادت قيمة الضرائب وتنوعت مسمياتها كلما أرهق التجار وجعلهم يخفضون قيمة استثماراتهم التجارية والعكس.

وكانت ظاهرة زيادة الضرائب واستحداث أخرى جديدة من الاجراءات التي تلجأ اليها الدول في فترات ضعفها لسد مختلف حاجياتها.

كما أن ظهور حركة الكشوفات الجغرافية أثرت كثيرا في التجارة ببلاد المغرب الداخلية منها والخارجية، حيث بدأت تجارة المغرب الإسلامي تتراجع مع نهاية القرن09هـ/15م، فالبرتغاليون اتجهوا منذ مطلع هذا القرن إلى ما وراء البحار لكشف طريق بحري مباشر يصلهم بالتجارة الشرقية[1]، واستطاعوا الدوران حول رأس الرجاء الصالح عام904هـ/ 1498م بقيادة المستكشف فاسكو دي جاما(874-931هـ/1469-1524م)[2]، وهو ماشكل ضربة قوية لطرق التجارة التقليدية.

1) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص37.

2) عزيز سوريال عطية: الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب، ترجمة: فيليب صابر سيف، مراجعة: أحمد خاكي، دار الثقافة،ط1، القاهرة، د ت،ص193.

3- السلطة والتجارة:

يرى ابن خلدون بأن دخول السلطة ميدان التجارة وممارستها يؤدي إلى أضرار كبيرة على التجار والفلاحين من جهة وعلى الجباية من جهة ثانية، حيث تؤدي منافسة الدولة للخواص في إفلاسهم[1]، فيختل السوق من حيث رؤوس الأموال المعروضة وأسعار السلع التي تصبح غير خاضعة لقانون العرض والطلب وهو ما يعود بالضرر على الرعية والدولة معا[2].

وتشير إحدى نوازل المعيار أن المخزن[3] كان يملك عدة ممتلكات كالحوانيت[4]، ويذكر الرحالة الأوربي أدورن(عاش في القرن08هـ/14م) أن السلطان عثمان الحفصي (839-894هـ/1435-1488م) كان يملك جميع الدكاكين، لكن صيغة المبالغة هذه لم تأخذ في الحسبان أملاك الأوقاف، وتشير إلى ملكية السلطان لمجموع الأسواق، وذلك لتبرير الضرائب والمكوس[5]، ورغم بعض الإشارات إلى إمكانية ممارسة السّلاطين المغاربة للتجارة كسلاطين بني زيان، إلا أنه لا يوجد دليل قاطع على ممارستهم لها [6].

وإن كانت الحكومات الإسلامية تقرّ حرية التجارة، ولا تقيّد تنقل السلع خاصة بين الأقاليم الإسلامية[7]، غير أن دويلات المغرب تدخلت في بعض جوانب الحياة التجارية ببلاد المغرب فاحتكرت تجارة بعض السلع لمدة معينة[8]، خاصة مع أوروبا، حيث احتكرت تصدير القمح والجلود[9]، فبالنسبة للحبوب كان السلاطين حريصين

---

1) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص347-349.

2) الكبير بزاوي: التجارة من خلال كتابات ابن خلدون، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989م، ج02، ص36.

3) المخزن هو اصطلاح مغربي يقصد به بيت المال؛ أنظر: كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1996م، ص86، أما حاليا فهو مصطلح مستخدم في المغرب الأقصى للدلالة على السلطة الحاكمة.

4) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص43-44.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص250.

6) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص223-224، يذكر بن الأحمر عند استعراضه لخصال الأمير أبي تاشفين عبد الرحمان بن أبي حمو بن عثمان بن يغمراسن (ح718-738هـ/1318-1337م) أنه منع على سكان المدن بيع جميع الأقوات والخضارى (البقول)، حيث كان هو الوحيد الذي يبتاعها؛ أنظر: بيوتات فاس، ص64، ويضيف نفس الكاتب عند حديثه عن الأمير أبي حمو موسى بن يوسف، أنه كان يذبح كل يوم رأسا من الضّأن فيأكل نصفه ويبيع نصفه في السوق؛ أنظر: روضة النسرين، ص69، إلا أن ما جاء به الكاتب لا يمكن الأخذ به كما هو، وعليه وجب التعامل مع هذه القضية بحذر، خصوصا إذا علمنا أن المؤلف من أنصار المرينيين، ويحاول من خلال كتاباته تشويه صورة الزيانيين، وذلك من خلال رميهم بأقبح الصفات من بخل وخوف.

7) علي حسني الخربوطلي: الحضارة العربية الإسلامية حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون، مكتبة الخانجي، ط02، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م، ص193.

8) Atallah dhina : op cit, p400.

9) Atallah dhina : ibid, p345.

على تجنب المجاعات المتكررة، وارتفاع الأسعار[1]، لذلك قيّدوا واحتكروا تجارة هذه المواد مع أوروبا، والتي كانت تتكيف وفق نوعية العلاقات السياسية والأزمات الفلاحية[2]، وقد كانت بلاد المغرب تصدّر في مناسبات عديدة الحبوب لبعض دول وممالك أوربا[3].

وقد لعب العامل التجاري دورا كبيرا في العلاقات السياسية بين دول بلاد المغرب، فمن الأسباب التي دفعت المرينيين مثلا لمحاصرة تلمسان(698-706هـ/1298-1306م) أهمية الخط التجاري سجلماسة – تلمسان، والذي يمكن أن يؤثر سلبا على خط سجلماسة – مليلة، أو سجلماسة – فاس[4]، واحتدم الصراع بين الزيانيين والمرينيين على سجلماسة نظرا لأهمية التّجارة الصحراوية التي تعتبر سجلماسة أهم مراكز عبورها[5]، لذلك حاول الزيانيون الاستيلاء عليها مباشرة أو عن طريق حلفائهم من القبائل العربية المنتشرة عبر طريق تلمسان سجلماسة، فيما كان المرينيون يسعون للسيطرة عليها لتنشيط الخط التجاري سجلماسة – فاس[6].

كما تنافس المرينيون والنصريون في غرناطة للسيطرة على سبتة باعتبارها من أهم الموانئ المتوسطية آنذاك، وهو ما جعلها عرضة للمطامع النصرية والمرينية، فقد سيطر عليه النصريون سنة 703هـ/1304م، غير أن المرينيين تمكنوا من استرجاعها بمشاركة فرق المرتزقة المسيحيين مثلما حدث عند السيطرة على سجلماسة[7].

لقد سعت دويلات المغرب إلى تطويع ظروف التجارة لما يعود على السلطة بالنفع، خاصة من خلال الجباية في فترات ضعف الدولة، وهو ما تكون له نتيجة عكسية تزيد في تفكك الدولة وتهدد وجودها[8].

كل ما ذكرناه لا يعني بأن السلط المغربية كانت عاملا مضعفا لتجارة بلاد المغرب، فقد قام السلاطين بعدة إجراءات لتنظيم التجارة وتشجيع التجار، حيث يمكن إدراج احتكار تصدير الحبوب في خانة حماية المنتوج الغذائي المحلي الضروري للسكان، خاصة وأن السلطة أشرفت على تنظيم التعاملات في الموانئ من تحميل وشحن

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص266.

2) مصطفى نشاط: ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة التجارة، ج02، ص160.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص283-284، ص305، ج02، ص226.

4) أحمد عزاوي: قضايا تاريخية خلال العصرين الموحدي والمريني، دار بانيت، ط01، الرباط، المغرب،1431هـ/2010م، ص151.

5) أحمد عزاوي: المرجع نفسه، ص154.

6) نفسه، ص151.

7) مصطفى نشاط: الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط01، الرباط، 1995م، ص124.

8) الكبير بزاوي: المرجع السابق، ص38؛ إبراهيم حركات: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عهد بني مرين، مجلة دعوة الحق، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، ع04، السنة09، شوال 1385هـ/1996م، ص132.

وتحويل...الخ[1]، كما عمل السلاطين على غرار يوسف بن يعقوب المريني (ح685-706هـ/1286-1306م) على تأمين الطرق ومعاقبة قطاعها وبناء الأسواق[2].

وساهمت السلطة المغربية في ازدهار التجارة بطريقة غير مباشرة، فالحكومة كانت تشكل أكبر نسبة من الإنفاق، حيث يصرف المنضوون تحتها أموالا هامة لاقتناء سلع الرفاهية المستوردة من الخارج، وهو ما ينشط الحركة التجارية[3]، ولم تكتف هذه الطبقة بالاستهلاك الشخصي فقط، فقبائل بني مرين مثلا كانت تقوم بتوزيع العطايا والهدايا للمساكين والمحتاجين[4].

إن العلاقة بين التجارة والسلط المغربية، حددتها جملة من العوامل والمؤثرات ترتبط في مجملها بالمصالح المتبادلة بين الفعل التجاري ممثلا في القائمين عليه من جهة والسلطة من جهة أخرى.

---

1) أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص180-181.

2) نضال مؤيد الأعرجي: الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني 685-706هـ/1286-1306م، دراسة سياسية وحضارية، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، 1425هـ/2004م، ص108.

3) أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص180.

4) المدجن، المصدر السابق، ص88.

الفصل الأول:

النظم التجارية في المغرب الاسلامي بين القرنين 07-10هـ/13-15م

الفصل الأول:

النظم التجارية في بلاد المغرب الاسلامي بين القرنين

07-10هـ/13-15م

1- التعاملات التجارية.

2- آليات وأدوات التعامل التجاري: أ- السكة.

ب- النظام المصرفي.

ج- المكاييل والمقاييس والموازين.

3- الشركات التجارية.

4- الوكالات التجارية.

5- الأسعـــــار.

6- المكـــوس والجبايات.

7- نظام القوافـــل.

8- الحسبـــــة.

سادت ببلاد المغرب جملة من النظم التجارية التي كانت تساير نوعية التعاملات التجارية وطبيعتها، وتختلف هذه النظم وتتنوع حسب قيمة المواد المتاجر بها وبعد وقرب الاقليم المتعامل معه، ويمكن حصر النظم التجارية التي سادت في بلاد المغرب في جملة من النقاط تأتي في مقدّمتها التعاملات التجارية بمختلف أشكالها، والتي تتم وفق آليات وأدوات ضرورية في العملية التجارية وهي السكة التي تعتبر الأداة الأساسية في التعامل التجاري ووسيلته والنظام المصرفي وبعض التعاملات المرتبطة به كالحوالة والصك، والمكاييل والمقاييس والموازين، كما تعد الشركات والوكالات التجارية من النظم التي عرفتها تجارة بلاد المغرب خلال الفترة قيد الدراسة، ضف إلى ذلك الأسعار والجباية، ونظام القوافل الذي كان من أهم الأنظمة التي ربطت بلاد المغرب ببلاد السودان وبلاد المشرق، كما سنعرّج على الحسبة باعتبارها إحدى الخطط التي لها ارتباط وثيق بالتجارة.

فإلى أي مدى استجابت النظم التجارية ببلاد المغرب خلال الفترة المدروسة لمتطلبات العملية التجارية؟، وهل كانت آليات التعامل التجاري تشهد تطورا كما كان الحال عليه في أوروبا مثلا؟.

1- التعاملات التجارية:

عرفت التعاملات التجارية ببلاد المغرب عدة طرق فبالإضافة إلى الطريقة المباشرة في البيع والشراء، والتي تتم بواسطة الدفع نقدا وفورا[1]، مقابل السلعة المحصل عليها انتشرت في بلاد المغرب عدة صيغ للتبادل التجاري، منها:

أ* البيع بالمعاوضة:

المعاوضة تعادل المقايضة، وهي استبدال وتعويض سلعة بأخرى مثلها أو بمبلغ من المال يساوي قيمتها، وقد انتشرت المعاوضة في القرى المغربية خاصة[2]، ومن السلع التي كان يسرى عليها هذا النظام بشكل واسع الطعام مقابل الزيت[3]، والطعام يقصد به القمح والحبوب عموما، ويشير الوزان إلى تعامل بعض مناطق المغرب الأقصى بهذا النظام، حيث يستبدل تجار فاس منتوجاتهم بجلود وسروج أهل هسكورة[4]، كما انتشرت عملية شراء السلع مقابل عمل لمصلحة البائع[5].

ب* البيع بالمزايدة:

يعتمد هذا النوع من البيع على الدلال الذي يعتبر وكيلا للبائع أو التاجر، حيث يكلفه هذا الأخير ببيع السلعة مقابل أجرة معينة[6]، فيحمل الدلال السلعة إلى السوق وينادي عليها وتحدث المزايدة بين الذين يريدون الشراء حتى ترسوا على أحدهم[7]، ومن السلع التي تباع بالمزايدة بشكل واسع الأقمشة[8]، وعادة ما كان يمتد البيع بالمزاد في أسواق المغرب طوال النهار، أما في مدينة فاس فكان المزاد يمتدّ من الظهر إلى العصر[9]، وكانت تحدث خلافات بين السمسار وآخر من يرسوا عليه الثمن من المشترين، والذي يتراجع عن الشراء في بعض الحالات وينفي أنه آخر من رسا عليه السعر، أو يزيد عليه شخص بعد عملية البيع وقبل قبض الثمن[10].

---

1) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010، ص59.

2) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص90.

3) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص238.

4) هكسورة هي منطقة بالمغرب الأقصى متاخمة لدكالة غربا، أنظر: الوزان: المصدر السابق، ج01، ص163.

5) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص197.

6) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص91-92.

7) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص38.

8) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص241.

9) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص159.

10) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص355-356.

ت* البيع بالتقسيط:

هو بيع سلعة على أن يدفع المشتري الثمن مقسّطا، أي مقسما على فترات زمنية، كأن يدفع للبائع كل شهر مقدار معين من الثمن حسب اتفاق الطرفين[1].

ث* البيع بالرهن[2]:

يرتبط هذا النوع من التعاملات التجارية بالبيع إلى أجل، حيث يسلّم البائع للمشتري السلعة، ومقابل تأخير المشتري للدفع يضع تحت تصرف البائع ملكا ما، لكن لا ينتفع به دائما، إنما يكون ضمانا له بأن المشتري سيسدد ما عليه من ثمن السلعة[3]، غير أن هذا النوع من البيع يحدث مشاكلا في بعض الحالات بسبب تحول قيمة العملة[4].

ومن بين الأنظمة المرتبطة بالتعاملات التجارية والتي انتشرت في بلاد المغرب نظام الوديعة، حيث يعمد بعض الناس إلى وضع حوائجهم عند أصحاب الحوانيت ليبيعوها نيابة عنهم، وبهذا يصبح التاجر مودعا وتجرى عليه أحكام الوديعة[5]، كما كان بعض الناس يرسلون الودائع مع التجار الذين ينتقلون من إقليم لآخر من أجل بيعها لهم[6].

وقد عرفت بلاد المغرب خلال هذه الفترة استخدام عقود البيع خاصة في المعاملات التجارية ذات القيمة الكبيرة، وكان عقد البيع يحرر عند كاتب مقابل أجرة تدفع له[7]، وتتضمن العقود التجارية في الغالب نوع العملة التي تمّت بها المعاملة التجارية[8] وتاريخها، غير أن بعض هذه العقود كانت تتعرض للتزوير من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري لزيادة أو إنقاص ثمن المبيع[9].

---

1) الونشريسي: المصدر نفسه، ج06، ص164.
2) الرهن: هو ما وضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه؛ ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص1757.
3) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص258.
4) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص60.
5) المازوني: المصدر السابق، ج03، ص59.
6) الونشريسي: المصدر السابق، ج09، ص75.
7) نفسه، ج05، ص154.
8) نفسه، ج06، ص270.
9) نفسه، ج06، ص117-118.

وإلى جانب البيوع والمعاملات التجارية التي ذكرناها، انتشرت في بلاد المغرب بعض البيوع التي كان الفقهاء يحرّمونها كما كانت الدولة تسعى إلى منع التعامل بها، ومن هذه البيوع نذكر:

أ* بيع النجش:

التناجش هو أن يعطي الرجل قيمة للشيء دون قصد في شرائه للتغرير بغيره[1]، وخداعه، ولا توجد أمثلة كثيرة ملموسة عن هذا البيع، غير أنه كانت تحدث في بلاد المغرب مثل هذه الممارسات[2]، وقد كان السماسرة اليهود أكثر من يقوم بالنجش[3]، أما ما يعرف عن بعض الأشخاص العارفين بقيمة السلع والذين يستفتحون للدلال الذي يبني على ذلك السعر عملية المزايدة فلا يعتبر نجشا[4].

ب* بيع تلقي الركبان:

وصيغة هذا البيع أن يأتي الجلابون بالسلع ويبيعونها للتجار قبل أن تصل إلى السوق وينالها القوي والضعيف، فقد كان يأتي الرجل من البادية النائية ويترك السلعة خارج المدينة، ويتفق مع رجل بالمدينة ليدخلها للسوق ويبيعها متى تمكن من ذلك، أو أن يخرج جماعة من التجار إلى البوادي يشترون السلع ثم يبيعونها لتاجر بالمدينة يدخلها ويبيعها شيئا فشيئا[5]، كما اعتبر بعض الفقهاء شراء السلع في البيوت من بيع التلقي[6]، وينبه العقباني المحتسبين إلى ضرورة مراقبة أهل البوادي الذين يأتون بالسلع إلى الفنادق وإخراجها للسوق وبيعها هناك، ومنع بيعها في الفندق للتجار[7].

ت* بيع الجزاف:

هو بيع السلعة التي تكال أو توزن دون كيل ولا وزن، وأجاز الفقهاء هذا النوع من البيع فقط في البوادي التي يستحيل فيها وجود المكاييل والموازين[8].

---

1) موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 1971م، ص56.

2) محمد فتحة: المرجع السابق، ص328.

3) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص173-174.

4) العقباني: تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، Extrait du bulletin d'études orientales de l'institut français de damas. tome19، 1967، ص96.

5) محمد فتحة: المرجع السابق، ص327-328.

6) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص253.

7) العقباني: المصدر السابق، ص128-129.

8) المازوني: المصدر السابق، ج02، ص728.

كما نهى الفقهاء عن بيع الثمار قبل نضجها وبدو صلاحها[1]، ودعوا إلى اجتناب شراء السلعة في الظرف حتى يتم اتقاء شبهة عدم الدقة في الوزن[2]

وبهذا فالمعاملات التجارية سارت وفق وجهات النظر الإسلامية، غير أنه من الممكن التحايل على القواعد الدينية تحت إغراءات الربح[3]، كما أن تنوع أشكال البيوع يبيّن مدى حيوية العملية التجارية في بلاد المغرب في الفترة الممتدة من القرن 07 إلى 09هـ/ 13 إلى 15م، فقد كانت أشكال التعامل التجاري تساير ظروف أفراد المجتمع من خلال اختلاف وتفاوت قدرتهم الشرائية، وفي نفس الوقت تمنح للتجار مجالا واسعا في بيع وتصريف سلعهم.

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص433.

2) البرزلي: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م، ج03، ص187، ص356.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص254.

2- آليات وأدوات التعامل التجاري:

2-1- السكة:

السكة هي الختم على الدنانير والدراهم التي يتعامل بها الناس، بطابع ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير والدراهم فتبدوا تلك النقوش ظاهرة، مع الأخذ في عين الاعتبار عيار النقد من الجنس، ويؤكد ابن خلدون على أهمية هذه الخطّة، فيقول:" وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويتّقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة"[1]، والسكة هي الواجهة الحقيقية للنظام الاقتصادي، فيتوقف على قيمتها وقوّتها الشرائية الحكم على مدى استقرار الدولة[2].

وتعتبر الدنانير والدراهم العملة المتداولة في العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، وترجع أصول كلمة الدينار إلى لفظ مشتق عن اللاتينية "ديناريوس" "Deni"، بمعنى عشر أي عشر آسات (وهي الدراهم الرومية)، فيما يرى البعض أنه من الكلمة اليونانية "Dinarion "

و الدرهم تعود أصول تسميته إلى اليونانية، حيث يسمى "Drachmé" [3].

وتسك الدنانير من الذهب، لهذا يقال الدينار الذهبي، بينما تسك الدراهم من الفضة، فيقال الدرهم الفضي[4].

وكانت الدنانير معمولا بها في بيزنطة وفارس قبل الإسلام، وكان العرب يتعاملون بالنقود الرومانية والفارسية[5]، ومنذ عهد عبد الملك بن مروان(65-86هـ/684-705م)، أصبح المسلمون يتعاملون بالدينار والدرهم الأموي الإسلامي[6]، وقد تم ذلك على مراحل، وكان الهدف منه استقلالية السكة الإسلامية، التي أخذت صبغة إسلامية، فقد نقشت فيها أسماء الله والتهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[7].

---

1) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص323.

2) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص297.

3) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص227.

4) نظرا للأهمية القصوى للذهب والفضة منذ القديم، قال بعض الحكام: "الذهب والفضة يوديان-يوريان أو يقدمان- العجزان، ويؤتيان الكسلان، وبهما يصلح الملك وينتظم السلك، فلا سلطان إلا برجال، ولا رجال إلا بمال، ولا مال إلا برعية، ولا رعية إلا بعدل، ولا عدل إلا بسلطان"؛ أنظر: أبي الحسن الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السّكة، تقديم: حسين مؤنس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، إسبانيا، مج06، 1958م، ص19، ويتحدث الكاتب بإسهاب عن الذهب ومناطق وكيفية استخراجه.

5) يذكر ابن خلدون أن تعامل العرب بالنقود الأعجمية كان يتم بالميزان(أي التعامل بالنقود وزنا)؛ أنظر: المقدمة، ص323.

6) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص227.

7) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص323-324.

1- النقود المغربية:

تعاملت دويلات مغرب ما بعد الموحدين بالدنانير والدراهم، والتي بقيت محتفظة بالكثير من مميزاتها التي ورثتها عن النقد الموحدي، فكانت نقود الزيّانيين والحفصيّين والمرينيّين امتدادا لنقود الموحدين من حيث الشكل والمميزات، وكانت غاية في الجودة، وقد احتكرت الدويلات الثلاث سك الدنانير والدرهم، وإن كان أمر سك النقود غير مقيد أو ممنوع[1].

أ- النقود الحفصية:

1* الدينار الحفصي:

اتخذت النقود الذهبية الحفصية شكل الدنانير الموحدية، حيث توجد ثلاث مربعات بداخلها كتابات مركز الوجه والظهر، ويحيط بالوجه والمركز من الوجه والظهر من الخارج دائرتان متوازيتان، الدائرة الخارجية من حبيبات متماسة والدائرة الداخلية تلامس أركان المربع الخارجي[2]، وينقسم الدينار الحفصي إلى أجزاء: نصف دينار، ربع دينار، ثمن دينار بالإضافة إلى الدينار[3]، الذي يبلغ وزنه4.72غرام[4].

وغالبا ما كانت الدنانير تنسب إلى الملك الذي يقوم بضربها، ومن ذلك الدينار الذهبي العثماني[5]، ويقول القلقشندي عند حديثه عن الدنانير الحفصية: "أما الدنانير فإنها تضرب باسم ملكهم...وذهبهم دون الذهب المصري في الجودة، فهو ينقص عنه في السعر"[6].

وقد بقيت العملة الذهبية الحفصية ثابتة وسليمة عبر جميع التقلبات التي عرفتها الدولة الحفصية، كما هو الشأن بالنسبة للدولة الزيانية والمرينية بفعل ذهب السودان[7] وتعرض الكثير من الباحثين لدراسة النقود المغربية بشكل عام والحفصية خاصة، محاولين استنباط ما تحويه من إشارات سياسية واقتصادية وحتى دينية.

---

1) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص227، أنظر شكل نقود دويلات ما بعد الموحدين من خلال الملاحق رقم03، 04، و05، وعن أوزان وأبعاد دنانير دول ما بعد الموحّدين وأجزائها، عد إلى الملحق رقم06،

2) رأفت محمد النبراوي: النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، ط01، القاهرة، 2000م، ص303-304.

(3) Attallah dhina: op.cit, p208.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص73.

5) الونشريسي: المصدر السابق، ج10، ص383؛ وهي تنسب للسلطان عثمان بن أبي عبد الله محمد بن أبي فارس الحفصي، الذي بويع في تونس سنة839هـ/1435-1436م، وحكم أكثر من نصف قرن، تميز عهده بالإصلاح والأمن والاستقرار؛ كمال السيد: المرجع السابق، ص77.

6) القلقشندي: صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1333هـ/1915م، ج05، ص114.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278؛ للمزيد من التفاصيل حول الدنانير الحفصية يرجى العودة إلى رأفت النبراوي: المرجع السابق، ص290-303؛ وطاهر راغب: قراءة لعملات الحفصيين الأولى دراسة نمية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانه، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، اسبانيا، مج 22، 1983/1984م، ص117-126، وهي دراسة قيّمة في هذا الجانب.

2* الدرهم الحفصي:

الدراهم الفضية مربّعة الشكل تساوي ثلاثين منها أو اثنان وثلاثون منها دينارا واحدا[1]، ويزن الدرهم 1.5غ[2]، وكانت بعضها مجزأة كالدرهم الذي ضرب في عهد السلطان أبي عمر عثمان(839-893هـ/1435-1488م)، حيث كان مجزأ إلى خمسة أسداس، إلى خروبة وهي أربعة أسداس الدرهم، وإلى نصف ناصري وهو ثلاثة أسداس، وإلى قفصي وهو القيراط، ويساوي سدس الدرهم[3].

وقد اختلفت الدراهم الحفصية فكانت أنواعا[4]، منها ما يعرف بالقديم ومنها ما يعرف بالجديد، ووزنها واحد، غير أن الدرهم الجديد خالص الفضة، بينما القديم مغشوش بالنحاس[5]، فكانت كل عشرة دراهم قديمة بثمانية دراهم جديدة[6]، وتم تصحيح الدرهم الجديد أواسط القرن التاسع هجري(15م)[7] لما اعتراه هو أيضا من غش فظهرت عملة جديدة هي "النّاصري"، وكان يساوي ثلاثة أضعاف الدرهم الجديد وانقسم بدوره إلى أجزاء[8].

3* النقود النحاسية:

استحدث في ربيع الأول من سنة 660-661هـ/1262م التعامل بدراهم الحندوس[9] وهي فلوس من النحاس[10]، وذلك رفقا بالناس وتسهيلا للمعاملة، وكان ذلك تقليدا للمشارقة الذين يتعاملون بالفلوس، لكن سرعان ما تعرضت هذه الفلوس للفساد، فقطعت في أواسط شهر شوال661هـ/أوت 1262م [11].

---

1) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص81، (يقصد الوزان الدراهم الجديدة).

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص73.

3) علي حامد خليفة الطيف: المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط01، طرابلس، ليبيا، 2003م، ص114، يذكر عبد الباسط بن خليل المصري أن ستة ناصرية فضية تساوي ربع دينار في تونس؛ أنظر: الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، في إطار جامعة فرانكفورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، 1414هـ/1994م، ص28.

4) الونشريسي: المصدر السابق، ج03، ص281.

5) ابن فضل العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، 2001م، ج04، ص87.

6) القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص114.

7) كان ذلك في عهد السلطان عثمان الكبير(839-894هـ/1435-1488م)؛ المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص34.

8) محمد فتحة: المرجع السابق، ص293-294.

9) ابن الشماع: المصدر السابق، ص67.

10) أبو عبد الله الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، ط02، تونس، 1966م، ص38.

11) ابن الشماع: المصدر السابق، ص67.

لقد كانت العملات الحفصية التي أشرنا اليها منتشرة في مختلف المراكز التجارية التابعة لها كطرابلس، القيروان، المهدية، غير أن التعامل بها انحصر في الشمال ولم يصل إلى بلاد السودان[1].

ب- النقود الزيانية:

بعد قيام الدولة الزيانية 633هـ/1236م، شرع سلاطينها في سك النقود تجسيدا لمبدأ استقلاليتهم عن الدولة الموحدية، واستعان السلطان يغمراسن بن زيان (ح633-681هـ/1236-1283م)، وخلفاؤه بأسرة بني ملاح القادمة من قرطبة في سلك النقود.

1* الدينار الزياني:

كان دينار الدولة الزيانية يتراوح بين4.48 غ و4.99 غ، وطول قطره31 مم و34مم[2]، ومن الدنانير التي ضربها الزيانيون الدينار الذي ينسب للسلطان أبي يحي يغمراسن(ح633-681هـ/1236-1283م)، والذي ضربه أثناء خضوعه للدولة الحفصية منذ سنة 640هـ، وهو يشبه النقود الذهبية الحفصية[3].

ومنها أيضا الدينار الذي يعود إلى السلطان أبي حمو موسى الأول(ح707-718هـ/1307-1318م) والذي يزن 4.66 غ، طول قطره 32مم، رسمت في وجهيه دائرتان إحداهما بخط متصّل وأخرى منقّطة، ثم رسم مربعان.

وكان للدينار الزياني أجزاء كغيره، ومن ذلك نصف الدينار المضروب في عهد السلطان أبي العباس أحمد المعروف بالعاقل(ح834-866هـ/1430-1461م)، وزنه 2.22غ[4]، وعثر على ربع دينار مضروب في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الثاني(ح804-813هـ/1401-1410م/[5].

2* الدرهم الزياني:

يبلغ وزن درهم الدولة الزيانية 1.5 غ[6]، ومن الدراهم الزيانية المحفوظة درهم على النمط الموحدي، مربع الشكل وبداخله مربعين متوازيين حول كتابات الوجه والظهر، والمربع الخارجي من حبيبات متماسة[7].

---

1) علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص113-114.
2) خالد بلعربي: الأسواق، ص34، "...كل دينار زنة مثقال"؛ عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص47.
3) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص314.
4) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص228-232.
5) الحاج محمد شاوش: المرجع السابق، ص353.
6) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.
7) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص327.

وبمقارنة بسيطة بين العملة الحفصية والزيانية، يتبين أن كلاهما استمرار للعملة الموحدية من حيث الخصائص: الشكل، الوزن...الخ، لكن هناك فروق طفيفة، فالدنانير الحفصية أقرب إلى النموذج الموحدي ذلك أن وزنها يبلغ حوالي4.75 غ، أما الدينار الزياني فوزنه بين4.58 و4.66 غ[1].

ج- النقود المرينية:

1* الدينار المريني:

كانت النقود الذهبية هي النقود الرئيسية المتداولة في عهد المرينيين، وضرب منها الدينار المضاعف، والدينار وأجزاؤه كالنصف والربع[2]، غير أن المرينيين غيّروا شكل الدينار من المربع إلى الدائرة، فأعادوه إلى شكله الأول قبل العصر الموحدي ولكنهم احتفظوا بوزنه وهو4.729غرام[3]، وقد ينزل وزنه إلى4.56غرام[4]، ويساوي الدينار المريني 15درهما و400حندوسا[5] وكان احتفاظ المرينيين بوزن الدينار على ما كان عليه أيام الموحدين من أجل استقرار قوة الدينار الشرائية، خاصة وأن القوة الشرائية في المغرب المريني كانت تعدل ثلاثة أضعافها بمصر[6].

كما نشير إلى الدنانير الخاصة التي كان السلاطين يضربونها من حين لآخر كهدايا[7]، ونقود تذكارية[8].

2* الدرهم المريني:

ضرب المرينيون النقود الفضية، وفي كثير من الأحيان لم يسجلوا عليها أسماء الحكام، وأخذت مميزات الدراهم الموحدية حيث جاءت مربعة الشكل[9]، وكانت هي الأخرى دراهم صغيرة ودراهم كبيرة وكل درهم من الكبار بدرهمين من الصغار[10]، وللدرهم المريني أجزاء كالقيراط والفلس المربع[11].

وكان مثقال الذهب (أي الدينار) يساوي ستون درهما كبيرا[12]، وكان الدرهم الفضي بمصر يساوي ستة دراهم من دراهم المغرب، أي أن الأسعار بمصر بلغت ثلاثة أضعاف أسعار المغرب[13].

---

1) المنور مروش: المرجع السابق، ص33.

2) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص334.

3) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص298.

4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص293.

5) الحسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1406هـ/1986م، ص264.

6) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص298.

7) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص190.

8) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص340.

9) نفسه، ص351.

10) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ج04، ص120.

11) محمد فتحة: المرجع السابق، ص293.

12) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص298.

13) الحسن السائح: المرجع السابق، ص265.

كما وجدت عملات أصغر من الدينار والدرهم لتسهيل عمليات البيع والشراء نظرا لوجود بعض السلع تباع بأقل من درهم أو دينار، أو بجزء منه[1].

لقد اتسعت رقعة التعامل النقدي في الأقطار الثلاثة التي كانت تعيش وضعا اقتصاديا بطابع تجاري، فكان الدينار يستخدم في المعاملات المهمة فيما يستعمل الدرهم والنقود الأخرى في المعاملات العادية[2]، بينما يَندر في بعض المناطق التعامل بالعملة المعدنية، ويتم الاعتماد على المعاوضة والتبادل، حيث يروي العبدري في رحلته أن أحد الحجاج ساوم رجلا من أهل برقة بجمل يعطيه به بكرا وزيادة دينارين، فقال له: "لا أُدخل خيمتي ما لم يدخل قط خيمة أبي ولا جدي"[3] غير أنه من خلال ما ذكره العبدري، فالرجل الذي يتحدث عنه يبدو من البدو، ذلك أنه يملك الإبل ويسكن الخيمة، وهو أمر طبيعي أن بعض البدو ربما لا يعرفون التعامل بالنقود.

أما التعامل مع بلاد السودان فقد كان يتم في غالب الأحيان بالمقايضة، حيث يتم استبدال الملح الذي يحمله المغاربة إلى بلاد السودان بالذهب[4]، كما تستخدم رقائق النحاس في التعامل بين الطرفين[5]، أما التجارة مع الشرق والبلاد الأوربية فقد كانت قائمة على العملة الذهبية، فعند دخول التجار المغاربة إلى هذه الأقطار يحملون العملة المغربية إلى دور الضرب فيها ويسكّونها لتعادل سكة البلد الذي يتاجرون معه[6].

---

1) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص298-299.

2) المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني-العملة الأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص27.

3) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص204.

4) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص673-674، للإشارة فإن هذه المعطيات تخص أوائل القرن 07هـ/13م.

5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص117.

6) عزالدين عمرو موسى: النشاط التجاري، ص303.

2- صرف النقود:

كانت التعاملات التجارية في بلاد المغرب تعتمد على سكك مختلفة ومتعددة، وكان تجار بلاد المغرب في هذه الفترة إضافة إلى تعاملهم بالنقود المحلية يتعاملون بالنقود الأخرى، لأن العملة المغربية لم تكن موحدة، مما ينجم عنه اختلاف نسبة الدرهم إلى الدينار حسب مكان ضرب الدرهم ونوع الدينار(1).

ومن المسائل التي اختلف فيها الفقهاء في موضوع الصرف قضية التعامل بأجزاء الدينار والدرهم، حيث أجازوا ذلك للضرورة فقط(2).

وبما أن العملات المتداولة كانت تختلف من حيث الجودة، والصرّافون وحدهم كانوا على معرفة بعيارها ووزنها، مما جعلهم يستغلون جهل البعض، فيبيعون العملة مراطلة رغم اختلاف نسب المعادن فيها كأن تكون نسبة الذهب أو الفضة في بعضها أكبر مما في غيرها، ونفس الشيء إذا تغيرت السكة أو بدّلت(3)، حيث كانت العملات تراطل وتبادل بالوزن، كما كانت تباع بالعدد، وكانت أغلب هذه المعاملات تؤدي إلى الربا، كما أن صرف الدينار بأجزائه من نفس السكة من دون مراطلة اعتمادا على وزن دار السكة لا يجوز لاحتمال النقص منها، لذلك كان التجار يهتمون في حالة البيع إلى أجل بتحديد نوع العملة وصرفها يوم عقد الصفقة، وفي حالة تعدد السكك يسمّون السكة التي تمت بها المعاملة (4).

وكانت الصيرفة مهنة اليهود بدون منازع، حيث كانت لهم حوانيت خاصة بتبديل العملة في القيروان، غير أن الصيارفة اليهود غلب على معاملاتهم الفساد والربا، فاليهود يحللون الربا مع غيرهم، وذلك رغم الشروط التي كان يفترض أن تتوفر في الصيرفي في المجتمع الإسلامي من معرفة بأحكام الشرع الإسلامي في هذه الجوانب(5)، لهذا منع في وقت سابق أهل الذمة من الاشتغال بصرف النقود، ولم توكل المهمة إلا لمن وثق من المسلمين، وقد قال عمر رضي الله عنه: "لا يدخل الأعاجم سوقنا حتى يتفقهوا في الدين"، وكان دخول أهل الذمة مجال الصياغة

---

1) محمد فتحة: المرجع السابق، ص295.

2) المازوني: المصدر السابق، ج02، ص697-699؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص43-42، 79، 195-196، 220-221.

3) هناك العديد من الفتاوى تشير إلى قضية مراطلة النقود؛ أنظر: الونشريسي: المصدر نفسه، ج05، ص46، 78، 189-194، ج06، 44-45، 75- 76، 107-108، 229-230، 441، 448؛ البرزلي: المصدر السابق، ص320، ابن رشد القرطبي المالكي: فتاوى ابن رشد، تحقيق: المختار بن طاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م، ج01، ص540-542، المازوني: المصدر السابق، ج02، ص698، كما تعرضت فتاوى أخرى لحكم مراطلة الدراهم الناقصة بالوزانة، وحكم التعامل بالدراهم الناقصة؛ أنظر: المازوني: المصدر نفسه، ج02، ص717-718، 724، الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص56-57، 223، ج06، ص46، 192-193.

4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص295-296.

5) مسعود كواتي: اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، دار هومه، ط01، الجزائر، 2000م، ص150-151، ارتقى بعض الصيارفة اليهود في بلاد المغرب الاسلامي أواخر عهد المرينيين إلى مناصب سياسية مرموقة حيث تولى بعضهم الوزارة، مما أدى إلى تسلط وتطاول اليهود؛ عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص50.

والصرف لما اقتضته حاجة الأمراء من الأبّهة والمصوغات الفاخرة، وبما أن أهل الذمة اشتهروا بإبداعهم في هذه الصنائع، فإنهم دخلوا مجال الصرف من هذا الباب[1].

وللحد من تصرفات الصيارفة المنافية للشرع الإسلامي، اقترح كل من ابن عبدون والعبدري منع تداول النقود الأجنبية ببلاد المغرب، ولكن هذا المقترح يحول دون ازدهار الأسواق وانتعاش المبادلات[2]، لذلك لم يجد هؤلاء الفقهاء صدى لمقترحاتهم[3].

---

1) أبي الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص112.

2) محمد فتحة: المرجع السابق، ص297.

3) محمد فتحة: المرجع نفسه، ص301.

3- غش العملة:

عرفت بلاد المغرب في فترات مختلفة من العصر الإسلامي ظاهرة غش وتزييف العملة[1]، حيث اختلطت الدراهم بنسبة كبيرة من النحاس في مختلف مناطق إفريقية[2] كالقيروان والمهدية وغيرهما[3]، كما فسدت دراهم المرينيين منذ سنة736هـ/1335م حينما اشتكى الناس من تفاقم ظاهرة زيف العملة للسلطان أبو الحسن علي بن عثمان المريني(ح732-752هـ/1331-1351م)[4]، وهو ما ينطبق على الدولة الزيانية، حيث كانت هذه الظاهرة ظاهرة عامة مسّت مختلف مناطق المغرب[5].

ومن مظاهر غش النقود في بلاد المغرب، أن تكون على ثلاث حالات:

* أن تكون غير خالصة، وتزيد فيها نسبة النحاس بكثرة.

* أن تكون مبهرجة، أي رديئة وفاسدة.

* أن تكون مقروضة، ناقصة من الوزن[6].

وكان غش العملة يرتبط خاصة بقوة وضعف الدولة، فعند ضعفها يكثر الغش، وترتبك المعاملات وتندر المسكوكات الرسمية، وتظهر بعض النقود المزورة والمقصوصة الأطراف[7]، ومن تقنيات الغش الذكية حشو حبات الشعير التي تستعمل في وزن النقود بقطع دقيقة من الحديد حتى يزيد وزنها[8]، ومن الطرق التي كان يعرف بها هل الدينار خالص أم مغشوش وضعه بين الأسنان فإن كان ذهبه ليّنا فهو خالص، وان كان صلبا فهو مغشوش[9].

ونتيجة تداول الدراهم المغشوشة حدثت الكثير من النزاعات في عمليات البيع والشراء[10]، كما ارتاب الناس في زكاة النقود الفاسدة والمغشوشة[11]، وبما أن النقد من أسس النشاط التجاري والاقتصادي عموما فإن سلامته كانت أمرا ضروريا للمعاملات التي تتم به، لذلك يقول علي بن يوسف الحكيم: "وإذا استقامت السكة استقر نصاب الزكاة وتقادير المعاوضات والتبرعات، وقيم المستهلكات، وارتفعت الخصومات"[12]

---

1) كمال السيد: المرجع السابق، ص79.

2) البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص154-155.

3) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص74-75.

4) أبي الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص116-117.

5) الحاج بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص353.

6) محمد فتحة: المرجع السابق، ص298.

7) محمد حجي: المرجع السابق، ص143.

8) محمد فتحة: المرجع السابق، ص298.

9) يحي بن عمر: المصدر السابق، ص80.

10) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص50.

11) الونشريسي: المصدر السابق، ج01، ص389.

12) علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص114.

لهذا دعا الفقهاء للتصدي لظاهرة الغش في النقود ومعاقبة المزيّفين، حيث يطاف بهم في الأسواق نكالا فيهم، وردعا لغيرهم[1]، ثم يطهّر السوق من هذه الدراهم والدنانير[2]، وأفتى ابن عرفة بأن كل من ضرب دراهم ودنانير مزيفة يسجن إلى الموت، وترفض الشفاعة للصفح عنه[3].

وكان أغلب المشتغلين بالصرف وحتى سك النقود من اليهود كما ذكرنا سابقا، وقد اشتهروا بحيلهم في غش العملة[4]، لذلك منعهم السلطان أبو الحسن علي بن عثمان المريني(ح732-752هـ/1331-1351م) من الاشتغال بالصياغة والصرف في سنة 736هـ/1336م، وذلك بعد أن انتشرت العملات المزيفة، غير أنهم عادوا لمهنتهم، وعاد معهم الفساد في الدنانير والدراهم[5].

واهتم سلاطين دول المغرب بالسكة وعملوا على تحقيقها كما فعل أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني(ح656-685هـ/1258-1286م) الذي وجد عملة متداولة مضروبة من طرف اليهود، ولم يكن عليها شعار الدولة ولا مكان الضرب، إضافة إلى نقصان وزنها وزيف معدنها[6].

وقد يؤدي انتشار العملة المزيفة إلى ثورة الناس مثلما حدث في افريقية سنة 660هـ/1262م حيث هاج السكان عندما غرقت البلاد بالعملة المزورة بالنحاس، فتخلت عنها السلطة، وقطعت العمل بها[7].

كما شهدت سنة 770هـ/1368م رواجا كبيرا للسكة المغشوشة، فأراد السلطان الحفصي منع التعامل بها، غير أن الشيخ أبو القاسم الغبريني (ت722هـ) نصحه بعدم قطعها لأنها أصبحت متعارفا عليها، وإذا ما قطعت ستتلف رؤوس أموال الناس، لكن تفاقم الظاهرة أكثر جعل السلطان يقرر قطعها[8].

إلا أن عمليات الإصلاح هذه لم تمس الدنانير الذهبية، ذلك أن دنانير الممالك الإسلامية المنبثقة عن الدولة الموحدية بقيت عملة جيدة الصنع ومرتفعة العيار في عمومها[9].

4- دار السكة:

دار السكة هي المكان التي تضرب فيه النقود، يشرف عليها أمين السكة الذي يتولى سك النقود ومراقبة صياغة الحلي، ويساعده في ذلك العدول والكتّاب والمعاونون، ويسمى متولّي إدارة السكة بناظر دار السكة[10].

---

1) العقباني: المصدر السابق، ص104.

2) المجليدي: كتاب التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م، ص83.

3) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص414؛ البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص151.

4) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص143.

5) علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص116-118.

6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص180.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص78.

8) البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص154-155؛ أنظر أيضا: الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص74-75.

9) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص74.

10) نضال الأعرجي: المرجع السابق، ص109.

ويعدد علي بن يوسف الحكيم الذي كان أمين دار السكة بفاس على عهد السلطان يوسف (ح685-706هـ/1286-1306م) بعض الشروط والأوصاف المعتبرة في ناظر السكة كالأمانة والخبرة في هذه المهنة والنزاهة والديانة، وتمييز النقود والمعادن وما يصلحها وما يفسدها، وأسباب تزييفها وما يزيله، حيث يقول: "وإذا دخل فيها من ليس من أهلها ولا عد من رجالها، لاسيما مع إهمال دقائقها والإغفال عن وجودها، والبحث في حقائقها عادت بالخسران وعدم الرجحان، وتعطّل فاديها، وقلّ عاديها"[1].

وبما أن دور ضرب النقود في بلاد المغرب خاصة في الدولة المرينية اشتهرت بتوظيف أهل الذمة من اليهود، فقد زادت أعمال الغش والتزوير للعملة[2].

ومن أشهر دور الضرب في بلاد المغرب دار السكة بفاس[3]، يقصد فاس الجديدة التي بناها يعقوب بن عبد الحق (ح 656-685هـ/1258-1286م) سنة674هـ/1276م، والتي يقيم بها المشرف عليها[4]، وتتكون دار السكة بفاس من بناية تحيط بساحة مربعة، بها حجرات صغيرة يشتغل بها العمال، وفي وسط الساحة مكتب يعمل فيه مدير السكة والمحاسبين والكتّاب[5]، وقد انتشرت دور السكة بكل من بجاية، تونس، قسنطينة، طرابلس[6]، مراكش وتلمسان، وسجلماسة وسبتة ومكناس[7]، والجزائر[8]، وأزمور[9].

ولم يقتصر امتلاك دور السكة على الدولة فقط، بل كان هناك بعض الخواص يعملون في مجال سك النقود[10]، ويشير الوزان إلى امتلاك اليهود لدار سك النقود بتدنست، وهي إحدى مدن حاحا من أقاليم مراكش، حيث يقومون بضرب النقود الفضية للناس[11]، ولم يكتف اليهود بالنشاط في مجال سك النقود، داخل بلاد المغرب فحسب، فإحدى التجار اليهود كان يصنع نقودا ذهبية تحاكي النقود الإسلامية في مارسيليا، وذلك لبيعها في تلمسان وبجاية كنقود مزورة[12].

---

1) علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص50-51.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص142.

3) علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص49.

4) مارمول كاربخال: افريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار المعارف، الرباط، المغرب، 1408-1409هـ/1988-1989م، ج02، ص157.

5) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص283.

6) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص306.

7) نضال الأعرجي: المرجع السابق، ص110.

8) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق، ص350.

9) أزمور بلد بالمغرب في جبال البربر، تقع على شاطئ المحيط الأطلسي، كان بها دار ضرب موحدية استمرت في العمل بعد سقوط الموحدين؛ أنظر: عبد النبي محمد: المرجع السابق، ص58.

10) خالد بلعربي: الأسواق، ص35.

11) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص99.

12) خالد بلعربي: الأسواق، ص35.

2-2- النظام المصرفي:

الحديث عن النظام المصرفي يوجهنا إلى جماعة الصرّافين المستقرين بسوق الصرف، والذين يقومون بصرف النقود وبيع المعادن الثمينة، وامتد نشاطهم إلى القروض والرهن والحوالة[1] ومن الواضح أن النظام المصرفي في بلاد المغرب آنذاك لم يبلغ ما وصله نظيره الأوربي من تطور[2].

وقد اشتغل في هذا النظام الكثير من أهل الذمة خاصة اليهود، وتوظف الخدمات المصرفية في العلاقات التجارية الخارجية خاصة[3].

ومما يبين وجود المصارف في بلاد المغرب خلال الفترة الممتدة بين القرنين 07-09هـ/13-15م الإشارة إلى وجود مخازن للأموال في عهد أبي الحسن وأبي عنان المريني، ورغم عدم معرفتنا بطرق عمل هذه المصارف ودرجة صلتها بقطاع المبادلات وتطورها، إلا أن المؤكد أن رسائل الضمان والشركات كانت قد استخدمت من قبل اليهود والنصارى المتاجرين مع الغرب الإسلامي[4]، ومن الخدمات التي تقدمها المصارف في بلاد المغرب الإسلامي نظام الصك والحوالة.

ومصطلح "Cheque" هو الأصل العربي لكلمة الصك، والصكوك معروفة في بلاد المغرب منذ وقت مبكر، فالمصادر تشير إلى وجودها منذ القرن04هـ/10م[5]، ويعتقد أن الصك كان يحمل البسملة ويذكر فيه اسم الطرفين: حامله ومقدّمه وشهود عدل، ولا يستبعد أن يؤرّخ له بالدقة[6]. أما الحوالة [7] فهي مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء، يحول من طلبه على غريم إلى غريم غريمه، وحقيقتها في الشرع: نقل الدّين إلى ذمة لتبرأ بها الأولى[8].

---

1) محمد فتحة: المرجع السابق، ص303.

2) نشأة المصارف بأوروبا كانت بداعي صرف وتبديل العملات التي كانت تسك باسم الأمراء الإقطاعيين، ثم ظهرت في ايطاليا الحوالات، وبعدها نظام الدفع بالشيكات منذ القرن الثاني عشر ميلادي، ثم توسع نشاطهم إلى إقراض المال بفائدة، وعرف اليهود بسيطرتهم على هذا القطاع بأوروبا، لأن المسيحية تنهى عن أكل الربا؛ أنظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: أوربا في العصور الوسطى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1959، ص120-121.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص258-259.

4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص302-303.

5) صالح بن قربة: انتشار المسكوكات المغربية وأثرها في تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط01، الرباط، 1995م، ص190.

6) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص65-66.

7) الحوالة مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال، والمقصود: نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وهي أن يعطي تاجر مالا لمن له مال بالبلد الذي يسافر إليه بأسعار صرف ذلك البلد؛ عطا محمد علي: المرجع السابق، ص178.

8) البرزلي: المصدر السابق، ج04، ص464.

وكان تجار الكتان والعطارين والزياتين وغيرهم يدفعون أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم، ويحيلون بها عليهم من يشترون منه[1]، ويقوم الصرافون بذلك مقابل خصم جزء من المبلغ المحول مقابل صرفهم، ولا بد أن يكونوا على دراية واسعة بأسعار صرف العملات وتغيّراتها[2].

ويشير صاحب الدرر المكنونة إلى استعمال هذه التقنية في بلاد المغرب في إحدى نوازله، عندما اشترى شخص بقرة وأحال البائع لقبض الثمن من غريمه[3]، ورغم أن الغريم لم يحدّد هل هو صيرفي أم لا، إلا أن هذه الطريقة هي نفسها تقنية الحوالة.

فالتعامل في المبادلات التجارية بالحوالة على الصيارفة كان واسعا، غير أن الفقهاء كثيرا ما كانوا يصدرون بعض الفتاوى والأحكام التي تخص هذا النوع من التعامل ذلك أن أغلب الصيارفة أموالهم مكتسبة من الربا[4]، حيث سيطر اليهود على هذا القطاع[5]، لذا اختلف الفقهاء في التعامل مع الصيارفة الذين عرفوا بالمراباة، فمنهم من أجاز ومنهم من نهى عن ذلك[6].

كما أن هناك أساب أخرى جعلت بعض الفقهاء ينهون عن التعامل بالحوالة ذلك أن التجار كانوا يدفعون للصيارفة الدراهم ويأخذون بدلا منها الدنانير ولا يتعجلون، ثم يشترون من الباعة ويحيلونهم على الصيارفة، وهو ما لا يجوز لوجوب تماثل الحقّين في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والجودة والرداءة، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهبا وأحاله ليأخذه ذهبا أو أحاله ليأخذ بدله فضة[7].

وكان تردد بعض الفقهاء في إصدار المنع القاطع على التعامل بالحوالة يرجع إلى كون أغلب المتعاملين بها من الفقراء، فهذا النوع من الفتاوى راعى مصالح التجار الصغار، الذين قد تتعطل مصالحهم، أو تضيع أموالهم[8].

---

1) المازري: المصدر السابق، ص205؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص315-317.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص178.

3) المازوني: المصدر السابق، ج03، ص51.

4) المازري: المصدر السابق، ص205.

5) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص178.

6) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص315-317؛ المازري: المصدر السابق، ص205-207.

7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص178.

8) محمد فتحة: المرجع السابق، ص304-305، يشير عديد الباحثين إلى دور الموانع الشرعية في إضعاف النشاط التجاري، من خلال الحيلولة دون تطور الرأسمالية التجارية- والتقنيات التجارية كالحوالة والصك إحدى المجالات التي خاضت فيها الأحكام والفتاوى الشرعية-، غير أن بعض الباحثين أمثال محمد فتحة يعارضون مثل هذا الرأي، ويرجعون الأسباب الحقيقية في ذلك إلى:

* القطيعة بين رأس المال والعمل، وذلك بعدم استثمار الأموال الناجمة عن النشاط التجاري في مشاريع انتاجية أخرى.

* ممارسة النشاط التجاري من قبل غالبية الناس، وبالتالي ضعف حجم الأموال الموظفة في النشاط التجاري.

* ظروف الانتاج الفلاحي والصناعي، كعدم تحقيق فائض الانتاج بشكل منتظم، والاعتماد على التقنيات والوسائل التقليدية.

* الضعف الذي شهده بلاد المغرب مقابل نهضة أوربا؛ أنظر: محمد فتحة: المرجع نفسه، ص329-331.

لقد خاض فقهاء المالكية المغاربة في الكثير من القضايا المتعلقة بالعملة والآليات التجارية وحاولوا إخضاعها للأحكام الشرعية، لكن في المقابل لم تكن الدولة منساقة وراء كل الفتاوى التي يصدرها الفقهاء بخصوص بعض التعاملات التجارية.

2-3- المكاييل والمقاييس والموازين:

أ) المكاييل:

استعملت المكاييل في بلاد المغرب بشكل واسع، وأهم المكاييل المستخدمة:

1* الوسق: يساوي ستون صاعا[1]، وهو من أكبر المكاييل التي استخدمها المرينيون[2]، وهناك من يذكرها باسم الصحفة، ويختلف كيلها من منطقة لأخرى[3]، والوسق الشرعي حوالي 175.92 لترا[4].

2* الصّاع: يعادل أربعة أمداد نبوية، والصاع الشرعي يساوي أربع حفنات[5]، واستعمل هذا المكيال لتقدير الزكاة[6]، والمد يساوي حوالي 0.78 لترا[7]، وبما أن الصاع يساوي أربعة أمداد(0.78×4=3.12)، فالصاع يساوي حوالي ثلاث (03) لترات[8].

3* القفيز: يساوي اثني عشر صاعا[9]، ويقدر كذلك بثمانية ويبات[10]، أو ست عشر ويبة بإفريقية[11]، ويذكر برنشفيك أن القفيز في الدولة الحفصية تم تغييره خلال القرن13م وأصبح مقداره يساوي الوسق الشرعي أي 175.92 لترا[12].

4* المُدّ: المدّ قدره رطل وثلث[13]، هو مقدار المدّ النبوي[14]، والذي عرف في بلاد المغرب والأندلس[15].

---

1) يحي بن آدم القرشي: كتاب الخراج ، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، ط01، 1987.ص157؛ علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص84.

2) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص296.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص149.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص262.

5) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص82.

6) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص147.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص262.

8) وهو ما يؤكده علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص118، أما علي الماحي فيذكر بأن الصاع يعادل كيلا سعته6.924 لتر، غير أن مسألة تحديد مقادير المكاييل في العصر الوسيط أمر في غاية الصعوبة، ذلك أنها تختلف من مكان لآخر، بل في المكان الواحد تختلف من فترة لأخرى، أنظر: المرجع السابق، ص191.

9) موسى لقبال: المرجع السابق، ص74.

10) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص147.

11) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ج04، ص87؛ أبي العباس القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص114.

12) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص262.

13) علي بن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص84.

14) موسى لقبال: المرجع السابق، ص75.

15) الونشريسي: المصدر السابق، ج01، ص399.

حيث يسمى في القيروان بالمدّ القروي[1]، وفي فاس بالمدّ الفاسي[2]، حيث يعادل ثمانين أوقية[3].

5* الويبة: قدرها اثنا عشر مدا قرويا، والمدّ القروي يقارب المدّ النبوي[4]، أما الويبة المصرية التي تستعمل في مصر فهي ستة عشر قدحا، وقدح المصريين أقل من المد الحفصي[5].

6* الصحفة: اثنا عشر مدا بالحفصي، والحفصي هو كيل قدّره الحفصيون بقدر مدّ ونصف من المد النبوي[6].

وهناك مكاييل أخرى كالقادوس الذي يقدر بثلاثة أمداد بمد الرسول صلى الله عليه وسلم، وعمورة التي استعملها أهل أرشقول وتقدر بستين مدا[7]، والربع الذي يستخدم لكيل الدقيق[8]، والقلبة التي تقدر بثمن الصاع أو أربعة أرباع الصاع[9]، إضافة إلى مكاييل للسوائل كالمطر الذي يستخدم لكيل الزيت، وكان مطر تونس وجربة يساوي20.69لترا، والجرّة التي تستعمل أيضا للزيت تساوي ثلاثة أمطار أي حوالي خمسين لترا.

ومن الصعب ضبط مقدار المكاييل بدقة ذلك أنه كما أشرنا سابقا تختلف مقاديرها من منطقة لأخرى، ومن زمن لآخر، فالقفيز في القيروان مثلا يساوي187.58لترا، أما في طرابلس فهو أثقل إذ يجب جمع ما بين69 و79قفيزا للحصول على 100قفيز تونسي، فقفيز طرابلس يساوي حوالي252لترا[10].

لقد تنوعت المكاييل المستعملة في العملية التجارية بتنوع السلع والمواد المكالة وباختلاف المناطق، كما اختلفت مقاديرها وسعتها وحتى تسميتها من منطقة لأخرى، وهو ما يؤثر سلبا على المبادلات التجارية في ظل غياب وحدة قياسية.

---

1) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص71.

2) أبي عبد لله الشراط: الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، منشورات كلية الآداب، ط01، الرباط، 1997م، ص105.

3) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص296.

4) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ج04، ص87؛ القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص114.

5) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص340.

6) القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص114.

7) موسى لقبال: المرجع السابق، ص75.

8) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص296.

9) مفتاح خلفات: قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط ما بين القرنين06-09هـ/12-15م دراسة في دورها السياسي والحضاري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2011م، ، ص217.

10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص262.

ب) الموازين:

لم تستعمل الموازين إلا للضرورة عند تعذر استعمال المكاييل[1]، ومن الموازين التي شاع استعمالها في بلاد المغرب:

1* الأوقية: اختلف وزنها من منطقة لأخرى، وتشير بعض الدراسات أنها تساوي 37.776غ[2].

2* المثقال: يساوي وزن اثنين وسبعين حبة من حبات الشعير المتوسطة الحجم، والمثقال حوالي أربعة غرامات من الذهب[3].

3* الرطل: كل رطل زنته عشرة أوقية[4]، وفي الدولة الزيانية يبلغ ستة عشر أوقية أي 5.4غ [5]، وتختلف الأرطال بحسب المادة التي وزنت بها، فيقال رطل فلفلي، ورطل لحم،

وللرطل أجزاء كالربع والنصف[6].

4* القنطار: كان مقداره الشرعي مائة رطل[7]، أي ما يبلغ حوالي50.8 كغ[8]، أو50.4 كغ، واستعمل في وزن المسائل العينية والسوائل[9]، وقد يختلف مقدار وزن القنطار من منطقة لأخرى، وحتى من سلعة لأخرى، فمن المتعارف عليه في تونس مثلا، أن يسلّم البائع 102أو105أو حتى110رطلا بالنسبة للقنطار الواحد، مما يؤدي إلى رفع وزن القنطار من 01إلى05كلغ تقريبا، وفي بجاية كان قنطار الكتان يقدر ب150 رطلا، أي75.6 كغ، أما عنابة فالقنطار أقل من قنطار بجاية وتونس ب04 أرطال أي48.3كغ[10].

---

1) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص296.
2) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص144.
3) علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص117.
4) القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص114.
5) خالد بلعربي: الأسواق، ص35.
6) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص143-144.
7) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص297.
8) خالد بلعربي: الأسواق، ص35.
9) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص145.
10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص 261.

ت) المقاييس: تستخدم المقاييس لقياس الأرض[1]، والأقمشة ونحو ذلك، ومن هذه المقاييس:

1* الذراع: هو المسافة الممتدة من عقدة المرفق إلى اليد ويساوي خمسين(50) سنتيمتر تقريبا[2]، ويسمى الذراع أيضا القالة[3].

2* الشبر: هو الامتداد بين الخنصر والإبهام، حيث تكون اليد مفتوحة، ويقدر بحوالي21.5 سم[4]، أو24سم، ويساوي ثلاث قبضات، أي نصف ذراع[5].

3* القدم: تقدر بنحو ثلاثين(30) سم تقريبا.

4* الفترة: هي المسافة بين السبابة والإبهام عند فتح اليد اليمنى[6].

5* القبضة: يبلغ طولها ثماني (08) سنتيمترات، وتساوي أربعة أصابع، وسدس الذراع، وإلى جانبها عرفت الدولة الحفصية مقياس إيطالي منذ القرن الرابع عشر تقاس به الأقمشة المستوردة من إيطاليا، ويختلف طوله من مدينة لأخرى[7].

لقد وضع المحتسبون والفقهاء جملة من الشروط يجب أن تتوفر في عملية الوزن والكيل والقياس، حتى تكون سليمة وشرعية، فيحرص على استواء جانبي الميزان واعتدال كفتيه[8]، اللتان تكونان من الحديد أو النحاس، حتى يسلم من الزيادة والنقصان، وإن لم تتوفّر كفّات الحديد والنّحاس تعوض بكفّات من العود، ويتجنب استخدام كفّات الحجارة لما يلصق بها من موزونات لزجة فتثقل، لذلك كان على التجار مسح كفّات الميزان وتنظيفها بصفة دائمة ومستمرة[9].

أما وحدات الوزن، فينبغي أن تكون من الحديد لا من الحجر، وعلى كل وحدة العدد الذي تمثّله، ووحدات الوزان المستعملة عادة هي: الحبة والقيراط والدانق والمثقال والأوقية والرطل والقنطار...[10]، ومن المستحسن أن يكون لسان الميزان معتدلا عند عملية الوزن[11].

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص292.

2) علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص119.

3) محمد الغربي: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي نشأته وآثاره، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، د ت، ص442.

4) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص119.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص263.

6) علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص119.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص263-264.

8) موسى لقبال: المرجع السابق، ص74.

9) أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف: الرسالة، تحقيق: ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 1955م، ص110.

10) موسى لقبال: المرجع السابق، ص74.

11) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص423.

ومكاييل الزيت يستحسن أن تكون من الفخار المزجج الرقيق لأنها أفضل من النحاس، الذي "يخضر ويتزنجر"، كما تجعل فيها علامة تشير إلى حد الكيل يراها البائع والمشتري، وعلى باعة الزيت تفقّد مكاييلهم وتنظيفها من فضلات الزيت التي تترسّب في قعرها، حتى لا ينقص من كيل المشتري، ويجب أن تكون مختلف أنواع المكاييل مطبوعة في أعلاها حتى لا يزاد ولا ينقص فيها[1].

ومن المظاهر التي ارتبطت بالكيل في بعض بوادي بلاد المغرب ونهى عنها الفقهاء هز المكيال وتحريكه باليد من طرف البائع، لأن صفة الكيل هي أن يمسك بيده على رأس المكيال ثم يسحبها[2]، ومن المستحسن استعمال قضيب حديدي، أو لوح غليظ يمرر على جانبي المكيال[3].

ويلجأ بعض التجار أحيانا عندما يكون الموزون ناقصا بكمية قليلة عن الوزن المطلوب بإضافة كمية دون معرفة وزنها، وبذلك لم يكن الوزن وافيا، قد يكون ناقصا وقد يكون زائدا[4].

ويضطر الكثير من أهل البوادي وغيرهم إلى شراء السلع جزافا أي دون وزن، وبتقدير عيني فقط لأسباب مختلفة يرجع أهمها إلى بعدهم عن الأسواق والحواضر التي تتوفر فيها المكاييل والموازين، وهو ما نهى عنه الفقهاء[5].

ث- الغش في المكاييل والموازين:

منذ القرن الخامس الهجري(05هـ)، الحادي عشر ميلادي(11م) نقصت عناية التجار بمراعاة الدقة والأمانة وبدأ الغش ينتشر في المكاييل والموازين، ومن أوجه الغش التي انتشرت آنذاك نفخ الصّاغة على كفة الميزان، أو إلصاق قطع صغيرة من الشمع تحت إحدى الكفتين، أو استعمال وحدات وزن غير قانونية[6] وهناك من له ميزانان للدراهم، يأخذ بميزان ويعطي بالآخر، ويلجأ بعضهم إلى وضع الحصى في قاع المكيال[7]، ومن أوجه التطفيف[8]أيضا استعمال باعة الزيت لمقاييس غير مطابقة للمعايير المعمول بها، وهو ما تفشى عند تجار المواد الأخرى[9].

---

1) أحمد بن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص108.

2) العقباني: المصدر السابق، ص101؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص90؛ المازوني: المصدر السابق، ج02، ص706؛ يحي بن عمر: المصدر السابق، ص75-76.

3) أحمد بن عبدون التجيبي: رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، مصر، 1955م، ص39.

4) ابن الحاج العبدري: المدخل، دار التراث، القاهرة، مصر، د ت، ج04، ص76، ص95.

5) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص35، 88-89، 96، 248، ج06، ص135.

6) موسى لقبال: المرجع السابق، ص75.

7) البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص152.

8) التطفيف: هو البخس في الكيل والوزن؛ العقباني: المصدر السابق، ص101، يقول الله تعالى: "ويل للمطففين"، الآية 01 من سورة المطففين.

9) موسى لقبال: المرجع السابق، ص75.

واختلف الفقهاء في عقوبة المطفّف، فهناك من رأى إخراجه من السوق تأديبا له، فيما رأى آخرون أنه لا يخرج من السوق إلا من اعتاد وعرف بهذا الفعل[1]، واقترح بعضهم معاقبته بالضرب والسجن مع عدم انتهاب ماله[2].

وإزاء ما عرفته أدوات الكيل والوزن والقياس من غش وتدليس سواء فيها أو في طريقة استخدامها، قامت دويلات المغرب الثلاث بجملة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، ومن ذلك ما قام به السلطان المريني يوسف بن يعقوب بن عبد الحق (ح685-706هـ/1286-1306م) من إصلاحات مسّت المكاييل والأوزان[3]، كتبديل الصّيعان وجمعها على مدّ النبي صلى الله عليه وسلم[4].

كما قام السلطان أبو عنان(749-759هـ/ 1348-1357م) على وضع مقاييس للذراعين المستعملين لقياس الأثواب على جدران مدينة فاس القديمة، فالذراع الأول ألصقه داخل المكتب القديم للمحتسب ورسم هذا الذراع على رخامة بيضاء كتب فيها: "الحمد لله أمر بعمل هذه القالة مولانا أمير المؤمنين أبو عنان أيّده الله ونصره وذلك عام خمسة وخمسين وسبعمائة"، وطول هذه القالة ستة وأربعون سنتيمترا، وهي خاصة بباعة الثياب الصوفية، أما الذراع الثاني فوضع في شارع سوق العطّارين ورسم على رخامة بيضاء أيضا وكتب عليه: "الحمد لله، هذا قياس ذراع القالة القيسارية(...)، وذلك عن أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل(على رب العالمين)، أبي عنان أيّده الله ونصره، وذلك عام خمسمئة وخمسين وسبعمائة"، وطولها خمسة وخمسون سنتيمترا، ويستعملها نساج الحرير والكتان[5].

غير أن قيام السلطة في بعض الحالات بالزيادة في المكاييل كان يؤدي إلى تذمر بعض الأطراف، كمحاولة ولاة بني زيان إحداث زيادة في الصاع القديم لتلمسان والمعروف بالتاشفيني، ثم الوهراني، لكن اعترض على ذلك مراعاة للعرف ولمصالح الناس[6].

والأكيد أن الاضطراب الواقع في أدوات التعامل التجاري كان يؤثر سلبا على العملية التجارية في بلاد المغرب الإسلامي.

---

1) العقباني: المصدر السابق، ص100-101.

2) يحي بن عمر: المصدر السابق، ص76؛ أحمد سعيد المجيلدي: المصدر السابق، ص81.

3) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص298.

4) بن أبي زرع: الأنيس، ص384.

5) علي حامد الماحي: المغرب في عصر السلطان أبي عنان المريني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986م، ص191-192.

6) موسى لقبال: المرجع السابق، ص55.

3- الشركات التجارية:

الشركة [1] التجارية هي شراكة بين شخصين-أو أكثر- يستثمران ويعملان بهدف تحقيق أرباح اقتصادية، وتقسيم هذه الأرباح بينهم وفقا لقيمة استثمار كل منهما[2]، ورغم أن الجو السياسي والأوبئة التي كانت تشهدها بلاد المغرب من حين لآخر لم تكن تساعد على ظهور شركات تجارية كبرى، غير أن ذلك لا يعني انعدامها كليا فقد عرفت المنطقة ظهور شركات الألبان، التي أقامها أصحاب الأغنام[3]، وشركات صيد وتجارة السمك[4].

وكانت شركة القراض (المضاربة)[5] أكثر الشركات التجارية شيوعا في بلاد المغرب، وفيها يدفع صاحب المال لشخص مبلغا من المال يتّجر فيه[6]، فيكون على الأول رأس المال أما الطرف الثاني فيكون عليه العمل، وعادة ما يأخذ صاحب المال الثلثين تعويضا عن المخاطر الاقتصادية، فيما يأخذ العامل الثلث تعويضا له عن المخاطر الجسدية[7]، ويمكن تختلف هذه النسب حسب اتفاق الطرفين عند عقد الشراكة[8].

وتنعقد هذه الشراكة بعقد بين الطرفين قد يحدد فيه نوع التجارة والأسواق التي يجب على العامل الالتزام بالنشاط فيها[9]، وقد أثيرت مسألة ضمان العامل في حالة تعرض رأس المال أو عروض التجارة إلى الضرر[10]، ولا يكون العامل ضامنا إلا بثبوت التفريط.

ومن القواعد التي تحكم الشركة أنه لا يجوز لصاحب المال إلزام العامل بالاشتغال لصالحه فقط، أو لا يشتري إلا من شخص محدد، ولم يكن القراض محددا بمدة زمنية إلا إذا نص العقد على ذلك، مع أن بعض الفقهاء رأوا أن تحديد آجال القراض مما يفسدها، وبذلك فالشراكة لا تنتهي إلا بموت صاحب رأس المال، وبذلك يلزم الإذن من الورثة وينتهي مفعول الشراكة حسبهم[11]، وقد كانت وفاة إحدى الشريكين خاصة العامل منهما

---

1) الشّركة مخالطة لشريكين، فيقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا، وشارك أحدهما الآخر؛ ابن منظور: المصدر السابق، ص2248.

2) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص125.

3) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص215.

4) الونشريسي: المصدر نفسه، ج08، ص189.

5) المضاربة: من الضرب في الأرض، بمعنى السفر للتجارة ابتغاء الحصول على الرزق؛ ابن منظور: لسان العرب، ص2566.

6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص117.

7) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص125.

8) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص62.

9) محمد فتحة: المرجع السابق، ص332.

10) المازري: المصدر السابق، ص284-285.

11) محمد فتحة: المرجع السابق، ص322-323.

تؤدي إلى مشاكل تطفوا إلى السطح في بعض الأحيان كالخلافات التي تنشب بين ورثة الطرف المتوفي والطرف الثاني[1].

وليتحايل تجار بلاد المغرب على الموانع الدينية المحيطة بالشراكة، كانوا يختارون الطرف الثاني من اليهود خاصة في التجارة الصحراوية تحت غطاء السلف[2].

ومن نماذج الشركات التجارية ببلاد المغرب الشركة المقرّية أو شركة الإخوة المقرّي[3]، وهو بيت يعود إلى عائلة جدها الأكبر عبد الرحمان بن أبي بكر بن علي المقرّي[4] الذي استقر بتلمسان مع نهاية القرن06هـ/12م، وأنشأت ذرّية يحي بن عبد الرحمان شركة تجارية خلال القرن07هـ/13م في ما يملكوه، وهم خمسة إخوة متفرقين في عدة مناطق، فأبو بكر ومحمد كانا في تلمسان، وعبد الرحمان بسجلماسة، وعبد الواحد وعلي بايوالاتن[5]، وكانوا على اتصال دائم بينهم يبعثون السلع التي يطلبها كل واحد منهم، ويتبادلون أخبار الأسواق والبلدان وأحوال التجار[6]، وعلى طول الطريق الصحراوي الذي ينشطون فيه مهّدوا الطرق وحفروا الآبار، ونظّموا القوافل[7]، وتكونت بفعل هذه الشركة لدى الإخوة ثروة كبير "فخرجت أموالهم عن الحد، وكادت تفوق الحصر والعد"، غير أن نجاح الشركة لم يستمر مع أبناء الشركاء الخمسة، لأنهم لم يستثمروا أموالهم بطريقة جيدة وصادفتهم الفتن وجور السلاطين، فكانت حالهم في نقصان مستمر[8].

وبهذا فالشركة المقرّية كانت شركة هامة تحكّمت في التبادل الخارجي بين تلمسان والسودان الغربي، وأهّلتها ثروتها المالية للنفوذ السياسي ببلاد المغرب والسودان الغربي، فالشركة كانت ذات معايير دولية[9]، غير أن المصادر

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص189-190.

2) محمد فتحة: المرجع السابق، ص321.

3) يطلق عليها جورج مارسيه تسمية: "رابطة إخوان مكاري الخمس"؛ أنظر: المرجع السابق، ص329.

4) لسان الدين ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، مصر، 1974م، مج02، ص191.

5) ايوالاتن تقع شرق السنغال الحالية، ويرى بعض الباحثون أنها حلّت محل مدينة غانة القديمة، وتعتبر آخر محطات القوافل العابرة للصحراء في القرن الثالث عشر(13م)، غير أن مدينة غانة عند اندثارها حلت تحلّها مدينة كومبي صالح جنوب ولاته؛ أنظر: حسين مؤنس: ابن بطوطة ورحلاته، تحقيق ودراسة وتحليل، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص226.

6) ابن الخطيب: المصدر نفسه، مج02، ص191-192.

7) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص329-330.

8) ابن الخطيب: الإحاطة، مج02، ص192-194.

9) نصر الدين بن داود: الشركة المقرّية والتواصل بين تلمسان والسودان الغربي خلال القرن7هـ/13م، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي: الاسلام في بلاد المغرب ودور تلمسان في نشره، المنظم في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية بتلمسان(جامعة أبي بكر بلقايد)، أيام: 21-22-23مارس2011.

التاريخية لا تذكر لنا نماذج كثيرة عن الشركات التجارية ببلاد المغرب خلال هذه الفترة، وهو ما يبين أن مثل هذه الشركات كانت قليلة.

4- الوكالات التجارية:

اتّخذت الوكالة كنوع من أنواع التعاملات التجارية، حيث تسهّل على التاجر عناء السفر والتنقل ذهابا وإيابا[1]، وقد انتشر نظام الوكالة التجارية في بلاد المغرب[2]، ومن ذلك ما ذكره العبدري عن وكيل في العراق لتاجر من السوس، حيث يراسل التاجر وكيله يطلب منه أنواع السلع التي يحتاجها، ليقوم الوكيل باقتنائها ويبعثها إلى التاجر[3]، وهذا النوع من الوكالة يساهم في ربح الوقت والمسافات وتوفير السلع من المناطق البعيدة.

وهناك نوع آخر من الوكالة التجارية غير أن نشاطها لا يمتد إلى أقاليم بعيدة وخدمت هذه الوكالة بالدرجة الأولى العناصر المترفّعة عن ممارسة النشاط التجاري، كأفراد الأسرة الحاكمة والقضاة، حيث كانوا يوكلون أشخاصا معروفين لتولّي نشاطاتهم التجارية والإشراف عليها[4].

وقد لعب اليهود دورا كبيرا في نظام الوكالة، حيث كان الحكام وكبار القوم من المغاربة يوكلون لهم بتدبير مواردهم نظرا لمعرفتهم بدقائق الأمور التجارية[5].

لكن انتشار هذا النمط التجاري في بلاد المغرب لم يكن بصورة كبيرة وفعالة، حيث اقتصر على فئة محدودو من ممارسي التجارة.

1) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص64.
2) الونشريسي: المصدر السابق، ج 06، ص207.
3) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص67-68.
4) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص64-65.
5) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص179.

5- الأسعار:

السعر هو الوجه العملي الملموس للقيمة في النظام الاقتصادي الذي يقوم على السوق أو التبادل النقدي، وهو ليس ثابتا بل يتأثر بعدة عوامل طبيعية وبشرية[1]، وهناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة، فقد تقاس وفقا لفائدة الشيء وأهميته، أو وفقا للعمل المبذول من أجل إنتاجه، أو وفقا لحالة السوق أي العرض والطلب[2].

وتتبع حركة الأسعار ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة من وسائل الكشف عن المؤثرات الظرفية على حركة الإنتاج، ووسيلة لدارسة حركة الدخل[3]، والمعلومات عن الأسعار نادرة، ذلك أن المؤرخين الرحالة كانوا يسجلون ملاحظاتهم عن رخص وغلاء الأسعار بعبارات انشائية، ولم يقدموا لنا قائمة تحتوي جرد الأسعار[4]، ما عدا بعض الإشارات في بعض المصادر، والتي استقينا من خلالها أسعار بعض السلع في الأسواق المغربية في أغلب فترات القرن07إلى09هـ/13إلى15م، والتي أوردناها في شكل جدول كما يلي:

السلعة	السعر أو الكمية	المكان والزمان	المصدر
الشعير	أقل من خمسين درهما للقفيز.	مملكة إفريقية في النصف الأول من القرن08هـ/14م.	ابن فضل العمري: المسالك، ج04، ص88-89.
لحم الضأن	رطل إفريقي بدرهم عتيق.		
الدجاجة الجيدة	درهمين جديدين.		
سميد الدقيق	سبعة أرطال بجديد(الجديد عملة من النحاس).	بجاية في النصف الثاني من القرن 08هـ/14م.	المدجن: أنساب الأخبار، ص102.
القمح	الصحفة الواحدة بسبعة دراهم.		علي بن أبي زرع الفاسي: الذخيرة، ص95-96.
الشعير	الصحفة بثلاثة دراهم.		
الفول	ليس له رسوم ولا يوجد من يشتريه.		
الدقيق الطيب	ربع بدرهم.	الدولة المرينية عند تولي السلطان	
العسل	ثلاثة أرطال بدرهم.		

1) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص132-133.

2) خالد بلعربي: الدولة الزيانية، ص248.

3) المنور مروش: المرجع السابق، ص75.

4) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص133.

الزيت	أربعة أرطال بدرهم.	يعقوب بن عبد الحق. (ح 656-685هـ/1258-1286م)	
السمن	رطل ونصف بدرهم.		
لحم البقر	مئة أوقية بدرهم.		
الكبش	ستة دراهم.		
الشايل الطري والمالح	بقيراط وثلاثة بدرهم.		
الملح	حمل بدرهم.		
الزبيب	الربع بدرهم ونصف.		
التمر	ستة أرطال بدرهم.		
الدقيق	ربع بدرهم.	فاس خلال سنة 656هـ/1258م	علي بن أبي زرع الفاسي: الأنيس، ص302.
القمح	الصحفة بستة دراهم.		
العسل	ثلاثة أرطال بدرهم.		
الزيت	أربعون أوقية بدرهم.		
لحم البقر	مئة أوقية بدرهم.		
لحم الضأن	سبعون أوقية بدرهم.		
الكبش	خمسة دراهم.		
الزيت	الربع بدرهم ونصف.		
التمر	ثمانية أرطال بدرهم.		
اللوز	صاع بدرهم.		
الشايل الطري	فرد بقيراط.		
الملح	حمل بدرهم.		
الكساء الجيد	50 دينار أو أزيد.	وجدة خلال القرن 06هـ/12م	مؤلف مجهول: الاستبصار، ص117
الكباش	10 كباش بدينار أو أكثر.	أودغست خلال القرن 06هـ/12م	ص215.
القمح	قفيز بأربعة دنانير.	تونس سنة 862هـ/1457م. فترة ارتفاع الأسعار	أبي عبد الله الزركشي: تاريخ الدولتين، ص150.

أما الإشارات الأدبية الإنشائية على وضعية الأسعار فهي كثيرة في المصادر، فمثلا صاحب الاستبصار يتحدث عن مدينة باجة فيقول: "ومدينة باجة رخيصة الأسعار جدا، فإذا أخصبت البلاد لم تكن للحنطة بها قيمة"[1]، والمدجن يشير إلى سعر اللحم بفاس: "...وفاس كثيرة الفواكه والحرث والنسل واللحم الرخيص والسميد والدقيق الكثير"[2]، كما يلفت الزركشي إلى رخص الأسعار في بداية عهد الدولة الحفصية[3]، وعرفت السلع ارتفاعا في الأسعار خلال بعض الفترات، فيتحدث بن أبي زرع عن فترة حكم السلطان سليمان بن عبد الله بن يوسف (ح708-710هـ/1308-1310م)، وشهدت هذه الفترة غلاء في الأسعار[4].

ويقارن القلقشندي بين الأسعار في بلاد المغرب والأسعار في مصر ويرى أنها متقاربة للجوار بين البلدين[5]، غير أن أسعار بعض السلع ببلاد المغرب أرخص من مثيلاتها بمصر والشام[6]، وهو ما أكّده الرّحالة ابن بطوطة، حيث يقول: "إن لحوم الأغنام بديار مصر تباع بحساب ثماني عشر أوقية بدرهم نقرة، ودرهم النقرة ستة دراهم من دراهم المغرب، ومن المغرب يباع اللحم إذا غلا سعره ثماني عشرة أوقية بدرهمين وهما ثلث النقرة"، "وأما بلاد الشام فالفواكه بها كثيرة إلا أنها ببلاد المغرب أرخص منها ثمنا...فإذا تأملت ذلك كله تبين لك أن بلاد المغرب أرخص البلاد أسعارا"[7].

وكانت ثمن السيف في بلاد المغرب لا يتجاوز ثلث الأوقية الواحدة، في حين يتراوح ثمنها في أوربا بين ثلاث أو أربع أوقيات[8]، لك يجب أن نأخذ بالحسبان عند مقارنة الأسعار نوعية السلع في بلاد المغرب وأوروبا أو غيرها من المناطق.

---

1) مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د ت، ص160.

2) المدجن: المصدر السابق، ص86.

3) الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، ط2، تونس، 1966م ، ص25.

4) علي بن أبي زرع: الأنيس، ص394.

5) القلقشندي: المصدر السابق، ج05، ص115.

6) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص187.

7) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص658-659.

8) علي حامد خليفة: المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وآثارها علا الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط01، طرابلس، ليبيا، 2003، ص121.

أ- العوامل المؤثرة في الأسعار:

ارتبطت أسعار السلع في بلاد المغرب أساسا بقانون العرض والطلب[1]، والذي ينص على أنه كلما كان الطلب كبيرا والعرض قليلا زادت أسعار السلع، وإذا كان العرض والطلب متوازيان كانت الأسعار مستقرة، والعرض والطلب بدورهما يتأثران بعوامل عدة، فابن خلدون يرى أنه إذا كانت البلاد كبيرة وعدد سكانها كثير رخصت أسعار السلع الضرورية كالأقوات، وغلت أسعار السلع الكمالية كالفواكه، وإذا قل سكان البلد وضعف عمرانه كان العكس ذلك أن الناس لا يهملون قوتهم المتمثل في الحبوب، وما يزيد عن حاجتهم يوجه إلى غيرهم من أهل البلاد، ونتيجة توفر الأقوات ترخص أسعارها، أما الكماليات فلا يتخذها إلا القلة من أهل البلد، وإن كان هذا البلد موفور العمران كثر الطلب على مرافق الترف، ونتيجة لقلة الموجود منها ترتفع أسعارها[2].

وترتبط الأسعار أيضا بمدى بعد أو قرب مناطق الإنتاج عن مناطق التسويق، فكلما كانت منطقة تسويق المنتوج بعيدة عن منطقة الانتاج غلى السعر[3]، كما تتأثر الأسعار بحجم وقيمة الضرائب والمكوس المفروضة على السلع، فكلما زادت هذه المغارم ارتفع السعر، ولهذا يكون السعر في البادية رخيصا لقلة أو انعدام المكوس، بينما ترتفع الأسعار في المدينة لكثرة المكوس خاصة في أواخر الدولة[4].

وكان للاضطراب السياسي الذي عاشته بلاد المغرب في فترات مختلفة تأثير كبير على الأسعار، كالحصار المريني على تلمسان 698هـ إلى703هـ/1304م، حيث دام ثماني سنوات وثلاثة أشهر، ويصف يحي بن خلدون الأسعار في تلمسان آنذاك: "...وثمن صاع قمحهم إلى دينارين وربع الدينار، وصاع شعيرهم إلى نصف ذلك"، وبعد نهاية الحصار "بيع عندهم القمح ثمانية صيعان بثمن دينار والشعير ستة عشر صاعا بثمن الدينار"[5]، كما كان لانتفاضة أهل تونس على السلطان أبي الحسن (731-752هـ/1330-1351م) في749هـ/جوان1348م تأثير كبير على الأسعار، حيث بلغ قفيز القمح ثمانية دنانير كبيرة[6]، وكذلك حصار المرينيين لقسنطينة سنة 754هـ/1353م، وما تجرعه أهلها جراء ذلك من غلاء في الأسعار[7].

---

1) حساني مختار: المرجع السابق، ج04، ص31.

2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص453-454.

3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص67.

4) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص453-454.

5) يحي بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1400هـ/1980م، ج01، ص125.

6) ابن الشماع: المصدر السابق، ص97-98.

7) ابن قنفد: الفارسية، ص180.

كما أن المجاعات التي كانت بلاد المغرب عرضة لها أدت إلى ارتفاع الأسعار، ومن ذلك مجاعة سنة693هـ/1293م[1]، جراء الجفاف الذي هلك خلقا كثيرا[2]، ومجاعة 724هـ/1323م في الدولة المرينية[3]، وطاعون 764هـ/1363م الذي نتج عنه ارتفاع كبير للأسعار في الدولة الزيانية[4]، إضافة إلى المجاعة التي ضربت شمال تلمسان في سنة 776هـ/1374م[5].

وكان للكوارث الطبيعية من سوء الأحوال الجوية كالسيول والثلوج[6]، واجتياح الجراد للمحاصيل الزراعية دور في ارتفاع الأسعار[7].

ويرى ابن خلدون أن دوام الرخص المفرط للسلع يؤدي إلى كساد الأسواق وتضرر رؤوس أموال التجار، كما أن الغلاء المفرط يؤدي إلى نفس النتيجة[8].

وبذلك فإن السوق المغربية شهدت فترات من الرخص في الأسعار، وفي فترات أخرى شهدت ارتفاعا وغلاء تبعا للظروف السائدة آنذاك.

---

1) ابن أبي زرع: الأنيس، ص384.
2) حساني مختار: المرجع السابق، ج04، ص31.
3) ابن أبي زرع: الأنيس، ص401.
4) خالد بلعربي: المجاعات والأوبئة، ص25.
5) حساني مختار: المرجع السابق، ص31.
6) ابن بي زرع: الأنيس، ص412.
7) ابن بي زرع: المصدر نفسه، ص405.
8) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص499.

ب- التّسعير:

التّسعير في اللغة هو القدر الذي يقوم عليه الثمن، "وسعّروا تسعيرا" أي اتفقوا على سعر، أما في الاصطلاح فهو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع المعلوم بدرهم معلوم[1].

وقد حدث اختلاف بين الفقهاء فمنهم من يرى عدم التّسعير[2]، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن التسعير فقال: "إن الله هو القابض الباسط والمغلي والمرخص، وإني لأرجوا أن ألقى الله وليس لأحد منكم عندي مظلمة"[3]، فيما وضع الفقهاء الذين أفتوا بالتّسعير جملة من الشروط التي يجب توفرها لتسعير السلع، كأن يكون متولّي السوق عدلا ويسأل التجار عن ثمن الشراء والمصاريف المتعلقة بالسلعة، فإن رأى أنهم زادوا كثيرا فيها يسعّر لهم بحيث تكون أرباحهم معقولة دون الإضرار بهم[4].

وهناك من الفقهاء من لهم حكمين في المسالة حيث هناك سلع تسعّر كاللحم، الزبيب، الطّعام، السمن والعسل والفاكهة، بينما لا يسعّر على أهل الحرف كالحدادين، لأن نوعية سلعهم تختلف وتتفاوت جودة ورداءة[5].

أما المنافسة في الأسعار بين الباعة فلا تكون إلا بالنظر إلى نوعية وجودة السلعة، فإذا كان التاجر يبيع بسعر أغلى مما يبيع غيره من التجار إذا كانت سلعته أجود من سلعهم ترك يبيع بسعره، وإذا كانت سلعته بنفس جودة سلعهم منع من الزيادة عليهم[6].

---

1) المجيلدي: المصدر السابق، ص41.

2) يحي بن عمر الأندلسي: المصدر السابق، ص50-51؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص425.

3) المجيلدي: المصدر السابق، ص48.

4) العقباني: المصدر السابق، ص131-135.

5) المجيلدي: المصدر السابق، ص51-52.

6) العقباني: المصدر السابق، ص136.

6- المكوس والجبايات[1]:

تطلق تسميات متعددة على المكوس منها الضريبة الجمركية[2]، الوظائف، المغارم، وفوائد السوق[3] والمكوس هي رسوم على البضائع المرسلة إلى المدن أو ضرائب على السلع التي تعرض للبيع في الأسواق[4]، ويمكن تقسيم المكوس التي كانت تفرض خلال الفترة قيد الدراسة إلى نوعين: مكوس على التجارة الخارجية، ومكوس على التجارية الداخلية.

أ- الضرائب على التجارة الخارجية:

يطلق على هذا النوع من الضرائب العشور، وقد فرضت أول مرة في دولة الإسلام خلال عهد عمر رضي الله عنه(ح13-23هـ/634-644م)[5]، كردّ فعل على ما كان مطبقا على التجار المسلمين في دار الحرب، فأمر رضي الله عنه أبا موسى الأشعري بأخذ العشر من التجار غير المسلمين الذين يفدون ببضائعهم إلى بلاد المسلمين، حيث يؤخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر إذا بلغ ثمن السلعة مائتي درهم فأكثر[6].

وبما أن دويلات بلاد المغرب ارتبطت بعلاقات تجارية مع جهات وأقاليم كثيرة، وكانت تفد إليها السلع وتصدّر منها، فقد فرضت ضرائب على الصادرات والواردات، ويتكفل مدير الجمرك بجمع هذه الرسوم[7]، وتقدر الضريبة في العموم بـ10%من قيمة البضاعة المستوردة، وتحدد قيمتها في بعض السلع بـ05%، فيما تلغى الضرائب على بعض المنتوجات كليا[8]، خاصة تلك السلع التي تباع مباشرة إلى السلطان أو تشترى من قبل

---

1) المكس: الجباية والمكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل صاحب مكس الجنة"؛ ابن منظور: المرجع السابق، ص4248.

2) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص221.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص249.

4) ج ف ب هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة: أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، المدارس، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1420هـ/ 1999م، ص73.

5) من الآثار المروية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ما رواه أبو عبيد عن زياد بن حدير، أنه قال: "استعملني عمر على العشر، فأمرني بأن آخذ من تجار أهل الحرب العشر، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر"؛ لتفاصيل أوفى عد إلى: عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مكتبة القدس، بغداد، العراق-مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م، ص183 وما بعدها.

6) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص221.

7) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص80.

8) Atallahdhina : op cit, p281-282.

الجمارك نيابة عنه[1]، أو خلال فترات المجاعة ببلاد المغرب[2].

فقد أخذت دول المغرب هذه النسب من المراكب الأندلسية القادمة بالسلع إلى بلاد المغرب، وكذلك على مراكب الروم، إضافة إلى البضائع المجلوبة من بلاد السودان، فمدينة سجلماسة مثلا بلغت بها الضرائب المفروضة على تجارة الذهب عبر الصحراء حوالي أربعمائة ألف دينار سنويا خلال فترات ازدهار التبادل التجاري[3]، هذا فضلا على الضرائب غير الرسمية التي كانت تفرضها القبائل على طول الطريق الرابط بين بلاد المغرب والسودان، وهي ما تسمى ضريبة المرور[4].

أما ضريبة التصدير فتقدر ب05%من قيمة السلعة[5]، وهناك عدة استثناءات وضعتها دويلات المغرب حتى أنه في بعض الحالات يمكن تصدير بعض السلع دون الحاجة لدفع أي رسوم عنها[6].

وبالإضافة إلى الضريبة المعهودة كانت هناك بعض الضرائب والحقوق الإضافية قد تصل إلى17أو18 في المائة من قيمة البضائع في الدولة المرينية[7]، وهذه الحقوق ينظّمها العرف المحلي، وتتعلق بوصول أو رحيل السفينة وحفظ وزنها وسلعها[8]، ويكون بعضها محل اتفاق بين الجمارك والتجار، ومن ذلك حق المترجمين، حق الملاحة والرسو،...الخ[9]، ففي ميناء آسفي مثلا كانت تضرب بالإضافة إلى العشر ضريبة المنغونة Mangona التي تساوي 1/16 من قيمة السلعة، وفي أنفا تفرض تسعة دراهم ذهبية عن كل مائة وحدة من جلود البقر المصدّرة، وربع درهم ذهبي عن كل قنطار من اللوز[10].

وقد كان التجار الأوربيين يطالبون من حين لآخر سلطات بلاد المغرب بتخفيض الرسوم الجبائية المفروضة على حركة السلع بين الطرفين، حيث بعث تجار مارسيليا سنة693هـ/1293م، رسالة إلى حاكم بجاية يطالبونه فيها بتخفيض الضرائب[11]، كما طالبت أراغون من مملكة تونس الاعتدال في فرض الضرائب والمكوس على

---

1) Mas latrie: traités de paix et de commerce et documents divers conçerant les relations des chrétiens avec les arabes de l'afrique septentrionale au moyen age, henri plon imprimeur editeur, paris 1866, P195.

2) Atallah dhina : op cit, p382.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص130.

4) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص223.

5) Atallah dhina : op cit, p382.

6) Mas latrie: op cit, P197.

7) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص139.

8) Mas latrie: op cit, P198.

9) Atallah dhina : op cit, p382.

10) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص161.

11) سامية بوعمران: الجزائر الوسيطية في المصادر الأجنبية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007م، ص314.

رعاياها، وإعفائهم، فأراغون كانت تسعى للحصول على امتيازات لصالح رعاياها، وذلك من خلال المعاهدات الموقعة بين الطرفين منذ بداية القرن08هـ/14م[1].

وفي عهد السلطان عثمان بن يغمراسن الزياني (681-731هـ/1282-1330م)، التزم بالتنازل على نصف العشر لملك أراغون، وربما كان هدف السلطان من ذلك تنشيط المبادلات التجارية بين تلمسان وأراغون [2].

وكانت هذه الضرائب تدفع نقدا أو عينا[3]، ويتكفل بالإشراف عليها مدير الجمرك[4]، الذي جعل من المرسى مركزا لأعماله[5]، فيقبض من التجار الأوربيين المبالغ المفروضة ويمنحهم تأشيرة تسمح لهم بالتنقل في المدينة[6].

ب- الضرائب على التجارة الداخلية:

كانت السلطة تفرض الضرائب والمكوس على السلع المتداولة بين أقاليم بلاد المغرب المختلفة [7]، وبين المراكز التجارية والمدن وداخل الأسواق، وقد تنوعت المكوس المفروضة على السلع المتداولة في بلاد المغرب بين ضرائب رسمية فرضتها الدولة، وضرائب غير رسمية، فرضتها بعض القبائل المقيمة في مناطق سير الطرق التجارية[8].

وارتبطت عملية استخلاص المكوس في بلاد المغرب الإسلامي بالتفتيش على أبواب المدن، حيث يقوم عمال الجباية بتفتيش كل من يدخل المدينة لكشف ما يحمل معه من سلع وتفرض عليه ضريبة تسمى: مكس الباب[9]، وقد استفحلت هذه الظاهرة وطالت حتى قوافل الحج التي كان تتعرض للتفتيش ذلك أن بعض مرافقيها من التجار[10].

وما أثار حفيظة الفقهاء هو توظيف النصارى واليهود للقيام بأعمال الجباية وما كان يتلقاه الناس من إهانة على أيديهم، حيث يقومون بتفتيشهم من الرأس إلى القدمين، احتمالا لما قد يدخلون به من سلع، وحتى النساء

---

1) Mas latrie: op cit, P199.

2) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص222.

3) Atallah dhina : op cit, p382.

4) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص80.

5) هوبكنز: المرجع السابق، ص74.

6) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

7) هوبكنز: المرجع السابق، ص74.

8) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص127.

9) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص84.

10) العياشي: المصدر السابق، ج01، ص178.

وظفت يهوديات للقيام بتفتيشهن[1]، والشيء الذي ساعد عمال الجباية في إحكام قبضتهم على السلع الداخلة والخارجة من المدن، هو أن هذه المدن محاطة بأسوار عالية، ولا يدخل إليها إلا من أبواب معلومة[2].

وعندما يتم تحصيل هذه الضريبة تمنح لصاحبها رخصة ويسمح له بالمرور ويقيّد اسمه في سجلات خاصة[3]، وفي السوق أيضا يوجد المكّاسون الذين يستخلصون ضرائب على السلع المعروضة للبيع، وقد تستثنى بعض المواد الاستهلاكية الأساسية من المكوس كالقمح والحطب والدجاج والأبقار[4]، بينما تؤدّى الرسوم على الذبائح والأصواف[5].

وبفعل كثرة الجبايات التي كانت تستهدف التجار، فإنهم يقومون بالزيادة في سعر السلع، ومثال ذلك ما قام به الحاكة في سلا حيث أضافوا درهما يدفعه كل من يشتري منهم سلعة، فتحفظ هذه الدراهم لتدفع في المغارم المفروضة[6]، أما التجار اليهود فيدفعون الضرائب الواجبة عليهم مطمئنين، ذلك أنهم يحققون أرباحا كبيرة لاعتمادهم المعاملات الربوية[7].

ومن هنا فإن المستهلك هو المتضرر من الجبايات والمغارم التي كانت تفرضها الدولة على النشاط التجاري، وهو ما يساهم بدون شك في التأثير على النشاط التجاري والقدرة الشرائية للسكان.

---

1) ابن مرزوق التلمساني: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، ص285.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص172.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص127.

4) ابراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص138.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص250-251.

6) العقباني: المصدر السابق، ص96-97؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص297 وما بعدها.

7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص184.

ت– التهرب الجبائي:

نتيجة تعدد وتنوع الجبايات التي كان التجار يلزمون بأدائها للسلطة أو للقبائل المشرفة على الطرق، والتي كانت تثقل كاهلهم، فإنهم عادة ما كانوا يحاولون التهرب من دفع الضريبة أو ما يسمى بالتهرب الجبائي أو الضريبي، وذلك من خلال:

–مرافقة قوافل الحجيج، حتى يفلتون من المكوس المفروضة على السلع(1).

–التجاء التجار الأجانب الذين يفترض منهم دفع 10% على السلعة التي يدخلونها إلى بلاد المغرب عادة إلى مشاركة اليهود المغاربة في استيراد البضائع ذلك أن اليهود لم تتجاوز النسبة المفروضة عليهم 5% من قيمة السلعة(2).

– كما نستنتج من خلال ما كان يتعرض له الناس خلال دخولهم المدن من تفتيش إلى قيام بعضهم بإخفاء السلع بإحكام حتى لا يدفع المكوس، وندرك ذلك من حجم التشديد على أبواب المدن، فلم يكن من السهل للتاجر جلب بضاعته سرا إلى المدينة(3)، وفي هذا يورد التاجر والرحالة عبد الباسط المصري حادثة طريفة وقعت لتاجر كان يهمّ بالدخول لمدينة وهران، وكان يحمل ثلاثة قرون مملوءة بالزباد الجيد ذو السعر الباهض، غير أنه خاف من أخذ عشر سلعته، فأعطاها إلى شخص كان داخلا إلى المدينة حتى يُدخلها له وعند دخول التاجر يسلّمها له مقابل مكافئة–كما جرت عليه عادة بعض التجار–، فكان له ذلك غير أنه تفاجأ بأن الشخص الذي أدخل له السلعة هو نفسه الواقف على باب المدينة لاستخلاص المكس(4).

ونظرا لأهمية المكوس والضرائب في دخل الدولة وازدهارها ماليا(5)، –فميناء سبتة مثلا كان يدرّ في اليوم الواحد بين خمسمائة دينار(500دينار) إلى سبعمائة دينار(700دينار)، وفي بعض الأحيان يصل إلى ألفي دينار(2000دينار)(6)، ويذكر المراكشي جبايات بعض أسواق تونس، فجباية سوق الدهانة ثلاثة آلاف دينار ذهبا في كل عام، ومجبى رحبة الماشية عشرة آلاف دينار ذهبا(7)–فإن دول المغرب الإسلامي عملت على الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال تأمين الثغور لتفادي تهريب السلع كما قامت بتنظيم عمل الجمارك وتحديد

---

1) العياشي: المصدر السابق، ص178.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص171.

3) هوبكنز: المرجع السابق، ص73.

4) هذا الموقف جعل التاجر يقصد عبد الباسط المصري(الراوي) الذي تربطه معرفة سطحية بهذا المكاس، فقصداه مقدمان له اقتراحا يقضي بدفع العشر مقابل رده السلعة لصاحبها، لأن مثل هذه الحالات قد تؤدي إلى حجز السلعة أو نكران هذا المكاس تسلّمها، غير أن المكاس أعاد السلعة لصاحبها دون قبض العشر كما رفض الهدية التي اقترحها عليه التاجر وشدد عليهما بكتمان الواقعة حتى لا تصل مسامع السلطان؛ لتفاصيل أكثر حول الحادثة عد إلى: عبد الباسط ابن خليل: المصدر السابق، ص63-64.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص70.

6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص171.

7) الزركشي: المصدر السابق، ص116-117.

مواقعها[1]، وكل هذا من أجل توفير موارد مالية للدولة خاصة في أواخر عهودها، ذلك أن الدولة في بدايتها تكون قليلة النفقات، بعيدة عن الترف، ومع الوقت تزداد حاجتها للأموال، وعند ضعفها فإنها لا تجد ما تسد به مصاريفها إلا من الجبايات والمكوس على السلع والأسواق، وهو ما قد يؤدي إلى كساد الأسواق وتصبح الدولة مهددة بالاضمحلال[2].

إن تعدد الضرائب وثقلها على التجار، جعلهم يلجؤون إلى التهرب الضريبي، الذي كان يشكل هاجسا كبيرا لسلطات بلاد المغرب، ذلك أن مداخيل الجباية تساهم بنسبة كبيرة في خزينة هذه الدول.

---

1) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص173.

2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص345-346.

ث- *نظرة الفقهاء للمكوس واصلاح السلاطين للجباية:*

بما أن المكوس من الأمور التي لا مبرر لها في الشرع الإسلامي، إلا أن الحكام كانوا يلتجؤون في أحيان كثيرة إلى بعض الحيل القانونية بحجة المصلحة العامة والضرورة، لكن هناك عدم رضا من الأشخاص الذين يتحملون هذه الضرائب وبعض رجال الدين، الذين اعتبر بعضهم أن تأجير الساحات العمومية والأسواق من "الغصب"، كما أن بعض القضاة والأولياء الصالحين كانوا يجاهرون بمناهضة المكوس[1].

وقد كانت جل فتاوى الفقهاء تعتبر المكوس من المظالم المبتدعة[2]، لهذا أفتى بعضهم بأن القاضي لا يتقاضى أجرته من أموال المكس[3]، وربط آخرون بين الأجر والمجتبى إن كان حلالا أو حراما ومنه فإنهم جعلوه مكروها[4]، لذا نجد ابن عباد يوجه نصيحة للسلطان عبد العزيز الأول المريني(744-767هـ/1366-1372م)، بضرورة إلغاء المغارم والوقوف في وجه قطاع الطرق الذين يفرضون على المارة دفع الأموال[5]. وهو ما جعل بعض السلاطين المغاربة يحاولون إضفاء صفة الشرعية على هذه الضرائب، وذلك بتسمية المشرف عليها بعامل الزكاة[6].

غير أن بعض سلاطين آخرين اتخذوا خطوات عملية في سبيل الإصلاح الجبائي ومن ذلك:

- إلغاء السلطان أبي الحسن المريني(731-752هـ/1330-1351م)التفتيش على أبواب تلمسان عند استيلائه عليها ويذكر الوزان الذي عاش في القرن10هـ/16م أن تلمسان لم يفرض ملوكها السابقين الضرائب والرسوم التجارية[7]، كما رفع ما كان شائعا فيها من المغارم وألغى عمل الذميين في سلك الجباية ورفع المكوس على بلاد الجريد عند استيلائه عليها، فضلا عما قام به في المغرب الأقصى من إلغاء المغارم[8].
- إلغاء السلطان أبي فارس عبد العزيز الحفصي(ح797-838هـ/1394-1434م) لمجابي الأسواق، كمجبى سوق الدهانة الذي كان يدرّ ثلاثة آلاف دينار ذهبا في كل عام، ومجبى سوق العطارين الذي بلغ مائتان وخمسون دينار ذهبا...، وغيرها من المجابي[9].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص249-250.
2) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص492.
3) المازوني: المصدر السابق، ج03، ص76.
4) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص153.
5) عبد الأحد السبتي وفرحات حليمة: المدينة في العصر الوسيط قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الاسلامي، المركز الثقافي العربي، ط01، بيوت، لبنان، 1994م، ص129-131.
6) أبو العباس أحمد بابا التنبوكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، ط01، 1989م، ص296-270.
7) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص23.
8) بن مرزوق التلمساني: المصدر السابق، ص285-286.
9) الزركشي: المصدر السابق، ص116-117.

- رفع بعض المغارم على السلع في المراكز والطرقات التي تمر عبرها في عهد السلطان أبي عنان[1].

- إنهاء السلطان أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الناصر لدين الله(ح685-706هـ/1286-1306م) بعض الضرائب كتلك التي كانت تفرض على السلع المارة على أماكن العبور[2].

- كما تبين لنا من نصائح السلطان أبو حمو موسى الثاني(ح633-681هـ/1229-1283م) لابنه مدى اهتمامه بالرفق بالرعية في هذا الجانب[3].

ويرجع برنشفيك إلغاء بعض السلاطين للضرائب المجحفة ولو جزئيا من أجل إرضاء الشعب ورجال الدين أو لإراحة ضمائرهم[4]، وكانت مثل هذه الإجراءات تتم في عهد السلاطين الأقوياء، غير أن الجبايات والمغارم تعود لتظهر من جديد أمام تدهور الوضع الاقتصادي للدولة[5].

لابد وأن عمليات الاصلاح الجبائي التي تبناها بعض السلاطين قد كانت لها تأثيرات إيجابية على النشاط التجاري ببلاد المغرب، حيث تجعل التجار يوسّعون استثماراتهم التجارية لتزايد هوامش الربح.

---

1) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص663.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص151.

3) أبو حمو موسى الثاني الزياني: واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر والتوزيع، نقاوس، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2012م، ص63.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص249.

5) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص152.

ج- الجمارك ومصالح استخلاص المكوس:

1- الجمارك:

الجمارك هي مؤسسة من المؤسسات الحكومية الأساسية وهي من أعلى المناصب في الدولة، تتواجد بالمدن الكبيرة في تونس، بجاية، سبتة[1]،فاس، ومراكش[2]...، غير أن المعلومات المتوفرة أكثر تخص الجمارك البحرية دون الجمارك البرية وذلك بفضل المعاهدات المبرمة بين دول المغرب والدول الأوربية[3].

يشرف مدير الجمارك على الكثير من الضباط والموظفين من مختلف الرتب[4]، مهمته جمع الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الصادرة والواردة[5]، والحد من التهريب وتشرف مصالح الجمارك على الأسعار ودفاتر الحسابات، إما في مباني خاصة بهم وتحت إشرافهم أو خارجها، وهي موجودة في أغلب المواقع والمنافذ التي يتردد عليها المسيحيون[6]، كما ينظر مدير الجمارك في التقارير والقضايا ذات الاهتمام بين العرب والمسيحيين[7]، وبذلك فالجمارك هي الوسيط بين السلطان من جهة والتجار من جهة أخرى[8]، ولها أهمية كبيرة وذلك من خلال مساهمتها في خزينة الدولة، فخلال سنة واحدة ساهمت مداخيل الجمارك بالدولة الحفصية بحوالي ثلث (3/1) من إجمالي إيراداتها[9].

2- مصلحة استخلاص المكوس:

تتواجد مصلحة المكوس على مستوى المدن الكبرى، وتتكفل باستخلاص أداءات السوق الموظفة على البضائع[10]، ويشرف على هذه المصلحة مدير المكس الذي يقبض الرسوم المفروضة على البضائع، ولهذا الموظف عدد كبير من الأعوان يساعدونه في تحصيل الجبايات[11]، ويطلق عليه اسم "المكّاس"[12].

ومن أشهر جباة الدولة المرينية الأكفّاء نذكر: أبو عبد الله بن أبي مدين، وعبد السلام الأَوْرَبي، وموسى بن علي الهنتاتي، وقد تمكن أبي عنان نائب السلطان المريني بالمغرب الأوسط من زحزحة والده عن العرش لأنه كان

---

1) Mas latrie: op cit, p186.

2) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص136.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص251.

4) Mas latrie : op cit, p186.

5) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص80.

6) Atallah dhina : op cit, p381-395.

7) Mas latrie : op cit, p192.

8) Atallah dhina : op cit, p381.

9) Atallah dhina : ibid, p396.

10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص68.

11) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص79.

12) روبار برنشفيك: المرجع السابق،ج02، ص68.

يتولى مسؤولية الجباية أيضا[1]، وقد استخدم المرينيون أهل الذمة في جباية الضرائب والمكوس، على عكس الحفصيين[2].

ويشير العقباني إلى الكثير من المظالم التي يقع فيها المكّاسون، وما في رقابهم من تباعات الناس وأخذ أموالهم بغير حق، ويضيف بأن توبتهم مشكوك في قبولها[3].

لقد شكلت الجباية والمكوس موضوعا للفتاوى الشرعية عند فقهاء المالكية ببلاد المغرب الإسلامي، وكانت نقطة خلاف بينهم وبين السلط الحاكمة، التي كانت ترى في هذه الموارد عنصرا من عناصر وجودها، بينما رأى الفقهاء أنها مظهر من مظاهر التعسف.

---

1) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص138.

2) هوبكنز: المرجع السابق، ص87.

3) العقباني: المصدر السابق، ص91.

7- نظام القوافل:

نظام القوافل من أقدم وأشهر الطرق في نقل البضائع برا حتى العصر الحديث، وليتمكن التجار من إيصال بضائعهم بأقل الخسائر ولأماكن بعيدة وضع القائمون بهذه المهمة مجموعة من القوانين التي تلائم الطرق التجارية[1]، ويقوم نظام القوافل المغربية على ما يلي:

أ- اختيار التوقيت: كان الفصل المناسب للقوافل التجارية التي تقطع الصحراء من المغرب إلا بلاد السودان هو فصل الشتاء، وذلك لتفادي الزوابع الرملية والحرارة الشديدة[2]، وقد يكون انطلاق القافلة في بداية فصل الخريف، أو بداية فصل الربيع[3]، وبذلك كانت مختلف التحضيرات مرتبطة بتوقيت الانطلاق.

ب- تجهيز القافلة: الإبل هي الوسيلة الأساسية للنقل، وتقع مهمة توفيرها على عاتق التجار، وتختلف أثمانها بناء على جملة من المقاييس من أهمها اللياقة البدنية[4]، وتقوم القبائل الصحراوية بتأجير جمالها للتجار أو بيعها لهم[5]، وقد يصل عدد الجمال المشاركة في القافلة إلى ثلاثة آلاف جمل محملة بمختلف أنواع السلع، أما متوسط القافلة فألف جمل، وكلما كان حجم القافلة أكبر كلما تمكّن المسافرون من مواجهة الصعوبات، أما القوافل في الطرق الفرعية فقد يصل عدد جمالها عشرين أو ثلاثين جملا[6].

ت- تجميع القوافل: يأتي التجار من مدن الشمال: فاس، تلمسان، تونس، طرابلس، نحو مدن سجلماسة، وارجلا، وزويلة، فيبيعون سلعهم لتجار القوافل، ويقوم جزء منهم بحملها بنفسه إلى بلاد السودان[7].

وكانت القوافل المغربية تنتظر تجار بلاد السودان الذين كانوا في تيوت وتدسي، وتكاوست بالمغرب الأقصى لشراء بعض المنتوجات، فتجتمع هذه القوافل في أماكن محددة للعبور بشكل جماعي، وتقع هذه الأماكن على أطراف المراكز التجارية، مما يتيح فرصة التجهّز بعيدا عن الازدحام[8].

ث- التّكشيف والخفارة: الكشّاف هو الشخص القادر على معرفة الطرق، ويشترط أن يكون على دراية بطريق سير القوافل[9]، وعادة ما يكون من أهل مسوفة[10]، ولا يكون الكشّاف دليلا للقافلة فحسب، بل يتقدّمها

---

1) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص80.
2) الحسين عماري: المرجع السابق، ص43.
3) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص82.
4) الحسين عماري: المرجع نفسه، ص42-43.
5) محمد زنيبر: المغرب في العصر الوسيط الدولة المدينة الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، ط01، الرباط، 1420هـ/1990م، ص414.
6) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص81.
7) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص414.
8) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.
9) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص ص81-83.
10) أهل مسوفة: هم الطوارق من أهل صنهاجة الصحراء التي أقامت دولة المرابطين؛ حسين مؤنس: المرجع السابق، ص227.

للبلد المقصود ويقوم باكتراء الديار لإقامة تجار القافلة، وينبّه سكان البلد للخروج بالماء، واستقبال القافلة لمسافة أربعة أيام في الصحراء، وفي حالة هلاك الكشّاف فإن القافلة بأكملها تصبح مهددة.

ومن الشروط الواجب توفرها في الكشاف أن يتمتّع بالذكاء، ويذكر ابن بطوطة أن الكشّاف الذي اكترته قافلته كان من مسوفة[1] وثمن الكراء مائة مثقال من الذهب[2]، ويمكن ارجاع ارتفاع ثمن كراء الكشّاف إلى أهمية المهام الملقاة على عاتقه في الأخذ بيد القافلة إلى غاية وصولها إلى المكان المقصود.

ونظرا لأن الطريق يعج بالمخاطر فقد كان من الضروري على القوافل اصطحاب الخفارة[3]، وهم حراس مسلحون ينتدبون للحراسة والدفاع عن القافلة، وإلا فعليهم سلوك الطريق الذي اعتاد الجيش الرسمي السير فيه، عندما يكون في حالة تنقل[4].

ج- سير القافلة: كان سير القوافل عادة في الليل[5]، ويذكر التجاني أن القافلة التي كان على متنها بدأت السير من ثلث الليل الأخير[6]، أما القافلة التي كان ضمنها ابن بطوطة فكانت تنطلق في السير بعد صلاة العصر وتسير الليل كله ولا تتوقف إلا في الصباح[7]، ويبدوا أن توقيت السير تحكمت فيه الظروف الطبيعية، فإذا كانت الحرارة مرتفعة نهارا فإن القافلة تسير ليلا، وتنصب خيامها لتستريح في النهار.

أما خلال فصل الشتاء فالقافلة تسير في الفترة الصباحية لتستريح الإبل ليلا، ذلك أن سير الإبل صباحا أحسن منه في الليل حسب العارفين بذلك، علما أنه يمكن للإبل السير ما بين14و15 ساعة في اليوم دون توقف وبمقدورها نقل حمولة تصل إلى250كلغ[8].

وخلال توقف القافلة عن السير يختار القائمون عليها مكانا معشوشبا لترعى فيه الإبل، علما أن وجود الكلأ في طريق القافلة يسبب بطءً في سير المركب لانشغال الإبل بالارتزاق[9]، وكانت القوافل تتجنب التخييم بالمناطق التي ينتشر فيها الوباء واللاأمن[10].

---

1) مسوفة هي إحدى قبائل صنهاجة التي أقامت إلى جانب لمتونة وجزولة... دولة المرابطين، وشاركت في حروبها بالمغرب والأندلس، وعمّر المسوفيين الصحراء من تغازى إلى تمبكتو، وامتدت شرقا إلى بلاد الهقار جنوب الجزائر حاليا؛ حسين مؤنس: المرجع نفسه، ص225-226.

2) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص675.

3) عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات: المدينة في العصر الوسيط قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت، لبنان، 1994، ص139.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص247-248.

5) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص47.

6) التجاني: المصدر السابق، ص154.

7) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص676.

8) محمد حوتية: المرجع السابق، ص36.

9) العياشي: المصدر السابق، ج01، ص112-113.

10) التجاني: المصدر السابق، ص 179.

ومن الأماكن الأكثر جذبا لتوقف القوافل سواءً قوافل الحج، أو القوافل المتجهة إلى بلاد السودان الزوايا، ومن هذه الزوايا التي كانت مقصدا للمسافرين زاوية صرمان قرب طرابلس، فقد كانت الزوايا توفر للتجار والحجاج وعابري السبيل الأمان والطعام، كما تلجأ القوافل إلى الأولياء الصالحين والعلماء للحصول على دعائهم[1].

ح- دفع الضرائب: يدفع التجار الضرائب اللازمة في المراكز التجارية التي يمرون بها أو يبيعون فيها بضائعهم، وعادة تدفع هذه الضرائب كسلع عينية من قمح وأقمشة...، كل هذا من أجل تأمين وصول القافلة وحتى لا تتعرض للاعتداء[2]، ويظهر أن الضرائب المفروضة على القوافل التجارية أصبحت تشكل عبئا ثقيلا عل التجار، خاصة إذا تعددت الجهات التي تفرض هذه الغرامات.

خ- تأمين مصادر المياه: من المشاكل التي تواجهها القوافل خاصة العابرة للصحراء ندرة المياه، لذلك كان الماء من العوامل الأساسية التي تحدد مصير القافلة، إما النجاح أو الفشل، والماء في الصحراء لا يوجد إلا على مسافة سير ستة أو سبعة أيام ويمتاز بملوحته في أحيان كثيرة.

لهذا قام تجار القوافل بمجموعة من الإجراءات لتأمين مصادر المياه، منها:

1- تسوير الآبار المعرضة للزوابع الرملية وترميمها بعظام الإبل الميتة وتغطيتها بجلودها للحفاظ عليها[3]، وحفر الآبار على أطراف الطرق، مما ساهم في ظهور الواحات في أغلب مسالك القوافل التجارية[4].

2- تخصيص قربتين لكل رجل، سعة القربة الواحدة ما بين عشرون(20) وخمسة وعشرون(25) لترا، تملأ عند كل بئر تصل إليه القافلة، علما أن عمق الآبار لا يتعدى ستة أمتار في الغالب[5].

3- شراء المياه عند اشتداد عطش طاقم القافلة، حيث يعمد سكان مسوفة إلى بيع الماء للقوافل[6].

4- تخصيص جمال فارغة من الأحمال وعرض الماء عليها حتى تمتلئ أجوافها، ثم تربط أفواهها حتى لا تجتر، وإذا مرّت على طاقم القافلة ذائقة وشحّ في الماء فإنهم ينحرون جملا من هذه الجمال ويشربون ما في بطونها[7].

5- اللجوء إلى نوع من الأشجار تحتفظ في جذورها بمياه الأمطار[8].

---

1) العياشي: المصدر السابق، ج01، ص133.

2) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص84-85.

3) الحسين عماري: المرجع السابق، ص42.

4) بشار قويدر: القوافل التجارية المغاربية (طبيعة التجارة وآثارها)، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م، ص17.

5) محمد حوتية: المرجع السابق، ص36.

6) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص676.

7) القزويني: المصدر السابق، ص19.

8) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص82.

د- وصول القوافل: عندما تشرف القافلة على الوصول إلى مقصدها يتقدم الكشافون، أو بعض مرافقيها لتهيئة السكن لأصحاب القافلة[1]، وعادة ما يستقبل حكّام المدن أهل القافلة ويضيّفونهم كما فعل حاكم ايوالاتن مع القافلة التي كان ضمنها ابن بطوطة، فأكرمهم بالطعام، رغم أن ابن بطوطة قلّل من قيمة هذه الضيافة[2].

لعبت القوافل المغربية على خط بلاد المغرب-السودان دورا هاما في الاقتصاد المغاربي، حيث ساهمت في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير رؤوس الأموال الممثلة في الذهب[3]، ويشبّه موريس لومبارد وضعية المغرب جراء التواصل الاقتصادي مع بلاد السودان عن طريق القوافل بوضعية اسبانيا في القرن16م، حيث أصبحت مستودعا للذهب القادم من أمريكا[4]، لكن أغلب كميات الذهب القادمة من السودان عبر بلاد المغرب يتم تصديرها إلى أوروبا.

إذا كان غالب حديثنا كان على القوافل العابرة للصحراء نحو بلاد السودان فذلك للنشاط التجاري الكبير بين بلاد المغرب وبلاد السودان وإلى كون هذه القوافل تجارية محضة، فإن قوافل الحج التي تشترك مع القوافل التجارية إلى بلاد السودان في الكثير من الميزات، لكنها كانت تتخذ طابعا دينيا، وتلاقي نفس الصعوبات تقريبا، إلى أنه من الجدير تناول بعض النقاط الهامة الخاصة بقوافل الحج.

كان التجار يسيرون من مكان لآخر مع قوافل الحج، وكان منهم من لا يواصل الرحلة إلى بلاد الحجاز إنما يتوقف في بعض المراكز التجارية[5]، والحجّاج أنفسهم يشترون ما يحتاجونه من سلع[6]، وقد يشترون سلعا ثم يبيعونها في أماكن أخرى، وما يدل على ذلك هو التّفتيش المهين الذي كان الحجاج المغاربة يتعرّضون له في بعض المدن التي يمرون بها كالإسكندرية، وتتفق العديد من المصادر على المعاملة السيئة التي تتعرض لها قوافل الحجيج المغاربة في مصر[7]، فكل من أبي رشيد السبتي والتجيبي والبلوي تحدثوا عما لاقوه من معاملة سيئة في الإسكندرية، وقبلهم تحدث عنها أبو حامد الغرناطي وابن جبير.

غير أن كل من ابن بطوطة الذي عرف عنه تدوين كل ما يشاهده ويشد أنظاره، وابن خلدون، رغم فتور العلاقة بين المشرق والمغرب في هذه الفترة لم يشيروا إلى هذه الظاهرة، وقد كان للمراسلات المتبادلة بين حكام المغرب ومصر دورا كبير في إزالة العوائق والمضايقات التي كان الحاج المغربي يتعرض لها[8].

---

1) العياشي: المصدر السابق، ج01، ص132.

2) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص677.

3) بشار قويدر: المرجع السابق، ص17.

4) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص411.

5) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص16.

6) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص209.

7) نفسه، ص216-217.

8) نواف بن عبد العزيز الجحمة: رحالة الغرب الإسلامي وصورة المشرق العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن الهجري(12-14م)، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2008م، ص251-263.

وإلى جانب ذلك لاقت قوافل الحج أخطارا طبيعية كانت تحدق بها، أهمها الغوص والغرق في الأرض نتيجة حركة الرمال[1].

وقد لعبت قوافل الحجاج المغاربة دورا هاما في اقتصاد بلدانها أو البلدان التي عبرتها، فربط الحجاج لبلاد المغرب وبلاد المشرق تجاريا جعل حركة الحج تروّج للحركة التجارية على نطاق دولي[2]، حيث يمكن اعتبار أن جزء هام من المبادلات التجارية بين جهتي العالم الاسلامي تتم عبر رحلات الحج التي تنظم سنويا.

---

1) التجاني: المصدر السابق، ص154-157.

2) Atallah dhina : op cit, p36.

8- الحسبة:

الحسبة[1] هي إحدى الوظائف الدينية التي تدخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، والحسبة في المفهوم الشرعي هي أن يتطوع أحد المسلمين بالتدخل في حياة الآخرين، إذا فعلوا جرما في حق الله تعالى أو في حق البشر[3].

والحسبة كنظام إداري هي مؤسسة تضبط نظام عمل الأسواق، وتفصل في المنازعات التي تحدث بين الزبائن وأرباب المهن، وبما أن الحسبة في الأصل وظيفة دينية فقد ضبطت وفق قوانين شرعية[4]، وبذلك فهي منظمة مهنية للرقابة من قبل الدولة[5]، والحسبة بين خطة القضاء وخطة الشرطة، تجمع بين النظر الشرعي الديني، والزجر السياسي السلطاني[6]. وللحسبة أهمية كبيرة فبإقامتها يصلح الحاكم والمحكوم[7].

وتقوم على أربعة أركان: المحتسب، المحتسب عليه، المحتسب فيه، نفس الاحتساب، ولكل من هذه الأركان شروط معتبرة[8].

والحسبة في بلاد المغرب بقيت قائمة بعد سقوط الموحدين في الدويلات الثلاث[9]، وكان المحتسب في المقام الأول شخصية دينية والتزاماته الأساسية هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبصيغة أخرى الحثّ على الخير والنّهي عن الشر، حيث يسير المحتسب في الأسواق ويتعقب اللّصوص في الموانئ ويراقب عمل الصيارفة، ورغم أن المحتسب ليس قاض إلا أن بإمكانه إجراء التحقيقات[10]والسّهر على أمانة المبادلات ومعاقبة المدلسين[11]، كما يراقب السلع المعروضة في الأسواق ويتأكد من مدى مطابقتها لمعايير السلامة[12]، ويفحص المحتسب المكاييل

---

1) الحسبة لغة: من الاحتساب، أي حسن التدبير في الأمر، كما تعني طلب الأجر والثواب من الله تعالى، وتعني الإنكار والاحتجاج؛ أحمد صبحي منصور: الحسبة دراسة أصولية تاريخية، مركز المحروسة، ط01، مصر، 1995م، ص07، كما تعني الحسبة في اللغة القصد والعد، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "احتسبوا أعمالكم فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله، وأجر حسبته"؛ موسى لقبال: المرجع السابق، ص20.

2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص280.

3) أحمد صبحي منصور: المرجع السابق، ص09.

4) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص91-92.

5) Atallah dhina: op cit, p350.

6) المجيلدي: المصدر السابق، ص42.

7) بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص21.

8) موسى لقبال: المرجع السابق، ص21.

9) نفسه، ص52.

10) Atallah dhina: op cit, p351-352.

11) روجي لوطورنو: المرجع السابق، ج01، ص426.

12) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

والموازين[1]، ويراقب مقادير الأحمال التي يرفعها الحمّالون وأهل السفن[2] والبهائم لمراعاة الترفق والتوسط في قدر المحمول[3]، ويقوم المحتسب بدور كبير في محاربة الغش بمختلف أشكاله[4]، ويراقب كذلك نظام الأسواق، ويلزم باعة الحطب والجير باتخاذ مواضع خاصة للحفاظ على نظافة الأسواق[5].

ويساعد المحتسب مجموعة من الأعوان يقل عددهم أو يكثر بحسب الحاجة، وعندما يكلف أحدهم بمهمة يكون التكليف بصفة مؤقتة، لأنه يقوم باستبداله من حين لآخر تفاديا لما يحدث بينه وبين التاجر من اتفاق[6].

ونظرا لدور وأهمية المحتسب وجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات والشروط، "ويجب أن يكون من وُلّي النظر في الحسبة فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس عالي الهمة، معلوم العدالة، ذا أنات وحلم وتيقّظ وفهم، عارفا بجزيئات الأمور وسياسات الجمهور، لا يستنفره طمع ولا تلحقه هوادة ولا تأخذه في الله لومة لائم..."[7]، فضلا عن الشروط الشرعية، من إسلام، ذكورة، بلوغ، عدل، وكمال...الخ[8].

وكثيرا ما كان المحتسب أو أحد أعوانه يتغاضون عن بعض أعمال الغش المنتشرة في أسواق المدينة، ومنها ما ذكره العقباني عن التجاوزات التي يقع فيها باعة الخبز، ويغض المحتسبون الطرف عنها[9]، ومقابل ذلك يحصلون على الرشوة، وهذا ما يبين الضعف الذي وصلته خطة الحسبة في مختلف المناطق الإسلامية خلال هذه الفترة، حتى أن فقيها تونسيا وهو الشيخ عبد السلام ذكر أن الخطط الشرعية في زماننا أسماء شريفة على مسميات خسيسة[10].

لكن هذا لا يعني أن دويلات المغرب الثلاث لم تولي أهمية لهذه الخطة، ولبيان ذلك نستعرض بعض الاشارات التي تبين اهتمام الدولة الزيانية بالحسبة كمثال عن بقية الدول، ومن ذلك وصية السلطان أبو حمو موسى الثاني(ح760-791هـ/1359-1389م) التي أبدى فيها عناية بالأسواق والحسبة، ووضع السلاطين

1) مارمول كاربخال: المصدر السابق، ج02، ص165.
2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص281.
3) العقباني: المصدر السابق، ص69.
4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص328.
5) بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص38.
6) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.
7) أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي المالقي الأندلسي: في آداب الحسبة، تحقيق: كولان وليفي بروفنسال، مطبعة Librairie Ernest Leroux ,1931، ص05.
8) المجيلدي: المصدر السابق، ص42-46.
9) العقباني: المصدر السابق، ص118.
10) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

لمكاييل وموازين نموذجية بأسواق المدينة حتى يلتزم بها التجار في معاملاتهم مع الناس[1]، كما جعل المرينيون المحتسب أحد عناصر الإدارة الهامة في كل مدينة[2].

لقد تعددت النظم التجارية في بلاد المغرب وتنوعت أساليبها ومقاصدها، وكانت كلها تصب في تسهيل العمل التجاري وضبطه، لكن هذه النظم تعرضت للعديد من التجاوزات بهدف مضاعفة الأرباح، لكن ذلك أضر بالتجارة، وفي المقابل كان الفقهاء يحكمون عليها بميزان الشرع بعيدا عن جدواها الاقتصادي.

---

1) نفسه، ص34.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص164.

الفصل الثاني:

الطرق والمراكز والمنشآت التجارية في بلاد المغرب بين القرنين

07-10هـ/13-15م

الفصل الثاني:

الطرق والمراكز والمنشآت التجارية في بلاد المغرب

بين القرنين 07-10هـ/13-15م

1* الطرق التجارية ووسائل النقل:

أ* الطرق التجارية البرية:

1- الطرق الرئيسية.

2- الطرق الفرعية.

3- أوضاع الطرق.

4- وسائل النقل البرية.

ب* الطرق التجارية البحرية:

1- الطرق البحرية.

2- البحرية المغربية.

3- صعوبات البحرية التجارية.

2* المراكز التجارية:

أ- المراكز البرية.

ب- المراكز البحرية.

ج- الموانئ.

3- المنشآت التجارية:

1- الأسواق.

2- الدكاكين والحوانيت.

3- القيساريات.

4- الفنادق

الطرق هي السبيل والمنفذ لنقل السلع والبضائع من إقليم إلى آخر ومن منطقة لأخرى، لذلك فإن الطرق سواء البرية أو البحرية تعتبر من أساسيات العملية التجارية، فكلما كانت الطرق كثيرة ومهيئة كلما ساعد ذلك على فتح اتجاهات جديدة وتنشيط التجارة، إضافة إلى المراكز التجارية التي تعتبر نقاطاً تجارية نشطة يأتيها التجار والمتسوّقون من مختلف المناطق، كما أن المنشآت التجارية وتنوّعها يعبّر عن مدى ازدهار النشاط التجاري، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

1- الطرق التجارية ووسائل النقل:

أ* الطرق التجارية البرية ووسائل النقل:

الطرق البرية من الوسائل الأساسية لممارسة النشاط التجاري، فبدونها لا يمكن نقل السلع والبضائع من منطقة لأخرى، ونظرا لشساعة بلاد المغرب واتصالها برّيا بأقاليم وبلدان مختلفة مما أوجب امتلاكها لشبكة طرق بنوعيها رئيسية وفرعية، غير أن هذه الطرق تكاد تكون غير معبّدة، وهي مجرد ممرات بسيطة[1].

1- الطرق الرئيسية:

أ- الطريق الساحلي:

يقطع هذا الطريق السهل الساحلي المغربي من برقة[2] إلى البحر الغربي[3]، وهي أول محطة ينزلها المتجه من مصر إلى القيروان[4]، ويمر الطريق الساحلي عبر عدة مدن كأجدابية وطرابلس، كما يجتاز قابس وصفاقس والمهدية إلى سوسة وتونس[5]، ويتجه غربا عبر بجاية ووهران[6]، ثم سبتة التي بينها وبين وهران ثمان عشرة مرحلة، وبعدها طنجة بمسيرة يوم في البحر[7]، ثم ينعطف الطريق إلى مناطق المغرب الأقصى الساحلية والداخلية[8].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص247.

2) برقة: مدينة متوسطة وبحرية وجبلية؛ ابن حوقل: المصدر السابق، ص43-44، وأغلب بلادها براري مقفرة، وبها آثار لمدينة عظيمة كانت عامرة قديما؛ عماد الدين أبي الفدا: المصدر السابق، ص149.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص98، ويقصد بالبحر الغربي المحيط الاطلسي.

4) الإدريسي: المصدر السابق، ص131.

5) ابن حوقل: المصدر السابق، ص44-49.

6) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص82-104.

7) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص286.

8) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص99.

ب- الطريق الداخلي:

يبدأ هذا الطريق ساحليا من طرابلس إلى صفاقس نحو الداخل إلى القيروان، أين يتفرع إلى ثلاثة طرق تلتقي عند المسيلة[1]، طريقان عبر هضاب الأطلس التلي وطريق عبر بلاد الجريد والزاب يمر على مقرة[2]، وطبنة[3]، وبسكرة وصولا إلى قفصة، ويواصل الطريق إلى تاهرت انطلاقا من المسيلة، ولا يتوقف هذا الطريق في تاهرت بل إنه يصل الجزء الشرقي من بلاد المغرب بالجزء الغربي، حيث يمتد إلى مدينة فاس، عبر مدن وقرى كثيرة أهمها تلمسان[4].

أما الطريق الرابط بين القيروان وسجلماسة فإنه يسلك نفس المسار، لكنه ينحرف عند وصوله إلى تاهرت نحو سجلماسة، ويستغرق السير فيه حوالي شهرين[5].

وكان الطريقان الساحلي والداخلي يرتبطان بالطريق الواصل بالمشرق الإسلامي، بل يعتبران جزءًا هاما منه، فمن خلاله يمكن الاتجاه نحو مصر والشام والعراق[6]، وقد سكنت القبائل العربية على طول الطريق الرابط بين الإسكندرية وطرابلس[7].

ت- الطريق الصحراوي:

كانت التجارة بين بلاد المغرب والسودان تتم عبر طرق تنطلق من شمال المغرب خاصة من المراكز التجارية لتعبر الصحراء وتصل إلى بلاد السودان، ومن هذه الطرق، الطريق الذي ينطلق من تلمسان إلى سجلماسة أين كانت القافلة التي اجتاز معها ابن بطوطة الصحراء نحو مالي[8] فمرّت القافلة بسجلماسة[9]، تغازي، إيولاتن[10]، ثم مالي، وعند عودة ابن بطوطة سلك طريقا مخالفا عبر تمبوكتو، كوكو، تكدا، الهقار، توات وسجلماسة[11]، كما

---

1) المسيلة: مدينة عليها سور وفيها غلّات كثيرة بفضل الوادي الذي يمر بقربها؛ أنظر: ابن حوقل: المصدر السابق، ص60.

2) مقرة: تقع بمحاذاة جبل الحضنة، عرفت اهتماما كبيرا من طرف الرومان، وفي العهد الإسلامي لعبت دورا اقتصاديا كبيرا؛ أنظر: خالف محمد نجيب: أوصاف الجزائر في كتابات أبي عبيد الله البكري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص243.

3) طبنة: تقع قرب مدينة بريكة الحالية، ما بين وادي بيطام ووادي بريكة؛ خالف محمد نجيب: المرجع نفسه، ص241، يصفها الإدريسي: "وهي مدينة حسنة كثيرة المياه والبساتين...."؛ أنظر: الإدريسي: المصدر السابق، ص93.

4) ابن حوقل: المصدر نفسه، ص60-63.

5) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص104.

6) خالف محمد نجيب: المرجع السابق، ص226.

7) مصطفى أبو ضيف: القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص327.

8) مالي: أقيمت على أطلالها قرية تسمى نيامي؛ أنظر: بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص216.

9) سجلماسة: شيدت على أطلالها قرية تدعى الآن الريصاني؛ أنظر: بوزياني الدراجي: المرجع نفسه، ص216.

10) إيولاتن: تقع حاليا في التراب الموريتاني، وتسمى ولاته؛ أنظر: بوزياني الدراجي: المرجع نفسه، ص216.

11) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص673-700.

تفرعت طريق أخرى من سجلماسة، وارتبط المغرب الأقصى بشبكة من الطرق نحو بلاد السودان إلى درعة ثم أدوغشت إلى النيجر[1].

وتميز المحور الرابط بين سبتة وفاس إلى سجلماسة نحو الصحراء بالنشاط مما أضفى على تجارة المغرب صبغة العالمية في العصر الوسيط[2]، وعرف أيضا الطريق الرابط بين وهران وتمبكتو وأهم محطّاته وهران، مشرية، عين الصّفراء، توات، تمبوكتو[3]، وكانت أغمات محطة هامة في التجارة الصحراوية ذلك أنها تقع على مشارف السهول الأطلسية أين يكثر السكان وتسير المواصلات مع موانئ المحيط الأطلسي[4].

إلا أن سقوط سجلماسة في يد عرب معقل قد أثّر على نشاط الطريق التجاري المارّ عبرها، حيث فقد أهميته منذ أواخر القرن09هـ/15م، وانتعش مقابل ذلك طريق درعة الشرقية، ومع بداية القرن10هـ/16م، كانت قوافل فاس وتلمسان تتجه نحو فكيك ووادي الساورة، وكانت توات نقطة انطلاق القوافل التجارية بالنسبة لهذا المحور، أما تافيلالت فقد كانت مركزا ينتظر فيه تجار بلاد المغرب تجار السودان للذهاب معا[5].

وكانت المنطقة الشرقية من بلاد المغرب ترتبط هي الأخرى بطرق نحو بلاد السودان، منها طريق أوجلة ودّاي، حيث يبدأ من برقة ويخترق واحات أوجلة وصحراء برداوة بليبيا، ويمر في شمال غرب تشاد حتى يصل إلى ودّاي، وتستغرق القافلة في هذا الطريق ذهابا وإيابا بين ثمانية وعشرة أشهر[6].

كما كانت هناك طريق تربط طرابلس بممالك الهاوسا يمر عبر جبل نفوسة وغدامس وبينهما سبعة أيام متواصلة من السير، ثم تصل الطريق إلى غات، وبالإضافة إلى كون هذا الطريق تجاريا فهو طريق قوافل الحج، وعند التقاء القوافل في غات تتجه عبر جانت إلى أغاديس، أين تلتقي القوافل التجارية الأتية من المغرب الأوسط والأقصى من خلال طريق توات، ومن هناك تواصل طريقها جنوبا، كما كانت هناك طريق طرابلس الكانم والبرنو عبر فزّان، وطريق برقة الكانم عبر زويلة [7].

ويبدوا أن الطريق الذي أنشأه ملك مالي علي(ت669هـ/1270م) من إمبراطوريته إلى شرق القارة حتى يصل إلى سواحل البحر الأحمر، قد ساهم في تحويل نسبة من المبادلات التجارية التي كانت تتم مع بلاد المغرب إلى المناطق التي يمر عبرها هذا الطريق إلى غاية شبه الجزيرة العربية[8]، كما ساهمت الكشوفات الجغرافية أواخر

---

1) مصطفى أبو ضيف: المرجع السابق، ص324.

2) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص372.

3) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص217.

4) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص331.

5) الحسين عماري: المرجع السابق، ص43-44.

6) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص71.

7) علي حامد خليفة الطيف: المرجع نفسه، ص65-70، عن أهم هذه الطرق أنظر الملاحق رقم07، 08، 09، 10.

8) جوان جوزيف: الاسلام في ممالك وامبراطوريات إفريقيا السوداء، ترجمة: مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط01، 1404هـ/1984م، ص71.

القرن09هـ/15م في تراجع نشاط الطريق الصحراوي، حيث أصبح الكثير من التجار المغاربة يتّجهون بسلعهم إلى موانئ المحيط الأطلسي لبيعها هناك للتجار الأوربيين مباشرة[1].

2- الطرق الفرعية:

تربط الطرق الفرعية بين أسواق الدولة ومدنها[2]، كما تربط المدن الساحلية بالداخلية[3]، وتنطلق هذه الطرق من المدن الكبرى وتتصل بالقرى وأماكن انتاج المواد الخام والصناعات[4]، وقد تكون الطرق الفرعية مقاطع وأجزاء من الطرق الرئيسية، كالطريق من طبنة إلى مقرة[5]، والطريق الرابط بين سلا وفاس و هو أربعة مراحل[6]، وبين فاس ومكناسة الزيتون ومسيره في يوم للمُجِدّ[7]، والطريق الذي يصل مراكش بفاس عن طريق الجبل[8]. ومن الطرق الفرعية أيضا الطريق بين صفاقس والمهدية ويبلغ ثلاث مراحل، والطريق الرابط بين المهدية وسوسة[9]، وطريق أجدابيا طرابلس[10].

وهناك طرق فرعية كثيرة ربطت المدن الساحلية بمدن الداخل ونقلت عبرها السلع وفائق الانتاج من مدينة لأخرى[11]، وهو ما بيّن الارتباط الوثيق بين المدن المغربية[12].

3- أوضاع الطرق:

كانت طرق بلاد المغرب تعرف في أحيان كثيرة أعمال قطع الطريق من طرف عصابات تقوم بالاعتداء على التجار والقوافل المارّة وسفك دمائهم ونهب أموالهم، وتزدهر عملية قطع الطرق خلال فترات ضعف الدولة والاضطرابات التي تتعرض لها[13]، وكانت أكثر القوافل تعرضا للنهب تلك التي لا تدفع رسوم العبور، وبالتالي لا تتوفر على جوازات المرور وتصريحات الأمان التي تستظهر عند بعض المدن والقرى التي يمرّون بها[14].

---

1) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص154.
2) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص215.
3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص105.
4) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص153.
5) ابن حوقل: المصدر السابق، ص59.
6) الادريسي: المصدر السابق، ص75.
7) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص290.
8) الحسن السائح: المرجع السابق، ص269.
9) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص283-284.
10) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص72.
11) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص105.
12) حسن علي حسن: المرجع السابق، ص268.
13) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص436.
14) الحسين عماري: المرجع السابق، ص43.

وقد أفتى الفقيه ابن عرفة(716-803هـ/1316-1400هـ) بقتل قطاع الطرق من عرب الديالم وسعيد ورياح وسويد وبني عامر من عرب المغرب الأوسط، والذين عرفوا بقطع الطرق ونهب المارة[1]، وهذه الفتوى دليل على مدى انتشار الظاهرة وتأثيرها على مختلف الميادين الحياتية ببلاد المغرب، كما أن الغزوة الهلالية على بلاد المغرب كان لها تأثير سلبي على نشاط ومنشآت الطرق، خاصة الطريق الرابط بين الاسكندرية والقيروان، حيث خرّبت الكثير من الحصون الواقعة على هذا الطريق وطرد وشرد سكانها[2].

وأولت دول بلاد المغرب أهمية كبيرة لتأمين الطرق وقطع دابر اللصوص، فقد جهّز السلطان يوسف غزوة ضد العرب الذين يقطعون طريق سجلماسة، وذلك سنة686هـ، "فقتل منهم خلقا كثيرا وسبا أموالهم ونساءهم وأمر بقطع رؤوسهم وحملها إلى مراكش وفاس وسجلماسة وتعليقها في الأسوار"[3]، كما أقام السلطان أبو الحسن المريني(732-749هـ/1331-1348م) نظاما لتأمين الطرق يقوم على خيام تبعد الواحدة عن الأخرى باثني عشر ميلا، يرابط فيها جنود على امتداد كل الطرق المتصلة بفاس[4]، وأنشأ القناطر وأنفق عليها أموالا كثيرة لتحسين طرق المواصلات[5].

وكان لإقامة بعض الصالحين بالمناطق التي تعتبر بؤرا لقطاع الطرق دورا كبيرا في حماية المارّين بها وتأمينها[6].

4- *وسائل النقل البرية:*

الحديث عن الطرق التجارية البرية يجرنا إلى الحديث على الوسائل المستعملة في نقل البضائع عبر هذه الطرق، وأهم هذه الوسائل الجمل الذي يتواجد بكثرة في صحراء بلاد المغرب، وتتميّز إبل إفريقيا بتحمل الأثقال مدة أربعين إلى خمسين يوما دون الحاجة إلى علفها في المساء، إنما تنزل عنها الأحمال لترعى في البرّية.

ولا يحتاج التجار أثناء عودتهم من السودان إلا لأعداء قليلة من الإبل لحمل المؤن والذهب[7]، وتستعمل الابل في الطرق الطويلة كطريق المغرب – بلاد السودان وإلى جانب الابل استعملت الحمير والبغال[8] لكن في المسافات القصيرة، وبهذا فقد كانت الدواب من أدوات النقل الاساسية إلى جانب استعمالها في الركوب والأعمال

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص435-436.
2) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص282.
3) ابن ابي زرع: الأنيس، ص378.
4) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص152.
5) ابن مزوق التلمساني: المصدر السابق، ص418.
6) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص403.
7) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص259-260.
8) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص247، يذكر إسماعيل بن الأحمر أنه كان ينقل على ظهور الأحمرة بفاس الرمل الموجه للبيع، أنظر: روضة النسرين، ص66.

الفلاحية[1]، وتكترى لتنقل على ظهورها السلع[2]، وبما أن الطلب عليها كان يفوق عددها فقد اتخذ البعض من كرائها وسيلة للعيش[3].

وحث الفقهاء المسافرين والتجار على حسن اختيار المركوب حتى لا ينقطع أثناء سفره، كما دعوهم إلى ضرورة الرفق بالدواب بعدم تحميلها للسلع أكثر من طاقتها[4] وعدم ضربها وزجرها الشديد، ولا حجّة في كونها ملكا له[5]، كما أنه عليه أن يريحها من حين لآخر[6]. ويورد العياشي- رغم أن رحلته تمت في القرن11هـ/17م- مقارنة بسيطة بين حمولة الجمل في بلاد المغرب وحمولته في مصر، فما حملته القافلة التي كان على متنها العيّاشي على تسعة عشر أو عشرين جملا، حمله المصريون على ثلاثة جمال فقط، ويعبّر عن معاملتهم للابل: "وقد سخّر الله الابل لهم ونزع الرحمة من قلوبهم عليها، يحملون عليها القناطير المقنطرة من الأمتعة وأحمال الحطب والتبن وغير ذلك حتى لا يظهر من الجمل إلا رأسه"[7].

ولم تستعمل العربات ذات الدواليب والعجلات في افريقية، ويعود سبب ذلك إلى الشوارع الضيقة والملتوية داخل المدن، وانعدام الطرق السالكة في بعض القرى والمدن، إضافة إلى عدم قيام الدولة بتعبيد الطرق، لأنها سرعان ما تكون غير صالحة جرّاء تمرد القبائل وانعدام الأمن، ومع ذلك بقي الطريق الروماني بين قسنطينة وسكيكدة معبّدا[8].

لقد كانت وسائل النقل البرية المستخدمة في نقل البضائع والسلع بسيطة، تعتمد أساسا على النقل بالحيوانات، ولم تنتشر آنذاك وسائل نقل أكثر سرعة وفعالية بسبب الظروف التي كانت تعيشها بلاد المغرب، عكس ما كان في أوروبا حيث استخدمت العربات التي تجرها الحيوانات.

---

1) محمد فتحة: المرجع السابق، ص309.
2) أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص45؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص298.
3) محمد فتحة: المرجع السابق، ص310.
4) أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص44-45.
5) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص501.
6) أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص47.
7) أنظر: المصدر السابق، ج01، ص225.
8) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص246-247.

ب* الطرق التجارية البحرية:

1- أهم الطرق البحرية:

طبيعة المغرب الجغرافية جعلت من الطرق البحرية إحدى الروابط التجارية بين مختلف مناطقه[1]، حيث كانت السلع تنقل من ميناء إلى آخر في بلاد المغرب كنقل السمن والشحم من الجبل الأخضر-شرق ليبيا- إلى طرابلس وجربة[2] وشواطئ المغرب الأقصى[3]، كما ارتبطت بلاد المغرب بحريا بجنوب أوربا خاصة مع المدن الإيطالية، وكانت هناك طرق مباشرة نحو جنوب فرنسا وصقلية[4]، التي تعتبر إلى جانب تونس محورا مركزيا في الحوض الغربي للمتوسط[5]، وتعددت الطرق البحرية الرابطة بين شبه الجزيرة الإيبيرية وموانئ بلاد المغرب[6]، وكان الخط الواصل بين تونس والاسكندرية من أهم الخطوط البحرية نحو المشرق، نظرا لانتقال أعداد كبيرة من المراكب التي تقل الحجاج والتجار عبره[7].

وعلى طول هذه الطرق البحرية كانت تنظم الرحلات التجارية بنوعيها: الرحلة الساحلية والرحلة في عرض البحر، فالرحلة الساحلية هي التي تسير على طول الساحل للوقوف بمختلف الموانئ، أما الرحلة في عرض البحر فإنها لا تلزم بالسّير بمقربة من الساحل[8].

وبالإضافة إلى النقل البحري بين أقاليم بلاد المغرب وبينها وبين موانئ البحر المتوسط، عرفت بلاد المغرب استعمال المسالك النهرية في النقل التجاري، لكن انتشار هذا النقل لم يكن واسعا، ويشير ابن سعيد إلى دخول المراكب إلى نهر أم الربيع الشهير بالمغرب بالأقصى حيث تنقل عبره القمح إلى سبتة وغيرها[9]، كما كان وادي سبو يعج بالقوارب والسفن الصغيرة[10]، ونقلت عبره خلال العصر المريني أخشاب الأرز، كما أقيمت عليه دار

---

1) عز الدين عمر: النشاط الاقتصادي، ص317.

2) العياشي: المرجع السابق، ص201.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص106.

4) عز الدين عمر: النشاط الاقتصادي، ص321.

5) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص77.

6) أوليفيا ريمي: المرجع نفسه، ص73.

7) المدجن: المصدر السابق، ص100، عن أهم الطرق البحرية التي ربطت بلاد المغرب، أنظر الملحق رقم11.

استغرقت الرحلة البحرية التي كان على متنها الرحالة عبد الباسط بن خليل عبر هذا الخط-قادما من الاسكندرية إلى تونس- ثلاثة وثلاثين يوما؛ عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص17.

8) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص73-74.

9) ابن سعيد المغربي: الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1970، ص137.

10) حسن علي حسن: المرجع السابق، ص268.

لصناعة المراكب خلال العهد الموحدي ، ثم أقام السلطان المريني أبو عنان دارا أخرى قرب فاس، تنتقل سفنها عبر نهر سبو[1].

ومن الأسباب التي جعلت الملاحة النهرية ببلاد المغرب ضعيفة عدم صلاحية أغلب الأنهار وذلك لعدم انتظام جريانها، فكان عبورها موسميا في أوقات محددة من السنة[2]، كما كانت بعض الأنهار والأودية صعبة الدخول على المراكب لصعوبة مسالكها[3].

2- *البحرية التجارية المغربية:*

غاب الأسطول البحري التجاري عن اهتمامات الدولة المغربية، لذلك ظلت المبادلات التجارية مع أوربا تتم على عاتق التجار الأوربيين، نظرا لتفوق أسطولهم التجاري[4]، ولم يكن عدم امتلاك دول المغرب لأسطول تجاري أمرا جديدا على بلاد المغرب، فحتى الموحدين رغم امتلاكهم لأسطول يضم أربعة مائة قطعة إلا أنه كان أسطولا حربيا فقط، وخير دليل على ذلك أن رحلة ابن جبير إلى الحج والتي كانت في عهد الخليفة الموحدي أبي يعقوب يوسف(559-580هـ/1163-1184م) في أوج قوة الموحدين تمت على متن سفينة مسيحية[5]، ويمكن إيعاز عدم اهتمام المغاربة بالأسطول التجاري إلى:

1- الأصل البدوي لبعض مؤسسي الدويلات المغاربية كالمرينيين[6].

2- فتاوى بعض الفقهاء المسلمين[7] بمنع سفر المسلمين إلى بلاد الكفار، وربما كان هذا سببا في عدم ركوب المغاربة للقوارب والتواصل البحري[8].

3- عدم الاستقرار السياسي ببلاد المغرب.

4- نشاط النصارى في مجال النقل التجاري البحري.

5- ازدهار القرصنة بالبحر المتوسط[9].

---

1) محمد فتحة: المرجع السابق، ص308.

2) نفسه، ص309.

3) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص138.

4) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ج02، ص164.

5) محمد الأمين البزاز: المرجع السابق، ص85.

6) عز الدين عمر موسى: دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، ص46.

7) أفتى بعض الفقهاء بتجنب ركوب البحر في الفصول التي يكون فيها هائجا للحديث الذي يقول: "من ركب البحر في ارتجاجه فقد برئ من الذمة"؛ أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص54.

8) Atallah dhina: op cit, p387.

9) محمد فتحة: المرجع السابق، ص313.

غير أن القول بعدم وجود أسطول تجاري بحري مغربي لا يعني انعدامه كلّيا فبعض السفن كانت تستعمل في نقل السلع بين موانئ بلاد المغرب والأندلس والاسكندرية[1]، ناهيك عن السفن غير التجارية التي تنتقل بين موانئ بلاد المغرب والتي يطلق عليها تسمية "أسطول السلطان"[2].

وكانت بعض السفن المغربية تصنّع في دور صناعة السفن المنتشرة في بعض مناطق بلاد المغرب وجلها ورثتها الدويلات الثلاث عن الدولة الموحدية، ومن هذه الدور: دار السفينة في سبتة[3]، وطنجة وأنفا[4]، ورغم تعدد دور صناعة السفن إلا أننا لا نعرف عدد السفن التي تشكلت منها أساطيل الدول الثلاث[5]، وهناك بعض الدور التي توقف نشاطها منذ سقوط الدولة الموحدية، ومن ذلك دار صناعة السفن بسلا[6].

ونتيجة لطلبات التجار والحجاج المغاربة المتزايدة على الرحلات البحرية لجأوا إلى اكتراء السفن[7] من الأوربيين كالقطلانيين[8]والجنويين[9] أو شرائها منهم[10]، كما أنهم –أي المغاربة- كانوا يستغلون مراكب تجار الإسكندرية في الانتقال عبر مختلف الموانئ تجارا كانوا أو مسافرين وحجاجا[11]، والملاحظ أن حقوق الركوب في هذه المراكب كانت باهظة، ويعبّر ابن جبير عن ذلك بقوله:" أصحاب الزوارق أغلوا على الناس في تخليصهم"[12].

وقد أثارت مسألة ركوب المسلمين في مراكب النصارى جدلا بين الفقهاء، فمنهم من تشدد ومنع ركوبها ووصل به الأمر إلى اسقاط فريضة الحج[13]، بينما اتخذ بعضهم موقفا معتدلا بالسماح للناس بالسفر في مراكب

1) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص188-189.

2) من بين النشاطات التي كان يتولاها أسطول السلطان نقل السفراء والديبلوماسيين المغاربة لدويلات المغرب؛ أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون: الرحلة، ص52، ومن بين هذه السفن السفينة التي يطلق عليها تسمية "الحراقة"، والتي يبدوا أنها تخصص للرحلات القصيرة؛ أنظر: ابن خلدون: المصدر نفسه، ص84.

3) ابن القاسم السبتي: المصدر السابق، ص50-51.

4) عز الدين عمر: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ص53.

5) عز الدين عمر موسى: المرجع نفسه، ص55.

6) الحسن السائح: المرجع السابق، ص266.

7) المازري: المصدر السابق، ص230.

8) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص656.

9) ابن جبير: الرحلة، دار صادر، بيروت، د ت، ص310، وعبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص67.

10) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص164.

11) عبد الرحمن ابن خلدون: الرحلة، ص199.

12) أنظر: المصدر السابق، ص295.

13) نواف عبد العزيز الجحمة: المرجع السابق، ص258.

النصارى، إذا لم يؤدي ذلك إلى سيرورة أحكامهم على المسلمين كالإكراه على السجود لصنم أو إذلال المسلمين(1).

وكانت السفن الأوربية التي تجوب البحر المتوسط ويستخدمها المسلمون تجارا أو حجاجا ملكا لحكومات المدن الايطالية كالبندقية(2) وجنوة(3) أو ملكا لتجارها، فقد يشترك مجموعة من الأشخاص في شراء سفينة وفق عقد بينهم(4).

وقد تنوعت السفن الأوربية بين سفن شراعية(5)واسعة ومدوّرة غير أنها بطيئة قليلا(6)، وأخرى تعمل بالمجاديف، حيث كان العبيد هم من يقومون بعملية التجديف، ويُربطون أحيانا في أماكنهم لمواصلة العملية دون توقف ليل نهار(7)، وتسمى السفن التي تعمل بالمجاديف بالقوادس، وهي ذات هيكل طويل وضيق ما يجعلها سريعة، غير أن عمق جرّها الضّحل يجعلها غير مرغوبة للنقل والشحن(8).

وكانت السفن المسيحية التي ترسوا في موانئ بلاد المغرب تجد الحماية والترحيب، وذلك بسبب المعاهدات التي عقدت مع ممالك بلاد المغرب وأعطتهم امتيازات، فيتزودون من الموانئ بالغذاء والماء ومعدات الملاحة(9)، ويقيمون أياما قبل مواصلة رحلتهم البحرية إلى المكان المقصود(10).

---

1) محمد الأمين البزاز: المرجع السابق، ص83-85.

2) البندقية مدينة قديمة على مسيرة ثلاثة أيام من ساحل البحر؛ أنظر: أبي عبد الله الزهري: المصدر السابق، ص74.

3) مدينة جنوة من أعظم مدن الروم والإفرنج، يتميّز سكانها باللون الأسمر على عكس الجنس الأوربي الأشقر؛ أنظر: الزهري: المصدر نفسه، ص77.

4) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، ط01، دمشق، سوريا، 1400هـ/1980م، ص39-40، كما كانت السفن المسيحية تتولى نقل الأسرى المسلمين إلى موانئ بلاد المغرب لفديتهم من طرف المغاربة، كالمركبين الذين صادفهما عبد الباسط بن خليل خلال تواجده بتونس؛ أنظر: عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص19.

5) ابن جبير: المصدر السابق، ص283، عن هذا النوع من السفن أنظر الملحق رقم12.

6) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص63، وسعيد عبد الفتاح عاشور: المرجع السابق، ص115.

7) سعيد عبد الفتاح عاشور: المرجع السابق، ص115.

8) أوليفيا ريمي: المرجع نفسه، ص63، ولتفاصيل أكثر حول موضوع السفن خلال العصر الوسيط؛ أنظر: أوليفيا ريمي: المرجع نفسه، ص62-70، عادل زيتون: المرجع السابق، ص55-59، س د جواتياين: المرجع السابق، ص220-224.

9) Mas Latrie: op cit, p185.

10) عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص68.

3- صعوبات البحرية التجارية:

أ- القرصنة البحرية:

انتشرت ظاهرة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال العصر الوسيط، وهي ما يسميها المسلمون بالجهاد البحري[1]، وكانت هذه العملية تتم من الجانبين الأوربي والمغربي، وقد كان القراصنة ينهبون السفن التي تجوب البحر ويهددونها ويأخذون ما تحمله من سلع وحمولات[2].

وازدهرت القرصنة منذ نهاية القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي، ولم تقتصر على القراصنة الذين كانوا يجوبون البحر لحسابهم، بل حتى بعض دول المنطقة كانت تمارس هذا النشاط، كما أن القراصنة لا يقرصنون السفن التجارية فحسب فحتى سفن نقل المسافرين كانوا يتعرضون لها[3]، لذلك نلاحظ أن المعاهدات الموقعة بين الأوربيين والمغاربة تنص على محاربة هذه الظاهرة كمعاهدة إفريقية – البندقية629ه/ 1231م[4]، غير أن مثل هذه المعاهدات كانت تُنقض في بعض الأحيان، فقد بعث الحاجب ابن تافراجين إلى ملك أراغون بدرو الرابع(ح737-789ه/1336-1387م) رسالة في 27جمادى الثاني 761ه/ مارس1360م، يعلمه فيها بنقض أحد رعاياه الميورقيين للصلح بقيامه بأعمال القرصنة في المياه التونسية، حيث هاجم سفنا في تونس وسوسة ونهبها[5].

وكان المسلمون من جانبهم يقومون بالجهاد البحري ضد السفن المسيحية فيعترضون المراكب التجارية الايطالية والاسبانية ويستولون على ما فيها[6]، وتعتبر بجاية إحدى معاقل هذا النشاط، حيث تجهز وتنطلق منها السفن للإغارة على النصارى وعند عودتها تقسم الغنائم على المساهمين، وكانت مارسيليا من أكثر المدن الأوربية ضررا من نشاط قراصنة بجاية[7]، ويتحدث الوزان -في فترة متأخرة- عن تجهيز الوهرانيين لسفن شراعية لنهب سواحل قطلونية وميورقة[8]، وغزو قراصنة سوسة لصقلية والمدن الايطالية[9].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص227.، تسمى بهذا الاسم إذا كانت من جانبهم -ضد النصارى-.

2) سعيد عبد الفتاح عاشور: المرجع السابق، ص115.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: الرحلة، ص83.

4) محمد الأمين البزاز: المرجع السابق، ص87-88.

5) كمال السيد أبو مصطفى: دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997م، ص40-41.

6) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص226.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص227.

8) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص30.

9) الوزان: المصدر نفسه، ج02، ص84.

لكن نشاط المغاربة في القرصنة لم يكن بنفس وتيرة القراصنة الأوربيين بسبب قوة البحرية الأوربية في هذه الفترة عكس البحرية المغربية.

ب- الصعوبات الطبيعية:

بما أن أغلب المراكب التي تستغل في النقل التجاري، كانت شراعية وتعتمد في حركتها بالدرجة الأولى على قوة الرياح، مما جعل هذه المراكب لا تتحكم في بعض الأحيان في حركتها فتأخذها الرياح إلى موانئ غير التي كانت مقصدها(1)، ما ينتج عنه نزاعات تتعلق بفساد السلعة وثمن الكراء(2)، كما أن هدوء الرياح مع ثقل المركب نتيجة حمولته الكبيرة يؤدي إلى بطء سيره(3).

وتؤدي العواصف التي تهب في عرض البحر إلى دخول الماء إلى المركب وفساد السلع التي يحملها نتيجة تبللها خاصة من المواد الغذائية التي تتلف بمجرد تبللها، وقد يضطر ربان السفينة في حالة اشتداد العاصفة إلى رمي جزء من البضائع في البحر لمنع غرق المركب(4).

كل هذه العوامل البشرية والطبيعية (القرصنة، العواصف البحرية ...) أثرت على التبادل التجاري في حوض البحر المتوسط بين الضفة الشمالية والجنوبية، لكنها لم توقفه.

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص308.

2) محمد فتحة: المرجع السابق، ص311.

3) عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص67.

4) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص308-310، ولم تقتصر ظاهرة غرق السفن على الأساطيل التجارية، فغيرها من سفن المغرب التي كانت تتنقل بين موانئه كانت تتعرض في بعض الأحيان إلى الغرق نتيجة سوء الأحوال الجوية؛ أنظر: ابن بطوطة: المصدر السابق، ص57.

2- المراكز التجارية:

نظرا لازدهار الحركة التجارية في بلاد المغرب في الفترة الممتدة بين القرنين07-09هـ / 13 و15م، فقد برزت عدة مراكز تجارية كانت محط إقبال التجار، ومكانا لتجميع السلع، ويمكن تقسيم المراكز التجارية التي ذاع صيتها في هذه الفترة إلى مراكز برية وأخرى بحرية.

أ- المراكز البرية:

بما أن بلاد المغرب منطقة شاسعة المساحة، فقد كانت المراكز التجارية منتشرة في مختلف ربوعها، ومن أهم هذه المراكز نذكر:

* **تلمسان**: هي عاصمة بني عبد الواد الزناتيين[1] وتحتل هذه المدينة موقعا استراتيجيا لأنها تقع في ملتقى الطرق الرئيسية الرابطة بين الشرق والغرب من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى[2]، هذا الموقع جعل تلمسان سوقا كبيرا، فطريق شمال-جنوب كان دائم النشاط، وكانت أسواقها تتغذّى بالسلع السودانية الثمينة، وكذلك المنتوجات الأوربية عن طريق موانئ وهران وهنين[3]، هذا الأخير الذي يمثّل المخرج التجاري للمدينة[4]، وبالإضافة إلى كونها مركزا هاما يعبر منه إلى بلاد السودان فإنها كانت محطة يمر عبرها الحجاج إلى المشرق[5].

وجل الرحالة الذين مروا عبر تلمسان يذكرون نشاطها التجاري وحيوية أسواقها، حيث يصفها المدجن بأنها: "...كثيرة الحرث والنسل والتجارة والحركات"[6]، أما صاحب مسالك الأبصار فيشير إلى أسواقها: "ولها أسواق ضخمة"[7].

ومن الفترات التي عرفت فيها تلمسان رواجا اقتصاديا كبيرا عهد يغمراسن بن زيان(ح633-681هـ/1236-1283م)، حيث ساد الأمن والاستقرار.

ولا يمكن الحديث عن النشاط التجاري بتلمسان دون ذكر ما تعرضت له المدينة من هجومات وحصارات من جيرانها الحفصيين والمرينيين، غير أن التجارة بتلمسان لم تتضرر كثيرا جراء ذلك[8]، واستمر هذا النشاط الاقتصادي حتى القرن السادس عشر[9].

---

1) أبي الفدا: المصدر السابق، ص137.
2) الحاج محمد شاوش: المرجع السابق، ص29.
3) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص329.
4) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص317.
5) مصطفى علوي: المرجع السابق، ص87-90.
6) أنظر: المصدر السابق، ص95.
7) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ج04، ص125.
8) محمد الطمار: المرجع السابق، ص98.
9) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص329.

* **فاس**: تقع على طريق شرق-غرب المار عبر تلمسان، وهي العاصمة السياسية لبني مرين[1]، وتتشكّل من مدينتين: فاس القديمة وفاس الجديدة، وكل منهما مكونة من أحياء مختلفة[2]، وقد كانت فاس في عهد بني مرين مركزا لتجمع التجار من جميع البلدان، ولها تجارة واسعة مع مدن الدولة[3]، حيث يصفها المدجن بأنها: "... مدينة فيها أسواق ومقاصر وعلالي وقيسريات وتجار من أقصى البلاد شرقا وغربا، وفيها دنيا ودين"[4].

ولا أدل على حيوية فاس التجارية من الأرقام التي أوردها ابن أبي زرع، فهي تحتوي على تسعة آلاف واثنين وثمانين حانوتا وقيسريتان وأربعمئة وسبعة وستين فندقا[5] (بينما يذكر الحسن الوزان الذي عاش في فترة لاحقة أن عددها مائتي فندق)[6]-رغم ماتحتاجه هذه المعلومات الى نقد-، وبما أن عدد سكان فاس باحتساب الأجانب قد بلغ حوالي300.000نسمة، فإن النشاط الاقتصادي لم يكن موجها للاستهلاك المحلي فحسب إنما جزء كبير منه موجه إلى التصدير[7].

* **سجلماسة**[8]: هي باب الصحراء إلى بلاد السودان ومن أكبر مدن المغرب الأقصى وأشهرها، متصلة بالصحراء الكبرى[9]، لذلك كانت مقصدا للوارد والصادر[10]، فتجارتها غير منقطعة لبلاد السودان وغيرها ومن البلدان[11].

ونظرا لأهمّيتها التجارية القصوى كانت سجلماسة مسرحا للصراعات السياسية، فرغم تبعيتها إلى المرينيين الذين فوّضوا لحكمها والي نظرا لبعدها عن العاصمة، إلا أن الزيانيين كانوا يشجّعون التّمردات التي تثور ضدّ السّلطة المركزية بفاس[12].

وقبل ضم المرينيين لسجلماسة سنة673هـ/1274م، عرفت هذه المدينة التبعية للحفصيين ثم للزيانيين، وشهدت تمردات من طرف ولاتها في714-715هـ/1314-1315م و720-722هـ،/1320-1322م

---

1) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص330.
2) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ص111-112.
3) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص294.
4) المدجن: المصدر السابق، ص86.
5) بن أبي زرع: الأنيس، ص48.
6) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص231.
7) محمد زنبير: المرجع السابق، ص373-374.
8) ترجع بعض المؤلفات تأسيس المدينة إلى العهد الروماني، وسميت آنذاك سجلّوم ميسي، فيما تشير روايات أخرى أن الاسكندر الكبير هو من بناها؛ انظر: عبد الأحد السبتي: المرجع السابق، ص183، فيما ترجع أقوال أخرى بنائها إلى40هـ، من طرف العرب الفاتحين، أو في القرن02هـ/08م على يد بنو مدارر؛ أنظر: الحسين عماري: المرجع السابق، ص44.
9) ابن فضل العمري: المصدر السابق، ج04، ص129.
10) الادريسي: المصدر السابق، ص60.
11) ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.
12) أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص158.

لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، غير أن الأمير عمر تمرّد على أخيه السلطان أبي الحسن في731-733هـ/1330-1332م، وتحالف مع الزيانيين.

وظل النشاط التجاري بسجلماسة مستمرا إلى فترة الضعف المريني، حيث بدأت تتدهور وضعيتها التجارية تدريجيا بسبب اضطراب الطرق التجارية المارة عبرها مع أواخر القرن الثامن هجري/الرابع عشر ميلادي(1).

* **أغمات:** هي مدينة قديمة تقع في الجنوب الشرقي لمراكش(2)، "وهي كثيرة الخير والتجارة"(3)، وهي مدينتان سهليتان، واحدة تسمى أغمات ايلان، والثانية أغمات وريكة، تشتهر بأسواقها وتنوع السلع بها(4)، وكانت أغمات وريكة دار التجهز نحو الصحراء(5)، أما أهلها فهم "تجار مياسير يدخلون إلى بلاد السودان"(6).

هذه بعض المراكز التجارية التي نالت شهرة كبيرة في تجارة بلاد المغرب وكان لها تأثير واضح على النشاط التجاري بها، وهناك مراكز أخرى لا يتّسع المجال لذكرها تفصيلا، منها: جبل نفوسة(7)، وتوات التي أصبحت نقطة انطلاق القوافل التجارية نحو بلاد السودان بعد تحول الطريق التجاري العابر للصحراء نحو الشرق وتدهور سجلماسة(8)، وزويلة وبرقة وغدامس(9).

وكانت المراكز التجارية المغربية مرتبطة فيما بينها بشبكة من الطرقات مما ساهم في ربط العلاقات التجارية بينها، ومن ذلك العلاقة التجارية الوثيقة بين تلمسان وسجلماسة باعتبار أن هذه الأخيرة هي المخرج البرّي لتلمسان نحو الصحراء(10)، وبين فاس وسبتة التي كانت منفذا بحريا هاما لفاس(11).

---

1) نفسه، ص155-158.

2) أبي الفدا: المصدر السابق، ص135.

3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.

4) عبد الأحد السبتي: المرجع السابق، ص99-100.

5) مؤلف مجهول: الاستبصار، ص207

6) الادريسي: المصدر السابق، ص66.

7) مؤلف مجهول: المصدر نفسه، ص144؛ انظر أيضا: علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص48.

8) الحسين عماري: المرجع السابق، ص44.

9)علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص43-46.

10) أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص157.

11) محمد زنبير: المرجع السابق، ص379-380.

ب- المراكز البحرية:

* **طرابلس**: هي مدينة كبيرة على ساحل البحر[1] ومركز تجاري رئيسي خاصة خلال القرنين 08-09هـ/14-15م، وهي ملتقى للتجارة بين أوربا وإفريقيا، وفيها تستبدل البضائع القادمة من السودان مع تلك القادمة من أوربا، ونظرا لأهميتها التجارية والاستراتيجية كان التجار الايطاليون يغِيرون عليها من حين لآخر، محقّقين غنائم كبيرة كما حدث سنة756هـ/1353م[2].

– **تونس**: من المراكز التجارية البحرية الفاعلة في البحر الأبيض المتوسط، إذ يقول عنها العبدري: "مدينة تونس مطمح الآمال ومصاب كل برق ومحط الرحال من الغرب والشرق، ملتقى الركاب والفلك وناظمة فضائل البرين في سلك فإن شئت أصحرت في موكب، وإن شئت أبحرت في مركب "[3]، وبذلك فهي نقطة اتصال بحرية هامة في شبكة موانئ المتوسط.

– **وهران**: هي مقصد لتجار الأندلس الذين يأتون إليها بسلعهم، ويخرجون سلعها إلى الأندلس[4]، وهذا بفضل موقعها الاستراتيجي في غرب حوض المتوسط.

– **سبتة**: هي باب المغرب نحو أوربا والأندلس، ولها أهمية تجارية كبيرة، مما جعلها محل أطماع خارجية من الأندلسيين والاسبان، وقد كانت مرتبطة شكليا بالسلطة المرينية في فاس، ونجح البرتغاليون في السيطرة عليها في العقد الثاني من القرن التاسع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[5].

– **طنجة**: من أقرب المدن إلى الأندلس مدينة طنجة التي تعتبر مركزا للتبادل التجاري، وكانت إحدى أبواب عبور البضاعة الأندلسية إلى بلاد المغرب[6]، إضافة إلى أصيلا[7]، وأنفا(الدار البيضاء حاليا)[8]، وسلا[9].

---

1) مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص110.
2) علي حامد خليفة الطيف: المرجع السابق، ص40.
3) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص108.
4) خالف محمد نجيب: المرجع السابق، ص214.
5) أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص156-158.
6) محمد زنبير: المرجع السابق، ص290.
7) ابراهيم حركات: الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص105.
8) ابراهيم حركات: الحياة الاقتصادية في العصر المريني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، الرباط، العدد3و4(عدد مزدوج)، 1978م، ص132.
9) محمد زنبير: المرجع السابق، ص320.

ت– الموانئ:

تتميز بلاد المغرب الاسلامي بوجود عدة منافذ بحرية[1] تربطها مع عالم البحر الابيض المتوسط، ومن أهم هذه الموانئ:

– **ميناء طرابلس:** كان منكشفا للرياح، مما يصعّب عملية رسو السفن عند اشتدادها، فيقول عنه ابن حوقل:" إذا وردت المراكب مينائهم عرضت لهم دائما الرياح البحرية، فيشتد الموج لانكشاف المرسى بها، ويصعب الإرساء، بادر أهل البلد بقواربهم ومراسيهم وحبالهم متطوعين، فيقيد المرسى ويرسى به في أسرع وقت بغير كلفة لأحد ولا غرامة حبة، فما فوقها تطوعا وتعصبا للغريب"[2].

– **ميناء تونس:** لتونس ميناء تدخله المراكب الصغيرة والكبيرة[3]، وكان محطة إقامة للنصارى، بل إنّهم يلجؤون إلى الاستيلاء عليه في بعض الأحيان، إذ يقول ابن قنفذ القسنطيني: "ووصل في مدّته يوم السبت السادس والعشرين من شهر ذي الحجة عام ستة وتسعين وستمائة سبعون جفنا للنصارى البنادقة أقام أهلها بمرسى تونس ثلاثة أيام ثم أقلعوا، وبعد إقلاعهم أصبح في المرسى المذكور ثلاثة وعشرون جفنا للنصارى القطلانيين–دمرهم الله– أقاموا به ثلاثة أيام ثم أقلعوا"[4].

* **ميناء المهدية:** هو مرسى تقصده السفن من بلاد المشرق والأندلس وبلاد الروم وغيرها[5].

* **ميناء بجاية:** هو مرسى كبير تحط فيه السفن الأوربية والاسلامية من الاسكندرية[6]، وهو ميناء محمي من الرياح الغربية والشمالية[7] وله مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط[8].

* **المرسى الكبير ومرسى وهران:** من أهم مراسي الدولة الزيانية المرسى الكبير[9]، وهي مدينة صغيرة أسّسها ملوك تلمسان على ساحل المتوسط، بعيدة ببضعة أميال على وهران وفيها ميناء يقول عنه الوزان: "ما أظن أن في الدنيا أكبر منه"، ترسو فيه السفن والمراكب بسهولة وفي مأمن من العواصف والأعاصير، حيث تختار سفن البندقية

---

1) Atallah dhina : op cit, p356.

2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص46-47.

3) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص143.

4) ابن قنفد: الفارسية، ص152-153.

5) الشريف الادريسي: المصدر السابق، ص107.

6) مجهول: الاستبصار، ص130.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص412.

8) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص317.

9) مصطفى علوي: المرجع السابق، ص87-90.

اللجوء إلى المرسى الكبير عند اضطراب الجو وترسل بضائعها في قوارب إلى وهران أما إذا كان الجو صحوا فإنها ترسو مباشرة في ميناء وهران[1].

ويقول الادريسي في معرض حديثه عن مدينة وهران: "ولها على بابها مرسى صغير لا يستر شيئا ، ولها على ميلين المرسى الكبير...وهذا المرسى يستر من كل ريح وليس له مثال في مراسي حائط البحر من بلاد البربر"[2]، ويصف ابن حوقل ميناء وهران –يقصد المرسى الكبير- فيقول: "ولوهران مرسى في غاية السلامة والصون عن كل ريح، وما أظن له مثلا في جميع البربر"[3]، وهو ميناء "مشهور مأمون في الهول"[4].

* **ميناء سبتة**: هو أهم مرفأ تمارس عبره التجارة الخارجية[5] وإليه ترد مراكب المسلمين والنصارى من كل جهة[6]، ويعتبر من المراسي الجيدة[7] حيث يقصده التجار من المدن الايطالية ومرسيليا، يجلبون إليه المنسوجات والسلاح والخمر والخردوات، وتشحن منه الصوف والقطن والزرابي والخيل والجلود والغنم والشمع[8].

ويرتبط ميناء سبتة بعدة خطوط بحرية كالأندلس والاسكندرية وجنوب أوربا[9]، إضافة إلى ذلك كانت سبتة بداية لطريق القوافل المؤدية إلى امبراطورية غانة والسودان الغربي[10]

إضافة إلى الموانئ التي أشرنا إليها هناك موانئ أخرى كميناء بادس الذي تكفل بتصدير السلع القادمة من فاس[11]، وميناء سلا الذي ترسوا المراكب الواردة إليه في الوادي الذي بجواره لانكشاف هذا المرسى للريح[12]، ومرسى أنفا وهي المعروفة اليوم بالدار البيضاءCasablanca[13]، والذي تحمل منه المراكب الحنطة والشعير، ومرسى آسفي[14]،ومرسى طبرقة[15]، ومرسى الجزائر الذي لم تكن له أهمية كبيرة قبل القرن08هـ/ 14م شأنه

---

1) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص31.
2) الادريسي: المصدر السابق، ص84.
3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص53.
4) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص140.
5) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص294.
6) ابن فضل الله العمري: المصدر السابق، ج04، ص127.
7) بن القاسم الأنصاري: المصدر السابق، ص50.
8) ابراهيم حركات: الحياة الاجتماعية، ص105.
9) محمد زنبير: المرجع السابق، ص71.
10) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص166.
11) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص166.
12) الادريسي: المصدر السابق، ص73.
13) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص189.
14) عبد الأحد السبتي: المرجع السابق، ص102-103.
15) الادريسي: المصدر السابق، ص115.

شأن مرسى تنس[1]ومرسى أصيلا[2]، وشرشال وأرزيو وهنين[3]، وسوسة وصفاقس وقابس وسكيكدة وطنجة والرباط[4]، ومرسى مليلة وأرشقول[5]، ومرسى الخزر وبونة [6]، وميناء جربة[7].

وإلى جانب الموانئ الأساسية، كانت هناك موانئ تستغل في حالات استثنائية، كمرسى بنزرت الذي تلجأ إليه المراكب من مرسى تونس في فصل الشتاء "إذا كان الهول أو يرام إصلاحها"[8].

وكانت بلاد المغرب ترتبط بعلاقات مع مختلف الموانئ الأندلسية[9]، كموانئ وهران وتنس وشرشال والجزائر، وكان لمدينة تنس صلات أندلسية ثابتة وقديمة، وترجع هذه العلاقات المتينة إلى أن مدينة تنس أسست من طرف المجاهدين الأندلسيين في القرن التاسع[10].

وتعرّضت موانئ بلاد المغرب للحملات المسيحية، ومن ذلك استيلائهم على المهدية سنة686هـ/1287م، غير أنهم انصرفوا بعد أن أقاموا بها خمسة أيام[11]، وحملتهم على ميناء بونة أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي[12]، وفي 05 شعبان 792هـ/جويلية 1390م عاودوا الهجوم على المهدية وارتحلوا عنها بعد شهرين وعشرة أيام[13]، كما استولى البرتغاليون على مدينة أصيلا وطنجة سنة866هـ/1461م[14].

وتعود أسباب التكالب المسيحي على موانئ جنوب المتوسط والسعي للسيطرة عليها لأهميتها الاستراتيجية في شبكة التجارة المتوسطية.

---

1) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص317.
2) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص189.
3) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص217.
4) Atallah dhina : op cit, p356.
5) محمد زنبير: المرجع السابق، ص389-390.
6) خالف عمر نجيب: المرجع السابق، ص210-211.
7) عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص36.
8) ابن سعيد المغربي: المصدر نفسه، ص143.
9) أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص72.
10) نفسه، ص77.
11) ابن قنفد: الفارسية، ص150.
12) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص104.
13) ابن الشماع: المصدر السابق، ص111.
14) مارمول كاربخال المصدر السابق، ج01، ص423.

3- المنشآت التجارية:

1- الأسواق: [1]

أ- تنظيمها:

الأسواق هي مواضع تشتمل على ما يحتاجه الناس من سلع وبضائع قد تكون ضرورية وهي الأقوات كالحنطة، وقد تكون كمالية كالفواكه والأواني والمراكب[2]، وتعتبر الأسواق المجال الذي تتم فيه العملية التجارية، وكانت نشأتها انطلاقا من فكرة التجمع الذي يتيح للناس عملية البيع والشراء[3]، ومن حيث هيكلة السوق في المدينة فهي تتشكل من مجموعة من الحوانيت والمصانع التي تتركز بها الحياة الصناعية والتجارية، والمخازن المخصصة لحفظ أنواع البضائع بها، وحظائر لإيواء الدّواب، وفنادق لإقامة الغرباء[4].

وتعقد في السوق العمليات التجارية المختلفة من كيل وخزن وبيع وشراء نقدا ومقايضة، ولم يقتصر دور السوق في العصر الوسيط على العمل التجاري فحسب، بل عرف أيضا وظائف متنوعة اجتماعية وثقافية، فقد كانت تتخذ مسرحا للتشهير بالمخالفين[5]، وللإعلان عن الوفاة كما جرت عليه العادة بتونس[6].

وهي تتمفصل حسب نوعية البضائع التي تعرض فيها، أو حسب الحرف التي تزاول بها كسوق الغزل وسوق العطارين وسوق الخضر والفواكه، وغالبا ما تجتمع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة[7] لتسهيل مهمة المتسوق لقضاء حوائجه[8]، لذلك كان يكنّى الزقاق أو الدرب بنوع النشاط المزاول فيه[9].

وعادة ما تلتف الأسواق حول الجامع كسوق الشّماعين لوجوب الإضاءة بالشموع في المساجد، وسوق العطارين والطيبيين -باعة البخور- لوجوب التعطر والتبخر في الجامع، وسوق القباقبة لوجوب استعمالها عند

---

1) "والسوق موضع البياعات، ابن سيده: السوق التي يتعامل فيها، تذكر وتؤنث، والجمع أسواق وفي التنزيل: "إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق"، "وتسوّق القوم إذا باعوا واشتروا"؛ انظر: ابن منظور: المرجع السابق، ص2155.

2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص453.

3) مصطفى سالم: الأطلس الأثري لإقليم الزاب في العهد الإسلامي (بسكرة نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2009م، ص224-225.

4) علي حسني الخربوطلي: المرجع السابق، ص200.

5) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010م، ص80.

6) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص95.

7) خالد بلعربي: الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، ع06، ديسمبر، 2009م، ص33.

8) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص87.

9) خالد بلعربي: الأسواق في المغرب، ص33.

الوضوء، بالإضافة إلى سوق الكتبيين لما يحتاجه طلبة العلم والمصلّين[1]، وهناك أسواق تكون في ربض[2] المدينة كسوق مدينة صفاقس وسوق طرابلس الذي تم نقله إلى داخل المدينة[3].

ويتم في بعض الأحيان إخراج بعض الأسواق من داخل المدينة خاصة التي تنبعث منها الروائح الكريهة كأسواق الدباغين، حيث يلجؤون إلى ضفاف الأودية لغسل الصوف والجلود وصبغها ودباغتها[4]، وجرت العادة أن تكون سوق المائعات كاللّبن والزيت والخل أمام المدينة أو أسوارها، أو أمام ضريح أحد الصالحين[5]، كما ارتبطت تجارة القوافل بأسواق الحيوان التي تموّنها بالإبل، ومن ذلك سوق الحيوان بقابس الذي يجتمع فيه باعة الإبل والأغنام وذات الحوافر[6]، وكانت نوعية نشاط السوق تتغير بمرور الزمن، كتغير نشاط سوق الشمّاعين الواقع بباب الشمّاعين أحد أبواب القرويين بفاس، إلى بيع الفواكه اليابسة كالجوز والتمر واللوز والتين والزبيب، ثم بدأ يتحول إلى سوق لبيع الثياب[7].

وقد شهدت أسواق بلاد المغرب على غرار الأسواق الإسلامية منع وتحريم الإتجار في بعض السّلع، منها الخمر الذي يعتبر محرما في الشريعة الاسلامية، لذلك حرّم على المسلمين بيعه وشراءه[8]، كما حرم عليهم بيع العنب قصد عصره خمرا[9]، وكرّه بيع أصول الكرم للنصارى[10].

---

1) لاحظ موقع سوقي القيروان وقسنطينة من خلال الملحق01و02 على التوالي.

2) الربض: ما حول المدينة، الفضاء الذي حول المدينة؛ انظر: ابن منظور: المرجع السابق، ص1059.

3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص87.

4) خالد بلعربي: الدولة الزيانية في عهد يغمراسن دراسة تاريخية وحضارية 633-681هـ/1235-1282، دار الألمعية، ط01، قسنطينة، الجزائر، 2011م، ص246.

5) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص163.

6) إلهام حسيين دحروج: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية حوالي442-625هـ/1051-1247م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1421هـ/2000م، ص23.

7) علي الجزنائي: جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية،ط02، الرباط1411هـ/1991م، ص108.

8) أبي العباس ابن قنفد: أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م، ص113؛ العقباني: كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، EXTRAIT DU BULLETIN D'ETUDES ORIENTALES DE L'INSTITUT FRANÇAIS DE DAMAS. TOME XlX،،1967 ،ص23

وأبي العباس بن أحمد الشماع الهنتاتي: مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات والإجرام زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام، تحقيق: عبد الخالق أحمدون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ/2003م، ص214-217؛ والقاضي أبي اسحاق الغرناطي: الوثائق المختصرة، إعداد: مصطفى ناجي، مركز احياء التراث المغربي، الرباط، د ت، ص27.

9) ابن قنفد: أنس الفقير، ص113.

10) الونشريسي: المعيار، ج06، ص69.

وقد منع السلطان أبي الحسن[1] النصارى من بيع الخمر للمسلمين، وأمر بمعاقبة كل من يقوم بذلك ليكون عبرة لغيره[2]، وهو ما يدل على استهلاك بعض المسلمين للخمور، حيث كان جزء من الخمور المستوردة لبلاد المغرب تقتنى من طرف المسلمين[3].

كما حرم أيضا بيع الخنازير[4] مع انتشارها ووجود النصارى ببعض مناطق بلاد المغرب[5]، ومن السّلع التي طالها أيضا التحريم آلات اللهو والتماثيل[6]، بالإضافة إلى تحريم بيع المملوكة لمن لا غيرة له، لتجنب فتح أبواب الحرام[7]، وحرم كذلك بيع كتب الخرافات والشعوذة [8]، والأسلحة وآلات الحرب لقطاع الطرق[9]، بينما اختلف في حكم المتاجرة في بعض الحيوانات كالكلاب[10].

ورغم أن مواقيت نشاط الأسواق كانت في النّهار إلا أن هناك بعض الإشارات إلى وجود أسواق مفتوحة خلال الليل، ومن ذلك ما ذكره المدجّن عن أسواق بلاد العنّاب حيث يقول:"...وهي مدينة كثيرة الخصب والرّخاء من جميع ألوان الزرع، على بابها السوق بالطعمة لا ينقطع لا بالليل ولا بالنهار من أنواع جميع الحبوب، وعليها جبال الحرث والزرع"[11]، أما أهل تونس فيقول فيهم:"... وأهلها أقوام قانعة الأنفس لا يبيع أحدهم ولا تنفتح حوانيتهم وقيسريتهم إلا بعد العصر عشية النهار"[12]، أما عبارة العبدري التي أوردها عند حديثه عما شاهده في القاهرة من فتح الأسواق طوال الليل فتوحي بأنه لم يعهد هذه العادة ببلاد الغرب الإسلامي حيث يقول:" وكنت نزلت بالمدرسة الكاملية منها في علوّ مشرف على السوق، فكنت قلّما أرقد إلا منغّصا لصوت الباعة، وهم يبيعون طول الليل"[13].

---

1) السلطان المريني أبو الحسن بن أبي سعيد عثمان بن أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق، تولى الحكم بعد وفاة والده في سبعمائة وإحدى وثلاثين (731هـ/1330م)، وتوفي في آخر شهر ربيع الأول عام سبعمائة واثنين وخمسين(752هـ/1351م) بجبل هنتاتة من مراكش؛ لسان الدين بن الخطيب: الحلل الموشية، ص134.

2) ابن مرزوق التلمساني: المصدر السابق، ص282.

3) Mas Latrie : Traités, p214.

4) أبي اسحاق الغرناطي: المصدر السابق، ص27.

5) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص184.

6) أبي زكرياء الشبلي: التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين من الظلمة والغاصبين، تحقيق: جمعة محمود الزروقي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، الرباط، 1414هـ/1993م، ص269؛ العقباني: المصدر السابق، ص97-100؛ المجيلدي: المصدر السابق، ص64-65.

7) المازري: المصدر السابق، ص219؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص216.

8) الونشريسي: المصدر نفسه، ج06، ص70.

9) ابن قنفد: أنس الفقير، ص113؛ العقباني: المصدر السابق، ص127. الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص190-192.

10) أبي القاسم البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص193.

11) عبد الله المدجن: المصدر السابق، ص103.

12) نفسه، ص101.

13) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص281.

أما عن أسماء الأسواق فقد تنسب إلى القبائل المشرفة عليها كسوق هوارة وكتامة ومغراوة، أو يطلق عليها اسم القائم عليها كسوق إسماعيل وسوق إبراهيم، كما قد تنسب إلى الجماعة الدينية كسوق المسلمين وسوق اليهود[1]، أو تسمى باسم عائلة كبيرة كسوق ابن فذّة بفاس[2]، حتى أن بعض المدن سمّيت بأسماء الأسواق كسوق إبراهيم[3]، وسوق الخميس[4].

---

1) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص84.

2) ابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص08.

3) الإدريسي: المصدر السابق، ص83؛ وابن حوقل: المصدر السابق، ص64.

4) الإدريسي: المصدر السابق، ص92.

ب- نظافتها وصيانتها:

بما أن الأسواق أمكنة يرتادها الناس بصفة يومية وتمارس فيها أنشطة تجارية متعددة تنتج عنها بعض الأوساخ والفضلات، فمن الضروري الحفاظ على نظافتها، وتقع مهمة مراقبة نظافة الأسواق على المحتسب الذي يضع جملة من القواعد يمكن أن تقلل من مشكل التلوث داخل الأحياء التجارية، ومن ذلك:

- تخصيص أماكن معينة في السوق لباعة الحطب والفحم والجير[1].
- التزام باعة الحوت أماكنهم المحددة بمعزل عن الطريق، والتقليل من الرش بالماء، وتنظيف الساحة[2].
- الأمر بتنقية الأسواق من الأوساخ خاصة خلال فصلي الصيف والخريف[3].
- إلزام أصحاب الحوانيت بكنس الطين الناتج عن الأمطار إذا ما جمعوه أكواما، أما إذا لم يقوموا بجمعه فلا يلزمون بكنسه لأنه ليس من مهامهم[4].

ومن الطرق التي ذكرها ابن حوقل في تنظيف أسواق مدينة فاس خلال فصل الصيف هي توجيه النهر في أرضيتها فتغسل وتبرد[5]، كما يلزم الباعة داخل الحوانيت بنظافة محلاتهم وعدم الكشف عن السلع التي تتعرض بسبب ذلك للتلوث[6].

وإلى جانب التلوث تعرضت أسواق المغرب لأخطار أخرى منها الحرائق التي كان تنشب في بعض الأسواق، مثلما حدث بأسواق مدينة فاس سنة 646هـ/1248م إلى والتي احترقت من قنطرة الصبّاغين بقرب باب السلسلة إلى باب الجنائز من جامع القرويين [7]، كما تعرض سوق العطارين في فاس إلى الاحتراق سنة 723هـ/1323م، وأعيد بناؤه وتجديده وإعماره، سنتين من بعد تعرضت الكثير من أسواق فاس إلى الانهيار بفعل السيول والفيضانات التي اجتاحت المدينة سنة 725هـ/1324م، وتهدّم على إثرها أربعة وتسعون حانوتا، أمر السلطان بإعادة بناءها فعادت أحسن مما كانت عليه[8].

---

1) محمد بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص38.

2) موسى لقبال: المرجع السابق، ص118.

3) المجيلدي: المصدر السابق، ص70.

4) يحي بن عمر الأندلسي: أحكام السوق، تحقيق: محمود علي مكي، مكتبة الثقافة الدينية، ط01، القاهرة، مصر،1424هـ/2004م، ص70.

5) بن حوقل: المصدر السابق، ص65.

6) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص74.

7) بن أبي زرع: الذخيرة، ص73.

8) بن أبي زرع: الأنيس، ص413.

ت– أنواع الأسواق:

1– الأسواق اليومية: كانت موجودة بصفة دائمة في كل المدن[1]، تباع فيها مختلف السلع والبضائع يوميا[2]، ويأتيها التجار من كل مكان[3]، ويقام فيها المزاد كل يوم للأقمشة والأصواف والسلع الاستهلاكية[4]، وهذه الأسواق ينطبق عليها ما ذكرناه سالفا عن خصائص الأسواق، وتنظيمها.

2– الأسواق الأسبوعية: الأسواق الأسبوعية مؤسسة هامة، ثبت وجودها منذ عهد بعيد، ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وتنعقد هذه الأسواق في الهواء الطلق قرب المدن وفي القرى، وحتى في بعض مناطق البدو الرحل[5].

ويقسّم السوق الأسبوعي إلى عدة أجزاء يسمى كل جزء بالرحبة، والتي تختص بسلعة معينة[6]، وذلك في أيام محددة من الأسبوع، كسوق الأحد، سوق الثلاثاء، سوق الجمعة، وفي بعض المناطق تقام سوقان في يوم واحد لبعد المسافة وكثرة الناس الوافدين عليها[7]، وقد يدوم السوق الأسبوعي ثلاثة أيام مثلما هو في إقليم جزولة[8].

ومن الأسواق الأسبوعية ببلاد المغرب والتي ذكرتها المصادر سوق الجملة بإحدى حصون مليانة، حيث يصفه الإدريسي: "... وله سوق يوم الجمعة يقصده بشر كثير"[9]، ويشير ابن عيشون أنّ مدينة فاس كان ينعقد بها السوق الأسبوعي يوم الجمعة أيام المرينيين[10]، وبمعسكر يقام سوق الخميس الذي تباع فيه الماشية والحبوب والزيت والعسل، وبقلعة هوارة يقام السوق كل سبت[11]، كما عرفت مناطق قبيلة زواوة أسواق أسبوعية في مختلف أيام الأسبوع، كالسوق الذي يقام بآيت يحي يوم السبت، وسوق الأربعاء عند آيت وصيف، واختارت قبيلة لاريجان يوم الأحد[12]، أما سوق مكناس فينعقد كل يوم اثنين ويقصده سكان المناطق المجاورة: "يأتون بأبقارهم وأغنامهم، وسائر أصناف الماشية ويحملون كذلك السمن والصوف ويباع كل ذلك بأبخس الأثمان[13]".

---

1) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص81.
2) خالد بلعربي: الأسواق، ص32.
3) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص81.
4) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص163.
5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ص245.
6) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص203.
7) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص82.
8)عطا محمد علي: المرجع السابق، ص162.
9) الإدريسي: المصدر السابق، ص85.
10) بن عيشون الشراط: المصدر السابق، ص76.
11) خالد بلعربي: الأسواق، ص32.
12) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص203.
13) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص215.

3- الأسواق السّنوية: هي أسواق أو معارض تجارية تنظم سنويا تعرض فيها مختلف أنواع السلع والبضائع، ويقصدها التجار ليشتروا ما يلزمهم منها، أما تجار المناطق البعيدة فقد خصصت لهم دور الضيافة يُقدّم لهم فيها الطعام مجّانا طيلة مدة إقامتهم[1]، وإلى جانب السكان كانت هذه الأسواق تجمع عددا كبيرا من التجار، وتساهم في إجراء العمليات التجارية الواسعة النطاق[2].

ومن بين الأسواق السنوية التي كانت تعقد في بلاد المغرب سوق أديكيس[3]، الذي يجتمع فيه سكان الجبال المجاورة ويدوم خمسة عشر يوما، يبتاع فيه الناس البهائم والزبد والحديد، والثياب...الخ[4].

وفي إقليم جزولة يقام سوق يدوم شهرين كل سنة، وخلال هذه المدة يتم إطعام الغرباء الوافدين إلى السوق مجانا، وحمايتهم خاصة وأن السوق يقبل عليها نحو عشرة آلاف تاجر أجنبي من بلاد السودان وغيرها، ويكون افتتاح هذا السوق مرتبطا بمناسبة دينية وهي المولد النبوي[5]، وقد تمكن أهل جزولة من تنظيم هذا السوق، فساده الأمن والطمأنينة[6]، كما كان ينظم معرض ضخم لبيع وشراء البضائع في ظل زاوية أولاد سنان بالبلاد الطرابلسية[7].

4- الأسواق العسكرية: تصحب هذه الأسواق الجيش في تنقلاته أثناء غزواته، والمعلومات حول هذا النوع من الأسواق نادرة[8]، غير أن هناك إشارات بأن الأموال المتداولة في الأسواق العسكرية مشتبه فيها، وذلك لانتشار النهب بين صفوفهم.

ويعتبر المناخ الملائم لانتشار مثل هذه الأسواق هو فترات الحرب والاضطراب[9]، وبما أن فترة ما بين القرنين07-09هـ/13-15م عرفت بعض الاضطرابات فيمكن القول بانتشار هذا النوع من الأسواق في بلاد المغرب.

---

1) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص187.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص246.

3) أديكيس: مدينة في إقليم حاحا جنوب المغرب الأقصى، تشتمل على نحو سبعمائة كانون(منزل)، ويعيش بها عدد معتبر من اليهود؛ أنظر: الوزان: المصدر السابق، ج01، ص101.

4) الوزان: المصدر نفسه، ج01، ص101.

5) مارمول كربخال: المصدر السابق، ج02، ص69-70.

6) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص146.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص246.

8) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

9) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص83.

ث- أسواق بلاد المغرب:

انتشرت في ربوع بلاد المغرب بحواضرها وأريافها أسواق كثيرة ومتنوعة، ويمكن أن نتطرق إلى أهم الأسواق التي كانت نشطة في بلاد المغرب خلال الفترة الممتدة بين القرنين 13 و15م -رغم صعوبة تأطيرها في عناصر بسبب المادة التاريخية- كما يلي:

- **أسواق تونس:** اصطفت معظم أسواق تونس حول الجامع الأعظم الذي يعتبر قلب المدينة، وأغلبها أسواق مغطاة عن أشعة الشمس والأمطار، ومنها سوق العطارين، وسوق القماش، وسوق باعة الخردة وسوق الكتبيين والشّماعين[1].

- **أسواق تلمسان:** تلمسان دار ملك الزيانيين ومن أكبر حواضر بلاد المغرب، وكانت تحصي كثافة سكانية كبيرة، فقد بلغت ما يقارب ستة عشر ألف كانون أو دار على عهد السلطان أبي تاشفين الأول(ح718-738هـ/1318-1337م)[2]، ويصفها العبدري: "وتلمسان مدينة كبيرة...وبها أسواق قائمة"[3] وهو ما يفسر ضخامة أسواقها[4]، وأسواق تلمسان متنوعة ومتعددة منها: سوق الخضر والفواكه والحبوب، وسوق الخياطين، وسوق العطارين، إضافة إلى القيسارية[5].

- **أسواق سبتة:** نتيجة حركة التصدير والاستيراد عرفت مدينة سبتة نشاطا تجاريا كبيرا[6]، فبلغ عدد أسواق المدينة وما جاورها مائة وأربعة وسبعين سوقا، منها مائة واثنين وأربعون سوقا داخل المدينة، كسوق العطارين، وسوق الفواكه[7]، وسوق النحاس[8].

- **أسواق فاس:** وقد خططت أسواق فاس وتحددت قواعدها أكثر بعد تبلور نظام الحسبة، واختص كل سوق منها بنوع معين من السلع التجارية، وكان لسوق فاس أبواب خاصة كسوق الأحد غرب المدينة[9]، وقد أحصت فاس خلال حكم السلطان أبي عنان (ح749-759هـ/ 1348-1357م) تسعة آلاف واثنين وثمانين

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص336-337.

2) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

3) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص48.

4) ابن فضل الله العمري: المصدر السابق، ج04، ص125.

5) خالد بلعربي: الأسواق، ص37.

6) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص187.

7) بن القاسم الأنصاري: المرجع السابق، ص36.

8) الحاج عبد الله المدجن: المصدر السابق، ص79.

9) جمال أحمد طه: المرجع السابق، ص226.

متجرا[1]- لكن هذا العدد لا يؤخذ على إطلاقه-، وكغيرها من أسواق بلاد المغرب عرفت أسواق فاس التقسيم الوظيفي حيث نجد مكانا مخصصا لبيع الأقمشة[2]، وآخر لبيع الأطعمة والمأكولات الجاهزة كالفطائر المقلية في الزيت(الإسفنج)، ولحم الخراف المطهو، وهناك خمسة عشر دكانا اختص بهذه الحرفة، كما يباع السمك واللحم المقليان[3].

أما باعة الزيت فقد خصصت لهم عين علّون[4] لبيع الزيت والسمن[5]، كما كانت هناك دكاكين لبيع الكتب والأحذية وأواني النحاس والشمع والأزهار، ودكاكين القطن والخضر والفواكه، والصابون، والدقيق، والتبن[6].

هذه نماذج فقط من أسواق الدويلات الثلاث، وهناك أسواق أخرى ذكرتها المصادر كأسواق المهدية التي كانت مبنية بالصخور[7]، وتروج فيها سلع كثيرة كالعبيد[8]، وأسواق مراكش التي قارنها ابن بطوطة بأسواق بغداد: "إلا أن أسواق بغداد أحسن"[9]، رغم ما كان فيها من حيوية تجارية[10]، وكانت أسواق توات تموّن قوافل الحجاج العابرة منها بالسلع والمؤن[11]، كما حوت مدينة بجاية أسواق متعددة تنوعت بتنوع السلع التي تباع فيها[12].

إن الاحصائيات التي أوردتها بعض المصادر حول عدد الأسواق المنتشرة في بلاد المغرب تدل على حيوية العملية التجارية، لكن بعض الإحصائيات المشار إليها لا يمكن التسليم بها كما وردت لما فيها من مبالغة.

---

1) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص187.

2) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص241.

3) الوزان: المصدر نفسه، ج01، ص236-237.

4) عين علون: وتنطق أيضا علوان، وهي عين شهيرة بفاس، تنسب لشخص كان يعرف بعلوان؛ بن عيشون الشراط: المصدر السابق، ص74.

5) نفسه، ص74.

6) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص233-239.

7) مؤلف مراكشي مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د ت، ص117.

8) الونشريسي: المصدر السابق، ج03، ص157.

9) ابن بطوطة: الرحلة، دار صادر، بيروت، لبنان، 1412هـ/1992م، ص673.

10) المدجن: المصدر السابق، ص82.

11) محمد حوتية: توات والقوافل التجارية، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م، ص35.

12) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص196.

ج- اهتمام السلطة بالأسواق:

بما أن الأسواق تمثّل عصب الحياة الاقتصادية وتدرّ أموالا كثيرة لخزينة الدولة، وإدراكا من حكام بلاد المغرب للأهمية التي تكتسيها الأسواق فقد كان لهم دور كبير في بناء بعض الأسواق كالسلطان الحفصي أبو زكرياء[1] الذي خصص أسواقا لمختلف المهن والحرف[2]، حيث بنى سوق العطارين سنة (629هـ/1231-1232م)[3]، وقام السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني ببناء سوق فاس سنة 658هـ/1259م[4].

ومن دلائل اهتمام سلاطين بني مرين بالأسواق زيارتهم وتفقدهم لأحوالها كزيارة السلطان أبي الحسن(ح731-752هـ/1330-1351م) لأحد أسواق تلمسان، من أجل "اغتنام دعوة صالحة، والتعرض لرفع ظلامة، وسماع شكية، وتحوط أهل الأسواق من الاطلاع على ما يكره وشكرا لله على ما أنعم"[5]، كما عمل بنو زيان على تأمين الأسواق فاتخذوا الشرطة[6] لحفظ الأمن والنظام وتتبع اللصوص الذين فرضت عليهم أقصى العقوبات كالسجن أو الجلد بالسياط[7].

ح- المتسوقون:

كان أغلب المتسوقين من الرجال الذين يقصدون الأسواق لاقتناء ما يحتاجونه من سلع معروضة بها، كما لم تخل الأسواق من النساء اللائي كانت لهن بعض الحرية في التنقل، وهو الأمر الذي لم يكن منتشرا في الريف حيث معظم المتسوقين من الرجال والنساء الطاعنات في السن[8].

وكانت بعض النسوة التي ترتاد الأسواق تتبادلن أطراف الحديث مع التجار[9]، والسماسرة[10]خاصة في أسواق الغزل والقماش، وكنّ يلفتن الانتباه بأصوات النعال التي تلبسها [11]، لهذا دعا بعض الفقهاء إلى تعيين

---

1) السلطان أبو زكرياء الحفصي: ولد أبو زكريا يحي بن أبي محمد في مراكش سنة(599هـ/1203م) وكان رحمه الله من الصالحين والخلفاء والعلماء والمؤيدين، توفي سنة647هـ/49-1250م، أنظر: بن الشماع: المصدر السابق، ص54.

2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص16.

3) بن الشماع: المصدر السابق، ص57

4) بن أبي زرع: الذخيرة، ص90، ص161.

5) بن مرزوق التلمساني: المصدر السابق، ص175.

6) يذكر ابن خلدون أن صاحب الشرطة في إفريقية خلال هذه الفترة يسمّى "الحاكم"، والشرطة هي: "وظيفة مرؤوسة لصاحب السّيف في الدولة...، وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدادها أولا، ثم الحدود بعد استيفائها؛ أنظر: المقدمة، ص311.

7) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.

8) نفسه، ص34.

9) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج01، ص245.

10) العقباني: المصدر السابق، ص78.

11) يحي بن عمر: المصدر السابق، ص69.

موضع متستّر للنساء حتى لا يخالطن الرجال إضافة إلى اختيار ثقاة السماسرة[1]، فيما دعا فقهاء آخرون إلى منعهن من التسوق نهائيا[2]، بل وصل الأمر ببعضهم إلى التجريح في شهادة من يترك زوجته وهي شابة ترتاد الأسواق مع قدرته على منعها[3].

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص500.

2) العقباني: المصدر السابق، ص78.

3) المازوني: المصدر السابق، ج03، ص247.

2- الدكاكين والحوانيت:

الحانوت حجرة متفاوتة المساحة، تكون تحت بناية أو مسندة إلى جدران منازل، وليس لها نوافذ، تحيط بزقاق واسع أو تستند إلى دكان آخر يطل على شارع موازي، وكلها مفتوحة إلى الشارع العمومي[1].

وكانت الحوانيت مرتفعة على الشارع[2]، بنحو ثمانون سنتيمترا، حيث يكون التاجر المتربع في دكانه بنفس علو المارة تقريبا، وهو ما يسهّل المحادثات ويلافي الإزعاج الناتج عن ظل المارة[3]، وفي سقف الدكان حبل مثبت يتسلق به التاجر إلى السقف، أما الإقفال فيتم بمصراعين خشبيين مثبتين بقضيب حديدي يغلق بقفل، وأرضية الدكان مغطاة بحصير[4].

وبعض المدن الحالية تحتفظ بتصاميم تعود إلى العصور الوسطى، ومن ذلك وجود المصطبة القصيرة أمام صف الدكاكين التي تمتد على كامل ناحيتي السوق، إذ يجلس عليها الشاري، وغالبا ما تكون دكاكين التجار أضيق من الدكاكين الخاصة بالحرف، أما العاملون في دكان التجارة فغالبا لا يتعدى عددهم الفرد الواحد[5].

ويلجأ بعض التجار إلى إضافة دكاكين بين الحوانيت مما يؤدي إلى ضيق الشارع والإضرار بالمارة[6]، واصطدام الأحمال والازدحام[7].

وقد كان أغلب تجار بلاد المغرب يكترون الحوانيت لأنها ملك للأحباس[8] أو للسلطان، ويبدوا أن مدة الكراء كانت طويلة ويتم تجديدها، وفي الغالب يكون المكتري المألوف هو الذي يحصل على صفقة كراء الحانوت مجددا، وبهذا فقد يشغل التاجر الحانوت لمدة تفوق العشرين عاما[9].

---

1) روجي لوطورنو: فاس قبل الحماية، ترجمة: محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1416هـ/ 1992م، ج01، ص456.

2) ما يدل على ذلك ما أورده ابن عيشون الشراط(1035-1109هـ/1626-1697م)، خلال حديثه عن الولي الصالح سليمان بن يوسف الأنفاسي، فيقول:"...ما حدثني به أبو زيد عبد الرحمان الطراز، وهو خاص به وقائم على خدمته، قال: كنت جالسا يوما بحانوتي فمر بي سيدي سليمان واستدعاني فنزلت إليه مبادرا..."؛ أنظر: الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، منشورات كلية الآداب، ط01، الرباط، 1997م، ص301.

3) غير أن دكاكين الصّناع تكون على مستوى الأرض لأنهم يخرجون كثيرا من دكاكينهم وينجزون بعض الأعمال في الزقاق؛ أنظر: روجي لوطورنو: المرجع السابق، ج01، ص458.

4) روجي لوطورنو: المرجع نفسه، ج01، ص458.

5) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص85-86.

6) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص445.

7) العقباني: المصدر السابق، ص68.

8) الونشريسي: المصدر السابق، ج07، ص452؛ ج10، ص125؛ المازري: المصدر السابق، ص227.

9) الونشريسي: المصدر السابق، ج09، ص72.

كما وجدت إلى جانب هذه الحوانيت دكاكين أخرى ملك للخواص، يتصرفون فيها بالبيع والكراء[1]، وكان بعض الناس يعمدون إلى فتح حوانيت بأجزاء من منازلهم، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بجيرانهم[2].

أما عدد الحوانيت في مدن المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة فإنه يختلف من مدينة لأخرى بحسب الكثافة السكانية وموقع المدينة وقربها من القرى، فقد كان عدد حوانيت سبتة حوالي أربعة وعشرون ألف حانوت[3]، وفي مدينة فاس بلغت تسعة آلاف ومئتين وثمانين حانوتا في العهد الموحدي[4]، غير أن هذه الأرقام التي أوردتها بعض المصادر بحاجة إلى نقد، فيمكن أن تكون هذه الاحصائيات تشمل المخازن وغيرها من المنشآت التي لها علاقة بالنشاط التجاري.

---

1) نفسه، ج06، ص243.

2) أبي عبد الله اللخمي(ابن الرامي البناء): الإعلام بأحكام البنيان تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999م، ص82-84.

3) محمد بن القاسم الأنصاري السبتي: اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، د ن، ط02، الرباط، 1403هـ/1983م، ص36.

4) الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

3- القيساريات[1]:

من مظاهر تنظيم الأسواق وجود القيساريات التي كان يباع فيها القماش بمختلف أنواعه كالحرير والكتان والقطن والصوف، والعطور إضافة إلى التوابل، وقسم آخر مخصص لبيع الفواكه والخضروات والمجبنات، ورحبات خاصة بالحبوب وأخرى لبيع الدواب والماشية، وجهة معينة تم تخصيصها لبيع الجواري[2].

فالقيسارية مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق بها حوانيت ومصانع ومخازن[3]، أما عن الفرق بين القيسارية والسوق العادي، فالقيسارية واسعة محكمة التنظيم وتشتمل أروقة مغطاة تشبه السوق العصري الكبير[4]، ويشير كربخال إلى قيسارية فاس التي تتوسط المدينة وتحوي خمسة عشر زقاقا للدكاكين[5].

وتكتسي القيسارية أهمية اقتصادية كبيرة ومثال ذلك قيسارية تلمسان، فهي مدينة صغيرة تحيط بها الأسوار والدخول إليها يكون من الأبواب التي كانت تغلق ليلا، وبداخلها مستودع توضع فيه السلع قبل عرضها للبيع، ودور وأفران وحمامات ودكاكين ومسجد وكنيسة ودير للرهبان، لأن التجار الأجانب النصارى يقيمون بها[6].

---

1) القيسارية تحريف لكلمة قيصرية نسبة إلى قيصر؛ أنظر: علي حامد الماحي: المغرب في عصر السلطان أبي عنان المريني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص186؛ لأن الرومان لما كانوا يسيطرون على إفريقيا كانت لهم في كل مدينة دار للجمارك، تحفظ فيها السلع وغالبا ما كانت هذه الدار تتعرض للنهب خلال فترات الاضطراب فأمر أحد القياصرة أن يكون في كل مدينة مكان مسوّر تحفظ فيه البضائع التي يمكن أن تكون ملك الإمبراطور مع سلع التجار، حتى يهتم السكان الذين لهم مصلحة فيه بتأمينه؛ عد إلى: مارمول كربخال: إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار المعارف، الرباط، المغرب، 1408-1409هـ/1988-1989م، ج02، ص150.

2) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص89.

3) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص186.

4) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

5) مارمول كربخال: المصدر السابق، ج02، ص148. ويشير الجزنائي إلى أن مدينة فاس خلال العهد الموحدي كانت تتوفّر على قيساريتين؛ الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

6) الحاج محمد بن رمضان شاوش: المرجع السابق، ص341.

4- الفنادق:

الفندق بناية مركبة من عدة غرف للسكن حول ساحة مركزية، به مستودعات ومخازن لبيع البضائع ومكاتب القنصلية[1] وموثق للعمليات التجارية وكنيسة[2]، وكانت هذه الفنادق موجودة عادة في وسط المدينة وفي بعض الأحيان في نواحيها[3]، ويتألف مبنى الفندق من عدة طوابق تلتف حول صحن مكشوف في الوسط، يخصص الطابق الأرضي لحفظ السلع والبضائع، بينما جعلت الطوابق العليا لسكن التجار[4]، وكانت الفنادق المخصصة للأجانب تتمتع بحرية تامة، حيث نجد فيها كنيسة ومحلات خاصة وحمامات، ويمنع المسلمون من دخولها إلا لأسباب تجارية[5].

وتقدم الفنادق خدمات كبيرة فهي مؤسسات اقتصادية هامة، ينزل إليها الغرباء والتجار من الحواضر فيجدون فيها الرعاية والسلامة من النزول إلى غاية المغادرة[6]، وتتم فيها العمليات التجارية تحت رقابة الجمارك، التي تتكفل بقبض المبالغ المفروضة على التجار الأوربيين وتمنحهم تأشيرة تسمح لهم بالتنقل في المدينة[7].

وتقع نفقات البناء والإصلاح التي تتطلبها الفنادق على عاتق سلطات بلاد المغرب، أما المداخيل من رسوم الكراء، والتخزين ونفقات العقود، فيستخلصها القنصل لحسابه وحساب دولته[8]، خاصة وأنه خصص كل فندق لدولة لها قنصل [9]، ومن هنا يتّضح لنا حجم النفوذ والامتيازات التي تمتّعت بها الدول الأوربية في بلاد المغرب.

وكانت هناك فنادق خاصة للنزلاء المحليين والغرباء من المسلمين، وهذا النوع يتسم بالكثير من ميزات الفنادق المخصصة للمسيحيين، غير أن الكثير من المحرّمات ممنوعة فيه، ويشرف عليه المحتسب[10].

---

1) كلمة فندق هي مصطلح إغريقي معرّب؛ أنظر: روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص464.

2) محمد زنبير: المرجع السابق، ص372.

3) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

4) إلهام دحروج: المرجع السابق، ص24.

5) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

6) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص88

7) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

8) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص464.

9) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

10) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

وتتنوع ملكية الفنادق بين الخواص والسلطة الحاكمة[1]، فقد ملكت بعض الأسر الفنادق كعائلة بني فذّه التي كانت تمتلك فندقا بفاس[2]، وقد يشترك اثنان في امتلاك فندق واحد[3].

غير أنه من المستبعد امتلاك الخواص للفنادق التي تأوي الأجانب من التجار المسيحيين التي كانت تكون في غالبيتها للدولة، فيرجح أن الخواص كانوا يحوزون ملكية بعض الفنادق المخصصة للتجار المحليين والغرباء من المسلمين فقط[4]، وكان السلطان أبو يعقوب يوسف المريني(ح685-707هـ/1286-1307م) يوقف دخل الفندق الكبير بحي الشمّاعين على مسجد القرويين حيث بلغ دخله في العام عشرة آلاف درهم[5].

ومن الدلائل التي تؤكد اهتمام دول بلاد المغرب بالفنادق قيام الحكام المرينيين ببناء الفنادق وتجديدها خاصة بفاس لأنها موضع إقامة التجار والغرباء، والذين لهم دور كبير في التجارة، فقد قام عبد الله الحدودي بتجديد الفندق الكبير بحي الشمّاعين[6].

وقد انتشرت الفنادق في بلاد المغرب بكثرة خاصة في المدن التي ينزل بها التجار والأجانب والغرباء[7]، ومنها فنادق فاس التي بلغ عددها مائتين[8]، وتشير المصادر إلى فندقي الجنويين والبنادقة[9]، ومعظم فنادق فاس تقع بقرب الجامع الأعظم (جامع القرويين) أو الجامع الأعظم بفاس الجديد[10]. أما سبتة فكانت تحصي حوالي ثلاثمئة وستون فندقا، أكبرها الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع، وفندق غانم الذي يشتمل على ثلاث طوابق بثمانين بيتا[11]، وخصص من فنادق سبتة سبعة فنادق لإقامة التجار النصارى، أربعة على صف واحد، وثلاثة متفرقة[12]، كما كانت لكل من مدينة سلا[13]، وقابس فنادق لإقامة التجار وبيع السلع[14]. وكان بوهران فندق

1) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص89.
2) ابن الأحمر: المصدر السابق، ص08.
3) المازري: المصدر السابق، ص267.
4) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص88.
5) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص294.
6) نفسه، ص294.
7) كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص74.
8) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص231.-اختلفت المصادر التي ذكرت عدد فنادق فاس في تقديرها-.
9) نفسه، ج02، ص20.
10) إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص134.
11) بن القاسم الأنصاري: المصدر السابق، ص38-39.
12) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص188.
13) حمدي عبد المنعم: مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص71.
14) إلهام دحروج: المرجع السابق، ص24.

تابع مباشرة لملك أراغون، يسيّر من قبل ممثل له[1]، كما عرفت مدينة تونس بوجود الفنادق كفندق الرماد الذي أقام به عبد الباسط بن خليل خلال رحلته إلى بلاد المغرب[2].

إن المتتبع لما أوردته المصادر عن عدد الفنادق التي كانت تضمّها مدن بلاد المغرب خلال الفترة الممتدة بين القرنين07و09هـ/13و15م يلاحظ أنه عدد كبير جدا، وقد تكون بعض المصادر بالغت في ذكر عددها لإعجابها وإشادتها ببعض المدن(ومثال ذلك فنادق سبتة التي قدّرها محمد بن القاسم بثلاثمائة وستون فندقا-كما ذكرنا أعلاه-، فلا نستبعد وقوع المؤلف في تضخيم هذا العدد بناء على حجم مدينة سبتة رغم أهميتها الاقتصادية)، لكن من الواضح أن الفنادق المقصودة لم تكن فقط تلك التي يقيم فيها التجار أجانبا كانوا أو غرباء مسلمين، إنما يقصد بها أيضا الفنادق التي يتم فيها البيع والشراء، والفنادق المخصصة للحرفيين وأصحاب المهن والمخصصة لتخزين السلع، وهي التي تستحوذ على أكبر نسبة من عدد الفنادق.

أما المدن التي لم تتوفر على فنادق فإن التجار الذين ينزلون بها يقيمون عند أصدقائهم أو معارفهم، وإذا انقطعت فيها معارفهم يتطوع شخص من أعيان المدينة لاستضافتهم، وهو ما عرف به سكان مدينة تدنست[3]، حيث يجد فيها جميع الغرباء منازل لهم وعند مغادرتهم يتركون بعض الهدايا اعترافا بالجميل[4].

لقد تحولت بعض الفنادق منذ القرن 9هـ/15م إلى أماكن للخلاعة وأصبح يرخص لها ببيع الخمور[5]، أما الوزان الذي عاش في فترة متأخرة فيذكر جملة من الأفعال المشينة التي كانت الفنادق مسرحا لها كممارسة الشذوذ الجنسي والدّعارة وشرب الخمر، وهي وضعية بعض فنادق مدينة فاس، ولهذا السبب ساءت صورة ملاك الفنادق لدى الناس وأصبح الفقهاء والتجار والصناع المحترمون يعرضون عنهم، ويمنعون من الدخول إلى الفنادق القريبة من الجامع أو الإشراف عليها[6]، غير أن بعض أصحاب الفنادق كانوا لا يتخلفون عن معاقبة الزبائن الذين تثبت عليهم مخالفات من هذا النوع[7].

مما عرض يتبيّن أن التجارة في بلاد المغرب قد جنّدت لها العديد من المنشآت التي تعتبر ضرورية لتطوير القطاع التجاري، علما أن بعض هذه المنشآت مشتركة بين عدة قطاعات ولها أبعاد اجتماعية كالطرق والمراكز التجارية مثلا.

---

1) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

2) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، في إطار جامعة فرانكفورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، 1414هـ/1994م، ص17.

3) تدنست: مدينة تقع في ضواحي حاحا، إحدى أقاليم مراكش؛ الوزان: المصدر السابق، ج01، ص99.

4) نفسه، ج01، ص99.

5) إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص134.

6) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص232.

7) ابن عيشون الشراط: المصدر السابق، ص283.

الفصل الثالث:
العلاقات التجارية الخارجية لبلاد المغرب بين القرنين
07-10هـ/13-15م

الفصل الثالث:

العلاقات التجارية الخارجية لبلاد المغرب

بين القرنين 07-10هـ/13-15م

1- العلاقات التجارية مع بلاد السودان

2- العلاقات التجارية مع وأوروبا

أ- العلاقات التجارية مع المدن الايطالية:

ب- العلاقات التجارية مع مملكة أراغون

ت- العلاقات التجارية مع فرنسا

ث- المعاهدات التجارية المغربية الأوربية

3- العلاقات التجارية مع الأندلس

4- العلاقات التجارية مع بلاد المشرق الاسلامي

5- الصـــادرات والواردات

6- السلـــع العابـرة

تتموقع بلاد المغرب في فضاء جغرافي استراتيجي حيث تشرف من الشمال على البحر الابيض المتوسط، وهو ما يجعلها على مقربة من أوروبا جنوب المتوسّط، وتمتد جنوبا إلى الصحراء حيث ترتبط مع بلاد السودان، ومن الجهة الشرقية إلى مصر التي تعتبر بمثابة المنفذ نحو باقي مناطق المشرق الاسلامي، هذا الموقع الهام جعل بلاد المغرب الاسلامي تنسج علاقات اقتصادية مع هذا المحيط المتميّز بالتنوع، فهي ترتبط تجاريا مع بلاد السودان خاصة الغربي منه والمشرق الاسلامي، والأندلس وأوروبا.

وكانت العلاقات التجارية بين بلاد المغرب الاسلامي بين القرن 07-09هـ/13-15م ثرية بالسلع المتبادلة، والتي تشكل لنا حركة الاستيراد والتصدير، وقد تنوعت البضائع والسلع المتبادلة بين مختلف الأطراف التجارية، وقد لعبت بلاد المغرب دورا هاما في نقل بعض السلع الثمينة من بلاد السودان الى السواحل المغربية، أين يتم تحويلها إلى وجهات أخرى.

1- العلاقات التجارية مع بلاد السودان:

تنحصر بلاد السودان بين المحيط الأطلسي غربا، والمحيط الهندي والبحر الأحمر شرقا، والصحراء الكبرى شمالا[1]، غير أن بلاد السودان التي ربطتها علاقات تجارية قوية مع بلاد المغرب هي السودان الغربي وأجزاء من السودان الأوسط [2]، والتي يجعلها القزويني جنوب بلاد المغرب[3].

وقد كانت العلاقات السياسية بين دويلات المغرب وممالك بلاد السودان في غالب الفترات علاقات جيدة، حيث تبادل حكامها الهدايا، كالزرافة التي أرسلها ملك كانم من ملوك السودان سنة 655هـ/-1258م إلى السلطان الحفصي المستنصر(649-675هـ/1251-1276م)[4]، والذي أهداها بدوره لإحدى ملوك النصارى[5]، كما هادى السلطان أبو الحسن المريني (ح731-752هـ/1330-1351م) ملك مالي عندما سيطر المرينيون على تلمسان[6] وهو ما يؤكّد الأهمّيّة التجارية لتلمسان مع بلاد السودان التي استفادت من العلاقات الطيبة بين حكامها الزيانيين وملوك السودان[7].

وكانت التجارة مع بلاد السودان مربحة جدا، ويعود ذلك لبعد المسافة حتى أن سكان بلاد المغرب كانوا يضربون المثل ببعد بلاد السودان[8]، واضافة الى ذلك عرفت التجارة مع السودان كثرة الأخطار مما يجعل السلع المنقولة قليلة، فيقل حاملوها ويعز وجودها في الأسواق[9]، لذلك كان التجار العاملون على هذا الخط البعيد من أثرى الناس وأكثرهم أموالا[10]، وكان التجار المغاربة يوظفون حجما معتبرا من الأموال قد تبلغ أربعة آلاف دينار[11].

---

1) يحي بوعزيز: تاريخ افريقية الغربية الاسلامية من مطلع القرن 20م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001م، ص09.

2) وتشتمل بلاد السودان الغربي والأوسط حاليا حوض نهر السنغال وغامبيا ونيجيريا؛ أنظر: يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص09؛ إضافة إلى تشاد والنيجر وحتى الطوغو والكاميرون؛ أنظر: علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص35-37، وأيضا بوركينافاسو وجنوب مالي؛ أنظر: أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص253، عن موقع السودان الغربي وامبراطورية مالي خاصة أنظر الملحق رقم13، ص

3) زكرياء القزويني: المصدر السابق، ص18؛ ويصفها بقوله: "هي بلاد كثيرة وأرض واسعة، ينتهي شمالها إلى بلاد البربر وجنوبها إلى البراري، وشرقها إلى الحبشة، وغربها إلى البحر المحيط، أرضها محترقة لتأثير الشمس فيها... أرضهم منبت الذهب، وبها حيوانات عجيبة"؛ أنظر ص24.

4) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج06، ص417-418.

5) ابن قنفد: الفارسية، ص120؛ أبو عبد الله الشماع: المصدر السابق، ص66.

6) عبد الرحمن ابن خلدون: المصدر السابق، ج07، ص352-353؛ الناصري: المرجع السابق، ج03، ص151.

7) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص224-225.

8) أبي يعقوب يوسف بن يحيى ابن الزيات: رجال التصوف وأخبار ابي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، ط02، الرباط، 1997، ص148.

9) عبد الأحد السبتي: المرجع السابق، ص139-140.

10) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص497.

11) الادريسي: المرجع السابق، ص66.

وأسهمت التجارة مع بلاد السودان في غنى التجار المتعاطين لها كتجار أغمات[1]، وتلمسان[2]على سبيل المثال، وقد ساهم اليهود في التجارة مع بلاد السودان بكثرة[3]، والتي لم تبق حكرا على المغاربة فقط، بل ساهم فيها السودانيون سواء في عرض وتقديم البضائع أو محاولة نقلها إلى المدن المغربية والواحات الصحراوية[4].

ولعبت التجارة مع السودان دورا كبيرا في اقتصاد المغرب طيلة العصر الوسيط، فقد بنيت الكثير من الحواضر المغربية على المسالك التجارية الرابطة بين الصحراء والبحر المتوسط، وأدت إلى تنامي دور المغرب كوسيط في تجارة حوض البحر المتوسط والسودان الغربي[5].

وقد استفاد المغرب من تجارة السودان أكثر من استفادته من تجارة البحر المتوسط، ويعبّر عن ذلك السلطان الزياني أبو حمو(ح633-681هـ/1229-1283م): "لولا الشناعة لم أزل في بلادي تاجرا من غير تجار الصحراء الذين يذهبون بخبيث السلع، ويأتون بالتبر الذي كل أمر الدنيا له تبع ومن سواهم يحمل منها الذهب، ويأتي اليها بما يضمحل من قرب ويذهب" [6]، وبهذا فهو يعبر عن عدم التكافؤ في المبادلات المغربية الأوربية لأنها تزيد من أرباح الأوربيين، وذلك على عكس التجارة مع السودان.

ورغم إحياء الخط التجاري المتصل مباشرة بين بلاد السودان والنيل، إلا أن التجارة مع السودان لم تنقطع، واستمر تبادل البضائع بين الطرفين وازدادت مع ذلك الروابط الفكرية والثقافية[7].

ويتم التواصل التجاري بين بلاد المغرب والسودان عن طريق القوافل التي تجهّز وتنطلق نحو الجنوب، وتمر بمحطات أساسية كسبتة، فاس ، مراكش، سجلماسة [8]، تلمسان وطرابلس، وارتبطت بمحطات سودانية ككاو(غاو)، وتنبكت [9].

وقام التعامل التجاري بين المغرب والسودان على المقايضة، وهي استبدال سلعة بما يقابلها من سلعة أخرى، وهذا النظام عرف في مختلف المناطق، وكانت المقايضة في بداية الأمر تتم بين الطرفين بطريقة غير مباشرة[10]،

---

1) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص232.

2) الحاج بن شاوش: المرجع السابق، ص399-400.

3) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص167.

4) بشير قويدر: المرجع السابق، ص14.

5) الحسين بولقطيب: العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي خلال العصر الوسيط، مجلة أمل، السنة الثانية، الدار البيضاء، ع06، 1995، ص14-15.

6) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص162-163.

7) أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص173-174.

8) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص17-21.

9) الحسين عماري: المرجع السابق، ص44-45.

10) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص111-113.

حيث يضع كل تاجر بضاعته في جهة، ويغادر المكان، ليأتي السودانيون بالتبر يضعونه مكان السلع التي يأخذونها، فيعود التجار بعد ذلك لأخذ البضاعة من التبر ويضربون الطبول وينصرفون[1].

وكان المغاربة يحملون إلى بلاد السودان الخيول[2]، والأسلحة والملابس وأدوات الزينة[3] والزيت والسمن والحبوب[4]، وكان الملح أهم بضاعة ينقلونها إلى السودان[5] وتستبدل بالذهب السوداني، فقد كان أهل السودان يدفعون أحيانا ثمن الملح ذهبا، وبنفس الوزن، وذلك نظرا لحاجة أهل السودان للملح وانعدامه عندهم[6]، وربما كان ثمن الملح الضعف من الذهب أو أكثر[7]، وكان سعر الملح في ارتفاع مستمر، غير أن بعض الباحثين أمثال المنور مروش ينفي فرضية استبدال الملح بوزنه ذهبا[8]، والتي يطلق عليها صاحب كتاب الاسلام في ممالك وامبراطوريات افريقيا السوداء "الحكاية الطريفة"[9].

وكان الملح المنقول إلى بلاد السودان يستخرج من جزيرة أوليل، ومن بلاد حاحا، ومن جبل تاجمرت قرب مراكش[10]، وكانت قرية تغازي مورد لا ينضب بالملح خلال وتقصدها القوافل المتجهة إلى السودان لتحمل منها الملح، حيث يحفر عليه تحت الأرض ويستخرج[11].

كما كان المغاربة ينقلون إلى بلاد السودان الخيول أين يستبدلونها بالعبيد، وكان الأمراء الذين يقتنون هذه الخيول يدفعون مقابل فرس واحد خمسة عشر أو عشرين عبدا، حيث يشنّون الغارات على الأعداء بتلك الخيول وينتظر التجار عودتهم شهرين أو ثلاثة أشهر، وعند عودة الأمراء يجلبون معهم ما يكفي من العبيد لأداء المبلغ الواجب للتجار، وأحيانا ينتظر التجار السنة الموالية ليتمكن الملك أو الأمير من دفع ما عليه من عبيد، لأن شن غارة بدون خطر، يكون مرة واحدة في السنة، وكثيرا ما يستاء التجار من الانتظار مدة طويلة للحصول على العبيد[12].

---

1) القزويني: المصدر السابق، ص19.

2) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص176.

3) مفتاح يونس الرباصي: المرجع السابق، ص98.

4) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص800.

5) ابن بطوطة: المصدر نفسه، ص673-674؛ كمال بولعسل: رحلة أبي حامد الغرناطي دراسة في فضاء الرحلة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص297.

6) جوان جوزيف: المرجع السابق، ص52.

7) كمال بولعسل: المرجع السابق، ص298.

8) المنور مروش: المرجع السابق، ص29.

9) جوان جوزيف: المرجع السابق، ص51.

10) حمزة يحي: ذهب السودان الغربي في أوج استغلاله خلال العصر الوسيط، الموطن والعلاقة مع المغرب الأقصى، مجلة المؤرخ، مجلة تصدرها جمعية ليون الإفريقي للتنمية والتقارب الثقافي، الدار البيضاء، العدد07، مارس2010. ص33.

11) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص673-674.

12) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص176-177.

وإلى جانب استخدام الملح كعملة وسلعة لمقايضة الذهب، استخدم أيضا النحاس وحتى الثياب، وفي بعض التعاملات التي لا تتم وفق المقايضة فإنه يستعمل المثقال الذهبي كعملة بين الطرفين والودع، حيث تساوي أربعمئة ودعة أوقية واحدة من الذهب، غير أن قيمته غير ثابتة[1].

وقد لاقى التجار المغاربة في بلاد السودان معاملة طيبة من قبل الأهالي[2] والسلاطين، ما عدا في بعض الفترات التي يحكم فيها بعض الأمراء لكنها حالات نادرة[3].

غير أن الحركة التجارية بين المغرب والسودان بدأت منذ نهاية القرن09هـ/15م، تتأثر بالكشوفات الجغرافية ومن بوادرها الأولى محاولة البرتغال السيطرة على سبتة سنة 822هـ/1419م ومنها الاتجاه نحو السواحل الغربية للأطلسي[4]، وقد استفاد البرتغاليون في كشوفاتهم من تجارب الجنويين البحرية[5]، كل هذا نظرا لأهمية بلاد السودان بالنسبة للبرتغاليين، حيث كانوا يسعون لتحقيق طموحهم الاقتصادي[6]، غير أن البرتغاليين لم يبقوا الوحيدين الذين قاموا بالكشوفات حيث نافسهم فيما بعد غيرهم من الأوربيين[7].

وكان الوجود البرتغالي في غرب إفريقيا خلال القرن 09هـ/15م نفوذا ساحليا وسطحيا فقط[8]، غير أنه أثر في تجارة بلاد المغرب[9] كما أثر في المناطق العابرة لها كمالي[10].

---

1) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص115-117.

2) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص690.

3) نفسه، ص688، جوان جوزيف: المرجع السابق، ص67.

4) مارمول كاربخال: المصدر السابق، ج01، ص121.

5) فيج جي دي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق: السيد يوسف نصر، مراجعة الترجمة: بهجت رياض صليب، دار المعارف، ط01، القاهرة، 1983م، ص108.

6) فيج جي دي: المرجع نفسه، ص114.

7) نفسه، ص118.

8) نفسه، ص121.

9) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278-279.

10) اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام(اليونسكو): تاريخ إفريقيا العام، مج04 (إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، إشراف: ج ت نياني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، اليونسكو، باريس1988م، ص183-184

2- العلاقات التجارية مع أوروبا:

تصور لنا الكثير من المصادر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في العصر الوسيط على أنها علاقات حرب وعداء، إلا أن فترات السلم كانت الأطول بين الطرفين[1]، حيث كانت التجارة خلالها نشيطة بين الأوربيين وبلاد المغرب وكانت سهلة وغير مكلفة، حتى أن بعض الباحثين يضعون التجارة الأوربية المغربية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة مع القسطنطينية[2] ومصر[3].

ومما ساهم في ازدهار هذه العلاقات القفزة التي شهدتها أوروبا خلال القرنين 07و08هـ/13و14م على المستوى التقني الاقتصادي[4]، كما أن اهتمام دول المغرب بالتجارة البحرية على غرار الدولة المرينية ساهم في تطور العلاقات الثنائية، ذلك أن التجارة مع أوربا كانت تمثل لدول المغرب موردا هاما يساهم في خزينتها لتغطية نفقاتها[5].

وكانت تجارة الصحراء من روافد التجارة المتوسطية[6]، لذلك كان بعض حكام بلاد المغرب يعتبرون الذهب المجلوب من بلاد السودان أداة ضغط على الأوربيين، ويظهر ذلك من رسالة الملك الزياني أبو تاشفين إلى "جاك الثاني" ملك أراغون يقول فيها: "إذا قبلتم بشروطنا فسينتشر السلام بينكم وبيننا وإذا كنتم في حاجة إلى الذهب فسنساعدكم بشرط أن تعطونا ضمانات، إذا لم تقبلوا بشروطنا سنوقف التبادلات بيننا"[7].

ومن العوامل المؤثرة في التجارة بين بلاد المغرب وأوروبا فتاوى الفقهاء المسلمين الذين نهوا المسلمين من السفر إلى بلاد الكفار[8]، خاصة إذا كان السفر للتجارة وطلب الدنيا[9] خشية أن تجري أحكام النصارى والكفّار عليهم[10]، غير أن ذلك لم يمنع بعض المغاربة من ركوب القوارب والتواصل بها مع الدول المسيحية[11].

---

1) محمد الأمين البزاز: المرجع السابق، ص81.

2) تنسب القسطنطينية إلى الامبراطور قسطنطين الذي قام ببنائها، "وهي من أحسن مدائن الأرض وأغربها عمرانا وبنيانا"، الزهري: المصدر السابق، ص73.

3) Mas Latrie : op cit, p223.

4) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص156.

5) نفسه، ص165؛ غير أن هذا الاهتمام المتزايد للمرينيين بالتجارة البحرية قد عزلهم على المجتمع الذي كان يلاحظ استفادة التجار الأجانب من هذه التجارة مما أثار التجار المحليين ورجال الدين بالمغرب؛ نفسه، ص162، وكانت التجارة البحرية على الدولة الحفصية تدرّ منافع وعوائد كثيرة، ليس على الدولة فحسب بل على التجار الكبار كذلك؛ أنظر: روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص289-290.

6) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص225.

7) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص316.

8) أبو عبد الله محمد العبدري: المصدر السابق، ج04، ص54.

9) ابن رشد: المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدوّنة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمريات مسائلها المشكلات، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م. ج02، ص153-154.

10) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص317-318.

11) Atallah dhina: op cit, p387.

كما نهى الفقهاء التجار المغاربة من بيع كل ما يؤذي المسلمين للمسيحيين[1]، بما أن فترة ما بعد الموحدين كانت تتميز باضطراب العلاقات بين بلدان المغرب والممالك الأوربية، وحتى بين دويلات المغرب التي كثرت الفتن فيما بينها فبرزت قضية بيع السلاح للعدو أو لمثيري الفتن والقلاقل[2]، حيث حرّم الفقهاء بيع بعض السلع للمسيحيين والتي تساعدهم في حربهم ضد المسلمين كالأسلحة والحديد والنحاس[3]، والخيل[4] وعدته[5]، كما حرم بيع هذه المعدات الحربية لمن يحملها إلى العدو[6].

وكان بعض السلاطين المغاربة يمنعون على التجار الأوربيين تصدير القمح والسلاح والخيول والجلود إلى أوربا، وهو ما نصت عليه معاهدة 739هـ/1339م، بين أبي الحسن المريني (ح732-749هـ/1331-1348م) ووفد ميورقة[7].

ولم يقتصر التحريم الديني والمنع السياسي على الجانب الاسلامي فقط، فالكنيسة المسيحية بدورها أصدرت قرارات بمنع الاتجار مع المسلمين بجملة من السلع كالخشب والحديد والأسلحة والحبوب والحبال [8]، ومن جانبها كانت الدول النصرانية تحظر بيع هذه المواد للمسلمين تطبيقا لقرارات الكنيسة، فقد اصدر ملك أرغون خاييم الأول قرارا من هذا القبيل ضد تونس، حيث منع التجار من تصدير جملة من السلع وذلك في سنة 645هـ/1274م وما بعدها[9].

ورغم هذه المحظورات إلا أن التعامل التجاري بين المسلمين والمسيحيين في السلع الممنوعة لم يتوقف في أحيان كثيرة[10].

وكانت العملة المستخدمة في التبادل التجاري مع الغرب المسيحي تقوم على السكة الذهبية فعندما يدخل التجار المغاربة إلى البلاد المسيحية يحملون عملات مغربية لتصرف هناك[11]، ويتم التعامل مع الأوربيين بعملاتهم كالبرنت والدوقات[12].

---

1) المازوني: المصدر السابق، ج02، ص708.
2) موسى لقبال: المرجع السابق، ص56.
3) ابن رشد: المصدر السابق، ج02، ص154.
4) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص182.
5) البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص166.
6) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص166.
7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص165.
8) Atallah dhina: op cit, p390.
9) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص267.
10) Atallah dhina: op cit, p391.
انظر ايضا: أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص110.
11) صالح بن قربة: المرجع السابق، ص192.
12) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص113-114.

وعند وصول السفن الأوربية المحملة بالسلع إلى موانئ بلاد المغرب يستقبلها موظفو الميناء ويثبتون جنسيتها ويعرفون عدد ركابها، أسمائهم، وأنواع السلع التي يحملونها، ثم تنزل الحمولة في الفنادق المخصصة لهم(1)، وتشرف سلطة الجمارك على هذه الخطوات بالاستعانة بمترجمين في ذلك، كما تدفع للجمارك حقوق دخول السلع(حقوق التصدير والاستيراد)(2)، ثم يأتي الدور على التجار الذين يقتنون هذه السلع فمنهم من يشتري كل السلع المحملة في المراكب في صفقة واحدة(3)، أو يتم بيعها بالمزاد العلني بعد قبول سلطة الجمارك لذلك أو تباع عبر الجمارك دون مزاد(4).

ونتيجة العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وأوربا حدث التأثير والتأثر بينهما في مختلف المعاملات والنظم التجارية كالشركات التجارية(5)، والحوالة، حتى أن بعض المصطلحات الجمركية اشتقت من العربية كلفظ Tarif، المشتق من اللفظ العربي "تعريف"، أو "التعريفة"(6).

وعرفت العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وأوروبا نوعا من الفتور في أواخر القرن09هـ/15م، وذلك بسبب ظهور الكشوفات الجغرافية(7)، وبداية تحول طرق تجارة الذهب والعبيد.

---

1) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص172.

2) Mas Latrie : op cit, p186.

3) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص33.

4) Mas Latrie: op cit, p193.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278.

6) صالح بن قربة: المرجع السابق، ص190.

7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص168.

أ- العلاقات التجارية مع المدن الايطالية:

ارتبطت دول المغرب بعلاقات سياسية وثيقة بالمدن الايطالية حيث تواجد الدبلوماسيون البيزيون[1] والجنويون والبنادقة بمختلف دول المغرب الاسلامي[2]، وكانت العلاقات بين مدن إيطاليا والدولة الحفصية طيبة في أغلب الاحيان رغم ما تخللها من فترات اضطراب نتيجة أعمال القرصنة[3] والغزوات الايطالية على بعض المدن الساحلية كطرابلس سنة755هـ/1354م[4] وجربة سنة790هـ/1388م، والمهدية سنة793هـ/ 1390م[5].

وكانت الدولة الحفصية ترد على مثل هذه الغزوات بحملات انتقامية[6]، وبهذا فالعلاقات الايطالية الحفصية شهدت بعض التقلبات تخللتها مفاوضات وتوقيع لمعاهدات بين الطرفين، ويرجع سعي دويلات المغرب والمدن الايطالية لعقد معاهدات الصلح للمصالح التجارية الموجودة بينهما[7]، لذا تبادل حكام هذه المدن مع سلاطين الضّفة الجنوبية الهدايا[8].

وبدورها ارتبطت الدولة الزيانية بعلاقات تجارية مع المدن الايطالية التي كان تجارها يتوافدون على موانئها فيجلبون سلعا أوربية[9]، ويبادلونها بالسلع السودانية والمحلية، والتي ينقلونها إلى الأسواق الأوربية وحتى تركيا والإسكندرية[10]، ومن أهم الموانئ التي ارتبطت بالتجارة مع المدن الايطالية ميناء وهران الذي كان مهبطا لتجار جنوة، وبها دار تسمى دار الجنويين يقيمون بها[11]، وميناء سلا الذي منح لهم فيه امتيازات كبيرة[12]، كما كانت

---

1) نسبة إلى مدينة بيزا-الايطالية-، وهي أكبر من مدينة جنوة، وأهلها تجار بر وبحر، ينتقلون إلى أقصى بلاد الشام والاسكندرية ومصر والمغرب والاندلس؛ أنظر: الزهري: المصدر السابق، ص78.

2) Ernest Mercier: op cit, p210.

3) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص83-84، 115، 122-123.

4) أحمد النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، د ت، ص166-167.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص229-231.

6) نفسه، ج01، ص261-263.

7) ابن الحاج النميري: فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص186.

8) ابن الشماع: المصدر السابق، ص66؛ نضال مؤيد الأعرجي: المرجع السابق، ص109.

9) من السلع الأوربية التي انتشرت في عالم البحر الأبيض المتوسط بحلول القرن07هـ/13م الأقمشة والمنسوجات، والتي تنتج في الاراضي المنخفضة وايطاليا وفرنسا؛ أنظر أوليفيا ريمي: التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية، ضمن مجموعة دراسات بعنوان: الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، لبنان، 1998، ص1081.

10) خالد بلعربي: الدولة الزيانية، ص259-260.

11) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص30.

12) حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص64.

سفن البندقية ترسوا في ميناء غساسة بإقليم فاس أين يبرم البنادقة الصفقات التجارية مع الفاسيين[1]، كما حقق تجار ساحل القل بإفريقية أرباحا كبيرة نتيجة تسويق السلع التي يزودهم بها الجنويون[2].

وما يؤكد نفوذ الجنويين في المدن التجارية الساحلية بالمغرب اعتقاد حاكم طرابلس ابن ثابت أن النصارى الذين اتجهوا نحو طرابلس في10ربيع الأول755هـ/1354م تجار، وذلك بعدما حاولوا اظهار ذلك، غير أن الحقيقة عكس ذلك فهم جنويون قصدوا المدينة للسيطرة عليها، وكان خروجهم منها في 12 شعبان 755هـ/1354م[3].

وكانت بعض الموانئ محل منافسة بين البحريات الايطالية، كل تحاول تثبيت مركزها بها على غرار بجاية التي تنافس عليها التجار البيزيون والجنويون من أجل التحكم في تجارتها الخارجية[4].

وكان التجار الايطاليون يقومون بنقل الذهب والفضة من شمال افريقيا إلى الأسواق الأوربية كسوق شامبي Champagne(شامبي اقليم واسع بين فرنسا والفلاندر)، الذي يأتيه التجار من كل جهات أوربا الغربية[5]، كما نقلوا إلى أمراء إيطاليا الحيوانات الثمينة من بلاد المغرب كالخيول والنعام والأسود[6]، وبهذا فقد لعبت المدن الايطالية دورا كبيرا في نقل السلع في حوض البحر الأبيض المتوسط[7].

وهناك إشارات إلى وجود بعض التجار المسلمين –لعلّ من بينهم مغاربة– يتاجرون في صقلية[8]، وإن كان ذلك في زمن متقدم نوعا ما عن دراستنا إلا أنه يمكن أن يكون قد استمر بعد ذلك قليلا، خاصة وأن الملك الحفصي أبو زكرياء عقد اتفاقية مع فردريك الثاني ملك صقلية يضمن من خلالها هذا الأخير حرية التعايش بين سكان صقلية والجالية الاسلامية في بلرم ونواحيها[9]، وقد لعبت القنصليات الأوربية ومنها الايطالية كالبندقية والجنوية والبيزية والصقلية دورا كبير في تنظيم التبادلات التجارية بين الطرفين[10].

ورغم تطور العلاقات التجارية بين بلاد المغرب والمدن الايطالية، إلا أن اهتمام هذه الأخيرة بالمغرب لم يبلغ اهتمامها ونشاطها مع المشرق والشرق الأقصى، فقد وجهت هذه الجمهوريات أنظارها إلى الشرق الأقصى بلد

---

1) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص342.

2) نفسه، ج02، ص54.

3) محمود مقديش: نزهة الانظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، ومحمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1988، مج01، ص530.

4) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص201.

5) عادل زيتون: المرجع السابق، ص43.

6) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص292-293.

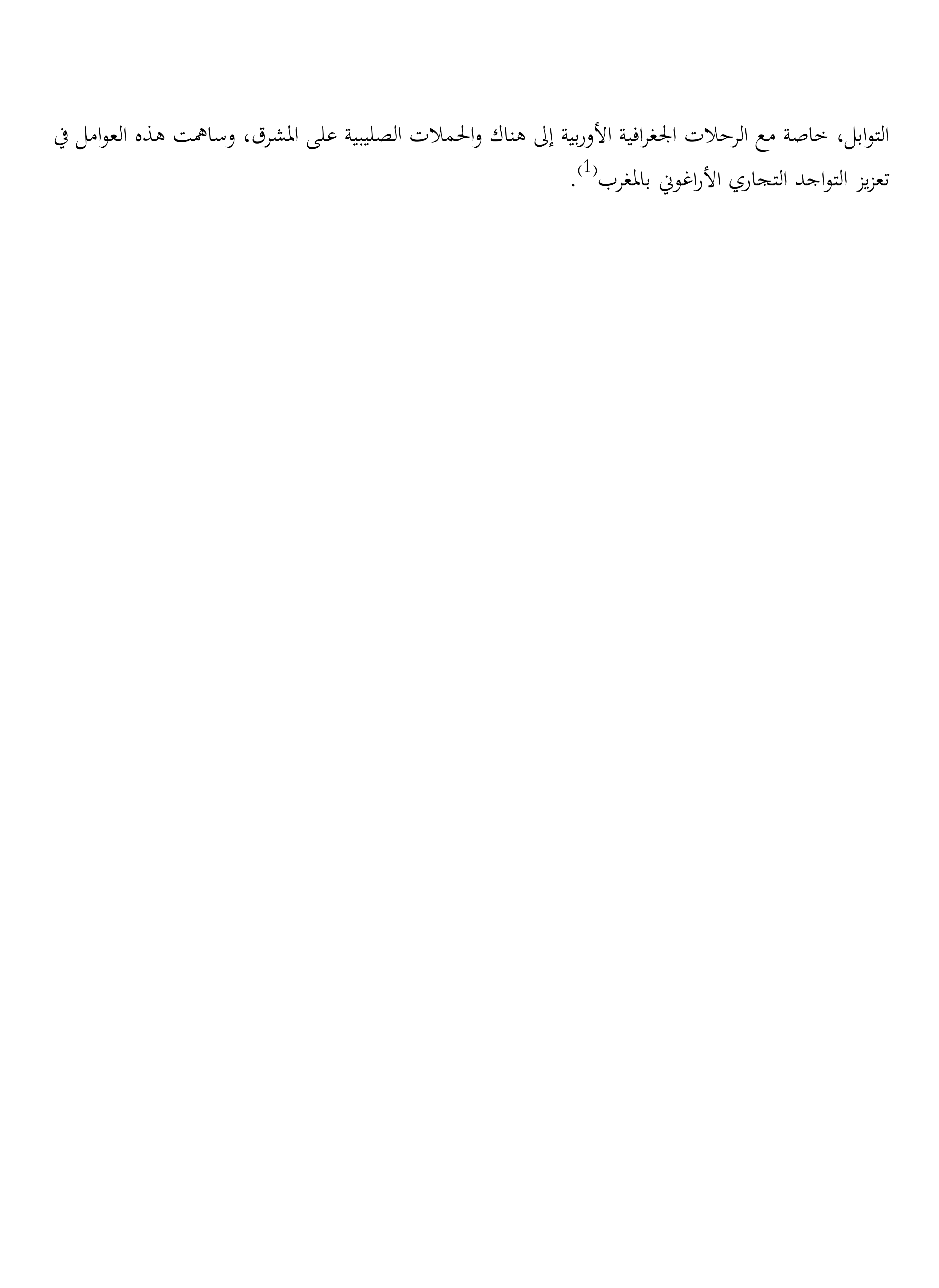
7) فيج جي دي: المرجع السابق، ص106.

8) المازري: المصدر السابق، ص284؛ ابن جبير: المصدر السابق، ص307.

9) محمد أحمد أبو الفضل: دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م، ص170.

10) جورج مارسيه: المرجع السابق، ص328.

التوابل، خاصة مع الرحلات الجغرافية الأوربية إلى هناك والحملات الصليبية على المشرق، وساهمت هذه العوامل في تعزيز التواجد التجاري الأراغوني بالمغرب[1].



1) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص159.

ب- العلاقات التجارية مع مملكة أراغون:

بتفكك الأندلس وانهيار ممالكها الواحدة تلو الأخرى، كانت الممالك المسيحية هناك تتوسع وتفرض سيطرتها على المزيد من الأقاليم الاسلامية كمملكة أراغون وقشتالة، وشهدت العلاقات المغربية الأراغونية منذ أوائل القرن07هـ/13م، توترا وعدائية بسبب تزايد حركة الاسترداد المسيحي على الجزر الشرقية وشرق الأندلس، وحاولت بعض الدويلات المغربية تقديم الدعم للمسلمين في الأندلس، كمحاولة الحفصيين استرداد جزيرة ميورقة من الأراغونيين، إلا أنهم فشلوا وذلك سنة629هـ/1231م.

غير أن إدراك الطرفين لأهمية العلاقات الاقتصادية بينهما جعلهما يجنحان إلى السلم في بعض الفترات[1]، فيما يعود التوتر في بعض الأحيان وقطع العلاقات كما حدث في سنة662هـ/1263م و667هـ/1268[2]، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى سوء العلاقات بين الطرفين أعمال القرصنة التي كان يرتكبها القراصنة الأراغونيين ضد السواحل التونسية[3] خلال فترات الاضطراب التي كانت تعيشها الدولة الحفصية[4].

وقد ارتبطت مختلف دويلات وموانئ بلاد المغرب بعلاقات تجارية مع مملكة أراغون، ومن أهم المراكز التجارية التي ربطت بين بلاد المغرب وأراغون سبتة التي كانت لها خطوط اتصال عديدة مع أقطار البحر المتوسط الشمالية على غرار أراغون لذلك نشطت التجارة معها[5]. وما يدل على الارتباط التجاري المريني الأرغوني هو أن أكبر عدد من المعاهدات التي عقدتها الدولة المرينية كانت مع مملكة أراغون التي أصبحت خلال النصف الأخير من القرن07هـ/13م وبداية القرن08هـ/14م أهم طرف متاجر مع المغرب، وذلك بعد تراجع تجارتها مع مارسيليا[6].

كما كانت بجاية ترتبط مع أراغون بعلاقات تجارية وطيدة، فقد أقام التجار الأراغونيين ببجاية فندقا سنة658هـ/1259م، وأبرمت المعاهدات التجارية مع إمارة بجاية لتشجيع التبادل التجاري[7]، ومع بداية القرن08هـ/14م عيّنت أراغون قنصلا في تونس لتمثيلها والدفاع على جميع مصالحها[8].

1) محمد أحمد أبو الفضل: المرجع السابق، ص163-164.
2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص82.
3) محمد أحمد أبو الفضل: المرجع السابق، ص165-180.
4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص113.
5) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص371.
6) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص158.
7) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص203-205.
8) Mas Latrie: op cit, p175.

وكان السلطان يغمراسن بن زيان(ح633-681هـ/1235-1282م) هو الذي نظم العلاقات التجارية مع مملكة أراغون، ومنذ سنة 673هـ/1272م لم يقتصر التبادل التجاري بين الطرفين على السلع المعتادة فقط، بل تعداه إلى تجارة العبيد بعد أن رخّص الزيانيون للأرغونيين بشراء العبيد من الأراضي الزيانية [1].

1) خالد بلعربي: الدولة الزيانية، ص260-261.

ت- العلاقات التجارية مع فرنسا[1]:

ارتبطت بلاد المغرب بعلاقات تجارية مع فرنسا، حيث كان التجار الفرنسيون يترددون على مدن المغرب الأوسط طوال القرنين07و08هـ/13و14م[2]، كما كان ميناء سبتة إحدى مراكز نشاط مدن جنوب فرنسا كمارسيليا ومونبولييه[3].

وأولى الفرنسيون أهمية كبيرة للتجارة مع الدولة الحفصية، فقد شن الملك الفرنسي لويس التاسع (611-669هـ/1214-1270م) حملة على تونس سنة669هـ/1270م[4]، وهناك من أرجع أسبابها إلى الأموال التي أقرضها التجار الفرنسيون لأحد المقربين من السلطان المستنصر [5]، وقدرها ثلاثمائة دينار ذهبي دون الاستناد إلى عقد-وكان السلطان قد صادر أموال اللحياني-، ورفض تسديد قروض هؤلاء التجار فرفعوا الأمر إلى ملكهم الذي قرر غزو تونس[6]، فيما ترجع آراء وروايات أخرى سبب الحملة إلى اعتبارات أخرى[7].

وبغض النّظر عن أسباب هذه الحملة فقد كانت لها أهداف اقتصادية خاصة وأن افريقية كانت تعيش انتعاشا تجاريا، حيث زاد حجم التبادل التجاري مع دول جنوب غرب أوربا ومع اقليم بروفانس خاصة مارسيليا، ودليل ذلك كثرة المعاهدات التجارية وفنادق التجار الأوربيين، ورواية اقتراض اللحياني للأموال من تجار بروفانس- إن صحّت- دليل على ضخامة المصالح التجارية مع فرنسا[8]، علما أن هذه الحملة أضرت بالعلاقات التجارية بين الحفصيين والمسيحيين[9].

---

1) " هذه الأمة المعروفة بالافرنجة، وتسميتها العامة بالافرنسيس، نسبة إلى بلد من أمهات أعمالهم تسمى افرانسة، وهم بالعدوة الشمالية من عدوتي هذا البحر الرومي الغربي"؛ انظر: ابن خلدون: المصدر السابق، ج06، ص424.

2) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص318.

3) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص371.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص87.

5) وهو اللحياني، الذي كان وزير البحر في عهد المستنصر الحفصي؛ أنظر: ممدوح حسين: الحروب الصليبية في شمال افريقية وأثرها الحضاري سنة 668-792هـ/1270-1390م، دار عمار، ط01، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م، ص260.

6) ابن الشماع: المصدر السابق، ص69-70.

7) للاطلاع على أهم هذه الآراء والروايات؛ أنظر: ممدوح حسين: المرجع السابق، ص258-260؛ روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص86-89.

8) ممدوح حسين: المرجع السابق، ص279.

9) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص50.

وكان لفرنسا علاقات تجارية هامة مع بجاية، حيث كان تجار فرنسا كالمارسيليين ينقلون الأسلحة إلى بلاد المغرب[1]، والمنسوجات الحريرية والأغطية الآتية من باريس ومونبولييه ومارسيليا[2]، فيما ينقلون منها العبيد الذي يؤتى به من بلاد السودان والأسرى المسيحيين[3] والأقمشة والزرابي[4].

ومن العائلات التي لعبت دورا في المبادلات بين مارسيليا وبجاية عائلة مانديولManduel، حيث توافدت سفنها على بجاية ووهران[5]، غير أن النشاط المارسيلي في بلاد المغرب عرف نوعا من التراجع نتيجة توجه حكامها منذ وصول شارل دانجو Charles D'angou، إلى الحكم للاهتمام بالأسطول العسكري والعمل الحربي على حساب الأسطول التجاري[6].

وكثيرا ما كان التجار الفرنسيون يكلفون وكلاء يهودا للقيام بمصالحهم التجارية في بلاد المغرب، أما وجود التجار المغاربة بفرنسا فكان نادرا ومجرد مبادرات فردية، كالتاجر الزياني الذي قصد مدينة مونبولييه سنة648هـ/1250م لشراء كمية من الفضة[7].

---

1) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص206.

2) خالد بلعربي: الدولة الزيانية، ص259.

3) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص207.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص303.

5) حساني مختار: المرجع السابق، ج02، ص212.

6) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص158-159.

7) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص318-319.

ث- المعاهدات التجارية المغربية الأوربية:

كانت المعاهدات التي تعقد بين المسلمين والمسيحيين تسمى "معاهدات هدنة"، سواء كانت معاهدة سلام أو صداقة أو تجارة، حيث يتبادل الطرفان السفارات الأولية لتليها سفارات فوق العادة، ويحرّر نص المعاهدة[1] بلغة البلد الذي يصل إليه السفير المفوض فوق العادة، وتحفظ في نسختين مختومتين وموقعتين من قبل الملك، ويعود السفير إلى بلاده حاملا معه ترجمة المعاهدة باللاتينية ليوقّع عليها ويختمها الملك المسيحي ويعلن عن مضمونها بصوت عال في عاصمة الدولة، وإذا مات أحد الملكين تفسخ المعاهدة تلقائيا، ويضطر الحاكم الجديد إلى تجديدها.

وعادة ما كانت هذه المعاهدات تحدد الهدنة بخمسة عشر(15)سنة، يتمتع خلالها التجار بالأمن ويعوضون عن الأضرار اللاحقة بهم، وتضمن لهم حرية إنشاء مقرات لمزاولة نشاطاتهم[2]، وممارسة ديانتهم وحريتهم في الكنائس والمقابر[3]، ومقابل هذا يلتزم التجار الأوربيين بمجموعة من الضمانات[4]، وهكذا فإن هذه المعاهدات كانت تخدم الطرف الأوربي بالدرجة الأولى، وساهمت في تردد التجار المسيحيين على الموانئ المغربية[5] وبذلك نمت الأسواق المغاربية[6]، ومما ساهم في عقد هذه المعاهدات أن الشريعة الإسلامية تقرها[7]، ومن أهم المعاهدات التي عقدت بين الطرفين نذكر:

---

1) أكثر المعاهدات فقدت نسخها بسبب الحروب التي عاشتها المدن الأوربية، فمثلا الملك الألماني ألفونسو الخامس "ALFONSO V" عندما استولى على منطقة بروفانسا، سنة 1425م أحرق معظم الوثائق الموجودة بها، كما أحرق مكتبة القصر؛ أنظر: سامية بوعمران: المرجع السابق، ص312-313؛ ويكاد ذكر المعاهدات في المصادر العربية غائبا ماعدا بعض التلميحات الطفيفة والسبب في ذلك هو الاهتمام بالجانب السياسي واهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ولا تذكر هذه الجوانب إلا لإتمام صورة الفعل السياسي؛ أنظر: مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص156-157.

2) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص313-315.

3) Mas latrie :traité, p137.

4) Atallah dhina: op cit, p380.

5) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص163.

6) ابرهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص135.

7) ابن رشد: المقدمات الممهدات، ج02، ص154.

1- المعاهدات المغربية مع المدن الايطالية:

أ- البندقية: عقدت دويلات المغرب معاهدات تجارية عديدة مع البندقية على غرار الدولة الحفصية، كمعاهدة سنة649هـ/1251م[1]، ومعاهدة670هـ/1271م[2]، والمعاهدة الموقعة في705هـ/03أغسطس1305م، والتي تدوم عشر(10) سنوات، ومعاهدة717هـ/1317[3]، وتجديد المعاهدة بين794-795هـ/1391-1392م[4]، ومعاهدة سنة739هـ/1438م[5]، ومعاهدة861هـ/1456م[6] لمدة ثلاثين عاما[7]، كما عقد السلطان المريني أبي عنان(749-759هـ/ 1348-1357م) معاهدة تجارية مع البندقية[8].

ب- جنوة: عقدت دويلات المغرب كمًّا هائلا من المعاهدات مع جنوة، منها ما عقد مع الحفصيين كمعاهدة634هـ/10يونيو1236م، والتي تمتد لمدة عشر(10)سنوات، ومعاهدة648هـ/1250م، و649هـ/1251م، ومعاهدة671هـ/06 نوفمبر1272م، التي دامت لعشر(10)سنوات أيضا[9]، ومعاهدة794هـ/1391م-795هـ/1392م[10]، ومعاهدة848هـ/ 1444م[11]، لمدة إثنا عشر(12)عاما، ومعاهدة870هـ/1465م لمدة ثلاثين سنة[12]، كما عقد البنادقة معاهدة مع المرينيين في النصف الثاني من القرن 08هـ/14م [13].

ت- فلورانس: ارتبطت فلورانسا بمعاهدات تجارية مع بلاد المغرب خاصة مع الحفصيين كمعاهدة سنة803هـ/1400م[14]، ومعاهدة825هـ/1421م و849هـ/1445م[15]، و865هـ/ 1460م[16].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص73.
2) نفسه، ج01، ص96.
3) Atallah dhina: op cit, p374.
4) Ernest mercier: op cit, p383.
5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص 281.
6) نفسه، ج01، ص293.
7) Atallah dhina: op cit, p376.
8) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص165.
9) Atallah dhina: op cit, p372-374.
10) Ernest mercier: op cit, p383.
11) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص283.
12) Atallah dhina: op cit, p376.
13) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص158.
14) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص249.
15) Atallah dhina: op cit, p375-376.
16) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص295.

ث– بيزا: من أهم المعاهدات التي ربطتها بالحفصيين معاهدة713هـ/1313م لمدة عشر(10) سنوات[1]، معاهدة في754هـ/1353م[2]، و768هـ/1366م[3]، و796هـ/ 1393م[4]، ومعاهدة 800هـ/14ديسمبر1397م لمدة عشر(10)سنوات[5]، كما وقّع المرينيون معاهدة مع بيزا في760هـ/09أفريل1358م لمدة عشر(10)سنوات[6].

ج– صقلية: عقدت صقلية مع دويلات المغرب معاهدات واتفاقيات كمعاهدة669هـ/ 21نوفمبر 1270م، بين السلطان الحفصي وشارل أنجو ملك صقلية لمدة خمسة عشر(15)عاما[7]، ومعاهدة الصلح سنة708هـ/1308م[8]، ومعاهدتي709هـ/1309م و714هـ/1314م مع بجاية[9]، والمعاهدة التي عقدت مع السلطان أبي عنان المريني[10].

2– مع مملكة أراغون:

من أهم المعاهدات التي عقدتها الدولة الزيانية مع أراغون معاهدة سنة686هـ/ 1286م[11]، والتي اتفق فيها الطرفان على عدة جوانب تخص التجارة [12]، كما عقدت بينهما معاهدة أخرى في سنة764هـ/1362م[13]، أما المرينيون فقد عقدوا معاهدات عديدة مع المملكة كمعاهدة670هـ/1271م و672هـ/1273م[14]، ومعاهدة673هـ/1274م التي عقدت ببرشلونة، و709هـ/1309م التي عقدت

---

1) Atallah dhina: op cit, p374.

2) كمال السيد أبو مصطفى: دراسات، ص39.

3) Ernest mercier: op cit, p383.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص234.

5) Atallah dhina: op cit, p375.

6) Atallah dhina: ibid, p378.

7) Atallah dhina: ibid, p373.

8) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص154.

9) Ernest mercier: op cit, p383.

10) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص165.

11) Atallah dhina: op cit, p377.

12) عبد الحميد حاجيات: تطور العلاقات بين تلمسان وغرناطة في العصر الوسيط، ضمن أشغال الملتقى الوطني المخلد لروحي: موسى لقبال وسامية سليماني المنعقد بين29–30أفريل2009 بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص199–201.

13) Atallah dhina: op cit, p377.

14) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص158.

بفاس[1]، بالإضافة إلى اتفاقية الصداقة التي أبرمت سنة 757هـ/1357م أيام السلطان فارس أبي عنان(749-760هـ/1348-1358م) لمدة عشر(10)سنوات[2]، ومعاهدة761هـ/1359م لمدة عشر سنوات[3].

وعقدت أراغون مع الدولة الحفصية عدة معاهدات كمعاهدة684هـ/1285م، التي حصل من خلالها ملك أرغون على ضريبة من تونس[4]، ومعاهدة701هـ/1301م لمدة عشر(10) سنوات، ومعاهدة709هـ/1309م بين أراغون ومملكة بجاية لمدة خمس(05) سنوات[5]، ومعاهدة723هـ/1323م والتي أقرّت التنقل الحر للتجار من بلد لآخر بأمان والحد من القرصنة[6]، ومعاهدة762هـ/1360م لمدة عشر(10)سنوات، والتي عقدت في 25صفر761هـ/15يناير1360م[7]، ومعاهدة806هـ/1403م[8].

وقد أعطت هذه المعاهدات لرعايا وتجار أراغون في الدولة الحفصية، امتيازات كثيرة[9]

3- مع فرنسا:

عقدت فرنسا ومختلف مدنها معاهدات تجارية مع دويلات المغرب كمعاهدة626هـ/ 1228م مع وهران، ومعاهدة653هـ/1255م، التي تؤكد انشاء قنصليات فرنسية بالمدن المغربية، ومعاهدة767هـ/1268م بين مارسيليا وبجاية[10].

ومن أهم المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط المعاهدة التي أعقبت الحملة الفرنسية على تونس(حملة لويس التاسع) سنة 669هـ/1270م، والتي خص فيها الجانب الاقتصادي بقسم كبير[11]، حيث نصت على ضمان حرية التجارة بين الجانبين وامتدت لعشر سنوات[12].

---

1) Atallah dhina: op cit, p377.

2) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص225-226.

3) Atallah dhina: op cit, p378.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص126.

5) Atallah dhina: op cit, p373-374.

6) Mas latrie: traité, p182.

7) كمال السيد أبو مصطفى: دراسات، ص39-40.

8) Atallah dhina: op cit, p375.

9) Mas latrie: traité, p99.

10) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص314.

11) ممدوح حسين: المرجع السابق، ص335.

12) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص67.

4- مع ميورقة:

ارتبطت ميورقة تجاريا مع بلاد المغرب لذلك عقدت معاهدات مع الدولة الحفصية في677ه/1278م[1]، ومعاهدة712ه/1312م و713ه/1313م مع بجاية وتونس على التوالي[2]، كما عقدت ميورقة والمرينيين في عهد أبو الحسن المريني(731-752ه/1331-1351م) معاهدة سنة740ه/1339م[3]، وسمحت هذه المعاهدة للميورقيين بممارسة التجارة بالمغرب، دون الترخيص لهم بتصدير القمح والأسلحة والخيول والجلود المجففة والمدبوغة[4].

وعقدت معاهدات أخرى مع ممالك ومدن أوربية، كمعاهدات المرينيين مع قشتالة في735ه/1334م لمدة أربع سنوات[5]، ومعاهدات لإمارة بجاية مع بلنسية في672ه/30أوت1273م، ومع برشلونة[6] في713ه/28جويلية1313م[7].

وتبقى المعاهدات التي ربطت بين بلاد المغرب وأوربا كثيرة لا يمكن التطرق اليها بالتفصيل، لهذا نكتفي بالمعاهدات التي أشرنا لها.

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص107.

2) نفسه، ج01، ص165.

3) Atallah dhina: op cit, p345.

4) ابراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص136.

5) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص158.

6) مدينة برشلونة من أوائل المدن التي فتحها المسلمون في الأندلس، وهي مدينة متوسطة "لا بالصغيرة ولا بالكبيرة" أنظر: الزهري: المصدر السابق، ص77.

7) حساني مختار: المرجع السابق، ص214.

3- العلاقات التجارية مع الأندلس:

بما أن الدولة المرينية كانت أقرب دول المغرب جغرافيا إلى بلاد الأندلس فقد نشطت الحركة التجارية بين الطرفين، غير أن التجارة بين المغرب والأندلس من المواضيع التي يُغفل الحديث عنها[1]، وكانت بعض موانئ بلاد المغرب كسلا مقصدا للتجار الأندلسيين الذين يتجهزون منها بالطعام وينقلونه إلى بلاد الأندلس[2]، كما كانت موانئ وهران وهنين والمرسى الكبير من جانب المغرب وألمرية ومالقة من جانب الأندلس ترتبط بعلاقات تجارية هامة، حيث تتبادل المنسوجات الحريرية والمصنوعات الفخارية والمنتوجات الزراعية و العطور[3]، ولا شك أن العلاقات الودية التي ربطت تونس بغرناطة كان لها الأثر الايجابي في الجانب التجاري[4].

وتميّزت المبادلات التجارية بين فاس وغرناطة بالنشاط وذلك رغم استخدام المغاربة والأندلسيين لسفن مسيحية مكتراة في التنقل بين الضفتين[5]، وكان بعض التجار الأندلسيين ينتقلون ببضائعهم إلى شواطئ المغرب، ومن ثم يواصلون رحلتهم برًّا عن طريق القوافل إلى المكان المقصود للبقاء على اتصال دائم مع العالم الاسلامي، حتى في الشتاء عندما يكون البحر خطِرا على الملاحة[6].

وكان للانتصارات المسيحية المحققة في الأندلس تأثير بالغ على الوجود التجاري اليهودي والاسلامي منذ منتصف القرن06هـ/12م، مما ترك فراغا في الحركة التجارية، غير أنه سرعان ما ملئ من طرف التجار الايطاليين والقشتاليين والقتلانيين[7]، لكن وجود التجار المغاربة في الأندلس استمر إلى ما بعد القرن07هـ/13م [8]، ونتيجة حركة الاسترداد المسيحي وزيادة نشاط المدن الايطالية فإن نقاط توزيع البضائع القادمة من العالم الاسلامي أو من أسواق شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي كان مركزها الأندلس، قد انتقلت منذ القرن07هـ/13م إلى المدن المسيحية التي صارت مخازن للبضاعة الدولية ومراكز للتوزيع، وأصبحت البضائع التي كانت تصل إلى جنوب أوربا عن طريق الأندلس تصل إلى اسبانيا على متن سفن ايطالية منذ القرن 07هـ/13م[9].

---

1) أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص173.

2) الادريسي: المصدر السابق، ص73.

3) خالد بلعربي: الدولة الزيانية، ص257-258.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص215-216، 291-292، 305-306.

5) عبد الحق بناني: التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المغرب وغرناطة(13-15م)، جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، -سلسلة الندوات- جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م، ص121-122.

6) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص73.

7) نفسه، ص136-137.

8) أوليفيا ريمي: التجار المسلمون، ص1069.

9) نفسه، ص1081.

4- العلاقات التجارية مع بلاد المشرق الاسلامي:

تعتبر مصر أقرب دول المشرق إلى بلاد المغرب وكانت من البلدان الصديقة، فقد تبادل سلاطينها مع الملوك الحفصيين السفارات، التعازي، التهاني[1] والهدايا[2]، كالوفد الذي أرسله السلطان أبي الحسن المريني للملك الناصر محمد بن قلاوون صاحب مصر والشام[3]، وهدية السلطان الطاهر برقوق للسلطان أبي العباس الحفصي(ح773-797هـ/1371-1394م)[4] مصحوبة بتهنئة وذلك في سنة 787هـ/1385م[5].

وقد كانت التبادلات التجارية بين بلاد المغرب والمشرق تتم عبر طريقين أساسيين، الأول الطريق البري الذي تعتبر طرابلس والاسكندرية أهم محطاته حيث كان ممرا لقوافل الحج وهي الوسيلة الأساسية للربط بالمشرق ومصر في التجارة الخارجية[6].

وكان بعض الحجاج يحملون معهم السلع ويبيعونها في الطريق إلى بلاد الحجاز[7]، ولم يقتصر نشاطهم التجاري في طريق الذهاب فحسب، بل كانوا يقتنون سلعا حجازية وهندية وشامية ومصرية [8] ويبيعونها في طريق عودتهم إلى بلاد المغرب[9]، لتعويض بعض نفقات رحلة الحج[10]، وبهذا فقد لعبت قوافل الحج دورا هاما في اقتصاد بلدانهم الأصلية أو البلدان التي مروا بها[11] كالمدن والقرى المصرية والشامية في شرقي البحر المتوسط، وموانئ ومدن الحجاز[12].

والطريق الثاني الرابط بين بلاد المغرب والمشرق هو الطريق البحري، وينتقل من خلاله التجار المغاربة عن طريق السفن والقوارب المسيحية خاصة الايطالية وبالتحديد الجنوية، وفي أحيان كثيرة يتجه عبرها الحجاج إلى الحجاز[13]، وظل ميناء الاسكندرية قبلة هامة للتجار المغاربة الذين تعاملوا أيضا مع الموانئ الواقعة على البحر

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص293.

2) التجاني: المصدر السابق، ص4-5: بن أبي زرع: الأنيس، ص411.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج07، ص350-351.

4) أبو العباس الناصري: المرجع السابق، ج04، ص77.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص237.

6) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص295.

7) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص207.

8) فاروق عثمان: المرجع السابق، ص20-21.

9) الونشريسي: المصدر السابق، ج01، ص387-388؛ محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص295.

10) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص20-21.

11) Atallah Dhina: op cit, p363.

12) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص21.

13) Atallah Dhina: op cit, 361.

المتوسط مثل رشيد ودمياط، أو تلك الواقعة على البحر الأحمر مثل السويس، وربطوا هذه الموانئ عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير بالموانئ التجارية العربية الأخرى[1].

كما كانت موانئ بلاد المغرب مقصدا للتجار المشارقة، يحملون منها سلعا ويأتون بأخرى[2]، على غرار تجار الاسكندرية الذين كانوا يقصدون المراكز التجارية الساحلية لبلاد المغرب كمدينة تونس وينقلون منها مختلف السلع والبضائع المغربية[3].

وعرفت مصر وبلاد الشام استقرار بعض المغاربة حيث مارسوا بها التجارة، فقد هاجر بعض المغاربة إلى مصر أين استقروا وتعاطوا التجارة وبعض الحرف[4]، ويذكر ابن جبير بعض المغاربة الذين وجدهم ببلاد الشام أين كانت تفرض عليهم المكوس والضرائب[5]، وقد اشتهر المغاربة الموجودين بضواحي دمشق بالأمانة في معاملاتهم[6].

وكانت تعاملات التجار المغاربة مع بلاد المشرق تتم عادة عن طريق الوكالة التجارية، حيث يعهد التاجر إلى وكيله المقيم هناك بشراء السلعة وارسالها له، ويكون الاتصال بينهم عن طرق المراسلات، فيلبي الوكيل ما يطلبه التاجر من سلع، ويذكر العبدري أن تاجرا من بلاد السوس كان يتعامل مع وكيل في العراق يشتري له الحرير ويبعثه له[7].

واعتمد أيضا أسلوب الشراكة أو القراض، حيث يدفع التاجر للعامل مبلغا من المال يسافر به إلى المشرق لشراء البضائع وجلبها إلى بلاد المغرب[8].

واستأجر التجار المغاربة بالمناطق التي يتاجرون معها في المشرق، كالإسكندرية المخازن من أجل تخزين السلع التي يجلبونها من الهند والشرق الأقصى وموانئ شبه الجزيرة العربية وموانئ شرق المتوسط[9].

1) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص25.
2) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص95.
3) عبد الرحمن ابن خلدون: الرحلة، ص199.
4) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص24.
5) ابن جبير: المصدر السابق، ص274.
6) نفسه، ص251.
7) أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص67-68.
8) أبو عبد الله المازري: المصدر السابق، ص253، ص284-285.
9) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص25.

5- الصادرات والواردات:

أ- الصادرات:

1) الملح: يوجد الملح في معظم أجزاء إفريقية، ويستخرج من المناجم بحفر سراديب، والملح أنواع: الرمادي، الأبيض والأحمر، وهناك الملح الذي يستخرج من البحيرات الصغيرة، حيث يشكل في الصيف طبقة بيضاء وهو ما يشاهد في ضواحي فاس[1]، ويصدر الملح من بلاد المغرب على شكل مادة خام[2].

ويوجه الملح إلى بلاد السودان حيث يعتبر من أهم السلع المتبادلة بين المغاربة والسودان[3]، وكانت مدينة تغزة (تغازي)Taghaza الواقعة في عمق صحراء شمال غرب افريقيا المصدر الرئيسي للملح[4]، ومناجم تغزة تشبه مقالع الرخام، وتحيط بها أكواخ يقيم بها العاملون في استخراج الملح[5]، وتفد إليها القوافل المتّجهة إلى بلاد السودان لتحمل منها على الجمال بمعدل أربع قطع ملح لكل جمل، ويتجهون بها نحو تمبكتو[6].

كما كانت الواحات الليبية مصدرا مهما للملح المنقول إلى بلاد السودان الأوسط، حيث كان معروفا بجودته العالية[7]، ونظرا لأهمية الملح بالنسبة لسكان السودان فقد كان يباع عندهم بأسعار مرتفعة، حيث بلغ حمل الجمل من الملح في غانة ما بين مائتين وثلاثمائة دينار، وحِمل الجمل من الملح ما بين125 و150كلغ[8]، فالملح كان مادة اقتصادية عظيمة القيمة.

ويكثر استهلاك الملح في افريقيا المدارية والاستوائية[9]، فقد كانوا يملحون به الأسماك والحيتان التي يصطدونها من نهر النيجر[10]، حتى أن بعضهم كانوا يحملون قطعة ملح يلحسونها عند تناولهم الخبز حتى لا يستهلكونه بكثرة [11]، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح الملح عملة شرائية في مختلف الأقاليم السودانية، حيث يتصارف به السودان كما يتصارف بالذهب والفضة[12]،

---

1) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص280.

2) Atallah Dhina: op cit, p363.

3) القزويني: المصدر السابق، ص19.

4) جوان جوزيف: المرجع السابق، ص52؛ وبين قرية تغزة وتمبكتو ودرعة مسيرة عشرين يوما؛ أنظر: الوزان: المصدر السابق، ج02، ص107-108 بمسافة تقدّر بحوالي 800كلم؛ أنظر: المنور مروش: المرجع السابق، ص30.

5) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.

6) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص107-108.

7) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص102.

8) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص412، يذكر الوزان أن سعر الملح بتنبكتو يساوي ثمانين مثقالا؛ أنظر: المصدر السابق، ج02، ص166.

9) حسين مؤنس: المرجع السابق، ص225.

10) بشار قويدر: المرجع السابق، ص14.

11) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.

12) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص103.

ولم يقتصر تصدير الملح إلى بلاد السودان فقط، فحتى أوربا استوردت الملح من بلاد المغرب، وكان ينقل إليها من السبخات الموجودة في الشمال كسبخة التاكرمت بتوزر بالبلاد التونسية، وملحها من أجود أنواع الملح لسهولة استخراجه ومنافعه المتعددة[1]، وكان البنادقة يتكفلون بتصدير الملح الموجه إلى أوربا وحاولوا احتكار هذه التجارة، وتمكنوا من خلال معاهدة سنة757هـ/1356م من استغلال الملّاحة الطرابلسية[2].

2) المرجان: هو نبات بحري مستحجر يكون أبيض اللون ولينا عند إخراجه من البحر، وعند تعرّضه للهواء يحمر ويتصلب[3]، وأهم استخدام للمرجان هي الزينة[4].

ويستخرج المرجان المغربي من عدة شواطئ غنية به كمرسى الخزر[5] ومدينة تنس وسبتة، وكان مرجان مرسى الخزر لا يقارن بأي مرجان آخر[6]، نظرا لجودته وكثرته فرغم استغلاله المفرط إلا أنه لا ينقص ويبقى في نمو مستمر[7]، كما اشتهر مرجان سبتة بنوعيته الرفيعة وقد أقيمت له بمدينة سبتة سوق لتفصيله وتنظيمه وتهيئته للاستعمال[8]، كما كانت جزيرة طبرقة من الجزر الغنية بالشعاب المرجانية[9]، حيث تفد إليها القوارب لنقله إلى "بلاد الدنيا" حسب صاحب الاستبصار[10].

ويتم صيد المرجان عن طريق القوارب، حيث يحمل القارب عشرين رجلا يرمون بأدوات مشدودة بخيوط في الشعاب المرجانية[11]، فتنتقل السفينة يمينا وشمالا في شكل دائري حتى تشتد الأغصان، فيجذب الصيادون بقوة بواسطة حبلين ليتحصلوا على المرجان، وكان الأوربيون يحتكرون صيد وتجارة المرجان[12] الذي يعدّ من أهم الصادرات خاصة في الدولة الحفصية سواء نحو أوربا[13] أو نحو بلاد السودان[14].

---

1) التجاني: المصدر السابق، ص206-207.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص275.

3) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص143.

4) محمد الغربي: المرجع السابق، ص447.

5) يقع مرسى الخزر شرق مدينة بونة؛ أنظر: ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص143.

6) ابن حوقل: المصدر السابق، ص50.

7) الادريسي: المرجع السابق، ص116.

8) محمد السبتي الأنصاري: المصدر السابق، ص64.

9) Mas Laterie: op cit, p185.

10) أنظر: ص126.

11) الادريسي: المصدر السابق، ص116.

12) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص238.

13) Ernest marcier: op cit, p384.

14) محمد الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص64.

ورغم ما كانت تدره هذه السلعة من أموال على المتاجرين بها[1]، إلا أن بعض الباحثين لم يصنفوها ضمن الصادرات المغربية لأن استغلالها يتم في عرض البحر المتوسط ومن طرف الأجانب[2].

3) الحبوب: انتشرت زراعة الحبوب خاصة القمح والشعير على طول الساحل الأطلسي والمتوسطي والمناطق الداخلية لبلاد المغرب كما اشتهرت بعض مناطق الجنوب بإنتاج الحبوب[3]، وكانت العنصر الأهم والأكثر طلبا في المبادلات التجارية الدولية خاصة الصحراوية، لحاجة سكان بلاد السودان للحبوب من أجل الاستهلاك[4]، كما كان القمح المغربي يصدّر إلى المشرق[5]، والأندلس[6]، التي أصبحت تستورد القمح من المغرب، وربما يرجع ذلك إلى أن الأرخص هو نقل الحبوب بحرا من شمال إفريقيا إلى سواحل الأندلس من نقله برا من الداخل، أو يرجع إلى تقدم المسيحيين جنوبا، واستيلائهم على مناطق انتاج الحبوب الأندلسية[7].

وكانت أوربا من المناطق التي توجّه لها الحبوب المغربية التي تباع في ايطاليا وبرشلونة[8]، وتعتبر وهران منفذا رئيسيا لحبوب المغرب الأوسط نحو أوربا[9]، وقد سعت الجمهوريات الايطالية إلى جلب الحبوب من بلاد المغرب، فالسفن الأوربية ومنها الجنوية والبندقية تتزود بالحبوب في الموانئ الحفصية[10].

وكان تصدير الحبوب إلى أوربا يتم عادة عبر المعاهدات الموقعة بين حكام المغرب وأوربا كالمصالحة التي تمت بين جاك الثاني ملك أراغون (635-690هـ/1237-1291م)، وأبو يعقوب المريني (ح685-707هـ/1286-1307م)، حيث صدّر المغرب بموجبها كميات من القمح إلى برشلونة[11].

كما عقدت الدولة الحفصية عدة معاهدات مع الجمهوريات الايطالية على غرار البندقية وجنوة تقضي بأنه في حالة وجود مجاعة في إحدى هذه المناطق يتم تصدير القمح لها من الدولة الحفصية، كمعاهدة629هـ/1231م، التي قضت بتصدير القمح إلى البندقية في أوقات نقص الطعام بمعدل ثماني سفن

---

1) الادريسي: المصدر السابق، ص116.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص275.

3) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص 22.

4) بشار قويدر: المرجع السابق، ص 14.

5) Atallah dhina: op cit, p363.

6) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص142.

7) أوليفا ريمي: التجارة والتجار، ص248-249.

8) Atallah dhina: op cit, p333.

9) Atallah dhina: ibid, p338.

10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص272.

11) Atallah dhina: op cit, p336.

سنويا بالسعر الذي يكون في مملكة تونس مع إعفاء السفن من الرسوم الجمركية وقد وصل عدد السفن في معاهدة649هـ/1251م إلى12سفينة[1].

ورغم هذه المؤشرات على تصدير بلاد المغرب للقمح إلا أن الكميات المصدرة لم تكن كبيرة، لأن السلطة الاسلامية كانت لا توافق على ذلك إلى بصعوبة[2]، وهو ما يوحي إلى وجود نوع من الاحتكار الذي تمارسه دويلات المغرب على تجارة هذه المادة.

4) الصوف والجلود: اهتم المغاربة بتربية المواشي[3] وهو ما جعل بلاد المغرب تحوي ثروة كبيرة من الصوف والجلود، والتي لعبت دورا هاما في التجارة المغربية الخارجية[4]، حيث كانت الصوف من أهم صادرات المغرب نحو أوربا خاصة الجمهوريات الايطالية[5]إلى جانب الفراء[6]، كما كانت جلود الأبقار والماعز والخرفان والخيول والجمال تصدر بكميات كبيرة إلى أوربا من ممالك فاس، تلمسان، بجاية وتونس[7].

ومن أجود أنواع الجلود التي عرفت ببلاد المغرب الجلود الغدامسية نسبة لغدامس[8]، وكانت مملكة بجاية بين القرن07و09هـ/13و15م مصدرا لتزويد أوربا بالجلود والأصواف[9].

5) المنسوجات: كانت الأقمشة في مقدمة المنتجات المصدرة إلى بلاد السودان خاصة، رغم انتشار هذه المصنوعات بها[10]، حيث كان المغرب الممول الرئيسي لأسواق السودان الغربي بالمنسوجات الصوفية والقطنية[11]، والعمائم-وهو ما يشير إلى انتشار مظاهر الحضارة المغربية في بلاد السودان-[12]، حيث كانت الثياب المصنوعة في تكاووست بالسوس تنقل إلى تمبكتو[13].

---

1) Mas Laterie: op cit, p219.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص272.

3) بشار قويدر: المرجع السابق، ص14.

4) Atallah dhina: op cit, p343.

5) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص273.

6) Mas Laterie: aperçu des relations commerciales de l'italie, septentrionale avec l'algerie, aux moyen age, imprimerie royale, paris, 1845, p11.

7) Mas Laterie: Traités, p216.

8) القزويني: المصدر السابق، ص57.

9) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص273.

10) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.

11) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص24.

12) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص331.

13) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص120.

كما صدرت المنتوجات الصوفية المرينية إلى أوروبا واشتهرت هناك باسم Mirinos "ميرينوس"، نسبة إلى المرينيين[1]، كما كانت بلاد المشرق سوقا للأقمشة المغربية[2] خاصة بلاد الشام ومصر[3]، ومن أهم المنسوجات التي كانت لها شهرة كبيرة الثياب الصوفية المصنوعة في تلمسان[4] ومنسوجات سوسة الرفيعة[5].

6) الخيول والجمال: عرفت بلاد المغرب انتشار الخيول البربرية، التي تتميز عن العربية ذات الانتشار المحدود في بلاد المغرب بالامتلاء والحسن، غير أن الخيول العربية سريعة وخفيفة[6]، وكانت الخيول البربرية تصدر من إفريقية[7] ومختلف أقاليم بلاد المغرب نحو بلاد السودان، وذلك نظرا للإقبال الكبير لملوك السودان على الخيول المغربية، وكانت أسعار الخيول في بلاد السودان باهضة الثمن حيث يباع الفرس الذي يساوي عشرة مثاقيل بأوروبا بأربعين إلى خمسين مثقالا بالسودان[8]، ونظرا لقيمتها كانت تستبدل بالعبيد، حيث يتحصل التجار المغاربة بين خمسة عشر إلى عشرين عبدا عن كل فرس، وذلك لصعوبة تجارة الخيول نظرا لمشقة الطريق وندرة المياه، إضافة إلى أن الخيول تستعمل كسلاح حديث آنذاك[9]، خاصة أن الخيول السودانية المحلية تمتاز بقصر قامتها من جانب وقوة تحكل الخيول المغربية وعلوها وسرعتها من جهة أخرى[10].

ولاقى تصدير الخيول انتقادات لاذعة، وكان يُحضر التصدير إلى اسبانيا في بعض الفترات[11].

أما البعير فقد كان منتشرا في الصحراء المغربية، ونظرا لأن التجار المغاربة كانوا يذهبون بالكثير من الجمال إلى بلاد السودان محملة بالسلع، ولا يحتاجون الكثير منها في طريق العودة لحملهم كميات الذهب، فإنهم يضطرون لبيعها بدراهم معدودة[12].

7) المعادن: باطن بلاد المغرب غني بمختلف أنواع المعادن، ورغم افتقاره للذهب إلا أنه وجد مصدرا مهما له وهو بلاد السودان، غير أن المعادن التي تتوفر عليها بلاد المغرب قد قاربت الذهب من حيث قيمة تداولها في

---

1) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص294.

2) Atallah Dhina: op cit, p363.

3) نضال مؤيد الأعرجي: المرجع السابق، ص113.

4) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص140.

5) مجهول: الاستبصار، ص119.

6) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص262-263.

7) Ernest Marcier: op cit, p384.

8) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.

9) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص102.

10) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص23-24.

11) Mas Laterie: Traités, p216.

12) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص259-260.

السوق[1]، فمثلا كانت المنطقة الممتدة بين برقة وطرابلس غنية بالكبريت وبلاد فزان بالحديد، فيما تنتشر الفضة في جبل جرجيس، ومدينة مجانة[2]، وتبازرارت من جبل درن.

وكذلك برزت مناجم النحاس الذي كان يصدر إلى بلاد السودان[3]، كما كانت بعض المعادن تصدر إلى أوربا كالحديد، الزئبق، الرصاص[4] والنحاس[5].

8) الزيوت والعسل: كان زيت الزيتون والعسل من صادرات بلاد المغرب[6]، فرغم تقلص المساحة المخصصة لزراعة الزيتون، إلا أن إفريقية كانت تصدر الزيت إلى بلاد المشرق ومصر، وجزيرة كريت[7]، كما استقبلت مصر كميات من عسل بلاد المغرب[8] وحتى أوربا استوردت العسل والزيت المغربي[9] ووصل إلى بلاد السودان[10].

9) السكر: كانت بلاد السوس الأقصى مصدرا للسكر الذي يصدّر إلى بلاد الأندلس وأوربا[11]، ويتميز سكر السوس بنوعيته الجيدة[12].

10) صادرات أخرى: إلى جانب الصادرات التي ذكرناها، هناك صادرات أخرى نوردها مجملة كالخزف[13]، والجرار الفخارية والسلال والحصير نحو أوربا[14]، وألجم الخيول والسروج[15]، وبعض المصنوعات الحديدية كالمكاييل والسيوف والأسلحة والأصبغة[16]، والعنبر[17] والعطور وأدوات الزينة[18] والحلي[19].

---

1) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص25.

2) مصطفى أبو ضيف: المرجع السابق، ص326.

3) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص25.

4) Mas Laterie: Traités, p222.

5) المنور مروش: المرجع السابق، ص27.

6) Ernest Marcier: op cit, p384.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص274.

8) مصطفى أبو ضيف: المرجع السابق، ص327.

9) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص215.

10) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص800.

11) الزهري: المصدر السابق، ص117.

12) مؤلف مجهول: الاستبصار، ص212.

13) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص242.

14) Mas Laterie: Traités, p222-223.

15) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص140.

16) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص109.

17) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص115.

18) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص106.

19) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص331.

كما صدرت بلاد المغرب الزعفران[1] والشب[2] والتمور نحو بلاد الأندلس وأوربا[3] وبلاد السودان[4]، إضافة إلى الكتب التي نقلت بالدرجة الأولى إلى بلاد السودان[5]، والشمع[6] والقطران[7] وريش النعام والصابون[8] والأعشاب الطبية[9]، والأسماك[10]، والرخام[11]، وبعض الاخشاب المستخدمة في صناعة السفن[12].

1) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص104.

2) أبي عبد الله الزهري: المصدر السابق، ص117؛ ومن استعمالات الشب أيضا ضبط ألوان الاقمشة المصبوغة؛ انظر:
Atallah Dhina: op cit, p347

3) أبي عبد الله الزهري: المصدر السابق، ص118.

4) بشار قويدر: المرجع السابق، ص14.

5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص105.

6) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص274.

7) مصطفى أبو ضيف: المرجع السابق، ص327، للقطران نوعان، الأول طبيعي يتواجد فوق أحجار في بعض العيون التي يحمل ماؤها نفس طعمه، والثاني اصطناعي يستخرج من نباتات العرعر أو الصنوبر بتعريضها للحرارة؛ أنظر: الوزان: المصدر السابق، ج02، ص281.

8) Mas Laterie: Aperçu, p11.

9) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص109.

10) Mohamed hammam: la pèche et le commerce du poisson en méditerranée occidentale, tableau historico-géographique établi d'après les sources musulmanes, l'occident musulman et l'occident chrétien au moyen Age, cordonneé par : Mohammed hammam, editeur : publications de la faculté des lettres – rabat, 1995, p173.

11) الادريسي: المصدر السابق، ص114.

12) ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص139.

ب- الواردات:

1) التوابل والعطور: كانت بلاد المغرب تستورد التوابل من مختلف المراكز التجارية التي تتعامل معها، حيث كان يجلب لها الفلفل الأسود من الشرق الأقصى[1]، إضافة إلى القرنفل[2] والقرفة والطيب والكافور[3]، والزنجبيل[4]، كما شاع استعمال الزعفران المجلوب من جنوة في بلاد المغرب نظرا لجودته العالية[5].

واستوردت بلاد المغرب نباتات الصباغة[6] والملونات، وقد كانت أسعار هذه المواد-التوابل والملونات- باهظة الثمن[7]، وكان المسك العراقي والهندي يباع في أسواق بلاد المغرب[8]، وتستورد بلاد المغرب أيضا عطورا شرقية أخرى كالبخور والعنبر والزباد[9]، وصمغ جاوة[10]، الذي كان يجلب عن طريق مصر-ويسمى الجاوي-[11].

وكانت هذه السلع الشرقية تصل إلى بلاد المغرب عن طريق البر، وفي غالب الأحيان عبر البحر من خلال الموانئ الايطالية أو عن طريق مارسيليا[12].

2) الأقمشة والمنسوجات: تستورد بلاد المغرب من أوربا المنسوجات والأقمشة الصوفية[13] من مختلف الأنواع[14]، حيث تجلب لها الأقمشة الرقيقة والصوفية والحريرية، وعادة ما كانت البندقية هي التي تتعاطى تجارة

---

1) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص559.

2) يقول ابن بطوطة عن القرنفل: "وأما أشجار القرنفل فهي عادية ضخمة، وهي ببلاد الكفار أكثر منها ببلاد الإسلام، وليست بمتملّكة لكثرتها، والمجلوب إلى بلادنا منها هو العيدان، والذي يسمّيه أهل بلادنا نُوَّار القرنفل هو الذي يسقط من زهره؛ انظر: المصدر السابق، ص622.

3) Atallah Dhina: op cit, p365.

أشجار الكافور تشبه القصب الموجود ببلاد المغرب؛ انظر: ابن بطوطة: المصدر السابق، ص622.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص270.

5) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04،ص76.

6) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص48.

7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص270.

8) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04،ص65.

9) Atallah Dhina: op cit, p365.

الزباد هو عرق نوع من القطط الوحشية؛ انظر: الوزان: المصدر السابق، ج02، ص267.

10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص270.

11) مؤلف مجهول: الاستبصار، ص154.

12) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص269-270.

13) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص241.

14) Mas Laterie: Traités, p212.

الأقمشة الرفيعة وتقوم بتسويقها سواء تلك المنتجة في أوربا أو في المشرق[1]، حيث كان التجار ينقلون من الإسكندرية الكتان على متن المراكب البنادقة[2].

كما جلبت المنسوجات إلى بلاد المغرب من الشام والعراق[3]، وحتى بلاد السودان كانت تورد بعض أنواع الأقمشة المصنوعة فيها والمجسّدة بالزعفران إلى بلاد المغرب خاصة غدامس[4].

3) **الورق**: رغم أن الورق يصنع في عدة مناطق من بلاد المغرب كتلمسان وفاس، إلا أن إنتاجه كان في تراجع، حيث انقرضت في تلمسان وهو ما أدّى إلى الطلب على الورق المصنوع في أوربا، وانتشاره في المنطقة الممتدة من طرابلس إلى مدينة تلمسان، أما المغرب الأقصى والأندلس فقد استمرت في هذه الصناعة[5]، لذلك أفتى بعض الفقهاء بجواز النسخ في الورق الوارد من أوروبا[6].

4) **المعادن والأدوات المعدنية والأخشاب**: رغم تطرقنا إلى المعادن في صادرات بلاد المغرب، لكن يبدوا أنها أيضا كانت تستوردها حيث كانت الدولة الحفصية تلجأ إلى استيراد الحديد لتلبية الحاجات المحلية، ذلك أن المناجم المشغلة لم تكن كافية[7]، وإلى جانب الحديد استوردت بلاد المغرب القصدير والنحاس[8]-الذي كان يرد إليها أيضا من بلاد السودان-[9].

ورغم أن الكنيسة حرمت بيع المعادن للمسلمين، إلا أن تجار البندقية مثلا كانوا يصدرون إلى تونس بعض المنتجات المعدنية كالسيوف[10]، وصدر الجنويون إلى بلاد المغرب السفن والزوارق والخردوات[11]، كما صدر الأوربيون الرماح والأسلحة والدروع والخوذات والزوارق والخوذات وملحقات السفن[12] والخناجر[13]، والشمعدانات[14].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص270-271.
2) عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص16.
3) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص189.
4) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص98-99.
5) المازوني: المصدر السابق، ج01، ص81-82.
6) نفسه، ج01، ص68.
7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص240.
8) Ernest Marcier : op cit, p384.
9) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص94.
10) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص271.
11) Mas Laterie : Aperçu, p11.
12) Ernest Marcier: op cit, p384.
13) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص215.
14) Mas Laterie : Traités, p210.

واستوردت بلاد المغرب المعادن الثمينة التي كانت تصلها من بلاد السودان كالذهب، كما كانت الفضة تفد إليها من مارسيليا في القرن07هـ/13م، ومن جنوة في القرن09هـ/15م، ومن البندقية والقسطنطينية في أواخر نفس القرن، كما أوردت الجمهوريات الايطالية لإفريقية الأحجار الكريمة كالياقوت الأحمر والوردي والزمرد، والفيروز واللؤلؤ والجواهر المختلفة[1].

5) الحبوب: كانت التجارة الخارجية للحبوب رغم الموانع الدينية متوقفة على عامل مزدوج ومتغير يتمثل في وفرة المحاصيل في كل من الضفتين فكلما كان لطرف معين فائض من القمح يعمل على تصديره إلى الطرف الثاني، فقد باع الامبراطور فريدريك الثاني سنة638هـ/1240م لتونس كميات من الحنطة، وفي أواخر القرن 09هـ/15م باع ملك نابولي فردينان الأرجوني لتونس قمح صقلية وجنوب ايطاليا.

كما استورد الحفصيون القمح من قطلونيا وميورقة كما كان يرد القمح من قبرص إلى طرابلس[2]، وتوجد بعض الاشارات والدلائل على استيراد بلاد المغرب للقمح من الأندلس[3].

6) الحيوانات: من الحيوانات التي كانت توجه إلى بلاد المغرب، الطيور كالنسور والصقور البزاة، وكانت هذه الطيور تقتنى من طرف السلاطين خاصة لإهدائها، لكن هذه التجارة لم تكن ذات قيمة كبيرة[4].

كما استورد المغاربة من بلاد السودان قط الزباد، وهو نوع من القطط الوحشية التي تتواجد في غابات اثيوبيا، حيث يصطادها التجار وهي صغيرة ويربونها، ويستخرج من عرقها الزباد[5].

7) النبيذ: يعتبر النبيذ والمشروبات الكحولية من بين السلع التي تستوردها بلاد المغرب من أوربا[6]، وكان الجزء الأكبر من الخمور المستوردة موجه إلى المسيحيين الذين يعيشون في البلاد من تجار ووكلاء وموظفين وقنصليات وقوات الميليشيات المسيحية وحتى السجناء المسيحيين، غير أن جزءً من هذه الخمور تم اقتناءها من طرف المسلمين[7].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص271-272.

2) نفسه، ج02، ص268.

3) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص248.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص272؛ أنظر أيضا:

Mas Laterie: Traités, p209.

Ernest Marcier: op cit, p384.

5) الوزان: المصدر السابق، ج2، ص267، يحصل على الزباد بضرب القط بقضيب صغير ليتحرك في قفصه ويتعرق، ثم يجمع العرق تحت ابطيه وفخذيه وذنبه، وهوما يشكل الزباد؛ انظر: المصدر نفسه، ج02، ص267.

6) Mas Laterie: Aperçu, p11.

7) Mas Laterie: Traités, p213-214.

أنظر أيضا: روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص269.

وهو ما جعل السلطان أبي الحسن المريني يعاقب النصارى الذين يبيعون الخمر للمسلمين[1]، وكانت الضريبة على الخمر تدر أموالا كبيرة على الدولة.

8) سلع أخرى: قائمة السلع المستوردة طويلة وإضافة لما ذكرناه يمكن الاشارة أيضا إلى الفواكه كالتين والجوز واللوز التي تستورد من إيطاليا[2]، خاصة الفواكه المجففة[3]، إضافة إلى الزيوت الأوربية، والسبب في استيراد بلاد المغرب للزيوت وتصديرها لأوروبا هو الفوارق بين الزيوت من حيث الجودة والثمن، وهو ما يبرر الحركة المزدوجة للسلع[4]، كما استوردت بلاد المغرب من أوربا المنتوجات الزجاجية كالثريات والأواني والأكواب والمرايا والمصابيح[5]، والصمغ والمسامير[6].

كما استوردت بلاد المغرب بعض الحيوانات كالزرافة[7] من بلاد السودان إلى جانب بيض وريش النعام، الشب، الأدوية وجلود بعض الحيوانات البرية الإفريقية[8]، وجلود الماعز المدبوغة، والتي تتميز بالمتانة والليونة والنعومة وطيب الرائحة، ويتم نقله إلى غرناطة عبر بلاد المغرب وتتخذ منه أحذية الملوك لجودته العالية[9].

---

1) بن مرزوق التلمساني: المسند، ص282.

2) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص269.

3) Mas Laterie: Aperçu, p11.

4) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص268-269.

5) Mas Laterie: Traités, p214 .

6) ابراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص135.

7) Atallah Dhina : op cit, p367.

8) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص95-99.

9) كمال بولعسل: المرجع السابق، ص299.

6- السلع العابرة:

1) الذهب:

كان الذهب سواء بضاعة على شكل مسحوق أو سائل أو عملة يحظى بأهمية وتقدير كبيرين في العالم الوسيط، حيث كان متداولا فيه بكثرة[1]، وكانت بلاد السودان من أهم المصادر العالمية لإنتاج الذهب[2]، وعادة ما يجمع التبر-وهو خام الذهب- من مياه الأنهار الافريقية المدارية[3]، فالذهب الموجود في الجبال الافريقية يتم الحصول عليه بعد تهاطل الأمطار فتتسرب الرمال في أسفل الجبال ليقوم الناس بغسل تلك الرمال، ويخرجون منها قطع التبر بحجم حبة القمح والشعير، أو أقل وأكثر[4]، ويصنعه أهل السودان على شكل سبائك، أو يتركونه خاما[5].

وكانت القوافل المغربية تنطلق بآلاف الجمال محملة ببعض البضائع لتعود بقليل منها محملة بالذهب والمعادن الثمينة[6]، ويتم تبادل الذهب السوداني عن طريق المقايضة بالبضائع المجلوبة[7] ذات الثمن المرتفع[8]، واختلفت جودة الذهب بحسب المنطقة التي استخرج منها، فذهب أودغست مثلا كان أجود أنواع الذهب وأصحه[9].

ولم يقتصر دور المغرب على نقل الذهب إلى أوربا، إنما كانت عاملا منظما حيث يبقى جزء كبير من الذهب في بلاد المغرب، ولمدة معينة لتزويد دور الصياغة ولضرب العملة، فيما يوجه الجزء الآخر إلى الموانئ لينتقل إلى أوربا[10]، وقد نمت ثروة بلاد المغرب من الذهب والمعادن الثمينة خلال القرنين07و08هـ/13و14م، خاصة وأن بعض مدنها واقعة على طريق القوافل[11].

---

1) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278.
2) بشار قويدر: المرجع السابق، ص15.
3) حسين مؤنس: المرجع السابق، ص32.
4) الزهري: المصدر السابق، ص121-122.
5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص93.
6) بشار قويدر: المرجع السابق، ص15.
7) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278.
8) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص93.
9) مؤلف مجهول: الاستبصار، ص216.
10) روربار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص278.
11) المنور مروش: المرجع السابق، ص24.

وما يدل على الانتشار الكبير للذهب ببلاد المغرب اتخاذ السلطان أبي الحسن لسلاح الحرب من خالص الذهب والفضة[1]، وسؤاله عن اتخاذ المراكب من الذهب، وقد اختلف الفقهاء بين الجواز والمنع[2].

وكان الذهب ينقل من مالي وغانا إلى سجلماسة وأودغست وورارغلا نحو تونس، مراكش وفاس وسبتة، وغيره من الموانئ لينتقل إلى أوربا[3]، ولم تكن وساطة بلاد المغرب في نقل الذهب من السودان إلى أوربا مجرد وساطة "ميكانيكية"، بل كان المغاربة يقومون بتحويله وصياغته، فيحولون التبر إلى خيوط ذهبية مفتولة وحلي مشكلة إلى دنانير ذهبية[4].

وتم تأطير المبادلات التجارية بين المغرب وأوروبا بمعاهدات سمحت بتكثيف نقل الذهب والفضة نحو الضفة الشمالية، رغم تنبيه الفقهاء إلى استنزاف الأموال والذهب الموجود في البلاد الاسلامية نتيجة انتقال التجار المسلمين إلى بلاد النصارى[5].

2) العبيد: كان العبد عنصرا أساسيا في الحياة اليومية للكثير من الناس، لذلك كان سلعة مطلوبة بكثرة، حيث يستخدم الأرقاء في الجيش كمحاربين، وفي بعض الصناعات والحرف والأعمال الفلاحية كالحرث وتربية الحيوانات، كما استخدموا كخدم في المنازل[6].

وتتعدد طوائف الرقيق بتعدد مصادره، حيث نجد الأرقاء بالأسر نتيجة الحروب، والأرقاء بسبب الفقر عن طريق بيع النفس أو الأولاد ومنه الاسترقاق بسبب الدين، إلى جانب الأرقاء بسبب الجريمة أو بسبب الخطف[7]، وقد عرفت إفريقيا وغيرها الرق منذ القدم، حيث وجد منذ الحضارات القديمة وذكر في التوراة والانجيل، كما دعى الاسلام إلى عتق الرقيق[8].

ويحصل ملوك السودان على الرقيق الذي يبيعونه للتجار المغاربة من خلال الغارات التي يقومون بها ضد جيرانهم الذين يمتنعون عن أداء الضرائب، فيقومون ببيع الأسرى وتبديلهم بالخيول التي يأتي بها التجار

---

1) بن مرزوق التلمساني: المصدر السابق، ص131.

2) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص329-338؛ ومحمد ابن مرزوق: المصدر السابق، ص131.

3) حمزة يحي: المرجع السابق، ص33.

4) الحسين بولقطيب: المرجع السابق، ص27.

5) محمد فتحة: النوازل، ص297.

6) Atallah Dhina: op cit, p367-399.

7) عبدالسلام الترمانيني: الرق ماضيه وحاضره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979م، ص37-44.

8) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص97؛ وقد أنهت أوربا مشروعية تجارة الرقيق، ومنعتها في مؤتمر برلين، 1159هـ/1815م؛ أنظر: علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص97.

المغاربة[1]، وقد اشتهرت جواري أودغست بحسنهن خاصة في مجال الطبخ، فتباع الواحدة منهن بمائة دينار كبار وأكثر[2].

وقد لعب اليهود دورا كبيرا في رواج تجارة الرقيق، حيث كانت لهم شبكة تنتشر في إسبانيا والمغرب وبلاد السودان الغربي، ومصر والشام وحتى الشرق الأقصى، وكانوا يقومون بخصي الذكور الأرقاء على عادتهم[3].

ولعب المغرب دور الوسيط في نقل العبيد السوداني من بلاد السودان إلى الموانئ المغربية مرورا بطريق القوافل المعروفة[4]، وكانت العدد المنقول إلى أوربا كبير جدا[5]، كما كان العبيد المجلوب من بلاد السودان يصدر إلى مصر[6]، وينقل عن طريق البحر من تونس إلى الاسكندرية، فالمركب الذي استقله المدجن خلال رحلته في المقطع من تونس إلى الإسكندرية كان به نحو سبعمائة من عبيد السود ذكورا وإناثا[7]، غير أن هذا لا يعني أن كل الأرقاء يتم تحويلهم إلى خارج بلاد المغرب فالكثير منهم كانوا يباعون في بلاد المغرب.

وقد دخلت المنافسة البرتغالية في مجال نقل الرقيق السوداني منذ نهاية القرن 15م[8]، ولم يقتصر العبيد في بلاد المغرب على السودانيين فقط، فكان منهم النصارى الأوربيين، الذين يتم أسرهم عن طريق الغزوات البحرية[9]، التي كانت مصدرا للرقيق سواء المسلم أو المسيحي، حيث يتم بيع كل من يسقط في الأسر من الجانبين[10]، وهو ما يفسر لنا وجود بعض الأرقاء المسلمين من شمال افريقيا، وإن قل عددهم في أوربا المسيحية[11].

إن العلاقات التجارية التي ربطتها بلاد المغرب مع الدول والممالك والأمم المجاورة، تنم عن حيوية النشاط التجاري ببلاد المغرب، كما أن قائمة الصادرات والواردات تبيّن لنا حجم السلع المنتجة محليا، ومنه ندرك حقيقة الاقتصاد المغربي بصورة متكاملة، ضف إلى ذلك فإن بلاد المغرب كانت تعتبر وسيطا مهما في نقل أغلى وأثمن

---

1) الحسين عماري: المرجع السابق، ص46.

2) مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص216.

3) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص163.

4) بشار قويدر: المرجع السابق، ص16.

5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص98.

6) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص277.

7) المدجن: المصدر السابق، ص100.

8) جوان جوزيف: المرجع السابق، ص118.

9) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص479-481.

10) Mas Laterie: Traités, p216 .

11) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص276؛ يشير عزيز سوريال إلى أن الرحالة فيلكس فابر أشار إلى وجود حوالي 3000عبد مسلم في البندقية يستخدمون في تجديف السفن خلال القرن 15م؛ انظر: عزيز سوريال عطية: المرجع السابق، ص172-173.

بضائع القرون الوسطى، وهي الذهب والعبيد، فقبل انطلاق حركة الكشوفات الجغرافية الأوربية كانت بلاد المغرب المنفذ الأساسي لهذه السلع، ومنه يتبين الدور المغربي في تجارة العصور الوسطى.

الفصل الرابع:
التجار في المغرب الإسلامي
بين القرنين
07-10هـ/13-15م

الفصل الرابع:

التجار في المغرب الاسلامي بين القرنين 07-10هـ/13-15م

1* أصناف التجار حسب نشاطهم

أ- الصنف الأول: كبار التجار

ب- الصنف الثاني: صغار التجار

ت- الصنف الثالث: العاملون في التجارة

2* التجار أهل الذمة

أ- اليهود

ب- النصارى

3* التجار المغاربة في الخارج

أ- في بلاد السودان

ب- في المشرق الإسلامي

ت- في أوروبا والأندلس

4- مكانة التجار في مجتمع بلاد المغرب

5- العلاقة بين التجار والسلطة

6- العلاقة بين التجار المسلمين وأهل الذمة

7- صفات وأخلاق تجار بلاد المغرب

8- حيل التجار.

كان من المعتاد امتهان التجار لمهن أخرى إلى جانب التجارة، فكثير من التجار كانوا أصحاب سفن وأطباء وجنود وموظفين حكوميين أو علماء، وأوردت المصادر إشارات كثيرة عن ازدواجية وظيفتهم، خاصة المصادر التي تتحدث عن العلماء والفقهاء –كتب الطبقات والتراجم– الذين مارسوا التجارة، غير أن ذكرهم في المصادر كان بفضل علمهم لا تجارتهم [1].

فقد كانت التجارة تجذب إليها الفقهاء والعلماء والطلبة، ففضلا على نشاطهم العلمي والفكري كانوا يمارسون التجارة، ومنهم بنو مرزوق في تلمسان الذين جمعوا بين العلم والتجارة في قيسارية ودرب مرسى الطلبة[2]، الطلبة[2]، وامتهنت التجارة عائلات كبيرة ومشهورة كعائلة المشدالي، وعائلة الغبريني بمنطقة زواوة[3]، ويذكر القفطي طبيبا كبيرا من أهل فاس انتقل إلى بلاد الشام ومارس التجارة متنقلا منها إلى العراق والهند، ولما جمع ثروة من الأموال استثمرها في بناء صرح طبي بمدينة حلب [4].

كما أن ممارسة التجارة لم تقتصر على الرجال فحسب، بل حتى بعض النساء كن يبعن بعض السلع أمام بيوتهن بمساعدة السماسرة [5]، ومن النسوة اللاتي كان لهن حضور مميز في السواق نساء قبيلة زواوة، حيث تقصدن الأسواق لبيع بضائعهن من أواني ودجاج وبيض ومعاطف[6].

---

1) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص104-105.

2) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.

3) مفتاح خلفات: المرجع السابق ، ص211.

4) جمال الدين القفطي: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، تصحيح: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، مصر، 1362هـ، ص256-257.

5) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص78.

6) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص203-204.

1- أصناف التجار حسب نشاطهم:

يمكن تصنيف التجار حسب نشاطهم وقيمة استثماراتهم إلى ثلاثة أصناف:

أ- الصنف الأول: كبار التجار:

كبار التجار هم الذين يحملون سلعهم وينتقلون بها بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الكبرى، أو بين الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية[1]، ويوظّف هؤلاء التجار موارد مالية هامة في تموين تجارتهم، مع إدّخار مبلغ مماثل، حيث يذكر الادريسي أن التاجر الذي يصرف في تجارته أربعة آلاف دينار يبقي معه أربعة آلاف دينار[2].

ورغم أن هذه الفئة من التجار قد عرفت أكثر بنشاطها في التجارة بعيدة المدى إلا أن ذلك لم يمنعها من امتلاك عدد كبير من الحوانيت في مدينة إقامتها[3]، وقد يكون تزويد هذه الحوانيت بالسلع التي يجلبها كبار التجار من المناطق البعيدة، وبذلك يقومون بمهمتين أساسيتين في العملية التجارية، الأولى جلب السلع والثانية توزيعها وبيعها بالتجزئة في الحوانيت والدكاكين.

رغم ذلك فالمصادر لا تصور لنا هذه الظاهرة بشكل جلي، وإن كانت بالشكل الذي أورده الأستاذ عزالدين عمر موسى فهو مؤشر خطير عن احتكار هذه الفئة لجزء كبير من النشاط التجاري في بلاد المغرب من خلال عمليتي التوريد(تجارة الجملة) والتوزيع(تجارة التجزئة)، غير أن تطرقنا إلى الصنف الثاني من التجار يبيِّن لنا لا محالة أن هذه الظاهرة تبقى محدودة.

وبالنظر إلى حجم الاستثمار الكبير لهؤلاء التجار من حيث الأموال الموظفة والقوافل المجهّزة (والتي قد تبلغ ما بين سبعين ومائة جمل للتاجر الواحد)[4]، فإنه تحوّل إلى شركة تجارية مملوكة إما لشخص يساعده أعوان من الخدم والعبيد ويتخذ وكلاء للنيابة عنه، أو تملكها مجموعة أشخاص قد يكون منهم الأمراء والحكام[5] والفقهاء وكبار ملاك الأراضي وبعض النساء[6].

---

1) محمد ناصح: مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن06هـ/12م، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ج02، 1989م، ص75.

2) الإدريسي: المصدر السابق، ص66.

3) عز الدين عمرو: النشاط الاقتصادي، ص279.

4) الإدريسي: المصدر السابق، ص66.

5) محمد ناصح: المرجع السابق، ص76.

6) عز الدين عمرو: النشاط الاقتصادي، ص280.

وليضمن كبار التجار نجاح استثماراتهم التجارية، فإنهم يقومون بعدة اجراءات تندرج ضمن فن التخطيط التجاري بداية بالبضاعة التي يتاجر فيها، فعلى التاجر الاطلاع على مواصفاتها المختلفة وسعرها ووضعها القانوني، كما يجدر به دراسة طبيعة الأسواق، والاهتمام بتجارة البضائع المربحة، وتوظيف الأموال فقط في البضائع التي يكثر عليها الطلب[1].

بينما كان الفقهاء ينبّهون هذا الصنف من التجار إلى ضرورة ترك الوصية بناء على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصية مكتوبة عنده"، فما بالك بالتاجر الذي يسافر إلى مناطق بعيدة ويقضي أشهرا في رحلته التي لا تخلوا من المخاطر، فعلى التاجر كتابة وصية وسداد دينه ورد الودائع[2].

ويعتمد غالبية كبار التجار على التجارة البعيدة، حيث ينقلون السلعة إلى بلد يكون فيه سعرها أغلى، والربح المحصل من هذه التجارة إذا قارناه بأصل المال متواضع، لكن كلما كبر حجم الاستثمار كلما عظم الربح، "لأن القليل في الكثير كثير"[3]، وبالعودة إلى ما أشار إليه الإدريسي أن عدد الجمال التي يشارك بها كل تاجر أغماتي هو مائة جمل أو سبعون أو ثمانون[4]، وبما أن حمولة الجمل حسب بعض الدراسات تتراوح بين 125 إلى إلى 150 كلغ(وكان المغاربة يحمّلون أغلب جمال القافلة بالملح)، ويتراوح سعر الملح في غانة بين مائتي وثلاث مائة دينار ذهبا، وبعملية حسابية يكون مردود كل جمل بناء على كون الدينار يزن 3.80 غ ذهبا، إما بـ760غ أو بـ 1140غ ذهبا[5].

وتعود هذه القوافل محمّلة بسلع أخرى تحقق بها الكثير من الأرباح، ومن هذه العملية الحسابية البسيطة يتبين لنا حجم الأرباح التي كان تجار المسافات البعيدة يحققونها، وتجار أغمات ليسوا سوى مثلا عن تجار المغرب الإسلامي، كتجار تلمسان الذين حصلوا على أموال وافرة وصار أغلبهم أغنياء[6]، إضافة إلى تجار سجلماسة الذين ينتقلون بين الصحراء ومدينة مراكش وفاس، ومراسي المغرب، وتجار سبتة وآسفي ومازغان الذين يحملون القمح وبضائع أخرى إلى سبتة[7].

---

1) أوليفيا ريمي: التجارة التجار، ص230.

2) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص44.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص495.

4) الإدريسي: المصدر السابق، ص66.

5) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص232.

6) الحاج محمد بن رمضان شاوش: المرجع السابق، ص399.

7) محمد ناصح: المرجع السابق ص76.

ووردت إشارة إلى مدى غنى كبار التجار في المعيار المعرب حيث جاء فيه: "أن رجلا من أكابر التجار وذوي الأموال الطائلة...، واعترف مع ذلك بأن في ذمته لرجل...مائة وخمسين ذهبا"[1]، وسمحت هذه الأرباح للتجار من تشييد منازل ضخمة على أبوابها علامات خاصة[2]، محاطة بالبساتين، وذات هندسة عالية، وهو ما يشير إلى مستوى الاستهلاك والبذخ الذي طبع حياتهم، ما جعل مستواهم المعيشي يقارب مستوى عيش الأمراء والحكام.

وما يؤخذ على هذه الفئة من التجار أنها لم توجّه أرباحها للاستثمار في قطاعات منتجة، فيصرف جزء منها في اقتناء العقارات، والجزء الآخر يصرف في الحاجيات الاستهلاكية بمختلف أشكالها، وقد سهرت السلطة على تشجيع هذا الصنف من التجار من خلال مجموعة من الاجراءات كالعمل على تأمين وتوفير السيولة النقدية[3].

وبهذا فإن فئة كبار التجار تربعت على أعلى هرم العاملين في التجارة، نظرا لكثرة استثماراتها واعتمادها على التجارة البعيدة.

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص06.

2) الإدريسي: المصدر السابق، ص66.

3) محمد ناصح: المرجع السابق ص77.

ب- الصنف الثاني: صغار التجار:

يعتبر التجار الصغار رقما مهما في المعادلة التجارية وحركة السلع والأموال في بلاد المغرب، وذلك من خلال انتشارهم في الأسواق والقرى والبوادي[1]، ويمكن تقسيم هذا الصنف من التجار إلى فئتين:

1- التجار المستقرون: وهم أصحاب الحوانيت المختلفة في المدينة، تجارتهم بسيطة[2]، وكانوا يستأجرون الدكاكين في أحيان كثيرة[3] من كبار الملاك[4]، حيث يؤدى كراء هذه الحوانيت التي تتجمع في سوق المدينة شهريا أو سنويا[5].

2- الباعة المتجولون: يطوفون في شوارع المدينة يحملون معهم السلع وينادون عنها، وكان ثمنها يقل عن السلع المعروضة في الدكاكين، حيث يفضّل بعض الأهالي الشراء من الباعة الجائلين[6]، وعادة ما كانت النساء تشترين السلع من هؤلاء الباعة في الدور، حيث تخرج النساء لشراء الحاجيات[7]، ولم يقتصر بيع التجوال على الرجال فحسب، فحتى النساء[8] كنّ ينادين على السلع بالدور[9].

ويتحصل التاجر الصغير على السلع التي يتاجر فيها من التجار المستوردين(الكبار)، وتختلف أسعارها بالنظر إلى تكلفة إنتاجها ومصاعب نقلها، فالبضائع المستوردة تباع مباشرة لتجار التجزئة في المدينة، ويوجّه الباقي للقرى والموانئ[10].

ونظرا لتواضع رؤوس الأموال المستثمرة في نشاطات صغار التجار، والتي يبلغ متوسّطها أربعة مائة دينار[11] وقد تقل لتصل إلى مائة دينار[12]، أو تتجاوز ألف دينار، فإن نسبة أرباح هذه الفئة قليلة إذا قارناها بفئة كبار التجار، وعليه فإن المستوى المعيشي لصغار التجار متقارب مع مستوى معيشة غالبية سكان المدن المشتغلين

---

1) عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2002م، ج01، ص 216.

2) خالد بلعربي: الدولة الزيانية ، ص290.

3) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص315.

4) بركات اسماعيل: الدرر المكنونة في نوازل مازونة -الجزء الأول-دراسة وتحقيق، رسالة ماجيستر في التاريخ الاسلامي الوسيط، جامعة منتوري، قسنطينة، 1430-1430هـ/2009-2010م، ج01، ص53.

5) محمد ناصح: المرجع السابق، ص78.

6) جمال أحمد طه: المرجع السابق، ص227.

7) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص197.

8) يطلق عليهن السوّاقة؛ انظر محمد ابن مرزوق التلمساني: المصدر السابق، ص194.

9) ابن مرزوق التلمساني: المصدر نفسه، ص194.

10) عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ج01، ص217.

11) محمد ناصح: المرجع السابق، ص80.

12) عز الدين عمرو: النشاط الاقتصادي، ص278.

بحرف أخرى، وما يدل على تواضع مستواهم المعيشي هو اضطرارهم في بعض الأحيان لاستخدام الدكان المخصص أصلا للتجارة مقرا للسكن[1]، ويمكن تقسيم صغار التجار إلى فئتين:

الفئة الأولى: تتاجر في المنتجات الثمينة كالأقمشة الرفيعة والأحذية والحلي في أسواق المدينة[2]، حيث يرى الوزان أن أغني تجار تونس هم تجار القماش [3]، ونفس الشيء ينطبق على تجار فاس، حيث يقول في معرض حديثه عن عن سوق فاس: "... ثمّ حيّانِ لتجار الكتان وتجار القمصان والأقمشة النسائية، وهؤلاء أغني تجار فاس لأن مبيعاتهم وأرباحهم تفوق ما يحققه غيرهم من التجار مجتمعين"[4].

الفئة الثانية: تبيع المواد الاستهلاكية اليومية كالمنتجات الغذائية، وكانت هذه الفئة فقيرة[5].

---

1) محمد ناصح: المرجع السابق، ص80.

2) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص295.

3) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص75.

4) نفسه، ج01، ص241.

5) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص295.

ت- الصنف الثالث: العاملون في التجارة:

بالإضافة إلى كبار وصغار التجار هناك صنف آخر يعمل في ميدان التجارة، حيث يتولى منتسبوه أنشطة ملحقة ومكمّلة لعمل التاجر والنشاط التجاري، نذكر منهم:

1* السماسرة[1] والدلالون:

يتولى السمسار أو الدلال مهمة الوسيط في العملية التجارية بين البائع والمشتري، وبذلك فهو يسهل رواج البضائع، ويتلقى نظير خدمته أجرا قد يصل في بعض الأحيان إلى نصف الأرباح[2]، وغالبا ما يلجا إلى خدمات السماسرة التجار الغرباء[3]، وأهل البوادي الذين يجهلون أمور السوق ويدركون خبرة السماسرة[4] وهو ما يرفع على أهل البادية حرج "بيع الحاضر للبادي"[5]، ولذلك كان عدد السماسرة كبيرا، فقد أحصى سوق فاس سبعون دلالا[6].

ويعمد السمسار إلى كراء حانوت يجعله مقرا لتصريف شؤونه[7]، حيث يستلم السمسار السلعة من التاجر ويقوم بعرضها بقصد المزاد، حتى يرسوا السعر على أحد المشترين، هنا يشاور السمسار صاحب البضاعة في البيع[8]، فإن رضى بالسعر وأذن له فإنه يبيع ويكون أجر السمسار على المشتري أو البائع بحسب الاتفاق المسبق.

وجرت العادة أن البضاعة إذ رست على تاجر في المزايدة فهو ملزم بها إذا كان صاحب العطاء الأخير، أما إذا كان السمسار يتمتع بتفويض من صاحب السلعة (أي أعطاه حرية التصرف) فله أن يسعى للزيادة، كما أن على السمسار إلزام صاحب آخر عطاء بشراء السلعة بوجود البينة، ولا يعفيه من الشراء في عدم وجود البينة سوى اليمين[9].

---

1) السَّمسارُ: الذي يبيع البرّ للناس، الليث: السّمسار فارسية معربة، والجمع السّماسرة، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سماهم التجار بعدما كانوا يعرفون بالسماسرة، والمصدر السمسرة،...وهو البيع اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطا لإمضاء البيع، قال: والسمسرة البيع والشراء؛ أنظر: ابن منظور: المصدر السابق، ص2093.

2) محمد ناصح: المرجع السابق، ص80.

3) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص209.

4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص315.

5) العقباني: المصدر السابق، ص89.

6) مارمول كاربخال: المصدر السابق، ج02، ص149، وعطا محمد علي: المرجع السابق، ص158.

7) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص67.

8) من النوازل التي تناولت الموضوع: الونشريسي: المصدر السابق ج08، ص356؛ المازوني: المصدر السابق، ج02، ص730، 738-739.

9) محمد فتحة: المرجع السابق، ص316.

وكان السمسار في بعض الأحيان يجمع السلع من نفس الجنس ومن عدة حوانيت، ويعرضها على المشتري الذي يقلّبها ويختار منها ما يريد[1]، ولم يقتصر بيع السمسار لسلع التجار فحسب بل يقوم بالمناداة على أغراضه الخاصة وبيعها في المزاد، ويقوم في بعض الأحيان بطلب أجرة على بيعه لسلعة خاصة به[2].

ويزداد عمل السماسرة في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي، ويتراجع عند انتشار الأزمات والاضطرابات، وقد يسبب السماسرة للتجار عدة مشاكل، فالسمسار لا يملك أموالا يخاف ضياعها، لذلك فإننا نجده يغامر في عملية الوساطة أملا في تحقيق أكبر ربح ممكن ما دامت قيمة الأتعاب خاضعة لنسبة الأرباح[3]، فعادة يتقاضى السمسار فلسا واحدا تقريبا على كل درهم من مبيعاته [4]، ومن هنا فالسماسرة يتحملون جانبا من مسؤولية ارتفاع أسعار السلع وزيادة أرباح التجار الكبار، وفي الغالب يتفقون مع التجار للتكتم على قيمة الأرباح تهربا من أداء الضرائب[5]، وعادة ما تنشب الخلافات بين السمسار والمشتري الذي يرسوا عليه العطاء إذا إذا تراجع عن الشراء[6].

وتناول الفقهاء عديد القضايا المتعلقة بتعاملات السماسرة، حيث جعلوه مؤتمنا على السلعة، وبهذا ألغيت عليه المسؤولية في حالة الضياع أو السرقة، أو التلف ما لم يثبت إهماله[7]، كما أفتى الفقهاء بأحقية السمسار في الأجرة، وإن تعذر عليه البيع شريطة احترافيته[8].

وفي حالة استرجاع سلعة ثم بيعها في نفس الوقت بالثمن الذي عرض على السمسار أول الأمر كان له الحق في أخذ الأجرة[9]، وتشير عدة نصوص إلى تزيين السماسرة السلعة في عين المشتري والحلف بالإيمان على حسن السلعة[10]، كما تشير إلى طمع وجشع السماسرة الذين يسعون عادة إلى الحصول على أجر مزدوج من الطرفين(البائع والمشتري)، وما ذكرناه سابقا من التهرب الضريبي، لهذا لم يحض السماسرة باحترام الجمهور حيث

---

1) كثيرا ما كانت تنجم خلافات بين التاجر والسمسار نظرا لاعتماد، الأخير على هذه الطريقة ومن ذلك أن يأخذ السمسار من هذا التاجر ثوبا، ومن تاجر آخر ثوبا ليجمع كثرة فيريها للمشتري ليختار منها ما أراد، فيهوى المشتري منها ثوبا، ولا يهوي منها شيئا، فيرد السمسار المتاع على أصحاب الحوانيت الذين عرضوا عليه، فيقول رجل منهم: هذا الثوب الذي رددته على ليس هو ثوبي، ولا هذا الذي عرضت عليك، ويقول السمسار هذا ثوبك؛ انظر: المازوني: المصدر السابق، ج02، ص472

2) المازوني: المصدر نفسه،ج02، ص742؛ البرزلي: المصدر السابق، ج03، ص560.

3) محمد ناصح: المرجع السابق، ص80.

4) مارمول كاربخال: المصدر السابق، ص149.

5) محمد ناصح: المرجع السابق، ص81.

6) المازوني: المصدر السابق، ج02، ص733؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص157.

7) الونشريسي: المصدر نفسه، ج09، ص120-121.

8) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص68.

9) المازوني: المصدر السابق، ج02، ص730.

10) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص78-79.

أسقط بعضهم شهادتهم واشتبه في استغراق ذممهم، غير أن عددا من الفقهاء نهوا عن مثل هذا التعميم، واعتبروا السماسرة مثل باقي الحرفيين[1].

وامتهن الكثير من اليهود السمسرة في أسواق بلاد المغرب، وعرف عنهم التواطؤ إما على المشتري أو البائع، واشتهروا بكثرة الإلحاح على المشتري، فلا يمكنه التخلص منهم إلا بعد عناء كبير[2].

أما علاقة السماسرة بالتجار فقد عرفت بعض الحساسية، حيث أحس التجار في بعض الأوقات بالضرر الذي يتسبب لهم فيه وجود السماسرة في حلقة التعاملات التجارية، حيث كانوا عائقا في وجه مصالحهم[3]، ومن ومن ذلك ما أورده الونشريسي من أن أهل سوق من أسواق البزّ كانوا ينتصبون في حوانيتهم لبيع سلعهم للناس، غير أن الدلالين كانوا يضرون بتجارتهم، فالمشتري يحول وجهته من محلاتهم بعد أن يرى السلعة في المناداة أقل ثمنا من تلك المعروضة في الحوانيت، وينتج عن ذلك عدم تسويق التجار لسلعهم إلا في آخر النهار ما يضر بمصالحهم، فتاجر البزّ يسعى لبيع سلعته في أول النهار ليشتري بثمنها سلعا أخرى، وأمام هذه الوضعية يجبر تجار البز على السكوت اتقاء شر وفحش السماسرة[4].

2- الدلالات والبراحون:

الدلالات هن النساء اللائي تحملن بضائع التجار إلى المنازل، من أجل بيعها بأثمان محددة، وتتقاضين أجورا نظير عملية البيع[5]، ومثلهن المتصرفات اللائي يقضين حاجات النساء من الأسواق، أما البرّاحون فهم الذين ينادون عن السلع في الأسواق [6].

ورغم أهمية هذه الفئة إلا أن المصادر أهملت الحديث عنها وذلك لأن أفرادها من عامة الناس[7]، ومعروف في المصادر التاريخية إهمالها الحديث عن فئة العامة.

3- الحمالون:

من متطلبات الحركة التجارية بالأسواق نقل السلع والبضائع من مكان لآخر، ولتنظيم وتسيير هذه الحركة وجد الحمالون وسائقو العجلات لنقل البضائع، يقومون بمهامهم بترخيص يمنحه لهم عامل المدينة[8]، وبلغ عدد الحمالين في سوق مدينة فاس ثلاثمائة حمال، لهم أمين يقوم على شؤونهم ويختار منهم في كل أسبوع مجموعة تقف

---

1) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص210.
2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص158.
3) محمد فتحة: المرجع السابق، ص318.
4) انظر: المصدر السابق، ج05، ص197.
5) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص209؛ انظر أيضا الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص238.
6) عز الدين عمرو موسى: المرجع السابق، ص248.
7) محمد ناصح: المرجع السابق، ص81.
8) جمال أحمد طه: المرجع السابق، ص226-227.

على خدمة التجار والجمهور طيلة الأسبوع ويتم جمع المال المحصّل في صندوق ويقسم بين المشتغلين عند نهاية الأسبوع.

ويعدد الوزان الصفات الحميدة التي يتصف بها الحمالون، فيقول: "ويحب هؤلاء الحمالون بعضهم بعضا كالإخوة"[1]، فيقفون إلى جانب بعضهم البعض في مختلف المناسبات كالوفاة، الزواج، وعند بداية مسار الحمّال في هذه المهنة فإنه يدعو جميع الحمالين إلى وليمة يعدّها بالمناسبة، ويشتغل الحمالون وهم يلبسون لباسا قصيرا ذو لون موحد، أما خارج أوقات العمل فيلبسون ما يشاؤون، "وبالجملة فأنهم أناس يتحلون بالاستقامة والأخلاق الحسنة"[2].

ومن الشروط الواجب توفرها في الحمال أن يتّخذ جرسا بيده ليتوقاه الناس، ولا يحمل الواحد إلا دابة واحدة، وعليه حمل اللحم في أوعية نظيفة حتى لا يقطر منها الدم على الناس، ويجعل الحوت في وعاء حتى لا يلامس أثواب الناس[3].

وكانت نقابة الحمالين تحظى بامتيازات خاصة من السلطة[4]، حيث قامت بإعفائهم من الضرائب، وإذا حكم على أحدهم بعقوبة الإعدام لا ينفذ الحكم أمام الجمهور[5]، وقد تعود هذه المعاملة التي يتمتع بها الحمالون الحمالون من السلطة نظير الدور الهام الذي تلعبه هذه الفئة في النشاط التجاري ببلاد المغرب.

---

1) الوزان: المصدر السابق، ص235.

2) نفسه، ص235.

3) المجيلدي: المصدر السابق، ص73.

4) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص134.

5) الوزان: المصدر السابق، ص235.

2- التجار أهل الذمة [1]:

لعب أهل الذمة من يهود ونصارى دورا بارزا في الاقتصاد المغربي خاصة في الجانب التجاري، حيث ساهموا إلى جانب المغاربة في ازدهار التجارة الخارجية، خاصة مع قيام دول ذات اتجاهات سياسية وليست دينية، وهو ما أعطى لهم حرية أكبر في ممارسة نشاطهم التجاري، وما زاد في حضورهم ودورهم عقد الاتفاقيات الدولية بين دويلات المغرب والجمهوريات الإيطالية والممالك المسيحية في البحر الأبيض المتوسط[2].

أ- اليهود:

التواجد اليهودي في بلاد المغرب يعود إلى العصور القديمة، وقد اعتنقت بعض القبائل البربرية الديانة اليهودية خاصة قبيلة جراوة الأوراسية وقبيلة مديونة، وتزايد عدد اليهود ببلاد المغرب خلال الحكم الموحّدي بسبب الاضطهاد المسيحي في اسبانيا وكان من بينهم العلماء والأطباء، والحرفيون والتجار[3].

ولم يتوقف تدفق اليهود من الأندلس في العهد الموحدي بل تواصل إلى سقوط غرناطة، وكانت الحملة الاضطهادية الكبيرة التي اندلعت في شبه جزيرة ايبيريا قد تسببت في هجرة عدد كبير من اليهود إلى بلاد المغرب، ويبدوا أنهم لاقوا الترحيب من طرف الحكام والسكان نظرا للإنجازات الاقتصادية المنتظر تحقيقها بفضل ما جلبوه معهم من رؤوس أموال وما كانوا يقومون به من نشاط تجاري[4]، وعليه فالعلاقة التي نسجت بين التجار اليهود الوافدين وسكان بلاد المغرب مبنية على أساس المصلحة والفائدة[5].

ومساهمة التجار اليهود كانت في التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، ففي الداخل نشطوا عملية تبادل السلع بين أسواق المغرب الإسلامي[6]، نظرا لانتشارهم بالحواضر والجبال والصحاري والقرى[7]، أما الأسواق التي يكثر بها تعامل اليهود بيعا وشراء فهي أسواق الخياطين والملابس والمنسوجات والمواد الغذائية[8].

---

1) الذمة لغة العهد والأمان، وأهل الذمة هم المعاهدون والنصارى واليهود، وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام، وفسّر الفقهاء عقد الذمة بأنه إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الملة، فبمقتضى عقد الذمة يصبح غير المسلم في ذمة المسلمين، أي في عهدهم وأمانهم على وجه التأبيد، وله أن يقيم في دار الإسلام بصفة دائمة، وأول ما شرع عقد الذمة بعد فتح مكة؛ لتفاصيل أكثر عد إلى: عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص22.

2) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص164.

3) عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ج01، ص193.

4) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ص429.

5) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص153.

6) بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص214.

7) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص139.

8) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص160-161.

وكثيرا ما كان الفقهاء يحذرون من بعض المعاملات مع التجار اليهود رغم عدم تحريم ذلك لأن الدين الإسلامي يجيز معاملة أهلة الذمة والمستأمنين وإن كانوا يستبيحون الخمر والخنازير ويعملون الربا[1]، فالشراء والبيع بين المسلم واليهودي لا بأس به إذا كان بطريقة صحيحة[2].

ويشير المجيلدي إلى الفتاوى التي كانت تكرّه معاملة اليهود تجاريا في العصور الإسلامية الأولى، ويرى أنها جاءت في سياق مختلف حيث كان الغالب على معاملات المسلمين آنذاك إتباعها للشريعة الإسلامية، بينما كثر الربا والمعاملات غير الجائزة في العصور اللاحقة، ومنه فمعاملة الذمي أحسن من معاملة المسلم الذي يعامل بالربا، لأن الذمي غير مكلف[3].

ومن أهم المعاملات التجارية اليهودية التي تركت ارتيابا لدى المسلمين الغش في بعض السلع كبيع الأشربة[4] واللحوم[5] والأقمشة[6]، رغم ذلك يشير برونشفيك إلى أن بعض المغاربة يشترون الخمر من اليهود خفية، وفي قسنطينة كان بعض المسلمين واليهود يحتسون الخمر المخلوط بالعسل جنبا إلى جنب[7]، لكن رغم هذا لا يمكن تعميم الظاهرة وتصويرها على أنها كانت متفشية بهذا الشكل، إنما هي تصرفات معزولة رغم عدم إنكارنا لوجودها.

ولم يقتصر دور اليهود في التجارة الداخلية فحسب، بل عرفوا بنشاطهم الكبير في التجارة الخارجية سواء مع الممالك الأوربية أو المشرق الإسلامي وحتى مع بلاد السودان الغربي.

إن اهتمام اليهود بالإتجار مع السودان الغربي وإدراكا منهم بأهمية وقيمة السلع التي تنتجها هذه البلاد، جعلهم يستقرون بداية في أهم المراكز الرابطة ببلاد السودان، وهي سجلماسة التي تعتبر باب معدن الذهب[8]، فشكل اليهود طائفة كبرى بسجلماسة اشتهرت بتجارتها مع بلدان السودان كالنيجر ووسط إفريقيا، كما استقر بمدينة درعة[9] عدد من التجار اليهود الذين يرحلون بالمنتجات المغربية ويجلبون المنتجات السودانية[10].

---

1) أبي زكرياء الشبلي: المصدر السابق، ص305.
2) الونشريسي: المصدر السابق، ج05، ص244.
3) المجليدي: الصدر السابق، ص78.
4) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص145.
5) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص156.
6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص161.
7) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ج01، ص445.
8) مجهول: الاستبصار، ص202.
9) مدينة درعة: تقع على الطريق المؤدي من فاس إلى تمبكتو وموريتانيا وهو طريق الذهب؛ عطا محمد علي: المرجع السابق، ص156.
10) عطا محمد علي: المرجع نفسه، ص156.

وإلى جانب الذهب ساهم اليهود في تجارة الرقيق، حيث كانوا ينشطون في شبكة تنتشر في اسبانيا والمغرب وبلاد السودان الغربي ومصر وبلاد الشام إلى المشرق الأقصى وغيرها من المناطق[1]، وبهذا كادت تجارة الرقيق في العالم الوسيط تكون حكرا على اليهود رغم بعض الإشارات التي تلمّح إلى تراجع نشاطهم فيها بين القرنين 04هـ/10م و07هـ/13م، وقد ابتدع اليهود ظاهرة خصاء الذكور من العبيد ومنهم أخذها المسلمون[2].

وليتحكم اليهود في تجارة بلاد المغرب مع بلاد السودان، اتبعوا كل الطرق لتوطيد نفوذهم عن طريق الرشاوى وشراء ذمم بعض المسؤولين، ونظرا للهيمنة اليهودية التجارية وفتاوى وآراء الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي المحرضة على التصدي لهم حرّم عليهم حاكم تمبكتو التجارة مع هذه المدينة نظرا لعدائه الكبير لليهود[3].

ورغم ذلك فقد سمح النشاط التجاري لليهود ببلاد السودان من أن يصبحوا الوسطاء المفضلين بين تجار السودان وسماسرة أوربا، مما جعلهم يحصلون على أرباح مهمة، جعلت ثرواتهم تتراكم بفضل حيوية أنشطتهم التجارية المستمدة من أهمية الطريق العابر للمنطقة[4].

كما ساهم اليهود في تنشيط حركة المبادلات التجارية مع الممالك المسيحية الأوربية والأندلس والمشرق الإسلامي، وقد تكفلت بهذه المهمة طائفة يهودية تدعى اليهود الرهادنة[5] أو الرهدانية، أو الرذانية[6]، ويتكلمون ويتكلمون عدة لغات كالعربية، الفارسية، الرومية، الإفرنجية، الأندلسية، الصقلية[7]، وانحصر نفوذ هذه الطائفة على الساحل الشمالي لإفريقية، حيث أقاموا مراكز تجارية في تونس، طرابلس، مصراتة وشكلوا بذلك الوسيط التجاري الأول بين بلدان المغرب والبلدان المسيحية.

وما يدل على أهمية وساطتهم بين الطرفين إقرار معاهدة762هـ/1360م بين تونس وأرغون والتي أقرّت سلامتهم وتأمين تجارتهم، وتعدّى دور اليهود بلاد المغرب والبلاد الأوربية حيث شمل كلا من مصر وبلاد الهند والسند والصين والقسطنطينية، وكان البحر المتوسط وشواطئه الشمالية والجنوبية هو المركز الرئيس الذي باشر فيه الرهاندة نشاطهم التجاري، واستعملوا وكلاء لهم في كافة المدن التجارية[8].

---

1) عطا محمد علي: المرجع نفسه، ص163.
2) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص 150.
3) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص169.
4) الحسين عماري: المرجع السابق، ص45.
5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص124.
6) الرذانية نسبة إلى مدينة الرذان الفارسية؛ فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص56.
7) فاطمة بلهواري: المرجع نفسه، ص56.
8) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص123-125.

وأهم المنتوجات التي ساهم اليهود في تصديرها من بلاد المغرب إلى أوربا وبلاد الشرق الذهب، الكتان، القطن، الحرير، السجاد، الزيوت، الصابون، الشمع، الزعفران، القطران، الجلود، الصوف، المرجان[1]، والكتب[2]، أما الواردات التي ساهموا في جلبها فتشمل التوابل الشرقية كالفلفل، القرفة، القرنفل، الزنجبيل المر، المسك، الكافور، نباتات الصباغة، النباتات الطبية والعقاقير والمواد الغذائية كالسكر ومربى الورد[3] و الجلود والحرير والزعفران[4].

من خلال ما استعرضناه يتبين لنا أن اليهود شكلوا قوة تجارية كبيرة في بلاد المغرب، ويمكن أن نحصر العوامل التي ساعدتهم في ذلك فيما يلي:

1- الحضور الشامل لليهود في معظم المراكز التجارية المتوسطية.

2- اتصالاتهم المتيسرة نظرا للروابط العائلية والشراكة.

3- وضع اليهود غير الحربي[5] والحرية التي يتمتعون بها.

4- معرفتهم بعدة لغات منها: العربية، الفارسية، الرومية، الإفرنجية، الأندلسية، الصقلية[6]، الآرامية، بالإضافة إلى العبرية[7].

5- موقفهم اللين تجاه المؤسسات المصرفية[8].

6- استغلالهم لفترات ضعف السلط الحاكمة لتوطيد سيطرتهم[9].

أما عن علاقة التجار اليهود بسلط المغرب الإسلامي خلال الفترة محل الدراسة، فهو أمر تحكمت فيه عدة اعتبارات أهمها أن اليهود لم يكونوا مواطنين كاملين لأية دولة، فلم يكونوا تبعا لذلك غرباء جدا[10]، وفرض بعض سلاطين بلاد المغرب على اليهود شكلا خاصا تمييزا لهم عن المسلمين[11]، وهو ما كان الفقهاء ينشدونه دائما

---

1) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص147-148.

2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص108.

3) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص149.

4) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ج01، ص443.

5) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص113.

6) مسعود كواتي: المرجع السابق، ص149.

7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص165.

8) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص113.

9) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص164.

10) روبرت لوبيز: ثورة العصور الوسطى التجارية 950-1350، ترجمة وتقديم: محمود أحمد أبو صوة، منشوراتELGA، فاليتا، مالطا، 1997م، ص84؛ يرى لوبيز أن اليهود وحتى قبل الحروب الصليبية كانوا غير مقبولين كلية داخل المجتمع الإسلامي، وأقل من ذلك داخل المجتمع المسيحي، ففي أحسن الأحوال تمتع اليهود بسياسة التسامح الديني، لكنهم لم يكونوا محررين كليا من الخطر؛ أنظر: نفسه، ص83-84.

11) ابن قنفد: الفارسية، ص117.

ويدعون الحكام إلى تطبيقه على أهل الذمة[1]، وأحيانا يقوم الحكام بمصادرة أموال بعض اليهود والاستيلاء عليها[2].

كما أن العامة كانوا يتضررون أحيانا من بعض تصرفات اليهود، وهو ما جعلهم يثورون عليهم في فاس ويقتلون منهم أربعة عشر ألف يهودي ولو لا تدخل أمير المسلمين الذي أمر الناس بالكف عنهم "لم تبق منهم باقية"[3]، ورغم ضخامة العدد الذي ذكره ابن أبي زرع، وربما ينطوي على مبالغة إلا أنه يصور حالة من هيجان الشارع الفاسي على اليهود وتصرفاتهم، خاصة أنهم وصلوا إلى مناصب الوزارة والمسؤولية على غرار الوزيرين اليهوديين في الدولة المرينية هرون وشاويل(خلال النصف الثاني من القرن 09هـ/15م)[4].

ب- النصارى:

رغم وجود المسيحيين في بلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي إلا أن تواجدهم تناقص إلى أن أصبح المسيحيون الذين يعيشون في الدويلات التي ظهرت بعد الموحدين ليست لهم أية علاقة لا من حيث الأصل ولا الطبيعة ولا الوضعية مع العناصر المسيحية المحلية القديمة التي كان مآلها الانقراض، فهؤلاء المسيحيون قدموا من الخارج على أربعة صور: تجار، جنود، رقيق، ورجال دين[5]، وأهم المناطق التي جاؤوا منها: أراغون Aragon، وقشتالة Castilla، وميورقة Mayorqua، ومن جمهوريات إيطاليا مثل البندقية Venezia، جنوة Genova، وبيزا Piza، ومن فرنسا أيضا[6].

واقتصر وجود ونشاط التجار المسيحيين في بلاد المغرب على المدن الساحلية فقط، وربما حاولوا إقامة تجارة مباشرة مع السكان في المناطق الداخلية خاصة المدن الكبرى البعيدة عن الشاطئ كسجلماسة، سطيف، مليانة، قسنطينة والقيروان[7]، على أن عددهم لم يكن مرتفعا حتى في المراكز الساحلية الكبرى، حيث لم يتجاوزوا بعض العشرات بالنسبة إلى كل جنسية، ولم يكونوا كلهم مقيمين بصفة دائمة، فبعضهم يقتصر مجيئه على فصل الصيف فقط[8]، وكان عدم السماح لهم بجلب زوجاتهم، وعدم إمكانية زواجهم من المسلمات عائقا أمام إقامتهم الطويلة الطويلة في المدن الإسلامية[9].

---

1) العقباني: المصدر السابق، ص169-170.

2) مارمول كاربخال: المصدر السابق، ج02، ص156.

3) علي بن ابي زرع الفاسي: الأنيس، ص322.

4) أبو العباس الناصري: المرجع السابق، ج04، ص98.

5) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ج01، ص461-462.

6) خالد بلعربي: المرجع السابق، ص284.

7) Mas Latrie: Traités, P183.

8) روبار برونشفيك: المرجع السابق،ج01، ص463.

9)عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ج01، ص190.

وكان التجار الأجانب ومن بينهم المسيحيون يعيشون في فنادق مخصصة لهم تحت نظر قناصلهم، يتمتعون بالحرية والاطمئنان التام على أرواحهم وأموالهم، ويتعاطون البيع والشراء[1]، ويدير شؤونهم مع الدولة القنصل الذي الذي يعين من قبل حكومته، ليكون رئيسا وحاكما للجالية ويمثل بلده، ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية[2]، وتفرض عليهم ضرائب مختلفة كضريبة العشر عند إدخالهم لسلع عن طريق الميناء، قيمتها 10% من قيمة السلعة، وقد تخفض إلى أقل من ذلك[3].

وكانت إقامة التجار المسيحيين في بلاد المغرب ترتكز على المعاهدات المبرمة بين الدول الأوربية والسلاطين المسلمين لمدة معينة، أما التجار الذين لا تعقد دولهم الأصلية معاهدة مع الدول الإسلامية فإنهم ينضوون تحت لواء دولة صديقة، وفي حالة انقطاع العلاقة بين الدولة الإسلامية وبلدانهم، أو عدم تجديد المعاهدة يصبحون في وضعية غير قانونية ودون حماية، ولكنهم يتمتعون بتسامح ضمني يمكنهم من الإقامة وامتهان التجارة بشروط[4]، وكان الكثير منهم لا يضطر إلى الإقامة في بلاد المغرب إنما يتاجرون بطريقة غير مباشرة حيث سيتعلمون وسطاء يكونون في الغالب من اليهود[5].

أما أهم المراكز التي استقر فيها التجار المسيحيون ومارسوا فيها نشاطهم فمنها وهران التي نزل بها التجار القطلونيون والجنويون الذين أقاموا بدار تسمى دار الجنويين[6]، كما استقر عدد كبير من تجار مارسيليا ومونبولييه وايطاليا في سبتة خلال القرن 07هـ/13م، حيث كانوا يجلبون الحرير والكتان والسلاح والخردوات والخمر، ويصدرون منها الغنم والصوف والجلود، والزرابي والقطن والشمع[7]، وقد تنازل أهل سبتة لهم عن قطعة أرضية لإقامة المخازن[8]، واستغل تجار جنوة تواجدهم للتجارة بسبتة للتجسس لصالح أرغوان وقشتالة، ويقصد تجار سبتة البندقية مرفأ باديس وهو ميناء فاس مرة في كل سنتين[9].

كما كانت سلا مكانا يقصده تجار جنوة "ويعقدون فيها صفقات مهمة"[10]، واحتكر الجنويون صيد التن، والمرجان بمملكة إفريقية[11]، وترددت على مدن المغرب الأوسط تجار عائلة مانديول Manduel الفرنسية

---

1) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص225.
2) عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ج01، ص191.
3) عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص176.
4) روبار برنشيفك: المرجع السابق، ج01، ص463.
5) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص318.
6) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص30.
7) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية، ص135.
8) محمد زنيبر: المرجع السابق، ص372.
9) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص225.
10) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص209.
11) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ج02، ص238.

خلال القرنين07-08هـ/13-14م[1]، واستقر المسيحيون أيضا بتونس حيث كانت لهم فنادق خاصة بهم حسب جنسياتهم[2].

وعند سكنهم في الدور فإنهم لا يرفعون في بنيانها أكثر من المسلمين[3]، والحال نفسه بالنسبة للكنائس في في فنادقهم[4]، وخلال الحملة الصليبية على تونس 1270م/669هـ [5] ترك بعض التجار المسيحيين خاصة البيزيين إفريقية، غير أن تجار قطلونيا لم يتوقفوا واستمر نشاط فندقهم وقنصليتهم في تونس[6].

وفيما يخص علاقة التجار المسيحيين بالسلطة في دول المغرب الاسلامي، فإنها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعلاقات السياسية والمعاهدات المبرمة بين الدول المسيحية والمغربية، والتي ضمنت الكثير من الامتيازات لهؤلاء التجار، لكن شهدت هذه العلاقات بعض فترات الاضطراب، ومنها على سبيل المثال قول بعض التجار الفرنسيين المرابين بإقراضهم مبلغ ثلاثمائة دينار إلى اللحياني، وهو موظف كبير عند المستنصر الحفصي، والذي قتله السلطان وصادر أمواله، فطالب التجار الفرنسيون من السلطان استرداد أموالهم، لكنه لم يستحب لهم مما اضطرهم إلى رفع شكواهم إلى الملك لويس التاسع فما كان من المستنصر إلا إرسال سفارة إلى فرنسا للتفاوض في الموضوع[7] ويرى ابن خلدون أن رفض المستنصر دفع الأموال لتجار الافرنج جعل لويس التاسع يستنفر ملوك أوربا أوربا لغزو تونس وهو يقصد بذلك الحملة الصليبية669هـ/1270م، لكن هذا السبب يبدوا مستبعدا نظرا لعدم ذكره في الاتفاقية الموقعة بين المستنصر والصليبيين[8]، وللإشارة أن هذه القضية تم التفاوض بشأنها في 668هـ/أكتوبر1269م[9].

وفي سنة 753هـ/1353م انتهز تجار بيزة ضعف الأمير الحفصي إبراهيم الثاني(ح750-759هـ/1349-1357م) فأرغموه على التخلي عن مبدأ المسؤولية الجماعية الذي كان يطبق عليهم، وبذلك أصبح كل تاجر مسؤول على ما في ذمته فقط دون ما في ذمة زملائه أو مواطنيه[10]، وبما أن مصالح التجار المسيحيين كانت مرتبطة بمصالح السلطان فإنهم كانوا يتقربون منه ويقومون بخدمته للحصول على صداقته وعطفه.

---

1) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص318.
2) روبار برونشفيك: المرجع السابق، ج01، ص378.
3) العقباني: المصدر السابق، ص172.
4) موسى لقبال: المرجع السابق، ص56.
5) الحملة الصليبية على تونس: 669هـ/1270م، هي حملة وجهها المسيحيون تحت زعماء ملك فرنسا، انتهت هذه الحملة بتوقيع معاهدة الصلح بين الحفصيين والمسيحيين، في أكتوبر1270م، وكانت مدة إقامة النصارى في تونس أربعة أشهر وعشرة أيام؛ بن الشماع: المصدر السابق، ص72.
6) محمد أحمد أبو الفضل: المرجع السابق، ص172.
7) نفسه، ص171.
8) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص50.
9) نفسه، ص49.
10) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص225.

وتمكن بعضهم من الاستيلاء على السلطة مثلما حدث في طرابلس عام 755هـ/1375م، حيث سيطر عليها تجار جنوة لمدة أربعة أشهر نقلوا خلالها كل ما كان بها إلى بلادهم، وفي حالة حدوث نزاع على السلطة يميل التجار الأجانب لأضعف الطرفين يمدونه بالمال والسلاح مقابل تنازله لهم عن بعض الحقوق، مما جعل الفجوة تتسع بين السلطة والمجتمع[1].

لقد سعت السلطة في بلاد المغرب إلى توفير الظروف الملائمة للتجار النصارى حتى يقوموا بنشاطاتهم التجارية التي كانت تدر على الدولة أموالا كبيرة تدعم بها خزينتها[2]، رغم ذلك لاقى التجار النصارى في بلاد المغرب مشاكل وعراقيل، منها ما تعرض له تجار مارسيليا في المملكة الحفصية على عهد السلطان أبو زكرياء الثاني وأبو يحي أبو بكر(ح709هـ/1309م) من معاملات غير عادلة وقاسية، كما نشير أيضا إلى تعرض بعض السفن الجنوية إلى الحرق في ميناء سبتة[3].

وكان المغاربة يتعاملون مع النصارى بيعا وشراءً وهو ما تشير إليه بعض النوازل الفقهية[4]، وقد دعى الفقهاء الفقهاء لضرورة تجنب شراء المواد السائلة كالأشربة[5] والزيت والخل وغيرها من المائعات، والخبز من النصارى[6].

---

1) نفسه، ص226-227.

2) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص209.

3) Mas Latrie: Traités, P163-166.

4) المازوني: المصدر السابق، ج01، ص56-57.

5) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص145.

6) الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص68.

3- التجار المغاربة في الخارج:

لم يقتصر نشاط وتواجد التجار المغاربة على بلاد المغرب الإسلامي فقط إنما تعداه إلى عدة مناطق كانت ترتبط بعلاقات تجارية مع المغرب.

أ- في بلاد السودان:

استقر في بلاد السودان الغربي عدد من التجار المغاربة استقرارا مؤقتا أو دائما في المدن التي تروج فيها بضاعتهم ويتلقون فيها سلعا أو مصنوعات تبعث لهم من الشمال[1]، ومن أمثلة التجار المغاربة المستقرين ببلاد السودان تجار غدامس الذين كانوا وسطاء في نقل البضائع من طرابلس إلى بلاد السودان، وأقام عدد منهم في أحياء خاصة بهم في مدن بلاد السودان يطلق عليها " الأحياء الغدامسية"[2].

وكان التجار المغاربة عامة في السودان الغربي يلاقون بعض العراقيل في فترات متفرقة، ومنها تسلط وظلم سلطان مالي الملك سومانجورو لهم، مما اضطرهم للنزوح إلى مدينة "والاتا"[3]، وفي ايوالاتن أيضا لاقوا الكثير من التمييز حيث يروي ابن بطوطة ما شاهده من احتقار للتجار: "...ووقف التجار بين يديه، وهو يكلمهم بترجمان على قربهم منه احتقارا لهم، فعند ذلك ندمت على قدومي بلادهم لسوء أدبهم واحتقارهم للأبيض"[4]، غير أن هذه التصرفات لا يمكن تعميمها، ذلك أنها معزولة ولا تعبر عن حقيقة العلاقة بين التجار المغاربة وأهالي السودان، والتي يجمع بين غالبيتهم الدين الإسلامي.

ب- في المشرق الإسلامي:

كانت بلاد المشرق الإسلامي أرضا خصبة هي الأخرى لاستقرار المغاربة بها خاصة من فئة التجار، وكانت أول قبلة للمغاربة في المشرق بلاد الحجاز لأداء مناسك الحج، حيث كانوا يستغلون فرصة أداء هذه الفريضة في الاستقرار ببعض مدن المشرق الإسلامي، وامتهان بعض الأعمال كالتجارة.

وتعتبر مصر من المناطق التي استقر فيها التجار المغاربة وكانوا يقصدونها بالخصوص في فترات الاضطراب التي تعرفها بلاد المغرب، نظرا لحالة الرخاء التي كانت تعيشها في العهد المملوكي، خاصة وأن التجار المغاربة مارسوا نشاطهم لفترة معينة بمصر وعادوا إلى بلادهم، وكانت مدينة الإسكندرية محطة أساسية بالنسبة لهم، فهي تقع على طريق الحج والتجارة، فأنشئوا واستأجروا بها الوكالات والمخازن لتخزين السلع التي يجلبونها من الهند والشرق الأقصى وموانئ شبه الجزيرة العربية وموانئ شرق المتوسط[5].

---

1) محمد حجي: المرجع السابق، ص127-129.

2) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص122.

3) جوان جوزيف: المرجع السابق، ص67.

4) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص677.

5) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص25.

وبما أن التجار المغاربة رافقوا قوافل الحج فإنهم كانوا يمارسون نشاطهم على طول خط الرحلة ذهابا وإيابا بيعا وشراءً في مختلف المراكز والمدن التي يعبرونها [1]، ومنهم من يسافر إلى بلاد المشرق للاستقرار فيمتهن هناك التجارة، وهو حال يوسف بن يحي ابن اسحق السبتي الذي استقر ببلاد الشام وانتقل إلى العراق والهند تاجرا[2]، ويتحدث ابن جبير عن المغاربة الغرباء في إحدى قرى ضواحي دمشق، ويصفهم بالأمانة [3]، وربما كان هؤلاء المغاربة من التجار.

ت- في أوروبا والأندلس:

الإشارات إلى وجود التجار المسلمين عموما والمغاربة خصوصا في الممالك المسيحية نادر في مختلف المصادر، وهو ما يوحي إلى ضعف تواجدهم بهذه المناطق، حتى وإن قصد المغاربة أوربا فإنهم لا يستقرون بها إنما ينتقلون من مركز تجاري لآخر من أجل ممارسة نشاطهم.

ومن الاشارات التي تدل على ذلك أن أحد النصارى بصقلية دعا ركاب السفينة التي كان على متنها ابن جبير إلى التحرر من عامل الجمارك ظنا منه أن لهم تجارة[4]، وبهذا فإن إقامة التجار المغاربة في أوروبا لم تكن إلا بمبادرات فردية مثل التاجر الزياني الذي قصد مدينة مونبولييه سنة648هـ/1250م، واشترى منها كمية كبيرة من الفضة[5].

وقد مارس التجار المسلمون عموما نشاطاتهم التجارية في كل الأسواق الإسلامية فتاجروا بحرية في جنوب المتوسط ومع الأندلس، وحتى في الهند والصين، غير أنهم كانوا غائبين بصورة تكاد تكون تامة عن أسوا ق أوروبا اللاتينية، ومن التفسيرات التي قدّمت حول هذه المفارقة أن الأسواق الأوربية كانت أقل جذبا من نظائرها الإسلامية فليس لها سوى القليل مما تصدره، كما يمكن الحصول على منتوجاتها بسهولة من التجار المسيحيين المتواجدين بكثرة في الموانئ الإسلامية[6].

لكن أهم سبب يمكن أن نفسر من خلاله هذه الظاهرة هو العامل الديني، حيث أصدر الكثير من فقهاء الإسلام فتاوى تمنع وتكره السفر إلى بلاد الكفار[7]، ومن مبرراتهم لهذا المنع هو أن التعامل بين المسلم والمسيحي

---

1) الونشريسي: المصدر السابق، ج01، ص387-388.

2) جمال الدين بن القفطي: المصدر السابق، ص256-257.

3) ابن جبير: المصدر السابق، ص251.

4) نفسه، ص304.

5) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص319.

6) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص110-111.

7) الونشريسي: أسنى المتاجر في بيان حكم من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، ط01، مصر، 1416هـ/1996م، ص52-53.

في بلاد الكفر ينفع الكفار ويستقوون بهذه الأرباح على المسلمين(1)، وتزداد شدة هذا المنع(2) إذا كانت أحكام النصارى تجري على المسلم المقيم في بلادهم(3) أو تتعطل الكثير من فرائض الإسلام كالزكاة(4).

وينطبق تواجد التجار المغاربة في مختلف الأسواق والمراكز التجارية الإسلامية على تواجدهم بالأندلس، حيث قصدوا أسواق الأندلس وتعاملوا معها خاصة في الفترة الممتدة من أواخر القرن03هـ/09م إلى أواسط القرن07هـ/13م(5)، لكن نشاطهم تراجع بالأندلس منذ أواسط القرن 07هـ/13م، بسبب تحول الأسواق الإسلامية إلى أسواق مسيحية بفعل حركة الاسترداد المسيحي(6)، رغم ذلك بقي تعامل بعض تجار فاس وأصيلا وأنفا ومنهم النساء على قلتهم مع أسواق شبه جزيرة ايبيريا كميورقة (7).

---

1) أبو عبد الله العبدري: المصدر السابق، ج04، ص53-54.

2) تشير أوليفيا ريمي أن المذهب المالكي المنتشر في بلاد المغرب، كان له دور كبير في هذه الفتاوى، نظرا لتشدده في هذه المسألة؛ أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص111.

3) الونشريسي: المعيار، ج06، ص317-318.

4) الونشريسي: أسنى المتاجر، ص60.

5) أوليفيا ريمي: التجار المسلمون، ص1069.

6) نفسه، ص1082.

7) محمد فتحة: المرجع السابق، ص332.

4- مكانة التجار في مجتمع بلاد المغرب:

الحديث عن المجتمع الطبقي في المغرب الوسيط أمر صعب، وذلك نظرا لغياب الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من المجتمعات[1]، فحسب المختصين في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي فالقول بوجود طبقة يستلزم مجموعة من الشروط أهمها:

- وجود اقتصاد متطور من شأنه خلق ما يسمى بـ"التقسيم الاجتماعي للعمل".
- تطور الإنتاج السلعي كما وكيفا.
- تحقيق التجارة لتراكم مالي يخرجها من التبعية للقطاع الفلاحي والصناعي إلى التأثير فيهما وتوجيههما[2].

وبما أن التجار المغاربة خاصة كبار التجار توجهوا نحو كثرة الاستهلاك الشخصي والتفنن في مظاهر التبذير، وعدم التحمس لامتلاك وسائل الإنتاج[3]، ورغم أن بعض الباحثين يصنفون التجار في الطبقة المتوسطة[4]، إلا أن أن المعطيات المعروضة سالفا تؤكد لنا عدم وجود طبقة للتجار في المجتمع المغربي الوسيط.

ومن خلال ما تورده المصادر حول التمايز الوظيفي والمستوى المعيشي يمكن اقتراح تصنيف فئوي لا طبقي على النحو التالي:

الفئة الأولى: الحكام وحاشيتهم، الأمراء، الكتاب، الولاة.

الفئة الثانية: الموظفين من الأطباء، المهندسين، الشعراء، الرماة، الجند، طبقة الحضر.

الفئة الثالثة: التجار والعاملون في التجارة.

الفئة الرابعة: الصناع وأصحاب الحرف المختلفة[5].

ولبيان موقع التجار في سلم التراتب الاجتماعي، يمكن أن نتناول وضعيتهم في المجتمع المغربي من خلال عدة جوانب، فالتجار كانوا الأكثر تمركزا في المدن وشكلوا جزءًا مهما في المجتمع الحضري، بحكم دورهم الوظيفي المعتمد أساسا على الفلاحة والصناعة، خاصة منهم التجار المستقرون أو صغار التجار[6]، وإذا ما قارنا المستوى

---

1) محمد ناصح: المرجع السابق، ص71.

2) محمد تضغوت: مسألة الحديث عن وجود طبقة في العالم الإسلامي الوسيط من خلال رصد الوضع الاجتماعي للتجار في العصر العباسي، جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، -سلسلة الندوات- جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م، ص50-51.

3) محمد ناصح: المرجع السابق، ص78.

4) س د جواتيان: المرجع السابق، ص147.

5) محمد ناصح: المرجع السابق، ص71-81.

6) نفسه، ص75.

المعيشي لفئة التجار خاصة الكبار منهم بسكان الريف والمناطق الصحراوية، فمستوى معيشة التجار كان أحسن بكثير من هؤلاء[1].

والعلاقة التي تربط عامة الناس بالتجار تبدوا علاقة عادية أي علاقة صاحب سلعة بزبون، فغالبيتهم كانوا أشخاص عاديين يجالسون عامة الناس[2]، وقد اكتسب البعض من كبار التجار تقديرا واحتراما من طرف الناس، ومن ذلك ما يعبّر عنه عبد الباسط بن خليل عن تاجر بتونس: "...اجتمعت بصاحبنا الخواجا التاجر المعظّم المكرّم سيدي أبي القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي نزيل تونس وعظيم التجار بها"[3].

وعموما فقد تميزت العلاقة بين التجار والعامة بأنها عادية، رغم سوء التفاهم الذي يحدث بينهم في بعض الأحيان جراء التعاملات التجارية.

غير أن نظرة الريبة من الناس لم تكن تلاحق التجار العاديين، كما كانت تلاحق بعض العاملين في هذا القطاع، ومنهم على سبيل المثال السماسرة[4].

---

1) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص23.

2) الإدريسي: المصدر السابق، ص90.

3) أنظر: المصدر السابق، ص19.

4) محمد فتحة: المرجع السابق، ص317.

5- العلاقة بين التجار والسلطة:

يتطرق ابن خلدون إلى موضوع العلاقة بين التجار والسلطة، فيقول: "وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون على يساره إلا بمقدار ماله، وعلى نسبة سعيه وهؤلاء هم أكثر التجار، ولذا تجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير"[1]، فنجاح التجار حسبه مقرون بتمتعه بالجاه الذي يكتسبه من أصحاب السلطة، كما يشير إلى ضرورة إقدام التجار على الحكام، فكلما كان مقداما وجريئا، كلما كانت له الهيبة عند الباعة والإنصاف عند الحكام[2].

وقد تمكن العديد من التجار المغاربة من ربط علاقات وطيدة مع الحكام بفضل الثروة والنفوذ الذي يتمتعون به، ولا أدل على ذلك من الرواية التي يذكرها الوزان عن استيلاء ملك فاس على مدينتي المدين وهكورسة عن طريق تاجر فاسي، كان يحب فتاة خطبها وفي يوم العرس خطفها قائد المدينة، فعزم التاجر على الانتقام، فقدم لملك تلمسان مجموعة من الهدايا القيمة، ومن جانبه دعم الملك هذا التاجر لشن حملة على المدينة-المدين-، وتمكن من ذلك وأصبح التاجر حاكما لهذه المدينة تحت سلطة ملك فاس، وتمكن من استرجاع الفتاة التي كان يريد الزواج بها[3]، وإن كانت هذه الوقائع قد حدثت في زمن شباب الوزان أي بعدها قليلا عن الفترة المدروسة، وبغض النظر عما قد يكون فيها من مبالغة، إلا أنها تبين مدى نفوذ التجار الكبار في بلاطات الحكم في بلاد المغرب خاصة في فترات ضعف هذه الحكومات.

لكن التجار كثيرا ما تعرضوا للسطو على أموالهم ومصادرتها من طرف السلطة والولاة، فابن بطوطة شاهد على بعض هذه الحالات عندما توفي تاجر تونسي كان ضمن قافلته، حيث ترك ثلاثة آلاف دينار من الذهب، أوصى بها إلى رجل من أهل الجزائر يسمى ابن حديدة، ليوصلها إلى ورثته بتونس، فلما سمع أمير بجاية أبا عبد الله محمد بن سيد الناس الحاجب بذلك انتزعها منه "وهذا أول ما شاهدته من ظلم عمال الموحدين وولاتهم"[4].

---

1) أنظر: المقدمة، ص487-488.

2) نفسه، ص490.

3) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص165-166.

4) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص15-16؛ يقصد بالموحدين الحفصيين لأن أبا محمد عبد الواحد بن أبي محمد بن أبي حفص عمر الهنتاتي مؤسس الدولة الحفصية كان من كبار الموحدين، وكانت الدولة الحفصية في بدايتها فرعا من الدولة الموحدية؛ أنظر: حسين مؤنس: المرجع السابق، ص34.

6- العلاقة بين التجار المسلمين وأهل الذمة:

عادة ما يفضل التجار التعامل والشراكة مع أمثالهم في الدين، حيث بقي معيار الهوية الشخصية على الأسس الدينية والأصول الجغرافية غالبا على التعاملات، ومع ذلك كانت هناك اتصالات بين التجار ورجال الأعمال من مختلف الأديان من أجل تبادل المعلومات والحصول على السلع المطلوبة(1).

ومن هذا المنطلق فقد نسج التجار المغاربة علاقات مع نظائرهم من أهل الذمة يهودا ومسيحيين، فضلا عن السكان المغاربة الذين كانوا هم أيضا يبيعون ويشترون من أهل الذمة(2)، ذلك أن الفقهاء المسلمين أجازوا التعامل مع الذمّيين ولم يمنعوا في التعامل بينهم إلا ما يحرم التعامل به بين المسلمين(3).

وكان التجار المغاربة، -ومنهم تجار أنفا- يرتبطون بعلاقات وثيقة مع التجار المسيحيين، وبسبب ذلك كانوا يتأنقون في لباسهم(4)، وعادة ما كان الفندق هو مكان اتصال التاجر المسلم بالمسيحي، حيث تتم فيه عملية بيع السلع التي استوردها المسيحيون للمسلمين(5).

وقد زاد عدد التجار الأجانب(أهل الذمة) في بلاد المغرب ومعه زاد اهتمام دويلات المغرب بالتجارة المتوسطية التي كانت تدر عليها أرباحا كبيرة، لكن تطور التجار المتوسطية كان على هامش المجتمع، وهو ما يلاحظ في الدولة المرينية(6)، لكن التجار الأجانب هم من كانوا يستفيدون بالدرجة الأولى من هذه التجارة مما آثار حفيظة التجار المحليين ورجال الدين(7).

---

1) أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص110.

2) الونشريسي: المعيار، ج06، ص219.

3) ابن رشد القرطبي: المقدمات الممهدات، ج02، ص160.

4) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص197.

5) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص97.

6) يمكن تعميم هذا الحكم على الدولة الحفصية والزيانية لتقارب المعطيات.

7) مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص162-165.

7- صفات وأخلاق تجار بلاد المغرب:

يضع ابن خلدون قاعدة لكل من يريد الاشتغال بالتجارة، فيذكر مجموعة من السلوكات السلبية التي تتعارض مع هذه المهنة، ويرى أنها تنقص في الذكاء والمروءة وتجرّح فيها، ومن هذه الصفات كثرة الخصومات والمكر، ويدعوا في المقابل إلى ضرورة تعويد التاجر لنفسه على الصفات الحسنة(1)، ومكارم الأخلاق ومساعدة المساكين والمضطرين(2)، وعلى التاجر الالتزام بالجرأة والإقدام، ومن لم يتصف بهذه الصفات عليه ترك التجارة لأنه سيعرض ماله للضياع(3).

وأوردت المصادر العديد من الإشارات لصفات التجار المغاربة، والكثير منها يشير إلى ما يتصفون به حسن الأخلاق والذكاء، فالإدريسي الذي عاش في فترة سابقة يقول عن تجار مدينة زويلة:(4) "...وأهلها تجار مياسير، نبلاء ذوو أذهان ثاقبة وأفهام ذكية وجل لباسهم البياض ولهم همم في أنفسهم وملابسهم، وفيهم الجمال ولهم معرفة زائدة في التجارات وطريقتهم حميدة في المعاملات"(5)، ولما كان العبدري في تونس خلال رحلته تعجب لما رآه من صفات في تجار تونس فلما كان يمر على الطريق ويسأل التاجر "فيقوم من حانوته ماشيا بين يديّ يسأل الناس عن الطريق ويدل بي، وهذا أغرب ما يسمع من جميع الأخلاق"(6).

ولا يختلف تجار تلمسان عمن سبق ذكرهم في حسن الأخلاق والإخلاص والإنصاف والأمانة في التجارة(7)، ويروي ابن بطوطة حادثة وقعت مع تاجر تلمساني يعرف بالحاج زيان، كان ضمن القافلة عُرف بالقبض على الحيات والعبث بها، وهو ما أدى إلى تعرضه للسعة قوية اضطرته إلى قطع اصبعه(8).

---

1) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص500.

2) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص44.

3) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص495-496.

4) "وزويلة من طرابلس بين المغرب والقبلة"؛ أنظر: البكري: المصدر السابق، ص11، وهي تقابل أجدابيا في البر بين ببلاد السودان وإفريقية؛ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ص159-160.

5) الإدريسي: المصدر السابق، ص109؛ ويذكر المراكشي تاجرا من مدينة بجاية كان محل بحث من الخليفة الموحدي عبد المؤمن(ت658هـ) ليكافئه على إطعامه مع ابن تومرت وبعض الطلبة دون مقابل ولا حتى قبول رهن يضمن لهذا التاجر تسديد ما أنفقه على الجماعة، وهذا ما يدل على صفات الكرم والجود التي اتصف بها بعض تجار بلاد المغرب عامة وتجار بجاية خاصة، لكن عبد المؤمن لم يدرك التاجر إلا وقد مات فأكرم أهله كثيرا؛ أنظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص194.

6) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص113.

7) خالد بلعربي: الأسواق، ص34، وجورج مارسيه: المرجع السابق، ص329.

8) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص676.

ومن النماذج التي أوردتها المصادر عن كرم تجار تونس الضيافة التي أقامها كبير تجارهم الحاج أبو القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي لأصدقائه من أعيان التجار والحجاج القادمين من الأندلس وغيرها، وأكرمهم فيها بمختلف أنواع الأطباق المأكولات[1].

ويشير الوزان إلى خلق سيئ اتصف به بعض تجار قسنطينة الذين يقصدون تونس، فرغم أنهم لا يُؤدون واجب الدخول إليها ويُؤدون فقط عند الخروج منها مقدار اثنان ونصف بالمائة "إلا أنهم يتضررون من هذا السفر أكثر مما يستفيدون، إذ تؤدي بهم متعة الفجور إلى تبذير معظم ما حصلوا عليه، وانفاقه على النساء العاهرات[2].

العاهرات[2].

وتبين لنا بعض الفتاوى الخاصة ببلاد المغرب انتشار ظاهرة الحلف عند التجار خلال قيامهم بعملية البيع والشراء، وهو خلاف لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ويل للتجار من تالله وبالله"[3]، ومن الممارسات التي كان تجار المسافات البعيدة يلجؤون إليها عند إلغاء رحلاتهم التجارية بيع رخصة المرور لغيرهم من التجار[4].

وعلى ذكر تجار القوافل فقد كان التفاهم يسود كافة التجار عند توزيع الأرباح، حيث كان الصدق هو أساس التعامل بين مختلف التجار، وقليلا ما يحدث خلاف بينهم، ومما عرف على التجار في الصحراء، أنهم لا يمدون أيديهم إلى أي بضاعة مهجورة تم التخلي عنها لأي سبب كان[5]، وفي حالة حدوث مناوشات بين التجار التجار فإن أجهزة الشرطة والقضاء تتدخل لمواجهة الإشكالات[6].

ومن السلوكات السلبية التي أنكرها الفقهاء على بعض التجار التعامل مع مستغرقي الذمم بشراء السلع والبضائع منهم[7]، وتحميل الجمال المكتراة أكثر ما تم الاتفاق عليه مع مالكيها[8]، والبيوع الفاسدة كبيع النجش، النجش، وتلقي الركبان، وبيع الثمار قبل بدو صلاحها والمعاملات الربوية[9]، والغش والأيمان الكاذبة على الأثمان[10]والاختلاط والخلوة بالنساء، وتجاذب أطراف الحديث في المحلات والممرات المغلقة[11]خاصة تجار البز،

1) وذلك في حدود سنة866هـ، عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ص20-21.

2) الوزان: المصدر السابق، ج02، ص60.

3) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص73.

4) نفسه، ج04، ص62-63.

5) علي حامد خليفة: المرجع السابق، ص127.

6) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص172.

7) الونشريسي: المعيار، ج06، ص 123؛ العقباني: المصدر السابق، ص92.

8) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص94.

9) محمد فتحة: المرجع السابق، ص327.

10) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص496.

11) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص101-102.

والقماش[1]، ومنع غلمان التاجر للمشتري أخذ سلعته إلا إذا أعطاهم شيئا يسمونه هبتهم، وبائع السلع ينظر إليهم ولا يمنعهم[2].

ورغم أن غالبية التجار ينتهون بما نهى عنه الشرع إلا أنه وجدت أمثلة عديدة عن تلك الممنوعات في مجاميع الفتوى[3].

1) نفسه، ج04، ص32-34.

2) نفسه، ج04، ص62.

3) محمد فتحة: المرجع السابق، ص327.

8- حيل التجار:

أ- الغش:

من خلال ما ورد في كتب النوازل والحسبة الخاصة بالفترة قيد الدراسة نستنتج أن الغش كان منتشرا في أسواق بلاد المغرب وفي معاملات تجارها، وقد تعددت أوجهه وأنواعه، فمن الغش في نوعية السلع وخلط جيدها برديئها، وما يصاحبه من تدليس إلى الغش فيها حتى يزيد ميزانها، وتزوير مكان إنتاجها ، ومن مظاهر الغش التي برزت في الأسواق المغربية الوسيطة نذكر:

1- الغش في نوعية السلعة:

- الغش في اللحم: من السلع التي كان يطالها الغش بكثرة اللحوم، حيث انتشرت في بلاد المغرب ظاهرة بيع اللحوم مخلوطة بالدوارة والشحم[1] والبطون والمصران، وقد استفحلت هذه الظاهرة في تونس والقيروان وتلمسان، وأصبحت كالعادة المتعارف عليها[2].

وقد نهى الفقهاء عن بيع اللحم مخلوطا ودعوا إلى بيع كل صنف على حدة[3]، أما البرزلي فقد أجاز ذلك خضوعا لما جرت عليه العادة في تونس والقيروان والقرى التونسية[4]، غير أن نسبة البطون والشحم في اللحم تختلف باختلاف المركز التجاري للمشتري، فإن كان ممن يخاف بأسه كانت نسبة البطون في اللحم أقل أو منعدمة، وإن كان من عامة الناس فتكون النسبة معتبرة[5].

ظاهرة أخرى ارتبطت ببيع اللحوم وهي خلط السمين منه بالهزيل[6] وبيعها بوزن واحد مختلطين، وقد أجازر يحي بن عمر ذلك إذا كان أرطالا قليلة نحو الخمسة أو الستة، أما إذا كان نحو العشرين أو الثلاثين فلا خير فيه، واعتبره غشا[7]، وإجازة عمر بن يحي لليسير دون الكثير جاءت لأنه كلما كثر اللحم كلما قل التمييز في نسبة اللحم الهزيل من السمين[8]، كما كان بعض الباعة يلجؤون إلى خلط لحوم الضأن بالمعز[9]، ونفخ اللحم بعد السلخ[10].

---

1) الونشريسي: المعيار، ج06، ص431

2) العقباني: المصدر السابق، ص115.

3) الونشريسي: المعيار، ج06، ص431.

4) موسى لقبال: المرجع السابق، ص54.

5) العقباني: المصدر السابق، ص115.

6) أحمد سعيد المجليدي: المصدر السابق، ص84.

7) أنظر: المصدر السابق، ص59.

8) العقباني: المصدر السابق، ص109.

9) الونشريسي: المعيار، ج06، ص416.

10) العقباني: المصدر السابق، ص115.

– **الغش في الأقمشة والأصواف:** من الحيل التي انتشرت لدى باعة الصوف ضربها بالقضيب حتى يظن المشتري أنها صوف خراف، وليست صوف كباش[1].

وحتى يتمكن باعة الأقمشة من بيع الملابس التي تحوي عيوبا يقومون بتحسين وجوهها[2]، وذلك بتتريبها أو صبغها بالمداد إذا كان لونها سماويا، أو بالزعفران إذا كان لونها أحمر[3] أو تبييضها بالكبريت[4]، وكل هذا لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"[5].

ولإخفاء العيوب المذكورة يعمد الباعة إلى جعل سلعهم في دكاكين مظلمة ويزيدون على ذلك بسترها "حتى لا تكاد ترى السماء من كثرة الستر، فتبقى ظلمة"[6]، حتى تحسن السلعة في عين المشتري[7].

– **الغش في الزيت[8] والسمن واللبن:**

وهي من السلع التي طالها الغش أيضا، ووجه الغش هو خلط الجيد منها بالرديء أو إضافة الماء، فيعمد بعض الباعة لخلط جيد الزيت برديئه[9]، والغش في السمن يكون بخلطه بغيره من غير جنسه أو بجنسه القديم أو الرديء، فالسمن الجديد يستعمل للأكل أما القديم فلمعالجة بعض الأمراض، وغالب ما يريده المشتري هو الجديد[10]، كما يتم خلط اللبن بالماء حتى تزيد كميته[11].

– **الغش في الخبز:** فقد تكون نوعية الدقيق المستعملة في عجنه رديئة أو فيه نخالة[12].

---

1) نفسه، ص123.

2) العقباني: المصدر نفسه، ص122.

3) الونشريسي: المعيار، ج06، ص203.

4) نفسه، ج06، ص54.

5) نفسه، ج06، ص203.

6) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص28.

7) نفسه، ج04، ص60.

8) يذكر العبدري أنواع الزيوت المنتشرة آنذاك وقيمتها فيقول: "زيت الزيتون وهو أعظمها وأعمها نفعا، ويليه زيت السمسم وهو الذي يقال له الشيرج، ثم زيت القرطم، ثم زيت السلجم، ثم بزر الكتان"؛ انظر: المصدر نفسه، ج04، ص93.

9) العقباني: المصدر السابق، ص107.

10) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص96.

11) العقباني: المصدر السابق، ص108.

12) نفسه، ص116.

– **الغش في التوابل[1] والعطور**: من التوابل التي يكثر عليها الطلب في بلاد المغرب الزعفران، ويقوم بعض التجار بخلط الجيد مع الرديء بيعه على أنه جيد[2]، كما يقوم بعض العطارين بخلط المسك الجيد والرديء[3].

– **الغش في الزروع:** كان بعض الباعة يبيعون بعض المحاصيل كزريعة غير أنها لا تنبت عند زراعتها، ومن ذلك زريعة الشعير والبصل[4] والحناء[5].

– **الغش في الورق:** حيث يقوم بعضهم ببيع الرديء على أنه جيد والفرق بينهما أن الجيد يصنع في الصيف ويكون ناصع البياض، أما الرديء فيصنع في الشتاء، ويكون ذو لون أسمر[6].

وكان بعض التجار يضعون السلعة الجيدة في الأعلى والناقصة في الأسفل حيث يتبادر للمشتري أنها جيدة كلها[7].

2– الغش في وزن السلع: ليس القصد هنا الغش في والمكاييل الموازين –لأننا تناولنا ذلك في العنصر الخاص بالمكاييل والموازين– إنما سنتحدث عن الحيل التي يتبعها التجار حتى تزيد كمية السلعة، ومن ذلك وضع الفلفل والزعفران والحرير في موضع ندي ليثقل بذلك في الوزن[8]، أو وضع حجر في الموزون[9]، أو بيع حمل من الطعام على أن فيه المقدار المعين والحقيقة عكس ذلك[10]، ومنه أيضا بيع القمح والشعير دون غربلة وهو ما يزيد في وزنه[11] وكان تجار القماش عند شرائهم لقطع القماش يقيسونها قياسا واسعا وذلك بإرخائها، وعند بيعها يشدونها شدا أثناء القياس فيزيد قياسها بسبب ذلك[12].

3– تزوير مكان إنتاج السلع: انتشرت لدى بعض التجار المغاربة نسبة سلعة إلى مناطق ما زورا وذلك أن بعض المناطق اشتهرت بإنتاج سلع ذات نوعية جيدة، فينسب التجار سلعا رديئة إلى تلك المناطق ومن ذلك نسبة نوع

---

1) التوابل: تعتبر الدعامة المشهورة في تجارة العصور الوسطى، وتشمل التوابل: العقاقير، المنكهات، العطريات، الأصبغة...، ومنها: الفلفل، القرنفل، العنبر، القرفة، الزعفران، المرّ، وهي ذات استعمالات متعددة كتزكية الطعام وحفظ المواد الغذائية وتعطير الجو والنفس والثياب والأغذية، ومعالجة بعض الأمراض كوجع الأسنان والاكتئاب، ومن أهم ميزات هذه المواد والتي تتطابق مع المتطلبات المثالية للتاجر خفّة وزنها وصغر حجمها، والطلب المتزايد عليها، وهو ما جعل التجار ينقلونها بعيدا؛ أنظر: أوليفيا ريمي: التجارة والتجار، ص223.

2) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص76.

3) نفسه، ج04، ص65.

4) الونشريسي: المعيار، ج06، ص58.

5) الونشريسي: المصدر نفسه، ج10، ص327.

6) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص81.

7) الونشريسي: المعيار، ج06، ص167.

8) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص64.

9) الونشريسي: المعيار، ج06، ص283–284.

10) نفسه، ج05، ص253.

11) العقباني: المصدر السابق، ص107.

12) نفسه، ص31.

من القماش يستورد من بلدان مختلفة إلى الإسكندرية لأن قماش الإسكندرية معروف بنوعيته الجيدة، كما كان هناك من يخلط المسك العراقي ذو النوعية الجيدة مع غيره من أنواع المسك الرديء[1]، ونفس الشيء مع الزعفران الجنوي الذي كان يخلط في بعض الأحيان بغيره من أنواع الزعفران، وكذلك العنبر[2].

لكن ما ذكرناه لا يعني أن كل التجار كانوا يغشون ولا أن أسواق بلاد المغرب كانت مرتعا لهذه التصرفات، إنما يمكن أن نعتبرها ممارسات معزولة، ولا يمكن تعميمها.

وفي المقابل هناك بعض المشترين يحاولون غش الباعة في بعض الأحيان وذلك بإدعائهم أن السلعة التي أخذوها مغشوشة، ولكن بعد مرور أيام[3].

وبما ان الغش بمختلف أوجهه محرم شرعا، ومضر بالاقتصاد فإن الغاش مهدد بعقوبات من أربع درجات:

1- عقوبة الدرجة الأولى: التوبيخ والزجر.

2- عقوبة الدرجة الثانية: السجن والإنذار.

3- عقوبة الدرجة الثالثة: الضرب والتشهير.

4- عقوبة الدرجة الرابعة: التنكيل والنفي من السوق والبلد(وهي أقصى درجات العقاب)[4].

---

1) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج04، ص65.

2) نفسه، ج04، ص76.

3) العقباني: المصدر السابق، ص111.

4) خالد بلعربي: الأسواق، ص33.

ب- الربا[1].

الإشارات التي تبيّن انتشار الربا في صفوف التجار قليلة في المصادر إذا ما قارناها بالغش، ومما يشير ولو بطريقة غير مباشرة إلى بعض مظاهر الربا، أن بعض الصالحين تركوا أموال آبائهم التجار خوفا من الربا "كابن القاسم الذي ترك مال أبيه وقال: "كان تاجرا ولم يحسن الفقه فربما دخل عليه الربا"[2]، وحديث سيدي محمد[3] في منظوماته وثنائه على أهل بجاية ومحاسنهم"... وحبهم للفقراء ومعاملاتهم بالربا"[4].

ويذكر ابن أبي زرع تشدد الفقيه أبي محمد يسكر في قبول أموال جاء بها الشيخ موسى بن عبد الله بن سداب[5] لعمل سقاية ودار وضوء للجامع، وذلك خوفا من كون أموال الشيخ موسى من تجارة يحتمل أن تختلط بالربا، ورغم تأكيده على أن أمواله طيبة من تركة والديه وجدّه ولم تتغير ببيع ولا شراء، إلا أنه لم يوافق إلا بعد أن ختم القرآن في محراب الجامع، واستحلفه أن ذلك المال حلال طيب[6].

وقد اشتهر اليهود بكثرة معاملاتهم الربوية خاصة لإقراض المال بالربا[7]، وأوجه الربا التي انتشرت في بلاد المغرب ومختلف البلاد الإسلامية كثيرة ومتعددة[8]، وقد حرمت الشريعة الإسلامية الربا[9]، يقول الله تعالى" وأحل الله البيع وحرم الربا"[10]، فالربا يؤدي إلى أضرار كثيرة حيث يتسبب في العداوة بين الأفراد ويقضي على روح التعاون بينهم، كما يخلق طبقة مترفة لا تعمل ولا تشارك في حركة الإنتاج.

---

1) الربا هو أن يعطي الرجل رأس ماله رجلا آخر على أن يرده إليه بزيادة معينة وتكون الزيادة نظير التأجيل، فالربا مزيج من ثلاثة أجزاء:
أ-الزيادة على رأس المال ب-تحديد الزيادة باعتبار المدة ج-كونها شرط في المعاملة، فكل معاملة فيها هذه الأجزاء الثلاثة فهي معاملة ربوية؛ أنظر: علي حسني الخربوطلي: المرجع السابق، ص194.

2) ابن قنفد: أنس الفقير، ص111.

3) سيدي محمد: هو الشيخ محمد بن عمر الهواري، عاش في القرنين 8و9هـ/14و15م، ولد بجوارة شرق مدينة مستغانم زار الكثير من المناطق ثم استقر ببجاية، له كتاب: "السهو والتنبيه في أحكام الطهارة والصلاة" ثم انتقل إلى المشرق واستقر أخيرا في وهران وبها توفي عام 843هـ/1439م؛ انظر: الشيخ محمد بن صعد الأنصاري التلمساني: روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، مراجعة وتحقيق: يحي بوعزيز، منشوراتANEP، ط01، الجزائر، 2002م، ص15-19.

4) الشيخ محمد بن صعد: المصدر نفسه، ص51.

5) الشيخ موسى بن عبد الله بن سداب: قدم من جبل بن يازغة واستوطن مدينة فاس؛ ابن أبي زرع: الأنيس، ص96.

6) نفسه، ص96.

7) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص184.

8) لمزيد من التفاصيل حول أوجه الربا عد إلى: العقباني: المصدر السابق، ص139 وما بعدها.

9) الونشريسي: المعيار، ج06، ص181.

10) الآية275، سورة البقرة.

ج- الاحتكار:

الاحتكار هو إخفاء بعض التجار للسلع وتخزينها حتى تفقد من السوق، وهو ما يساهم في ارتفاع الأسعار، خاصة في أوقات الأزمات كالجفاف، والمجاعات والحصار[1].

وعن هذا التصرف الذي يقوم به بعض التجار يقول ابن خلدون: "احتكار الزرع لتحيّن أوقات الغلاء مشؤم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران" [2]، فالناس لما يكونون بحاجة ماسّة إلى السلعة فإنهم يضطرون إلى إلى دفع المبلغ المطلوب مقابل الحصول على السلعة خاصة من الأقوات لأن المشتري يكون مُكرها على اقتنائها وكانت أكثر السلع تعرضا للاحتكار القمح[3]، ويتورط إلى جانب التجار في ذلك السماسرة[4] ويهدد الفقهاء التجار المحتكرين باندثار أموالهم ومحق البركة منها، إما في حياتهم أو بعد وفاتهم بأيدي ورثتهم[5].

وهنا يظهر دور المحتسب الذي يأمر التاجر المحتكر ببيع الطعام، ويكون له رأس ماله أما الربح فيتصدق به على ذوي الحاجة تأديبا له، وإذا عاد التاجر إلى الاحتكار مجددا، فإنه يضرب ويُطاف به في الأسواق ويسجن[6] وكانت الدولة تستخرج مدخراتها في ظل هذه الأوضاع وتبيعها في الأسواق بأسعار زهيدة حتى يتمكن الناس من اقتناءها[7].

وإضافة إلى ما أوردناه من مخالفات وحيل للتجار، نشير إلى أننا تناولنا حيل أخرى في بعض الأجزاء من بحثنا، كالتهرب الجبائي مثلا، لكن ذلك ليس معناه أن هذه الصفات كانت منتشرة بين كل التجار المغاربة، إنما هي تصرفات شخصية معزولة لا يمكن تعميمها على الفئة التاجرة برمتها.

---

1) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.

2) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص497.

3) نفسه، ص497.

4) محمد بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص42.

5) العقباني: المصدر السابق، ص131.

6) كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية، ص72-73.

7) خالد بلعربي: الأسواق، ص34.



من خلال بحثنا في موضوع التجارة والتجار في المغرب الإسلامي بين القرنين07-09هـ/13-15م، حاولنا تسليط الضوء على العديد من القضايا المتعلقة بالموضوع، وتوصّلنا إلى جملة من النتائج نوردها مختصرة في خاتمة هذه الرسالة.

لقد عرف النشاط التجاري في بلاد المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة انتعاشا في كثير من الأوقات، ورغم أنه كان يتأثر بالظروف السياسية الطارئة كالحصار، والعوامل الطبيعية المختلفة كأزمات الجفاف والمجاعة، غير أن الأوقات التي تشهد استقرارا طبيعيا وسياسيا تنعكس على الجانب الاقتصادي عموما والتجارة على وجه الخصوص.

وباستثناء حالات الحصار والتمرد أو المواجهات العسكرية بين دويلات المغرب الإسلامي، فإن الصراعات التي حدثت بين هذه الدول لم تؤثر في مستوى التبادل التجاري بينها مادام الصراع في إطاره السياسي، وبمعنى آخر أن دويلات المغرب لم تمنع وتوقف التبادل التجاري بينها خلال فترات الاضطراب السياسي، ما عدا في حالات المواجهة العسكرية التي تؤثر بطريقة آلية على التجارة، وبهذا فالتجارة المغربية كانت حرّة، والسلع المغربية تنقل من دولة إلى أخرى دون قيود سياسية حتى خلال فترات الصراع-غير أن هذا الحكم لا ينطبق على السلع التي تستخدم في الحرب كالأسلحة والمؤونة خلال فترات الإضطراب-.

ومن هنا فإن أسباب نشاط المبادلات التجارية بين الدولة الزيانية، المرينية والحفصية، رغم فترات النزاع التي شهدتها يعود حسبنا إلى:

1- مبدأ حرية التجارة داخل بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما يعتبر استمرارية لما كان خلال حكم الموحّدين الذين حكموا بلاد المغرب تحت سلطة سياسية واحدة.

2- النظرة السائدة لدى المسلمين عامة والمغاربة خصوصا، بأن كل بلاد الاسلام هي في الحقيقة بلاد واحدة بغض النظر عن الحدود الجغرافية التي تفصلها والأنظمة السياسية التي تحكمها، فالتاجر الذي ينتقل من تلمسان إلى فاس مثلا لا يساوره شعور بأنه خارج دولته وبعيد عن أهله.

3- إرتباط المراكز التجارية المغربية ببعضها من خلال شبكة الطرق، حيث يضطر تجار دويلات المغرب إلى قطع طرق تمر بمناطق مختلفة حتى وإن كانت خارج حدود دولتهم-رغم أن حدود دويلات المغرب آنذاك لم تكن ثابتة- هذا ما جعل النشاط التجاري أكثر ارتباطا بين هذه الدويلات.

وأصبحت التجارة إحدى عوامل الصراع بين دويلات المغرب الاسلامي الزيانية والمرينية والحفصية، فالتجارة كثيرا ما كانت تدفع بسلاطين هذه الدول إلى فرض الحصارات وإذكاء الفتن والتمردات على بعض المدن والأقاليم نظرا لأهميتها التجارية، حيث كانت تدرّ أموالا هامة من عوائد الجبايات لخزينة الدولة، فالحصار المريني على تلمسان بين698هـ، و703هـ/1304م، وغيره من الحصارات لا يمكن أن تكون بريئة من الأطماع الإقتصادية،

خاصة وأن تلمسان كانت من أهم المراكز التجارية في بلاد المغرب، كما أن سعي الزيانيين للسيطرة على سجلماسة وافتكاكها من أيدي المرينيين يعود بدرجة كبيرة إلى الأهمية التي تكتسيها سجلماسة على طريق الذهب الذي يربط بلاد السودان بشمال بلاد المغرب.

وتأثّرت التجارة المغربية بعوامل عدّة ككمية الانتاج الفلاحي باعتبار بلاد المغرب منطقة فلاحية، تقوم على الزراعة وتربية الحيوانات، غير أن تذبذب التساقط وفترات الجفاف التي كانت بلاد المغرب تشهدها من حين لآخر أثّرت في كميّة ونوعية الانتاج، كما ارتبط النشاط التجاري بالإنتاج الصناعي والذي كان حرفيا في غالبه كالصناعات النسيجية والجلدية، لكنها لم تكن تواكب التطورات التي تشهدها أوروبا في مجال الصناعة، وأثّر كل من الوضع السياسي وأمن الطرق في حيوية التجارة، فكلما كانت الأوضاع مستتبة والطرقات آمنة كلما ازدهر النشاط التجاري وتوسّعت حركة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

وبما أن النقود وسيلة أساسية في التعامل التجاري فقد اهتمت دول المغرب الاسلامي بسكها، وأخذت نقود دويلات المغرب بدنانيرها ودراهمها الكثير من مميّزات النقود الموحدية خاصة من حيث الشكل، لكن الوضع النقدي لبلاد المغرب شهد نوعا من الاضطراب بسبب انتشار ظاهرة غش النقود، واختلاف قيمتها ووزنها من فترة لأخرى ما يطرح خلافات كثيرة في البيوع التي يؤجل فيها الدفع، فتتغيّر العملة، لذلك كان الفقهاء يدعون إلى تسجيل نوع العملة التي تم بها البيع في العقد.

وعرفت طرق بلاد المغرب الاسلامي انتشار ظاهرة اللصوصية وقطع الطرق، مما أدى إلى انحصار الطرق الآمنة، وهذه الظاهرة تزداد تفاقما خلال الفترات التي تضعف فيها الدولة، وعادة ما كانت الدولة تشن عمليات عسكرية ضد القبائل والعصابات التي تهدد سلامة التجار والحجاج والمسافرين، وبدورها عرفت المسالك البحرية والموانئ ظاهرة القرصنة البحرية أو كما يسمّيها المسلمون الجهاد البحري، والتي كان يمارسها المسلمون ضد المراكب البحرية الأوربية، وحتى المسيحيون قاموا بأعمال قرصنة ضد بعض المراكب الاسلامية على قلّتها. ونظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله بلاد المغرب فإنها ارتبطت بعلاقات تجارية مع كل المناطق المجاورة لها، وتأتي في مقدمتها بلاد السودان الغربي، التي كان المغاربة يقصدونها لجلب الذهب والعبيد وتحويل جلّه إلى الموانئ المغربية لينقل إلى أوروبا، مقابل تزويدها ببعض السلع المحلية والأجنبية.

وكانت القوافل هي وسيلة التواصل الأساسية بين الإقليمين، كما ارتبطت بلاد المغرب تجاريا بأوروبا التي تستورد الذهب المجلوب من بلاد السودان وسلع محلية أخرى، مقابل تزويد السوق المغربي بالسلع الأوربية كالمنسوجات والسلع الشرقية كالتوابل.

ساهمت رحلات الحج التي كانت تنطلق سنويا من بلاد المغرب نحو الحجاز في العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي، حيث كانت قوافل الحجاج تمر بأهم المدن والمراكز التجارية بالمغرب والمشرق، لكن إذا ما قارنا حجم وقيمة التجارة المغربية مع المشرق بنظيرتها مع السودان وأوروبا فهي أقل حجما وقيمة.

وتميّزت علاقات المغرب التجارية مع أوروبا عن غيرها بأنها علاقات مؤطرة باتفاقيات في أغلبها، كانت تتم في العادة ضمن معاهدات الصلح المنعقدة بين الطرفين، وكانت بعض هذه المعاهدات تعقد لضمان تزويد أوروبا بكميات من الحبوب حين تكون أوروبا بحاجة لذلك.

زاد نشاط المدن الإيطالية في تجارة البحر الأبيض المتوسّط خلال العصر الوسيط، حيث توجّه الإيطاليون إلى دور الوساطة في نقل السلع من الموانئ المتوسّطية، وذلك بفضل بحريتهم التي تعدّت شهرتها كل الحدود، خاصة وأن أغلب المدن الإيطالية التي ينطلقون منها هي مدن ساحلية فرضت ظروفها الطبيعية والتضاريسية على سكانها التوجّه نحو البحر.

كما أن الإيطاليين الناشطين في هذا المجال كان أغلبهم لا يكترث بالتهديدات التي كانت تصدرها الكنيسة في حق المتاجرين مع المسلمين، فرغم أن البابوات كثيرا ما كانوا ينهون التجار المسيحيين عن المتاجرة مع المسلمين خاصة في بعض السلع، غير أن الكثير من الإيطاليين لم يطبقوا هذه التعليمات واستمروا في نشاطهم التجاري مع بلاد المغرب وغيرها من بلاد المسلمين، وهو ما جعلهم عرضة لغضب رجال الدين المسيحيين، ولم يقتصر دورهم على نقل السلع والبضائع فحسب، بل تعدّاه إلى نقل الحجاج المسلمين والتجار، وهو ما يوحي بغياب شبه تام للبحرية المغربية، فحتى في العهد الموحّدي أغلب المصادر لا تشير سوى للأسطول البحري الحربي، فأسباب عدم امتلاك المغاربة خلال هذه الفترة لأسطول تجاري يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى الوضع الذي ورثوه عن أسلافهم الموحّدين، خاصة وأن الكثير من المسلمين كانوا يترددون في ركوب البحر، بالإضافة إلى تغطية المدن الإيطالية لعملية النقل في البحر المتوسط، وانتشار ظاهرة القرصنة البحرية، وتوجه نشاط التجار المغاربة نحو نقل السلع السودانية من بلاد السودان والاكتفاء بتحويلها إلى الموانئ المغربية أين تحملها البحرية الايطالية، وهو ما يكشف قصر نظر السلط والتجار في بلاد المغرب، ما جعلهم يكتفون بما يحققونه من أرباح دون السعي إلى الحصول على القيمة المضافة كما تسمى في النظام الحديث، كل هذا لا يعني انعدام تام للمراكب التجارية المغاربية التي كانت تنقل السلع وإن كان ذلك بين موانئ المغرب فقط (موانئ جنوب المتوسط).

كما أثّرت حركة الكشوفات الجغرافية خلال القرن التاسع هجري/الخامس عشر ميلادي على تجارة الذهب والعبيد بسيطرة البرتغاليين على السواحل الأطلسية مع نهاية هذا القرن، لكن هذه التجارة لم تنقطع كليا بل استمر تدفق الذهب والعبيد نحو أوروبا انطلاقا من الموانئ المغربية.

وقد ساهم الفقه المالكي في إيجاد منظومة قضائية خاصة بالتجارة في بلاد المغرب الإسلامي، من خلال القضايا والنوازل التي فصل فيها وأجاب عنها فقهاء وعلماء وقضاة المالكية ببلاد المغرب الإسلامي، كل هذه التراكمات في معالجة القضايا ذات الصبغة التجارية جعل الفقه المالكي يرسي قواعد للتعامل التجاري، ويظهر اهتمام الفقهاء المغاربة بموضوع التجارة من خلال الحيّز الهام الذي خصّصوه له في فتاواهم وكتب الحسبة التي ألفوها في هذا المجال.

عرفت بلاد المغرب بعض تقنيات النظام المصرفي التي انتشرت في أوروبا كالحوالة والصك، غير أن انتشارها والاعتماد عليها من طرف التجار المغاربة لم يكن بصورة واسعة، وربما هذا العامل يعتبر من الأسباب التي حالت دون تطور هذه الأنظمة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط.

وكانت الأسعار في بلاد المغرب مرتبطة بعدة عوامل وهي نفسها العوامل التي تؤثر في النشاط التجاري، خاصة ما تعلّق منها بالكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى ارتفاع الاسعار، وما عدا ذلك عرفت أسعار السلع بين القرنين07-09هـ/13-15م استقرارا مما يجعلها في متناول الكثير من السكان.

شكلت موارد الجباية والمكوس مصدرا هاما لخزينة الدولة، لذلك أوجدت لاستخلاصها في الموانئ مصلحة الجمارك التي كانت تقبض حقوق الاستيراد والتصدير، وفي المراكز التجارية تكفل المكاسون بجمعها، ورغم ما شكلته بعض هذه المغارم من عبء على التجار واستياء من الفقهاء إلا أن السلطة كانت ترى فيها موارد ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ما عدا بعض السلاطين الذين قاموا بإصلاح الجباية وإلغاء بعض المغارم.

من أهم مظاهر نشاط التجارة الصحراوية وتنظيمها إنشاء الشركات التجارية، كشركة الإخوة المقرّي، التي كانت تتكفل بجزء هام من المبادلات التجارية بين بلاد المغرب وبلاد السودان الغربي، ويقوم عمل هذه الشركة على تقسيم المهام والأدوار.

تعتبر الأسواق بأنواعها الفضاء الذي تتم فيه العملية التجارية داخل المدن والقرى، حيث يقصدها المتسوقون من مختلف الفئات رجالا ونساء، وإلى جانب الدكاكين والحوانيت التي شكلت أسواقا يومية داخل المدن، وجدت الفنادق التي كان بعضها يأوي التجار الأجانب والغرباء، فيما يخصص بعضها لتخزين البضائع وممارسة بعض الصناعات والحرف.

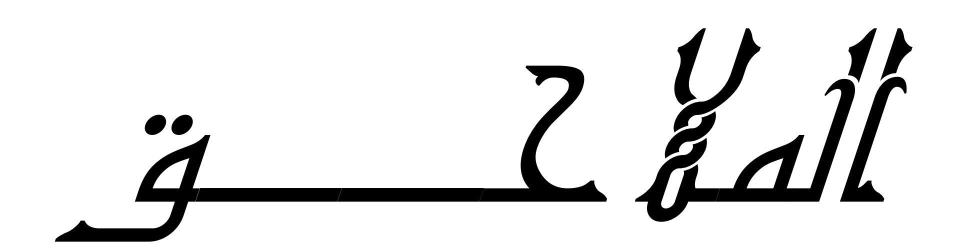
وقد تباينت علاقة التجار بالسلطة باختلاف مركزهم ونفوذهم، فبعض التجار الكبار كانوا يملكون نفوذا كبيرا في بلاطات الأمراء والسلاطين، بينما يتعرض بعض التجار للسطو على أموالهم وممتلكاتهم من قبل الأمراء، وبهذا فالأملاك التي بحوزة التجار كانت مطمع لبعض الأمراء الذين يسعون للسيطرة عليها ومصادرتها من أجل تضخيم ثرواتهم، غير أنه من الواضح أن العائدات التي كانت تتحصّل عليها ميزانية الدولة جرّاء النشاطات التي يقوم بها التجار ساهمت في تحسين صورة التاجر لدى السلطة.

تواصل انتقال التجار من لإقليم لآخر في بلاد المغرب حتى في فترات الاضطراب التي شهدتها بلاد المغرب، وهو ما يبين أن التجار لم ينساقوا وراء النزاعات التي تشبت بين سلط دويلات المغرب.

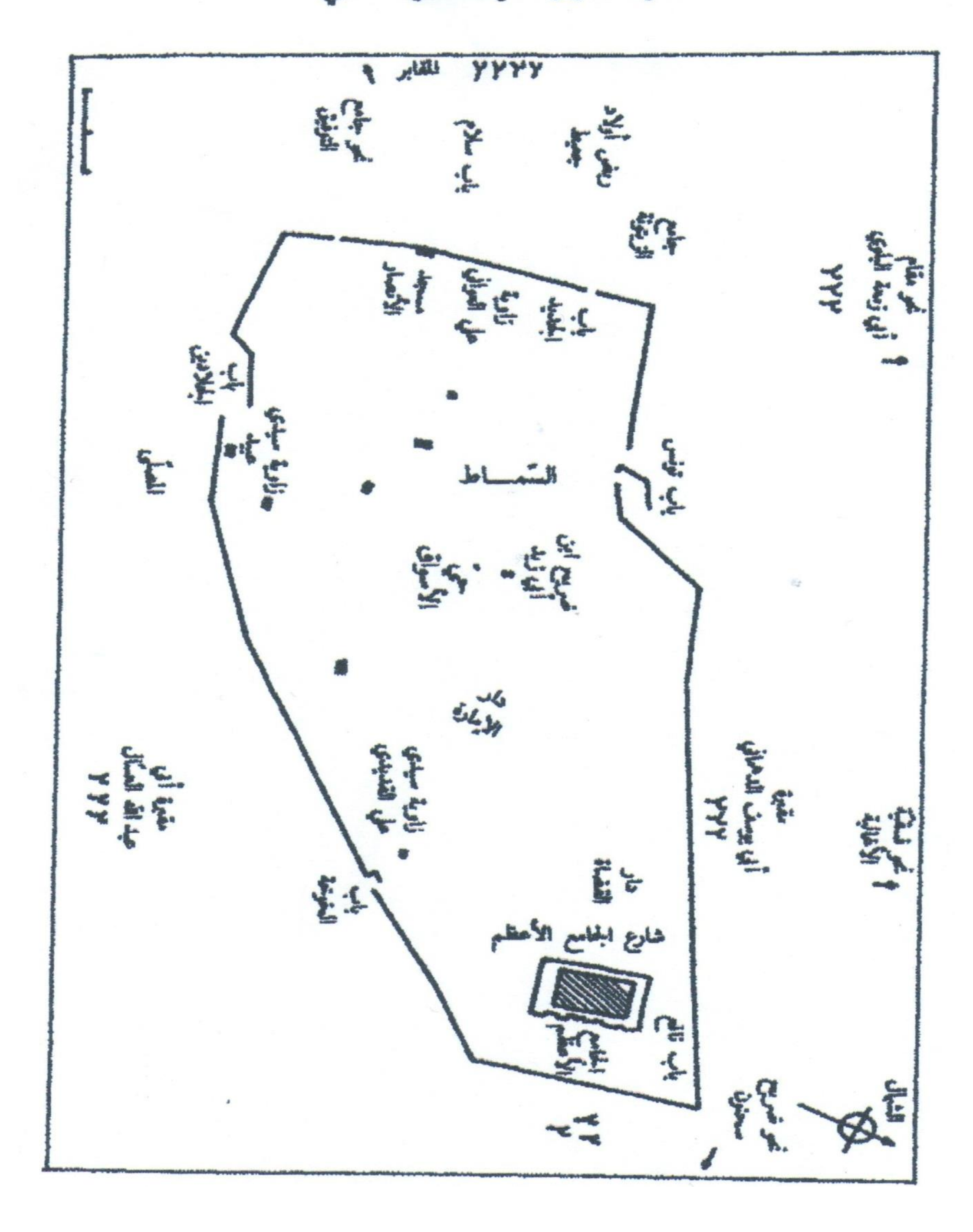
كان الهدف من احتكار السلطة ببلاد المغرب لتجارة بعض المواد كالحبوب مثلا، هو حماية الانتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل التوجه نحو التصدير، لذلك نلاحظ أنه في الفترات التي تشهد فائضا في إنتاج الحبوب يتم السّماح بتصدير شحنات محدودة منها، أما السلع المرتبطة بالحرب كالسيوف، الخوذات، الحديد، فتمنع السلطة تصديرها حتى لا تقع في أيدي الأعداء ويستعملونها في الحرب ضدهم.

إن ممارسة السلاطين والحكام ببلاد المغرب للتجارة وامتلاك السلطة لبعض المحلات والدكاكين لا يعني بالضرورة احتكار السلطة للتجارة، فهذه المظاهر وإن وجدت فهي محدودة ولا يمكن تعميمها على كل الدويلات والسلاطين، غير أن مسألة علاقة السلطة بالتجارة لا زالت تحتاج إلى دراسة معمّقة للكشف عن حقيقة هذه العلاقة.

لا يمكن الحكم على وضعية التجار في المجتمع المغربي دون التطرق إلى أصنافهم، فكبار التجار كانوا يحتلون مرتبة متقدمة في سلم التراتب الاجتماعي نظرا لما يملكونه من ثروات وعقارات كانت تضاهي ما يملكه الأمراء الكبار، أما صغار التجار فيمكن تصنيفهم ضمن الفئة الاجتماعية المتوسطة، نظرا لمحدودية إمكانياتهم وأموالهم.


الملاحـــــق

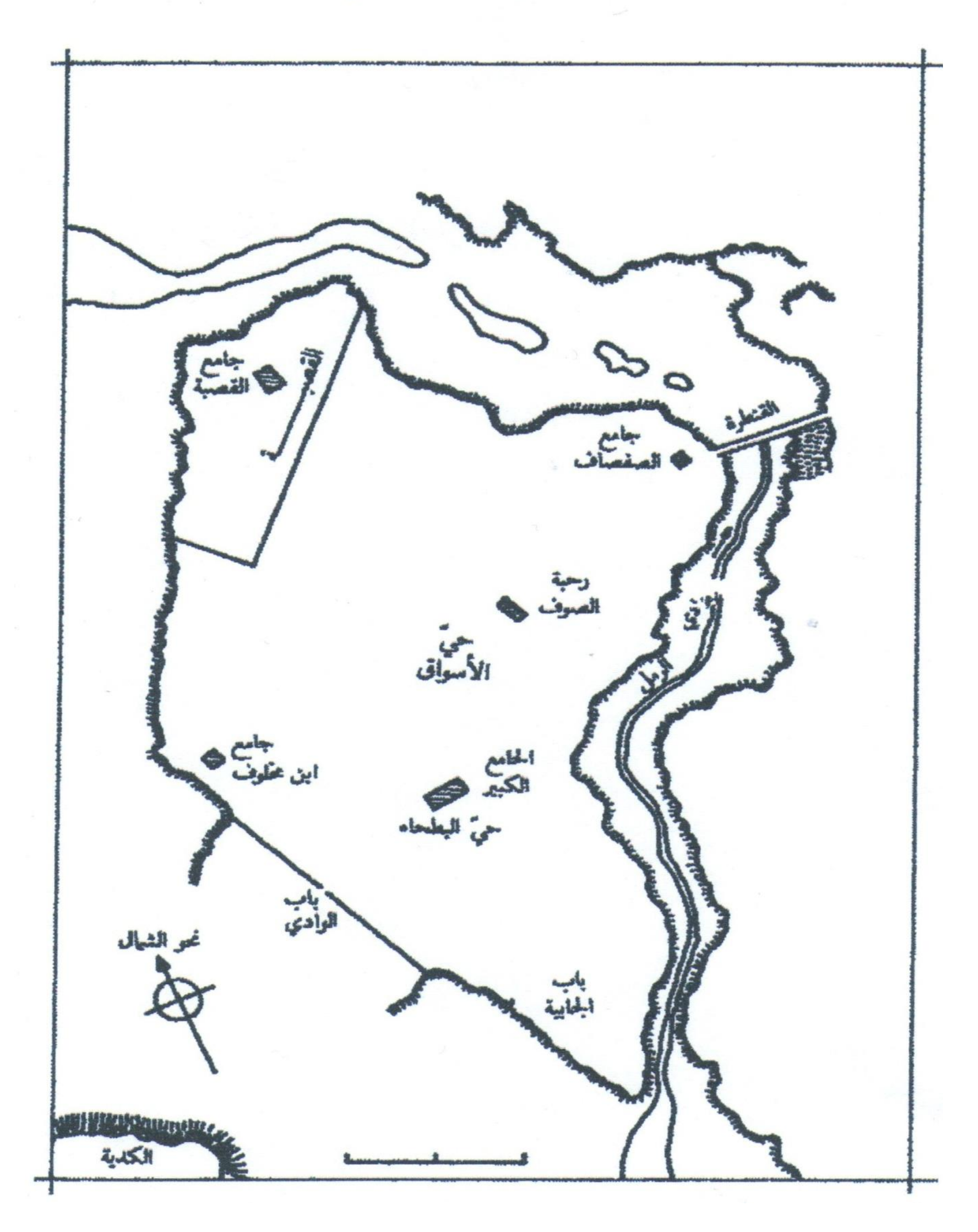
الملحق رقم01: موقع سوق مدينة القيروان خلال العهد الحفصي.



نقلا عن: روبار برنشفيك: تاريخ إفريقية، ج01، ص391.

الملحق رقم02: موقع سوق مدينة قسنطينة خلال العهد الحفصي.

قسنطينة في العصر الحفصي



نقلا عن: روبار برنشفيك: تاريخ إفريقية، ج01، ص411.

الملحق رقم03: نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحّدين.



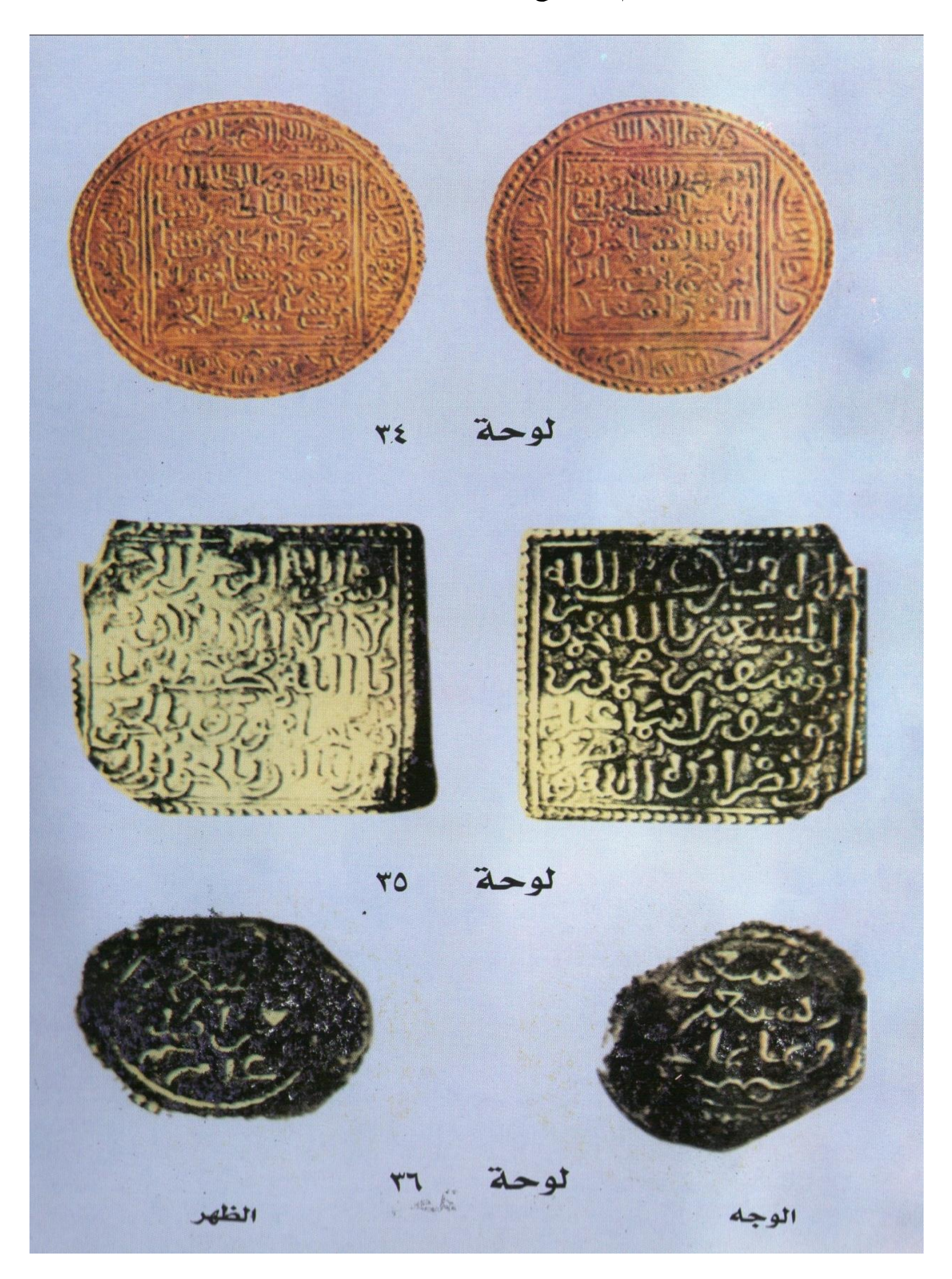
نقلا عن: رأفت النبراوي: النقود الاسلامية، ص390.

الملحق رقم04: نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحّدين.



نقلا عن: رأفت النبراوي: النقود الاسلامية، ص391.

الملحق رقم05: نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحّدين.



نقلا عن: رأفت النبراوي: النقود الاسلامية، ص392.

الملحق رقم:06.

أوزان وأبعاد الدنانير الذهبية وأجزائها لدول ما بعد الموحّدين:

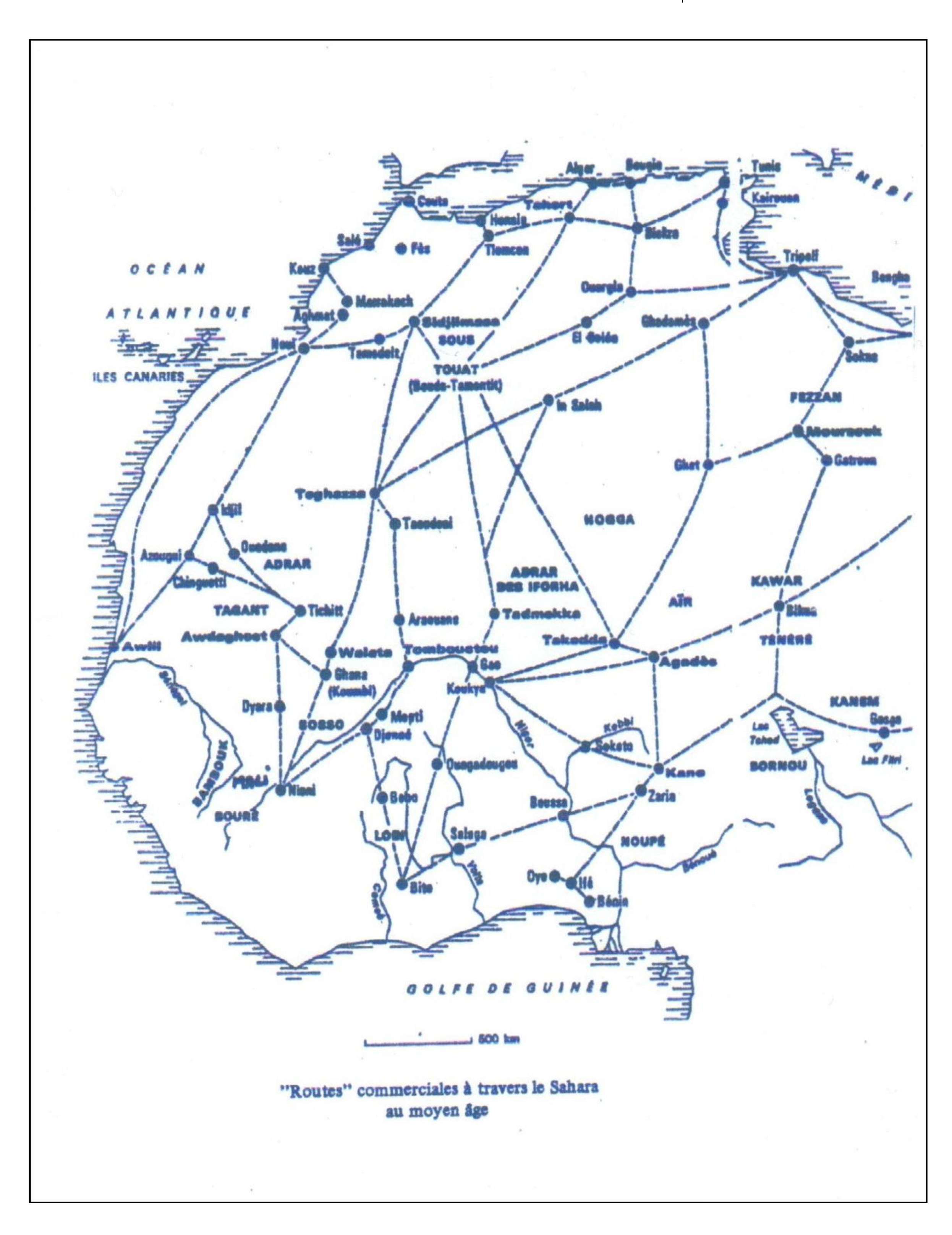
32قطعة عبد وادية (18دينار،3أنصاف دينار، 9أرباع دينار، وقطعتان 1/8دينار)		(20دينار، خمسة أنصاف دينار)	25 قطعة مرينية	44دينار، 11نصف دينار، 2ربع دينار، ثمن دينار	58 قطعة حفصية
البعد بالديامتر	الوزن	البعد بالديامتر	الوزن	البعد بالديامتر	الوزن
30مم	4.95غ		4.73غ	29مم	**29مم**
32	4.66		4.71	28	**31**
32	4.65		4.65	30	**31**
30	4.65		4.65	27	**31**
30	4.65		4.64	26	**28**
30	4.65		4.63	27	**30**
30	4.65		4.62	25	**30**
30	4.63		4.60	24	**32**
31	4.62		4.60	17	**30**
29	4.62		4.60	29	**30**
32	4.58		4.60	26	**30**
32	4.58		4.60	26	**28**
30	4.55		4.60	25	**28**
30	4.50		4.58	25	**28**
34	4.48		4.56	25	**30**
29	4.45		4.55	؟	**31**
29	4.44		4.52	28	**28**
22	2.30		4.35	17	**27**
25	2.26		4.31	16	**33**
25	2.22		2.36	31	**32**
17	1.15		2.36	30	**24**
16	1.15		2.30	28	**22**
16	1.15		2.25	28	**22**
15	1.15		2.08	26	**23**
15	1.14			26	**22**
16	1.13			23	
20	1.10			28	
20	1.05			16	
14	1.05			15	

	28			0.56	8
	28			0.52	6
	28				
	27				
	28				
	28				
	25				
	18				
	26				
	29				
	27				
	34				
	28				
	13				
	26				
	24				
	21				
	24				
	24				
	21				
	34				
	22				
	26				
	25				
	16				
	25				
	15				
	16				
	13				
	13				
	9				

المرجع بتصرف:

Atallah dhina: les états de l'occident musulman aux 13,14 et 15 siècles p212-214.

الملحق رقم07: خريطة الطرق التجارية العابرة للصحراء في العصر الوسيط.



"Routes" commerciales à travers le Sahara
au moyen âge

المرجع:

Atallah dhina: les états de l'occident musulman aux 13,14 et 15 siècles p371.

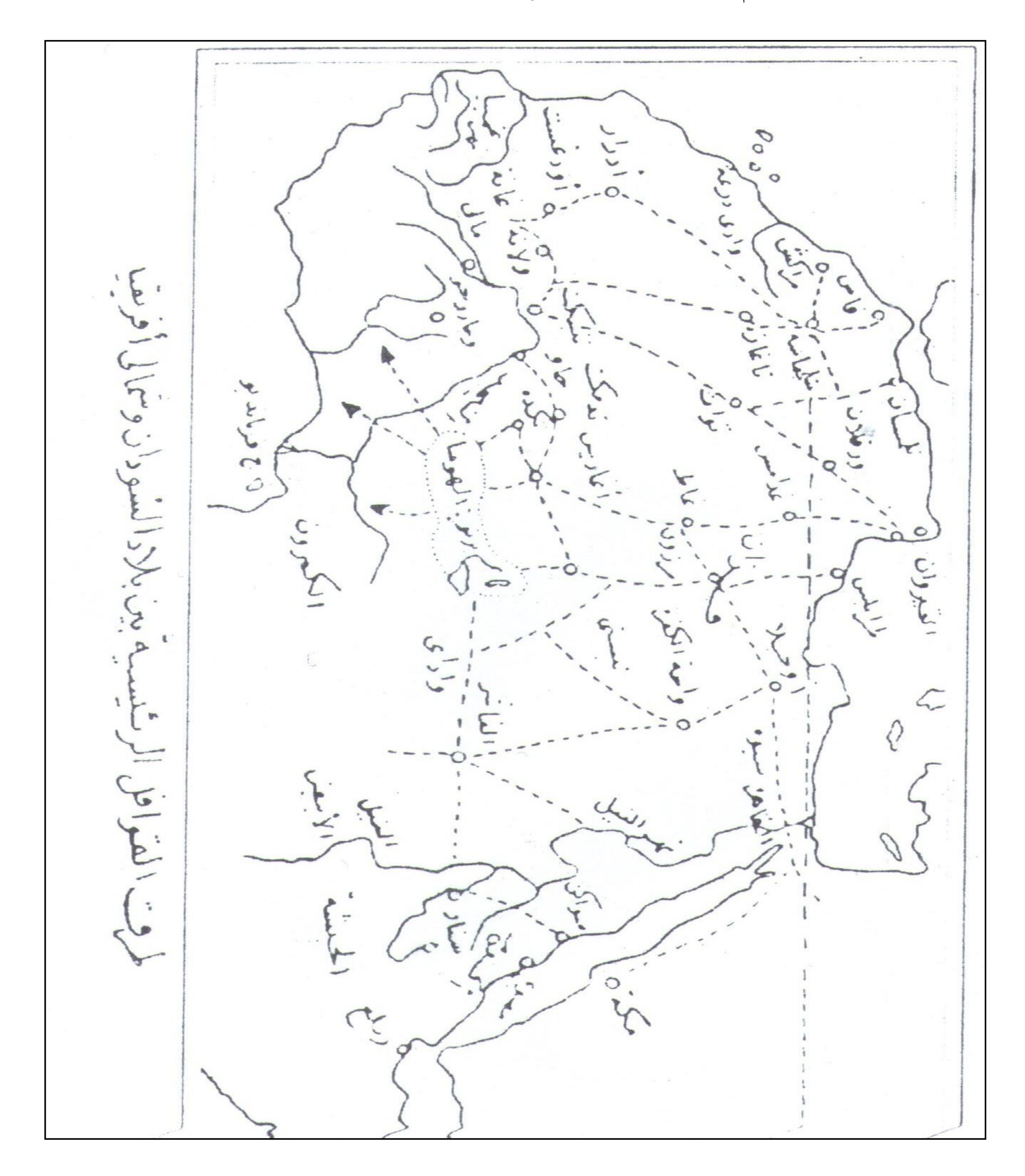
الملحق رقم08: خريطة حركة انتشار الإسلام في السودان الغربي والأوسط تبين بعض طرق المواصلات والقوافل.



نقلا عن:

عبد الرحمن عمر الماحي: مساهمة قوافل الصحراء في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية في السودان الأوسط، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م، ص75.

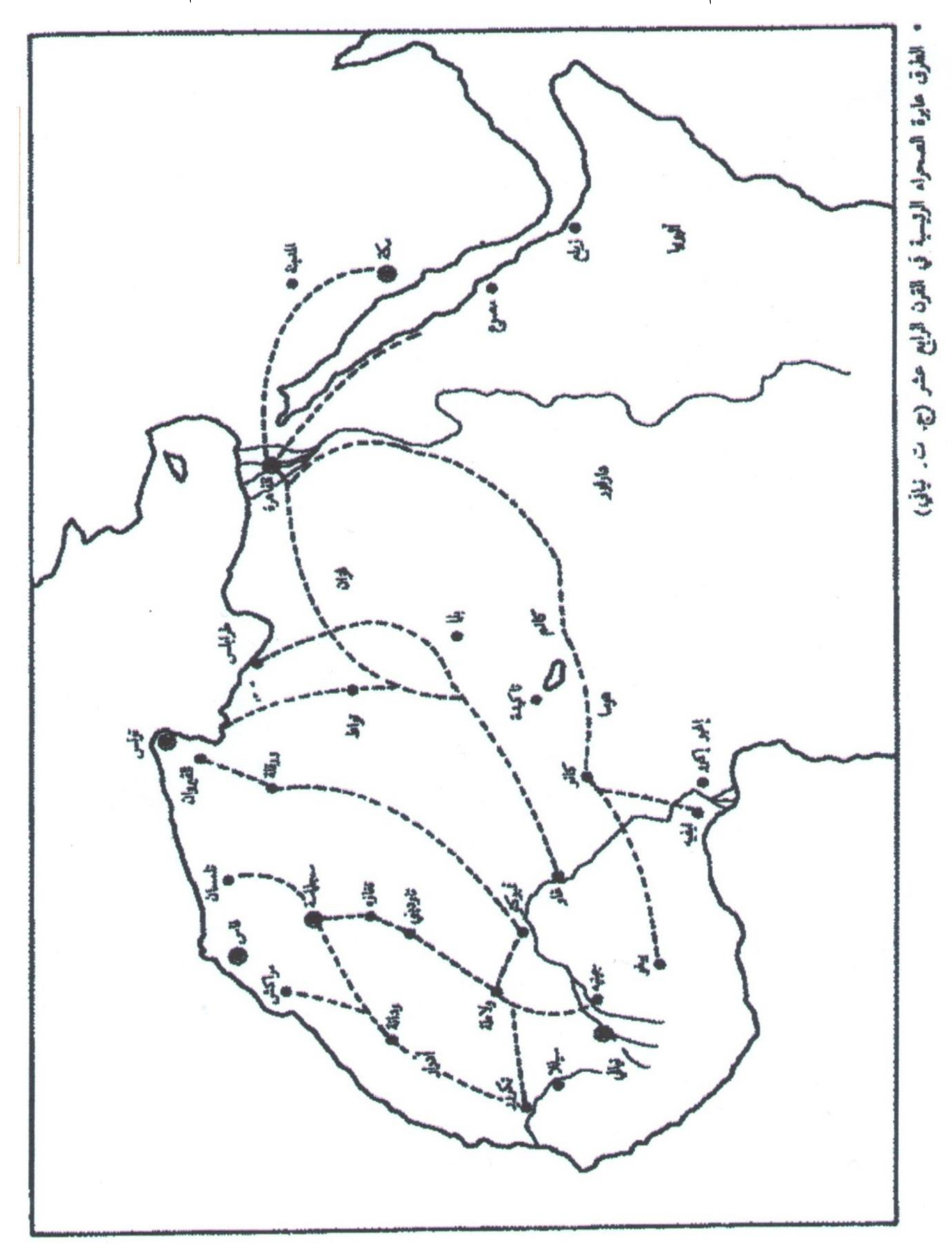
الملحق رقم09: خريطة طرق القوافل الرئيسية بين بلاد السودان وشمال إفريقيا



نقلا عن:

عبد الرحمن عمر الماحي: مساهمة قوافل الصحراء في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية في السودان الأوسط، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م، ص76.

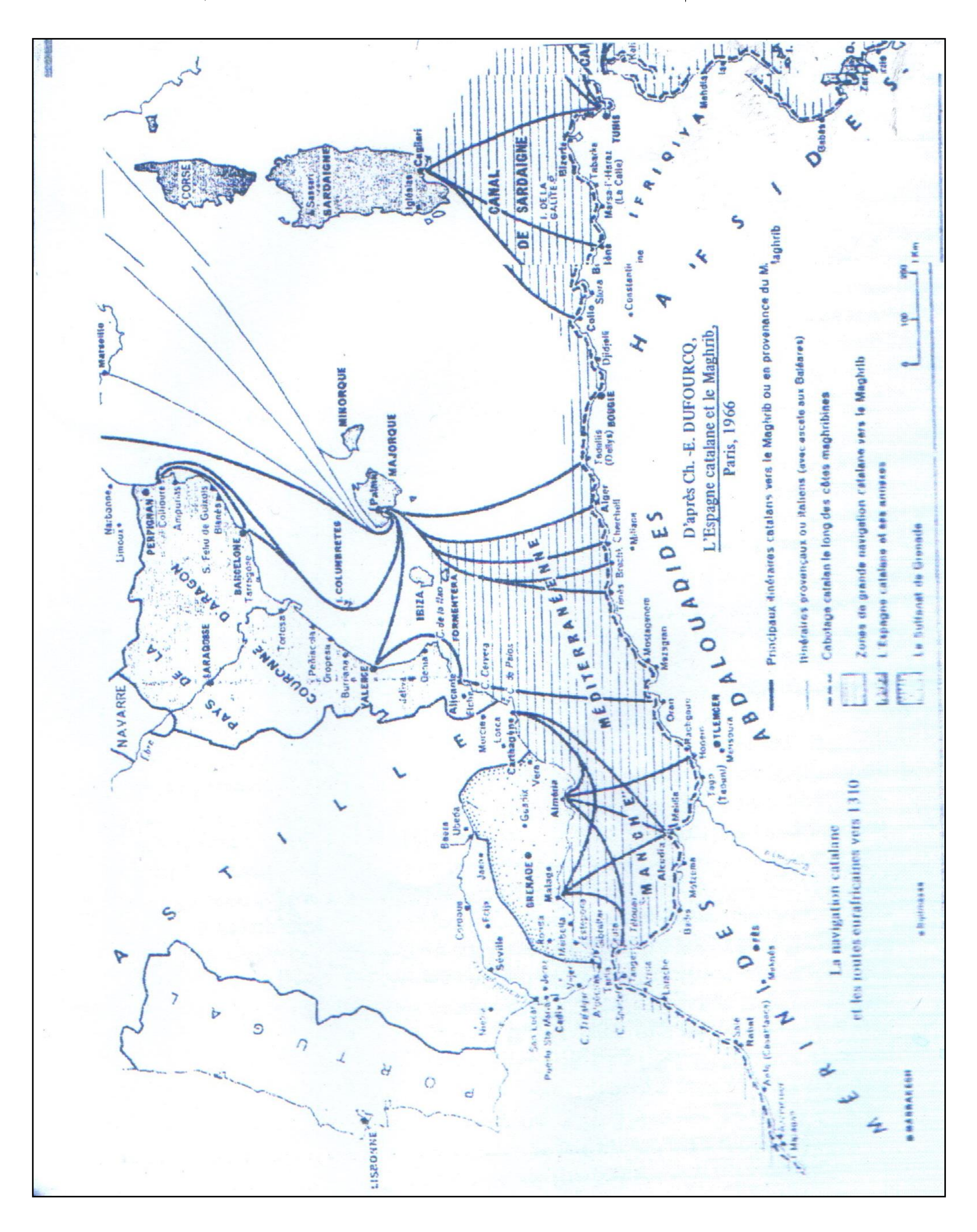
الملحق رقم10: خريطة الطرق الرئيسية العابرة للصحراء خلال القرن14م



المرجع:

تاريخ افريقية العام، اليونسكو، مج04، ص164.

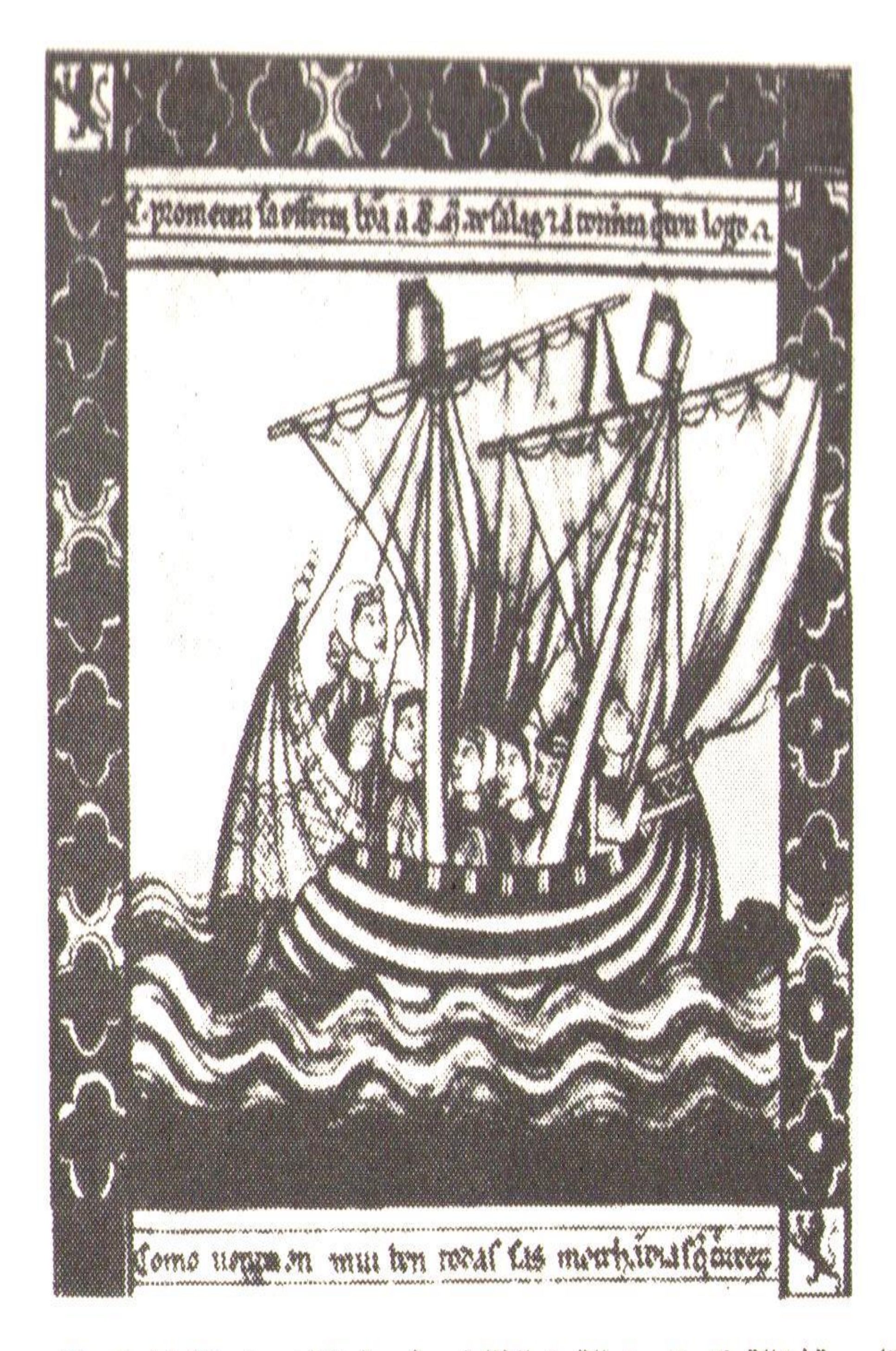
الملحق رقم11: خريطة الطرق التجارية البحرية في حدود سنة1310م



المرجع:

Atallah dhina: les états de l'occident musulman aux 13,14 et 15 siècles p.389

الملحق رقم12: نموذج لمركب تجاري قشتالي(القرن13م)



مركب تاجر قشتالة Castil من القرن الثالث عشر (بالإذن من: التراث الوطني مدريد).

المرجع:

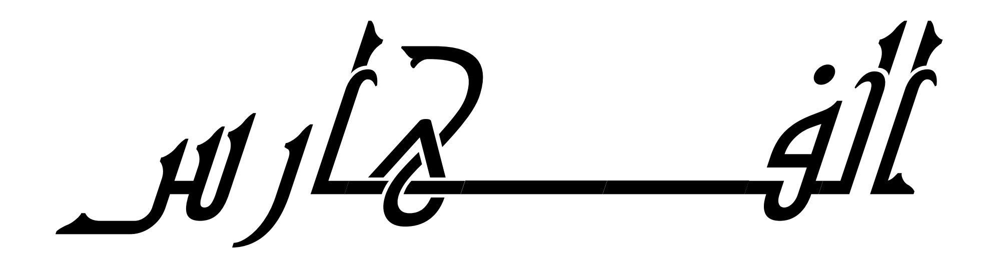
أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، ص69.

الملحق رقم13: موقع إمبراطورية مالي(السودان الغربي عموما)



المرجع:

جوان جوزيف: الإسلام في ممالك وامبراطوريات افريقيا السوداء، ص63.


الفهارس

أولا: فهرس الأماكن والبلدان:

حرف الألف

الاسكندرية 33-91-102-105-107-116-117-145-157-168-173-195-208.

الأندلس21-22-23-28-59-107-115-116-117-138-148-157-162-166-168-187-189-196-197.

أجدابية 99.

أراغون 79-109-189-191-192.

أرزيو 117.

أرشقول 117.

أزمور 55.

إسبانيا 90-157-164-172-187-189.

أصيلا 118.

أغمات 113-179.

إفريقيا جنوب الصحراء 22.

إفريقية 30-53-54-59-71-103-104-109-111-146-172-173-192-193.

أمريكا 90.

أنفا 107-115-117.

إيوالاتن 66-90.

أوجلة 87-101.

أودغست 72-101-172-173.

أوروبا 22-23- 30-35-36-40-73-85-105-106-111-117-138-142-144-161-166-168-169-171-189-190-193-196.

الجزيرة الإيبيرية 105-188-197.

إيطاليا 105-108-145-147-157-162-169-170-192.

حرف الباء

باجة 73.

بجاية30-55-56-62-71-76-85-99-109-116-127-146-148-150-151-155-156-163-200.

البحر الأبيض المتوسط 30-105-106-108-109-115-116-138-139-148-158-162.

البحر الأحمر 101-138-159.
البرتغال 141.
برقة 101-114.
بسكرة 99.
بغداد 127.
البندقية 108-109-146-153-191-192.
بنزرت 117.
بونة 117.
بيزا 153-191.
بيزنطة 45.

حرف التاء

تادلا 31.
تافيلالت 101.
تادنست 55.
تركيا 145.
تشاد 101.
تغازي 160.
تلمسان 23-27-28-29-36-55-56-64-68-69-74-79-87-83-101-111-112-114-116-126-128-130-134-139-163-168-177-179-205.
تمبوكتو100-139-160-163-139.
تنس 117-118-161.
توات 100-101-113.
تونس 55-60-61-72-76-81-85-87-98-105-109-115-116-119-121-126-134-155-156-157-159-163-169-173-189-193-199-200-202-205.

حرف الجيم

جربة 31-105-117-145.
الجريد 31-81.
الجزائر 55-117.
جنوى 108-145-153-191-192-194.

حرف الحاء

حاحا 55.
الحجاز 195.
الدولة الحفصية 29-59-47-85-145-148-150-155-162.
حلب 177.

حرف الخاء

الخزر 117-118.

حرف الدال

درعا 188.
الدار البيضاء 117.
دمشق 196.

حرف الراء

رأس الرجاء الصالح 33.
الرباط 117.

حرف الزاي

زويلة 87-101-114-202.
الدولة الزيانية 23—28-29-46-48-53-75-117-145-154.

حرف السين

سبتة 36-55-85-100-107-114-115-117-126-130-134-135-141-150-179-161-192.
سجلماسة 29-31-36-55-68-76-87-100-101-102-103-113-114-139-172-188-191.
سطيف 191.
سكيكدة 104-117.
سلا 31-78-102-107-117-134-145-192.
السودان 29-32-40-48-50-66-77-87-89-90-101-103-111-113-114-117-125-138-139-140-141-142-160-161-162-164-166-170-171-172-173-188-189-190-195.
السودان الغربي 189.

السوس 68.

سوسة 99-102-109-117.

حرف الشين

الشام 70-158-159-164-173-177-189-196.

شبه الجزيرة العربية 101-195.

بلاد الشرق 190.

شرشال 117-118.

حرف الصاد

صفاقس 99-102-117.

صقلية 105-109-154-196.

الصين 189-196.

حرف الطاء

طبنة 99-102.

طرابلس 31-33-47-55-60-87-89-99-101-105-111-115-120-139-145-157-169-189.

طرابلس الغرب 21-26.

طنجة 99-107-115-117-118.

حرف العين

العالم الاسلامي 45.

العراق 78-177-196.

عنابة 61.

عين الصفراء 100.

حرف الغين

غات 101.

غانا 117-172-179.

غدامس 114.

غرناطة 187.

حرف الفاء

فارس 45.

فاس 23-27-36-41-55-65-72-73-85-87-100-101-102-103-106-112-114-115-117-121-124-126-135-139-157-160-163-168-182-183-185-191-192.
فرنسا 105-146-155-191.
فلورانس 153.

حرف القاف

قابس 99-117.
القسطنطينية 189.
قسنطينة 30-55-74-104-188-191.
قرطبة 48.
قشتالة 191-192.
قصر الجم 31.
قطلونية 109.
القيروان 31-47-51-53-61-98-99-100-102-191-205.

حرف اللام

ليبيا 101-105.

حرف الميم

مارسيليا 56-78-109-117-148-169-192-194.
مالي 172.
المحيط الأطلسي 101-138.
المحيط الهندي 138.
المدين 200.
مراكش 55-85-101-103-113-139-140-179.
الدولة المرينية 23-55-69-75-78-142-148-157-191-201.
مسوفة 89.
المسيلة 99.
المشرق الإسلامي 40-79-188-189-195.
مشرية 100.
مصر 49-60-73-91-98-104-138-158-167-173-189-195.

مصراتة 189.
بلاد المغرب 24-27-28-29-30-32-35-36-40-41-42-43-44-53-55-57-58-60-64-67-68-71-73-76-77-78-79-80-82-84-85-90-91-92-100-101-102-103-104-105-106-107-108-111-115-118-121-125-126-127-128-130-133-134-135-138-139-141-142-143-144-146-148-151-156-157-158-161-163-166-167-169-174-178-179-181-185-186-188-189-190-191-192-194-200-201-202-203-205-207-208.
المغرب الأقصى 24-31-41-81-87-99-101-105-113-203.
المغرب الأوسط 85-101-102-105-198.
المغرب الإسلامي 20-21-22-23-25-28-31-32-57-87-115-121-130-138-145-188-190-193.
مقرة 92-102.
مكناس 55-102.
مليانة 124-191.
مليلة 117.
المنصورة 22.
المهدية 31-47-53-98-101-118-145.
الدولة الموحدية 20-21-22-23-48-54-107.
مونبولييه 151-192.
ميورقة 109-191-197.

حرف النون

النيجر 188.

حرف الهاء

هسكورة 41-200.
الهند 177-189-195-196.

حرف الواو

واد الساورة 101.
وجدة 70-72.
وداي 101.

ولاته 195.

وهران 81-99-100-111-117-118-134-155-157.

ثانيا: فهرس الأعلام:

حرف الألف

ابراهيم الثاني الحفصي 194.

ابن بطوطة 73-87-90-91-127-195-200.

أبو بكر رضي الله عنه 68.

أدورن 35.

إسحاق الحفصي 30.

حرف الباء

البرزلي 205.

برونشفيك 60-84-188.

البلوي 91.

حرف التاء

أبوتاشفين 31-126-142.

التجيبي 91.

ابن تافراجين 109.

حرف الجيم

ابن جبير 106-107-159.

حرف الحاء

أبو الحسن علي بن عثمان المريني 53-54-57-74-83-103-113-128-138-158-170.

أبو الحسن النصاري 121-172.

أبو حامد الغرناطي 91.

ابن حديدة 200.

أبو حمو الأول 48-39.

أبو حمو موسى الثاني 84-94.

ابن حوقل 115-116.

حرف الخاء

ابن خلدون 20- 35-45-72-75-91-193-200-202.

حرف الدال

الادريسي 116-123-178-179.

حرف الراء

رشيد السبتي 91.

حرف الزاي

ابن أبي زرع 73-112-191-208.
أبو زكريا الحفصي 128-148-154-194.

حرف السين

ابن سعيد 105.
أبو سعيد عثمان 30-81.
سليمان بن عبد الله بن يوسف 73.
سومانجورو 195.

حرف الشين

شاويل 191.

حرف العين

ابن عباد 83.
أبو عباس أحمد 48-158.
عبد الباسط ابن خليل المصري 79-134-199.
عبد الله الحدودي 134.
أبو عبد الله بن أبي مدين 85.
أبو عبد الله محمد الثاني 48.
أبو عبد الله محمد بن سيد الناس 200.
العبدري 50-52-70-115-121-202.
ابن عبدون 52.
عبد الرحمن المريني 32.
الشيخ عبد السلام 93.
عبد السلام الأوربي 85.
العقباني 86.
عبد الملك بن مروان 45.
عثمان الحفصي 35.
عثمان بن يغمراسن 79-149.

ابن عرفة 54-102.
عزالدين عمر موسى 178.
علي ملك مالي 101.
علي بن عمر 29.
علي بن يوسف الحكيم 53-55.
عمر رضي الله عنه 51-77.
أبو عمر عثمان 47.
أبو عنان المريني 57-63-65-82-85-106-126-153-154-155.
العياشي 31-103-104.
ابن عيشون 124.

حرف الفاء

أبو فارس عبد العزيز الحفصي 82.
فاسكو دي جاما 34.
ابن فذة 122.

حرف القاف

أبو القاسم الغبريني 54.
أبو القاسم الغرناطي الزياني 203.
القزويني 138.
القفطي 177.
القلقشندي 46-73.
ابن قنفد القسنطيني 115.

حرف اللام

اللحياني 193.
لويس التاسع 193.

حرف الميم

المجيلدي 188.
محمد صلى الله عليه وسلم 60-68-74-179-203-206.
سيدي محمد 209.
أبي محمد يسكر 209.

المدجن 31-32-73-112.
المراكشي 81.
المستنصر الحفصي 138-193.
المغيلي 189.
موريس لومبار 90.
أبو موسى الأشعري 77.
موسى بن عبد الله بن سداب 209.
موسى بن علي الهنتاتي 85.

حرف الهاء

هرون 191.

حرف الواو

الوزان 31-55-83-109-116-135-182-186-200-203.
الونشريسي 187.

حرف الياء

أبو يحيى أبو بكر 194.
يحيى بن عمر 205.
أبي يحيى يغمراسن 48.
أبو يعقوب يوسف 21-84.
يعقوب بن عبد الحق المريني 28-29-54-55-63-82-102-128.
يغمراسن بن زيان 28-29-31-48-112.
يوسف بن يحيى ابن اسحاق السبتي 196.
يوسف بن يعقوب المريني 28-32-37-54-106-134.

ثالثا: فهرس القبائل والفرق:

حرف الألف

الأندلسيون 28-115-157.

أهل الذمة 52-86-201.

الأوربيون 107-108-109-111-133-141-142.

الأيوبيون 22.

حرف الباء

البرتغاليون 33-115-113-141.

البيزيين 193.

حرف الجيم

جراوة 187.

الجنويون 107-141-145-146-198.

حرف الحاء

الحفصيون 29-30-46-86-112-113-148-153-154-158.

حمير 33.

حرف الدال

الديالم 102.

حرف الراء

الرهادنة 189.

حرف الزاي

بنو زيان 35.

الزيانيون 29-36-46-48-111-113-126-138-149.

حرف الصاد

الصليبيون 193.

حرف العين

بنو عامر 102.

بنو عبد الواد 111.

آل عدنان 33.

العرب 26-27-45-85.

القبائل العربية 33-85.

حرف الفاء

الفاسيون 146-147.

الفاطميون 22.

الفرنسيون 150.

حرف القاف

القطلانيون 107-116-192.

حرف الميم

ماندويل -عائلة- 193.

مديونة 187.

المرابطون 21.

المسيحيون 36-85-108-109-118-133-134-143-151-152-162-191-192-193-196-201.

المصريون 104.

المغاربة 70-83-107-195-196-198-200-201-207.

بنو ملاح 48.

بنو مرين 29-31-37-128.

المرينيون 36-46-49-60-86-106-112-113-115-123-134-138-153-156.

المسلمون 108-109-117-133-134-142-143-146-152-174-188-190-196-201.

الموحدون 46-49-106-143-191-200.

حرف النون

الأندلسيون 115-157.

النصارى 57-77-106-107-108-109-116-117-120-121-132-134-187-194-196-197.

النصريون 36.

حرف الهاء

الهلاليون/العرب الهلالية 33-102.

حرف الياء

اليهود 31-43-51-54-55-56-57-58-77-80-81-188-189-190-191-192-209.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1- **القرآن الكريم**.

2- بن الأحمر إسماعيل (ت807هـ/1405م): **بيوتات فاس الكبرا**، دار المنصور، الرباط، 1972.

3- **روضة النسرين في دولة بني مرين**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط03، الرباط، 1423هـ/2003م.

4- الإدريسي (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني السبتي، المعروف بالشريف، ت560هـ/1165م): **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، قسم المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مطبعة بريل، ليدن، 1863م.

5- بن آدم (يحيى القرشي، ت203هـ/818م): **كتاب الخراج**، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، ط01، القاهرة، 1987.

6- الأندلسي (يحيى بن عمر، ت289هـ/901م): **أحكام السوق**، تحقيق: محمود علي مكي، مكتبة الثقافة الدينية، ط01، القاهرة، مصر ، 1424هـ/2004م.

7- الأنصاري (محمد بن صعد التلمساني، ت901هـ/1496م): **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين**، مراجعة وتحقيق: يحيى بوعزيز، منشوراتANEP، ط01، الجزائر، 2002م.

8- البرزلي (أبو القاسم بن محمد البلوي التونسي، ت841هـ/1438م): **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام** (**فتاوى البرزلي**)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، 2002م.

9- ابن بطوطة (ت779هـ/1377م): **رحلة ابن بطوطة**، دار صادر، بيروت، لبنان 1412هـ/1992م.

10- البناء (ابن الرامي أبي عبد الله محمد ابن إبراهيم اللخمي، ت734هـ/1334م): **الإعلام بأحكام البنيان**، تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999م.

11- البكري (أبو عبيد الله بن عبد الله بن عبد العزيز، ت487هـ/1094م): **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، د ت.

12- التادلي (أبي يعقوب يوسف بن يحيى ابن الزيات، ت620هـ/1230م): **التشوف الى رجال التصوف وأخبار ابي العباس السبتي**، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، ط02، الرباط، 1997.

13- التلمساني (محمد ابن مرزوق، ت781هـ/1379م): **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.

14- التنبوكتي (أبو العباس أحمد بابا بن أحمد الصنهاجي الماسي، ت1036هـ/1627م): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط01، طرابلس، 1989م.

15- التجاني (أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التجاني، ت717هـ/1317م): **الرحلة**، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981م.

16- ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الأندلسي الشاطبي، ت614هـ/1217م): **الرحلة**، دار صادر، بيروت، د ت.

17- الجزنائي (أبو الحسن علي الفاسي، كان حياً سنة766هـ/1365م): **جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط02، الرباط، 1411هـ-1991م.

18- ابن الحاج (إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم النميري أبو القاسم، ت768هـ/1367م): **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

19- ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي، ت737هـ/1336م): **المدخل**، دار التراث، القاهرة، مصر، د ت.

20- الحكيم (أبي الحسن علي بن يوسف، ت787هـ/1358م)): **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تقديم: حسين مؤنس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، إسبانيا، مج06، 1958م.

21- الحميري (محمد بن عبد المنعم، ت900هـ/1495م): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط02، بيروت، لبنان، 1984م.

22- ابن حوقل (أبو القاسم محمد بن علي الموصلي، البغدادي، النصيبي، ت367هـ/977م): **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1872م.

23- ابن الخطيب (أبو عبد الله محمد لسان الدين بن عبد الله الغرناطي، ت776هـ/1378م): **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تصحيح: البشير الفورتي، مطبعة التقدم الإسلامية، ط01، تونس، د ت.

24- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط01، القاهرة، مصر، 1974م.

25- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، ت808هـ/1405م): **رحلة ابن خلدون**، عرض وتعليق: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، ط01، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

26- **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،** ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، ط01، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م.

27- **المقدمة،** ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، ط01، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م.

28- ابن خلدون (أبو زكريا يحي بن محمد الحضرمي، ت 780 هـ / 1378 م): **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،** مج01، مطبعة فونطانا الشرقية، الجزائر، 1321هـ/1903م.

29- **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،** تحقيق: عبد الحميد حاجيات، ج01، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1400هـ/1980م.

30- **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،** تحقيق: عبد الحميد حاجيات، ج02، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة 2011م.

31- ابن خليل(عبد الباسط، ت 920هـ/1514م): **الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم،** منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، في إطار جامعة فرانكفورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، 1414هـ/1994م.

32- بن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله، ت424هـ/1032م): **الرسالة،** تحقيق: ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 1955م.

33- ابن رشد (أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي المالكي، ت520هـ/1126م): **فتاوى ابن رشد،** تحقيق: المختار بن طاهر التليلي، الجزء01، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت لبنان، 1407هـ/1987م.

34- **المقدّمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدوّنة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمريات مسائلها المشكلات،** تحقيق: سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت لبنان، 1408هـ/1988م.

35- الزركشي (محمد بن إبراهيم بن اللؤلؤ أبو عبد الله، كان حيا سنة894هـ/1489م): **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية،** تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، ط02، تونس، 1966.

36- الزهري (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كان حيا سنة541هـ/1154م):**كتاب الجغرافية، وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب،** تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د ت.

37- ابن أبي زرع (أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي، كان حيا سنة726هـ/1326م): **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية،** دار المنصور، الرباط، 1392هـ/1972م.

38- **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م.

39- السبتي (محمد بن القاسم الأنصاري): **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، د ن، ط02، الرباط، 1403هـ/1983م.

40- ابن سعيد المغربي(أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد، ت685هـ/1286م): **الجغرافيا**، تحقيق: إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 1970م.

41- السقطي (أبي عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي): **في آداب الحسبة**، تحقيق: كولان وليفي بروفنسال، مطبعة Librairie Ernest Leroux، 1931.

42- الشبلي (أبي زكريا يحيى بن محمد بن الوليد، عاش في القرن08هـ): **التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين من الظلمة والغاصبين**، تحقيق: جمعة محمود الزروقي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، الرباط، 1414هـ/1993م.

43- الشراط (أبي عبد الله محمد بن عيشون ت 1109هـ/1697م): **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، منشورات كلية الآداب، ط01، الرباط، 1997م.

44- ابن الشماع (أبو عبد الله محمد بن أحمد الهنتاتي، كان حيا سنة861هـ/1457م): **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م.

45- بن الصباح (المدجن الحاج عبد الله من أهل القرن 8هـ وأوائل القرن9هـ): **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار رحلة المدجن الحاج عبد الله بن الصباح، النصف الثاني من القرن الثامن الهجري**، تحقيق: محمد بنشريفة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط01، الرباط، 2008م.

46- العبدري (أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن سعود، ت 700هـ/1300م): **رحلة العبدري**، تحقيق: علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، دمشق، 1426هـ/2005م.

47- ابن عبدون (أبو عبد الله محمد بن أحمد التجيبي الاشبيلي، من أهل القرن6هـ/12م): **رسالة في القضاء والحسبة**، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.

48- العقباني (أبي عبد الله محمد ابن احمد بن قاسم بن سعيد التلمساني، ت سنة 871هـ/1467م): **كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تحقيق: علي الشنوفي،
Extrait du bulletin d'études orientales de l'institut français de damas. tome 19، 1967 .

49- العياشي (عبد الله بن محمد، ت1090هـ/1679م): **الرحلة العياشية1661-1663م**، تحقيق وتقديم: سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.

50- العمري (شهاب الدين أحمد بن يحي بن فضل الله، ت749هـ/1348م): **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

51- الغرناطي (القاضي ابي اسحاق، ت579هـ): **الوثائق المختصرة**، إعداد: مصطفى ناجي، مركز احياء التراث المغربي، الرباط، د ت.

52- أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، صاحب حماة، ت 732هـ/1331م): **تقويم البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت.

53- القزويني (زكرياء بن محمد بن محمود، ت 682هـ/1283م): **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت.

54- القلصادي (أبو الحسن علي القلصادي الأندلسي، ت891هـ/1486م): **رحلة القلصادي**، دراسة وتحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م.

55- القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت624هـ/1226م): **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، تصحيح: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، مصر،1362هـ.

56- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي الفزاري المصري، ت821هـ/1476م): **كتاب صبح الأعشى**، المطبعة الأميرية ،القاهرة، مصر 1333هـ/1915م.

57- ابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب القسنطيني، ت810هـ/1407م): **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م.

58- **أنس الفقير وعز الحقير**، نشر وتصحيح، محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م.

59- كربخال مارمول (كان حيا سنة979هـ/1571م): **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار المعارف، الرباط، المغرب، 1408هـ- 1409هـ /1988م-1989م.

60- المازري (أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي ت536هـ-1141م): **فتاوى المازري**، تحقيق: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس،1994.

61- المازوني (أبو زكرياء يحي المغيلي ت883هـ/1478م): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تحقيق: حساني مختار، نشر مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، 2004.

62- مجهول مراكشي (كان حيا سنة587هـ/1191م): **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د ت.

63- المجيلدي (أحمد سعيد عاش المؤلف في القرن11هـ/17م): **كتاب التيسير في أحكام التسعير**، تقديم وتحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م.

64- المراكشي (عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي محي الدين، ت647هـ/1249م): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة، 1383هـ/1963م.

65- موسى الثاني (أبو حمو الزياني723-791هـ/1321-1389م): **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، تحقيق: محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر والتوزيع، نقاوس، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2012م.

66- الهنتاتي (أبي العباس أحمد الشماع، ت833هـ): **مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات والإجرام زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام**، تحقيق: عبد الخالق أحمدون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ/2003م.

67- الوزان (أبو علي الحسن بن محمد الفاسي، حي سنة957 هـ/1550م): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي، و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط02، بيروت، لبنان، 1983م.

68- الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحي التلمساني، ت914هـ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، إخراج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط،1401هـ/ 1981م.

69- **أسنى المتاجر في بيان حكم من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر**، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، ط01، مصر، 1416هـ/1996م.

ثانيا: المراجع:

1- أباظة فاروق عثمان: **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، دار المعارف، ط02، القاهرة، د ت.

2- الأنصاري أحمد النائب: **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، د ت.

3- بلعربي خالد: **الدولة الزيانية في عهد يغمراسن**، دراسة تاريخية و حضارية، 633-681هـ/ 1235م-1282م،دار الألمعية، ط01، قسنطينة، الجزائر، 2011م.

4- بولعسل كمال: **رحلة أبي حامد الغرناطي دراسة في فضاء الرحلة**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، د م، د ت.

5- بلهواري فاطمة: **التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط**، منشورات الزمن، الرباط، 2010.

6- بوعزيز يحي: تاريخ افريقية الغربية الاسلامية من مطلع القرن 20م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001م.

7- الترمانيني عبد السلام: **الرق ماضيه وحاضره**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979م.

8- الجحمة نواف عبد العزيز: **رحالة الغرب الإسلامي وصورة المشرق العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن الهجري(12-14م)**، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2008م.

9- حساني مختار: **الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية**، دار الهدى، ط01، عين مليلة، الجزائر، 2011م.

10- حجي محمد: **نظرات في النوازل الفقهية**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط01، المغرب، 1420هـ/1999م.

11- الحريري محمد عيسى: **تاريخ المغرب والأندلس في العصر المريني(610هـ/1213م) (869هـ/1465م)**، دار القلم للنشر والتوزيع، ط01، الكويت، 1405هـ/1985م.

12- حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين**، مكتبة الخانجي، ط01، مصر، 1980.

13- حسين حمدي عبد المنعم محمد: **مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.

14- حسين ممدوح: **الحروب الصليبية في شمال افريقية وأثرها الحضاري سنة 668-792هـ/1270-1390م**، دار عمار، ط01، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م.

15- الخربوطلي علي حسني: **الحضارة العربية الإسلامية حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون**، مكتبة الخانجي، ط02، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م.

16- خلفات مفتاح: **قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط، ما بين القرنين(6-9هـ/12-15م)**، دراسة في دورها السياسي والحضاري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2011م.

17- الدراجي بوزياني: **نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.

18- أبو رميلة هشام: **علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس**، دار الفرقان، ط01، عمان، الأردن، 1404هـ/1984م.

19- ريّه عطا محمد علي شحاته: **اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين**، دار الكلمة ودار الشفيق، ط01، دمشق، سورية، 1999.

20- زنيبر محمد: **المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد**، مطبعة النجاح الجديدة، ط01، الرباط، 1420هـ/ 1999م.

21- زيتون عادل: **العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**، دار دمشق، ط01، دمشق، سوريا، 1400هـ/1980م.

22- زيدان عبد الكريم: **أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام**، مكتبة القدس، بغداد، العراق-مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م.

23- السائح الحسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب**، دار الثقافة، ط02، الدار البيضاء، المغرب،1406هـ/1986م.

24- السبتي عبد الأحد، وفرحات حليمة: **المدينة في العصر الوسيط قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي**، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت لبنان، 1994.

25- السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م.

26- شاوش الحاج محمد بن رمضان: **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، بن عكنون، الجزائر، 1995م.

27- أبو ضيف مصطفى: **القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

28- الطمار محمد: **تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

29- طه جمال احمد: **مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين 448هـ-1056م إلى 668هـ-1269م**، دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء، الإسكندرية، د ت.

30- الطويلي أحمد: **في الحضارة العربية التونسية**، دار المعارف، سوسة، تونس، د ت.

31- الطيف علي حامد خليفة: **المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط01، طرابلس، ليبيا ، 2003م.

32- عاشور سعيد عبد الفتاح: **أوربا العصور الوسطى**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1959

33- العروي عبد الله: **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط02، المغرب، 2000م.

34- عزاوي أحمد: **قضايا تاريخية خلال العصرين الموحدي والمريني**، دار ربانيت، ط01، الرباط، المغرب، 1431هـ/ 2010م.

35- عطية عزيز سوريال: **الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب**، ترجمة: فيليب صابر سيف، مراجعة: أحمد خاكي، دار الثقافة، ط02، القاهرة، د ت.

36- عمارة علاوة: **دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

37- عمر موسى عزالدين: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، دار الشروق، ط01، بيروت، لبنان، 1403هـ/ 1983م.

38- **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الغرب الإسلامي، ط02، بيروت، لبنان، 2003م.

39- الغربي محمد: **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي نشأته وآثاره**، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، د ت.

40- فتحة محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(من القرن 06إلى09هـ/12إلى15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م.

41- أبو الفضل محمد أحمد: **دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

42- فيلالي عبد العزيز: **تلمسان في العهد الزياني**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2002م.

43-كواتي مسعود: **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، دار هومة، ط01، الجزائر، 2000م.

44- لقبال موسى: **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 1971.

45- بولقطيب الحسين: **جوائح وأوبئة عهد الموحّدين**، منشورات الزمن، الرباط، 2002.

46- مؤنس حسين: **ابن بطوطة ورحلاته، تحقيق ودراسة وتحليل**، دار المعارف، القاهرة، د ت.

47- الماحي علي حامد: **المغرب في عصر السلطان أبي عنان المريني**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986.

48- مروش المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار والمداخيل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

49- أبو مصطفى كمال السيد: **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996.

50- **دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997م.

51- مقديش محمود (توفي حوالي:1233هـ/1818م): **نزهة الانظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق: علي الزواري، ومحمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1988.

52- منصور أحمد صبحي: **الحسبة دراسة أصولية تاريخية**، مركز المحروسة، ط01، مصر، 1995م.

53- النبراوي رأفت محمد: **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، مكتبة زهراء الشرق، ط01، القاهرة، 2000م.

ثالثا: المراجع المعربة:

1- برونشفيك روبار: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن13الى نهاية القرن15م** ، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1988م.

2- جواتيباين س د: **دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية،** ترجمة وتحقيق: عطية القوصي، وكالة المطبوعات، ط01، الكويت، 1980م.

3- جوزيف جوان: **الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء،** ترجمة: مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، ط01، بيروت، 1404هـ1984م.

4- جي.دي فيج: **تاريخ غرب إفريقيا،** ترجمة وتقديم وتعليق: السيد يوسف نصر، مراجعة الترجمة: بهجت رياض صليب، دار المعارف، ط01، القاهرة، 1983م.

5-كونستبل أوليفيا ريمي: **التجارة والتجار في الأندلس،** ترجمة: فيصل عبد الله، دار العبيكان، الرياض، ط01، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2002م.

6- لوبيز روبرت: ثورة العصور الوسطى التجارية950-1350، ترجمة وتقديم: محمود أحمد أبو صوة، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا، 1997م.

7- لوطورنو روجي: **فاس قبل الحماية،** ترجمة: محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1416هـ/1992م.

8- مارسيه جورج: **بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى،** ترجمة: محمود عبد الصمد هيكل، دار المعارف، الإسكندرية، 1991م.

9- هوبكنز ج، ف ، ب: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى،** ترجمة: أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، المدارس، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1420هـ/ 1999م.

10- اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام(اليونسكو): **تاريخ إفريقيا العام،** مج04(إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، إشراف: ج ت نياني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، اليونسكو، باريس1988م.

رابعا: المراجع باللغة الاجنبية:

1-Dhina atallah: **les états de l'occident musulman aux 13**,**14 et 15 siècles institutions**, **gouvernementales et administratives**, office des publications universitaires, alger.

2- Mas latrie louis: **aperçu des relations commerciales de l'italie septentrionale avec l'algerie**, **aux moyen age**, imprimerie royale, paris, 1845.

3-Mas latrie: **traités de paix et de commerce et documents divers conçerant les relations des chrétiens avec les arabes de l'afrique septentrionale au moyen age**, henri plon imprimeur editeur, paris 1866.

4-Mercier ernest: **histoire de l'afrique septentrionale** (**berbérie**) **depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française** (**1830**) par tome second paris, ernest leroux, éditeur 28 rue bonaparte, 1868.

خامسا: القواميس والمعاجم:

1- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين بن منظور الإفريقي التونسي، ت711هـ/1311م): **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ت.

سادسا: الندوات والملتقيات والدّراسات:

1- البراز محمد الأمين: **حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الإسلامي تأملات في رحلة ابن جبير،** ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط01، الرباط، 1995م.

2- بزاوي الكبير: **التجارة من خلال كتابات ابن خلدون، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب،** ج02، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989م.

3- بناني عبد الحق: **التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المغرب وغرناطة(13-15م)**،جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، -سلسلة الندوات- جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م.

4- تضغوت محمد: **مسألة الحديث عن وجود طبقة في العالم الإسلامي الوسيط من خلال رصد الوضع الاجتماعي للتجار في العصر العباسي،** جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، -سلسلة الندوات- جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م.

5- حاجيات عبد الحميد: تطور العلاقات بين تلمسان وغرناطة في العصر الوسيط، ضمن أشغال الملتقى الوطني المخلد لروحي: موسى لقبال وسامية سليماني المنعقد بين29-30أفريل2009 بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010م.

6- بن داود نصر الدين: **الشركة المقرّية والتواصل بين تلمسان والسودان الغربي خلال القرن7هـ/13م،** محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي: الإسلام في بلاد المغرب ودور تلمسان في نشره، المنظم في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية بتلمسان(جامعة أبي بكر بلقايد) بين 21-22-23مارس2011.

7- بن قربة صالح: **انتشار المسكوكات المغربية وأثرها في تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى،** ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط01، الرباط، 1995م.

8- كونستبل أوليفيا ريمي: **التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية،** ضمن مجموعة دراسات بعنوان: الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، لبنان، 1998.

9- مجموعة مؤلفين (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث): **تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر،** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر2007، رئيس المشروع: صالح بن قربة الأعضاء: سامية بوعمران، وخالف محمد نجيب.

10- ناصح محمد: **مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن06هـ/12م**، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج02، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989م.

11- نشاط مصطفى: **ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، ج02، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989م.

12- نشاط مصطفى: **الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، تنسيق: محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط01، الرباط، 1995م.

13- Mohammed hammam: **la pèche et le commerce du poisson en méditerranée occidentale**, tableau historico-géographique établi d'après les sources musulmanes, l'occident musulman et l'occident chrétien au moyen Age, cordonneé par : Mohammed hammam, editeur : publications de la faculté des lettres – rabat, 1995.

سابعا: المجلات والمقالات:

1- بلعربي خالد: **الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني**، دورية كان التاريخية، العدد السادس، ديسمبر 2009.

2- **المجاعات والأوبئة بتلمسان في العهد الزياني**، دورية كان التاريخية، العدد الرابع، يونيو 2009.

3- بولقطيب الحسين: **العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي خلال العصر الوسيط**، مجلة أمل، العدد السادس، السنة الثانية،الدار البيضاء، 1995.

4- حركات إبراهيم: **الحياة الاقتصادية في العصر المريني**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، العدد3و4(عدد مزدوج)، الرباط 1978م.

5- **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عهد بني مرين**، مجلة دعوة الحق، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، العدد04، السنة09، شوال1385هـ/1966م.

6- حوتية محمد: **توات والقوافل التجارية**، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م.

7- راغب طاهر: **قراءة لعملات الحفصيين الأولى دراسة نمية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانه**، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، اسبانيا، مج 22، 1984/1983م.

8- علوي مصطفى: الأحوال الاقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافيين المغاربة ما بين القرنين07و09هـ/13و15م، دورية كان التاريخية، ع 14، ديسمبر2011.

9- عماري الحسين: **العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب وصف إفريقيا**، مجلة المؤرخ، تصدرها جمعية ليون الإفريقي للتنمية والتقارب الثقافي، الدار البيضاء، العدد07، مارس2010.

10- عمر الماحي عبد الرحمن: **مساهمة قوافل الصحراء في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية في السودان الأوسط**، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م.

11- قويدر بشير: **القوافل التجارية المغاربية (طبيعة التجارة وآثارها)**، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م.

12- ناصح محمد: **بعض عوامل التطور التجاري في المغرب خلال القرن6هـ/12م**، مجلة أمل، تصدرها جمعية أمل، السنة الثانية، الدار البيضاء، ع06، 1995.

13- يحيى حمزة: **ذهب السودان الغربي في أوج استغلاله خلال العصر الوسيط**، الموطن...والعلاقة مع المغرب الأقصى، مجلة المؤرخ، مجلة تصدرها جمعية ليون الإفريقي للتنمية والتقارب الثقافي، الدار البيضاء، العدد07، مارس2010.

ثامنا: الرسائل الجامعية:

1- اسماعيل بركات: الدرر المكنونة في نوازل مازونة -الجزء الأول-دراسة وتحقيق، رسالة ماجيستر في التاريخ الاسلامي الوسيط، جامعة منتوري، قسنطينة، 1430-1430هـ/2009-2010م.

2- الأعرجي نضال مؤيد مال الله عزيز: **الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني** 685-706هـ/1286-1306م، دراسة سياسية وحضارية، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، صفر1425هـ/2004م.

3- دحروج الهام حسين: **مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية** حوالي 442-625هـ/1051-1247م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1421هـ/2000م.

4- سالم مصطفى: الأطلس الأثري لإقليم الزاب في العهد الإسلامي(بسكرة نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

5- بن محمد عبد النبي: **مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال افريقية والأندلس**، رسالة ماجستير في الحضارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1398-1399هـ/1978-1979م.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

إهداء

مقدمة

الفصل التمهيدي: المؤثرات العامة لتجارة المغرب الإسلامي بين القرنين7-10ه/13-15م 17

1- التجارة في بلاد المغرب الاسلامي أواخر العهد الموحدي 20

2- العوامل المؤثرة في النشاط التجاري ببلاد المغرب: 22

أ- الانتاج الزراعي والصناعي 23

ب- الأوضاع السياسية 26

ت- أمن الطرق 29

ث- عوامل أخرى 32

3- السلطة والتجارة 33

الفصل الأول: النظم التجاري في بلاد المغرب الاسلامي بين القرنين 07-10ه/13-15م..............36

1- التعاملات التجارية 39

2- آليات وأدوات التعامل التجاري 43

2-1 السكة 43

2-2 النظام المصرفي 54

2-3 المكاييل والموازين والمقاييس 57

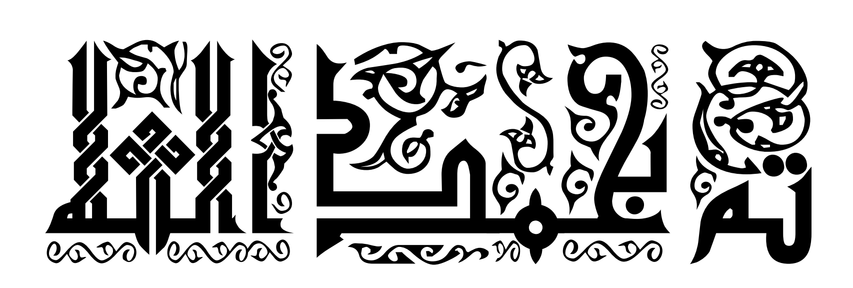
3- الشركات التجارية 66

4- الوكالات التجارية 66

5- الأسعار 67
6- المكوس والجبايات 73
7- نظام القوفل 83
8- الحسبة 88
الفصل الثاني: الطرق والمراكز والمنشآت التجارية في بلاد المغرب بين القرنين 07-10هـ/13-15م.........91
1- الطرق التجارية ووسائل النقل 93
أ- الطرق التجارية البرية ووسائل النقل 93
1- الطرق الرئيسية 93
2- الطرق الفرعية 96
3- أوضاع الطرق 96
4- وسائل النقل البرية 97
ب- الطرق التجارية البحرية 99
1- أهم الطرق البحرية 99
2- البحرية التجارية المغربية 100
3- صعوبات البحرية التجارية 103
2- المراكز التجارية 105
أ- المراكز البرية 105
ب- المراكز البحرية 108
ت- الموانئ 109

3- المنشآت التجارية 112
1- الأسواق 112
2- الدكاكين والحوانيت 123
3- القيساريات 125
4- الفنادق 126
الفصل الثالث: العلاقات التجارية الخارجية لبلاد المغرب بين القرنين 07-10هـ/13-15م 129
1- العلاقات التجارية مع بلاد السودان 132
2- العلاقات التجارية مع أوروبا 136
أ- مع المدن الايطالية 137
ب- مع مملكة أرغون 142
ت- مع فرنسا 144
ث- المعاهدات التجارية المغربية الأوربية 146
3- العلاقات التجارية مع الأندلس 151
4- العلاقات التجارية مع بلاد المشرق الاسلامي 152
5- الصادرات والواردات 154
6- السلع العابرة 165
الفصل الرابع: التجار في المغرب الاسلامي بين القرنين 07-10هـ/13-15م 169
1- أصناف التجار حسب نشاطهم 172
2- التجار أهل الذمة 181

3- التجار المغاربة في الخارج 189
4- مكانة التجار في مجتمع بلاد المغرب 192
5- العلاقة بين التجار والسلطة 194
6- العلاقة بين التجار المسلمين وأهل الذمة 195
7- صفات وأخلاق تجار بلاد المغرب 196
8- حيل التجار 199
خاتمة 205
الملاحق 211
الفهارس 226
قائمة المصادر والمراجع 241
فهرس المحتويات 259


تم بحمد الله